وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر03
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

# النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987- 2010)

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: الدراسات المغاربية

إعداد الطالب: أسامة معقافي
إشراف:د. العايب شبيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

د.سعود صالح.....رئيساً
د. العايب شبيلة.....مقرراً
د. صايج مصطفى.....عضواً
د.عبد الوهاب بن خليف.....عضواً

السنة الجامعية 2010-2011

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما. إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات و إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة. إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى إخوتي ، محمد. عبد الرحمن. إسماعيل. علي.أحمد.وعبد القادر.

إلى أخواتي، كريمة. فوزية. فاطمة الزهراء.و مروة.

إلى من شجعتني و رفعت من معنوياتي، خولة.

إلى الأصدقاء،شريف .فتح النور.بومدين. منصور.عبد الله.فاروق.رابح.مهدي.وأيوب إلى كل أصدقائي و زملائي في الكلية الذي لا يسع المقام إلى ذكرهم، إلى كل من سقط من قلمي سهواً.

إلى جميع زملائي في تخصص الدراسات المغاربية

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

إلى كل من شجعني و رفع من معنوياتي و لو بكلمة طيبة.

# تشكرات

بداية أشكر الله عز و جل الذي قدر لي ووفقني لإنجاز هذا البحث، و بعد فإنني أتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث.

و أبدأ بأستاذتي القديرة العايب شبيلة أولاً على قبولها الإشراف على هذه المذكرة على كل ما بذلته من جهد و نصائح و توجيهاتها طيلة فصول العمل.

فلها مني أصدق التحيات.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر إلى عمال مكتبة الكلية على كل التسهيلات و الدعم طيلة فترة العمل في المذكرة.و الشكر الموصول إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل. من قريب أو بعيد.

# مقدمة

يتفق علماء الاجتماع أن دراسة ظاهرة النخبة تمثل نقطة اهتمام علم الاجتماع السياسي، ذلك أن البحث في مفهوم النخب يتطلب البحث في العديد من المفاهيم السياسية الأخرى، مثل القوة، الطبقة الحاكمة، الأوليجاركية، الصفوة الحاكمة، وهي مفاهيم التي أصبحت تمثل مكانة أساسية في كتابات علماء الاجتماع السياسي في وقتنا الحاضر، غير أن تفرد النخبة لا يقتصر على الجانب السياسي فقط، بل أن التاريخ البشري يبرز دائما أن هناك أقلية نخبوية سواء على المستوى السياسي أو الفكري أو الثقافي، فالتاريخ تنجزه جماعات محدودة تقود أممها إلى أن تضع لها مستقبلها و مصيرها.

و تعتبر النخبة السياسية political Elite ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الإنساني عامة، و تمثل في الوقت ذاته ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية البنائية و الوظيفية للمجتمع السياسي بوجه خاص ،فالبشر بطبيعتهم الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم، كما أن متطلبات تنظيم المجتمع السياسي الحديث وتصريف شؤونه، تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه بحيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات السلطوية الملزمة.

وعليه فإن نظرية النخبة تعد من أهم النظريات لدراسة النظم السياسية وتحليها ،حيث أن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، مما يحتم وجود نخبة على شكل هيئة تتولى إدارة المجتمع، و هذا ما استقر عليه التاريخ البشري في كل المجتمعات حتى البدائية منها ، فالقبائل البدوية مثلا كان يتولى أمرها شيخ القبيلة الذي- على الرغم ما يقال على الزعامة- لا ينفرد بالسلطة ، ولكن يلتّف حوله وجهاء القبيلة لسمات مميزة فيهم، مما يرشحهم أن يكونوا بالتعبير السياسي الحديث " نخبة " مجتمع القبيلة.

فالتركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى بدايات الفكر السياسي ، إذ أن البحث دائما كان يتجه إلى من يحكم أو إلى نوع النظام السياسي الحاكم ، و التفرقة بين أنواع الأنظمة أمر قديم، وهذا الأمر مستمر في الخبرات التاريخية و الإنسانية و المعرفية إلى حد الآن .

و قد يقترب مفهوم الدولة في التاريخ المغاربي و العربي من مفهوم النخبة ،فله الدلالات نفسها تقريباً ، فطبيعة السياسات الداخلية و توجهاتها و سياساتها الخارجية و تحالفاتها توضح أنها مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة النخبة السائدة التي بدورها مرتبطة بشخص قائدها السياسي ، مما يفقد ثبات قواعد واضحة للعملية السياسية ،و ذلك ما يؤدي بالنظام السياسي إلى أن يرتبط بطبيعة النخبة ذاتها ، بل ومزاج قائدها أحياناً .

فالدول المغاربية على اختلاف أنظمتها الدستورية و توجهاتها الإيديولوجية لها سمات ثابتة، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم يحتل مكاناً سواء أكان ملكاً أو رئيساً ، فالنخب و التمثيل و الفاعلية مرتبطة بهذه الظاهرة، أما السمة الأخرى هي أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة الجلب أو ما يسمى بالتزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة ،أما السمة الثالثة فهي تدور حول طبيعة الانتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الاستفتاء، أي تنظم طريقة تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة.

كل هذه العوامل تمثل إمكانات تجعل من نظرية النخبة مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل و فهم النظم السياسية المغاربية ، فالواقع السياسي المغاربي يؤكد باستمرار على أهمية و محورية دور النخبة الحاكمة في هذه النظم ، ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم هذه النظم و العمليات المتعلقة بها ، رغم أن نظرية النخبة تقيم الجماهير على أنها إلى حد كبير سلبية و لا مبالية و أقل دراية و أن النخب غالباً ما تتلاعب بعواطف الجماهير و مشاريعها ، أكثر مما تتأثر بها ، فالاتصال بين الجماهير و النخب يتجه من الأعلى إلى الأسفل ، فالانتخابات و المنافسة الحزبية و إن احترمت قوائمها لا تمكن الجماهير من الحكم ،و تظل قيمتها الوحيدة رمزية، تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم لحظة الانتخابات دورا يلعبونه ، وحزبا ينتمون إليه فحسب .

فنظرية النخبة تؤكد مقولة " السياسة العامة تعكس مطالب الشعب " خرافة أكثر منها حقيقة حتى في المجتمعات الديمقراطية، فالناس بطبعهم لا يبالون بالشأن العام و أقل دراية بالسياسة العامة، فالنخب هي التي تشكل رأي الناس في الموضوعات السياسية و قضاياها أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع .

**أهمية الموضوع :**

تمثل النخبة الحاكمة العصب الحساس في أي نظام سياسي، و يتطلب تفعيل التحول الديمقراطي في تجربة ما ضرورة حدوث تجديد في هذه النخبة للتمكين لنخب جديدة ذات رؤى مميزة حول كيفية تطوير عملية التحول الديمقراطي.

و من هذا المنطلق العام، يمكن إيجاز أهمية الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها، فيما يلي:

1/ تتزامن هذه الدراسة مع نداءات المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية الإصلاح السياسي، وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن توصف في مجرى الدعوات العربية إلى تأكيد الديمقراطية وترسيخ قيم السلام والتسامح والتداول عل السلطة.

2/ إن الحديث في طبيعة النظام السياسي و الرهانات السلطوية المحددة لعلاقاته ، خاصة في المرحلة الجديدة يدفعنا إلى دراسة النخبة الحاكمة، و هذا ما يتطلب من الباحث السياسي دقة الاهتمام في الدراسة و بالأخص في جانب التفاعلات و التأثيرات التي تنجم عن النخبة الحاكمة.

3/ إن الدراسة تتناول فترة سياسية اكتست أهميتها من حجم التغيير و التحول في الممارسات و ما تخللها من حدوث أزمات.

**أهداف البحث:** و لقد حددت أهداف البحث في:

1/ إخضاع النخبة الحاكمة في تونس للبحث العلمي لما لها من أهمية و دور في الممارسة السياسية و القرار السياسي، من خلال ربط مسار الانتقال نحو التعددية في تونس برغبة و استعداد و ميل النخبة الحاكمة.

2/ البحث عن الخلفيات و الأسباب التي حالت دون تحقيق تعددية و تحول ديمقراطي حقيقي، و دور النخبة الحاكمة في هذا الجانب و كيف استطاعت النخبة الحاكمة أن تدير الانتقال نحو التعددية دون أن تخل من توازن النظام القائم أو أن يمسه التغيير.

3/ الوقوف عند الدور الحقيقي الذي لعبته النخبة الحاكمة في مسار التحول الديمقراطي، خاصة وأن مبادرة التحول الديمقراطي جاءت من طرف هته النخبة التي كانت تساير عملية التحول الديمقراطي وفق حجم الضغوط الذي كان يتعرض لها النظام السياسي التونسي ، وهذا ما يسمى " التنفيس السياسي " و الذي يهدف إلى استمرار النظام و الحفاظ عليه و لكن في أشكال جديدة.

4/ المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بالأبحاث و الدراسات التي تبقي الجزائر في ضمىء ،و الجامعات الجزائرية تعرف تراكماً للدراسات بشكل عمودي ، ونحن نريد نساهم في إثرائها بشكل أفقي .

5/ إن دراسة النخبة الحاكمة في تونس ، على غرار الدول المغاربية الأخرى تلتقي في العديد من نقاط التشابه يمكن إسقاطها على باقي دول المغرب العربي ، بالنظر إلى تشابه سياسات هته النخب ، فقضية الإصلاح السياسي مثلاً قد جاءت من قبل النخبة الحاكمة نفسها ، حتى وإن كانت هناك أسباب و ظروف عديدة قد دفعت النخبة الحاكمة بالاتجاه نحو الإصلاح فهذا لا يسقط القول بان النخب الحاكمة في المغرب العربي هي من هندسة هذا الإصلاح و برمجت

الانتقال ، فكان هذا نوع من إدارة نحو الوضع الجديد القديم، جديد بشعاراته وخطاباته ، وقديم في ممارساته .

**مبررات اختيار الموضوع:**

تقف وراء اختيارنا للموضوع محل الدراسة جملة من الاعتبارات، يمكن أن نحصرها في: أولاً: مكانة الموضوع بالنسبة للتخصص، و ثانيا:مكانته بالنسبة لفضول الطالب، و ثالثاً: بالنسبة للحدث السياسي.

فإذا جئنا إلى مكانته إلى التخصص لا مجال أليق للبحث فيه و أنسب لدراسته و فتح النقاش حوله، من ذلك الذي توفره الجامعة ، فانتماؤنا لقسم العلوم السياسية عموماً و تخصص الدراسات المغاربية خصوصاً يدفعنا إلى إخضاع النخبة الحاكمة للدراسة العلمية الموضوعية عسانا بذلك نخطو خطوة في إدراك حقيقة موقع النخبة الحاكمة بالإضافة إلى المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بالأبحاث و الدراسات التي تبقي الجزائر في ضمىء ،و الجامعات الجزائرية تعرف تراكماً للدراسات بشكل عمودي ، ونحن نريد نساهم في إثرائها بشكل أفقي .

أما إذا أتينا إلى فضول الطالب فللطالب رغبة كبيرة في ولوج موضوع،النخبة الحاكمة في تونس التي استطاعت أن تؤسس لنظام جديد قديم تحت حكم" بن على"الذي استطاع من خلال السعي نحو إصلاحات دستورية و مؤسساتية جعل منها عبارة عن وعاء يفرغ فيه كل هته الضغوط السابقة ، ليتفرغ فيما بعد إلى الإمساك بخيوط اللعبة السياسية كما يراها هو، كما نطمح أن نصل إليه من خلال هذه الدراسة، التي لا نريدها نريد أن تكون محاولة للتأريخ السياسي، بل وسيلة للوصول إلى تصور علمي و عام للمساهمة في بناء مؤسسات لمواصلة عملية البناء الديمقراطي.

أما فيما يخص الحدث السياسي،فتتزامن هذه الدراسة مع نداءات المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية الإصلاح السياسي، وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن توصف في مجرى دعوات الشعوب العربية إلى تأكيد الديمقراطية وترسيخ قيم الحرية و الديمقراطية والتداول السلمي عل السلطة و العدالة الاجتماعية.

**الإشكالية:**

يكتسي موضوع الإصلاح السياسي الذي أخذت به تونس بعد السابع من نوفمبر 1987، والذي انتهجت لتحقيقه جملة من الإجراءات المتعددة الجوانب و المناحي أهمية بالغة في الدراسة المهتمة بالشأن التونسي ، ذلك لما عرفته تونس من ممارسة جديدة لم تكن مألوفة و لا معروفة من قبل من خلال حركة السابع من نوفمبر 1987 ، وقد تبنى بن علي خطابه الإصلاحي بالعديد من الإجراءات و الخطوات الهامة التي شكلت نوعاً من التحول بالقياس إلى حالة الوضع الديمقراطي في تونس خلال تلك المرحلة ، إلا أن هذا الخطاب و ما ارتبط به من إجراءات لم تؤدي على المدار البعيد و على ما يزيد عن عقدين إلى تحقيق نقلة حقيقية في إطار عملية التحول الديمقراطي في تونس خلال تلك المرحلة ، و هو الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول العوامل التي حالت دون تحقيق تقدم حقيقي في عملية التحول الديمقراطي و عليه فإشكالية الدراسة هي:

**هل الإصلاحات السياسية في تونس كانت وفق تصور القيادة السياسية – النخبة الحاكمة- لطبيعة المرحلة نتيجة الضغوط الممارسة على النظام السياسي ، وبالتالي كانت عبارة عن إدارة لهذه المرحلة و التحكم بصورة منفردة لإنتاج نظام جديد يخدم النخبة الحاكمة ويحافظ على مكانتها ؟ أم أن النخبة الحاكمة لجأت إلى الصلاح السياسي انطلاقاً من قناعات و رغبة في إحداث الإصلاح؟**

حدود المشكلة:

**مكانية :** تتحدد حدود معالجة إشكالية البحث بالحدود الجغرافية لإقليم الجمهورية التونسية، وما سايره من تغير على الصعيد الدولي.

**زمنية:** فقد اهتمت إشكالية البحث بدراسة النخب الحاكمة في تونس و دورها في عملية الإصلاح السياسي، الذي ظهرت أولى بوادره مع رياح التغيير التي صاغها انقلاب السابع من نوفمبر 1987 ،والذي ظهر كنتيجة لجملة من الظروف الدولية والداخلية.

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية ،نقدم مجموعة من الفرضيات نصيغها فيما يلي :

- كلّما كان للنخبة الحاكمة الدور الأساسي في عملية الانتقال كلّما كانت و ما زالت مصدر مرضية عملية الانتقال.

- هدف النخبة الحاكمة ليس تحقيق و تدعيم تحول حقيقي نحو التعددية، بقدر ما هو تخفيف الضغط (التنفيس السياسي) و اكتساب شرعية جديدة.
- تخضع عملية التحول الديمقراطي في ولوجها و طبيعة مسارها إلى التفاعل ما بين عوامل داخلية و ضغوطات خارجية.
- إن استقرار النظام السياسي التونسي مرتبط باستمرارية سيادة النخبة الحاكمة و ليس في دورانها.

**منهجية الدراسة:**

تقتضي دراسة الموضوعة الاستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لإنجاز البحوث العلمية. فقد اعتمد **المنهج التاريخي** الذي يتضمن (( الجانب التفسيري في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي[1]))، فلا يمكن أن تكتمل حقيقة النخبة الحاكمة و لا دراستها دون الرجوع إلى تتبع الظروف المصاحبة لنشاتها و تكوينها، فمحاولة دراسة الموضوع بعزلة عن بيئته التي فيها ظهر، ومنها استمد خصوصياتها هي دراسة ناقصة لافتقارها إلى القاعدة الأساسية التي تشكل منطلق البحث.

**المنهج المقارن** (( الذي يقوم على دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعيين أو أكثر)) [2] ، فالمقارنة على المستوى الأفقي يفرض تتبع نشأة و تطور النخبة الحاكمة و ما تستلزم من مقارنة في طبيعة الضر وف المحيطة بها ، قبل الثورة ،مرحلة الثورة ، ما بعد الاستقلال ، الأحادية ، ثم التعددية و مسار التحول الديمقراطي.

**منهج دراسة الحالة:** هو النهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسةً أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً،.و هم يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها[3].

---

**1- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي . الجزائر ، دار هومة، ط5، 2007 ،ص68 .**

**2- نفس المرجع، ص70.**

**3- نفس المرجع، ص86.**

الموضوع محل الدراسة يقتضي منا الاستعانة بمقاربات منهجية رئيسية.

**1/اقترابات دراسة النخبة السياسية:**

نتيجة الاختلافات و الغموض الذي ميّز الأدب النخبوي من حيث تعدد التعاريف، و كذلك المنطلقات الفكرية و الإيديولوجية لدراسة النخبة، تتعدد اقترابات تحديد النخبة بمعانيها المختلفة و مستوياتها المتعددة، هناك أربعة مسالك أو اقترابات يتم من خلالها تحديد من هم أعضاء النخبة في أي مجتمع[1].

**1-1/ اقتراب الملاحظة التاريخية:**هو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة، و يعتمد على مهارات الباحث و المصادر التي يستطيع الوصول إليها، و قد استخدم هذا الاقتراب من قبل باريتو و موسكا، و يعد هذا الاقتراب الأقدم من بقية الاقترابات [2].

**1-2/ اقتراب المنصب:** الافتراض الأهم في هذا الاقتراب هو أن هؤلاء الذين يحتلون المناصب الرئيسية في المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لأي مجتمع هم في الحقيقة أصحاب القوة في ذلك المجتمع، و أن قوة الشخص مرتبطة بمنصبه في التدرج الرسمي في المجتمع[3].

و يبحث هذا الاقتراب في القوة الرسمية الكامنة في المجتمع المنظم اقتصادياً و سياسياً للتعرف على التغيرات الرئيسية التي تحدث في القيادة السياسية، و كيفية هبوط و صعود الفئات الاجتماعية في كيان القوة السياسية.

و ما يكمن أن يؤخذ على هذا الاقتراب هو شيئين، الأول: هو أن عضوية النخبة لا يكون بالضرورة مع شغل مناصب الرسمية العليا، أي انه لا يوجد هناك علاقة بين النصب و القوة، و الشيء الثاني: هو أن هذا الاقتراب لا يتيح الفرصة لصانعي القرار غير الرسميين أو دراستهم، فهو يميل إلى التأكيد على النفوذ الظاهري و تهميش النفوذ و التأثير غير المباشر [4].

---

1 محمد بن صنيتان، النخبة السعودية دراسة في التحولات و الإخفاقات.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005،ص38.

2 بلقيس أحمد منصور أبو أصبع،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن(1978-1990). القاهرة:مكتبة مدبولي، ط1، 1999،ص34.

3 فاروق يوسف، القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية.القاهرة: مكتبة عين شمس،1985، ص.36

4 بلقيس احمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص35.

وهناك عديد الدراسات التي استخدم مقترب المنصب، نذكر من هذه الدراسات دراسة **دون كاتز** بعنوان: من يدير لويزيانا المؤسسات والقادة على صعيد الولاية،وفي هذه الدراسة قام **كاتز** بتحليل عدة مؤسسات أو قطاعات منها القطاع التعاوني و الاتحادي والقطاعات ذات النشاط العام والقطاع الحكومي والذي يشمل السلطات الثلاث، وقام بدراسة القيادة الخاصة بهذه المنظمات سواء الرئيسي أو المجلس المساوي له، ودرس العلاقة المتبادلة بين هذه القيادات[1].

أما بخصوص الدراسات التي اهتمت بالنخبة السياسية الحاكمة في العالم العربي والتي استخدمت هذا الاقتراب في دراستها،نذكر الدراسة التي قام بها **كمجيان** في دراسته عن نخبة القوة في مصر في عهد عبد الناصر[2]، وقد حدد النخبة السياسية في منصب الرئيس ونائبه وأعضاء مجلس الوزراء.

وكذلك الدراسة التي قامت بها **مياسة الجمل** حول النخبة المصرية،في كتابها النخبة السياسية في مصر،والتي كانت حول النخبة الوزارية،في عهد السادات.

وبالإضافة إلى دراسة **أمازيا بارام** في دراستها عن النخبة السياسية في العراق متمثلة في مجلس قيادة الثورة،وقيادة حزب البعث و الحكومة و البرلمان [3] .

**1-3/ اقتراب السمعة:(الشهرة).** و يقوم هذا الاقتراب أساساً على افتراض أن من لهم سمعة بأنهم ذوو قوة سياسية في المجتمع هم فعلا أصحاب القوة فيه، ووفقا لهذا الاقتراب فان الباحث يختار عددا من المبحوثين في مجتمع محل الدراسة و يطلب منهم ذكر أصحاب النفوذ فيه، و بهذا تتحدد النخبة على أساس ما يراه المبحوثين.

---

1 نفس المرجع،ص36.

2 نفس المرجع، ص36.

3 نفس المرجع،ص36.

و يعد **لفلويد هنتز** الرائد باستخدام مقترب السمعة من الباحثين، فقد قام **هنتز** بدراسة في مدينة **أتلانتا** الأمريكية تركزت حول أنماط القوة في المجتمع ، منطلقا من افتراض مؤداه أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع، لأنها تنطوي على اتخاذ القرار، و لأنها القادرة على تنفيذه، و قد استطاع **هنتز** إثبات هذه الفرضية، حيث اتضح له أن **أتلانتا** تحكمها نخبة قوة تتميز بالتماسك و الوعي و تقوم بتنفيذ السياسات التي ترسمها نخبة من الرجال الأعمال، و قد اتضح أيضا أن رجال الأعمال في المدينة يستخدمون الحكومة المحلية و الدولة كأداة ملائمة لتنفيذ مطالبهم الخاصة التي تتضمن مصالحهم الاقتصادية[1].

و كذلك استعان **مارتن زينوس** بهذا الاقتراب في دراسته عن النخبة السياسية في إيران و قد توصل إلى أن العملية السياسية تشكل نظاما يوجد فيه فاعلان رئيسيان هم الشاه، و نخبته السياسية ، و يتفاعل الشاه و النخبة معا في تحديد السياسة الإيرانية[2].

و قد وجهت إلى هذا الاقتراب عدة انتقادات منها أن القوة تقاس بما يراه الناس و ليس بالنظر إلى خصائص معينة للقوة نفسها، أي أن ما يتم قياسه هو التوزيع المدرك للقوة و ليس الحقيقي لها، كذلك لا يفرق الاقتراب بين السلوك الحقيقي و بين السلوك المحتمل، أي بين القوة الحقيقية و القوة الكامنة، كما يعاب عليه أيضا احتمال التحيز عند اختيار المبحوثين و صعوبة التوفيق بين آرائهم إذا كانت متضاربة، و يرى **بوتنام** أن هذا الاقتراب ملائم لدراسة النخبة في لمجتمعات الصغيرة أو المتوسطة الحجم و الأقل تعقيداً، حيث سلطة القرار مركزة في أيدي جماعة معروفة جيداً، و ذلك عكس المجتمعات الكبيرة [3].

**1-4/ اقتراب صنع القرار:** يقوم هذا الاقتراب على فرضية أن المشاركة في صنع القرارات الرئيسية في المجتمع ما هي إلا دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع. و يركز هذا الاقتراب على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع، و ذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار و معرفة من يقوم بها[4].

---

1 فاروق يوسف، مرجع سابق، ص38.

2 بلقيس احمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص37.

3 نفس المرجع، ص38.

4 فاروق يوسف، مرجع سابق، ص44.

و المثال الأبرز لاستخدام هذه الاقتراب هي دراسة **روبرت دال *Robert Dahl*** في كتابه **"من يحكم** Qui Gouverne"، و الذي قام به في مدينة أمريكية **نيوهافن** ، وتبعا لمستندات تاريخية إحصائية أولاً، ثم بناءاً على تحقيق واقعي و استناداً إلى أسئلة و لقاءات مع أوائل زعماء المدينة ثانياً. و هكذا تاريخياً نُظر إلى الأصل الاجتماعي لؤلئك الذين يشغلون مناصب رؤساء البلدية و أعضاء المجلس البلدي منذ 1784م [1].

و من أهم النتائج التي وصل إليها أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة أي بالقدر القليل، و تؤثر الجماهير بشكل غير مباشر، و ذلك عن طريق القوة الانتخابية مما يؤدي إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولاً عند الجماهير ، و أكد **دال** أن السلطة يمتلكها أولئك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة و يشغلون أعلى وضع اجتماعي[2].

و قد حاولت بعض الدراسات إدماج مقترب السمعة و صنع القرار في دراسة النخبة، فقد قدم **روبرت بريثيوس**، دراسة أكد فيها أن اقتراب صنع القرار يؤكد أهمية من يشغلون مركز القوة الرسمية، و خاصة القادة السياسيون، إلاّ انه و في بعض الأحيان ليس كل الذين يملكون مصادر القوة يمارسون القوة، و في حالات أخرى فان دراسة القرارات الفعلية لا تبين أهمية أناس من ذوى الشهرة و النفوذ و السمعة، و من ثم يجب النظر في من يقف وراء القرارات الرسمية[3].

و نفس الشيء لمقترب المنصب و السمعة، فقد توصلا إلى نفس النتيجة، فالأشخاص الذين يتمن تحديدهم كأعضاء في النخبة السياسية عن طريق مقترب المنصب، هم الأشخاص الذين يتمتعون بالسمعة حسب مقترب السمعة، و عليه فان المحصلة النهائية لهذه الاقترابات الثلاثة ، المنصب، السمعة، اتخاذ القرار، أن الاختلافات قليلة و هي الزاوية التي ينظر إليها كل اقتراب إلى النخبة.

---

1 **حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، الجزائر: منشورات دحلب، ط1، 1993، ص159.**

2 **بلقيس احمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص39.**

3 **نفس المرجع، ص39.**

## 2/ مقترب علاقة المجتمع بالدولة:

يحظى هذا الاقتراب الذي لا يزال في طور التأسيس باهتمام العديد من علماء السياسية في الوقت الحاضر، أن أهميته تكمن أساساً في كونه يتطرق بالتحليل، ليس فقط لطبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع في بلدان متطورة، كما كان الأمر مع أغلبية اقترابات الاتجاه السلوكي، و إنما يتعدى إلى معالجة هذه الطبيعة في المجتمعات الناشئة أيضا، و تكمن أهمية هذا الاقتراب كذلك في ميّزته النقدية للعديد من المداخل النظرية ذات المنطلقات الإيديولوجية المختلفة[1].

و قدم جول ميجدال مؤسس هذا المقترب في بداية دراسته، إلى نقد مكثف للعديد من المنظورات و المداخل التنموية التحديثية ذات الاتجاه الليبرالي، و هي المقتربات التي ركزت في تحليلاتها على مدخلات النظام السياسي، دون تخصيص نفس الاهتمام لمخرجاته، و مدى تأثير هذه المخرجات على العلاقة بين الدول و الجماعات. و قد حاول ميجدال أن يصحح من خلال مدخله الجديد، فمن خلال هذا الاقتراب يتعرض إلى الطريقة التي تمارس بها الدولة تأثيراتها قد تكون في بعض الأحيان قوية، سواء تعلق بالبنية الطبقية للمجتمع أو صراع الجماعات و المصالح.

و يقوم اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع بإعادة الاهتمام بالدولة بشكل مركز، و يقوم هذا المدخل بنقد معظم الدراسات السياسية التي تغاضت عن هذه الأداة المفهومية، سواء كانت ذات خلفية إيديولوجية ليبرالية أو ماركسية، و التي غالبا ما كانت تتناول موضوع الدولة على أنها جهاز تسجيل للسياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع، و أن هذه الدولة ما هي إلا انعكاس لما يحدث داخل المجتمع.

فقد انتقد ميجدال الدراسات و المداخل التي طورتها مدرسة التبعية، كونها لا ترى في جهاز الدولة سوى أداة تابعة لمراكز الدول الكبرى و النظام العلمي، بالإضافة إلى نقد منهجية المدرسة السلوكية، فحسب ميجدال فإن مدرسة التبعية قدمت منهجاً ناقصاً و مبتوراً عندما ركزت في دراستها على علاقة الشعوب بحكوماتها.

---

[1] صالح زياني، تطور العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني دراسة حالة الجزائر 1962-1992، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2003، ص29.

فقد استعملت هذه المدرسة الأدوات المنهجية المتاحة في دراسة المدخلات، و ذلك انطلاقاً من فرضية محور مضمونها أن تأثير السياسات على المجتمع عادة ما يكون متطابقاً مع ما تريد تلك السياسات تحقيقه، و هكذا يمكن معرفة هذا التأثير من خلال معرفة طبيعة المخرجات[1].

و يصل جول ميجدال في قراءته النقدية للعديد من المداخل، أن تلك المداخل لم تقدم لنا وصفاً دقيقاً للواقع و لم تأخذ في الاعتبار و الاهتمام و بالشكل الفعلي بتحليل و فهم طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع، و يذكر ميجدال أن من بين المدخلات التي وقعت في هذا، مدخل التحديث الذي قدم نموذجاً يحمل ثنائيات معينة مثل التقليدية و الحداثة، أو مدخل التبعية التي ركزت على نموذج المركز و الهامش. و يرى ميجدال أن تلك المداخل قامت على افتراض أساسي و هو قيام الدولة بقيادة المجتمع للانتقال به من وضع معين إلى وضع آخر، في حين أغفلت تحليل القوى التي تقوم بإعاقة أو مقاومة عملية الانتقال هذه[2].وعليه فان هذه المداخل حتى و إن تعرضت إلى العلاقة بين الدولة و المجتمع، إلا أنها لم تضع إطاراً تحليلياً يستوعب العلاقة بين الدولة و المجتمع، للوصول إلى معرفة خصائص تلك العلاقة و أنماطها و العوامل المؤثرة فيها.

و بعد الانتقادات التي وجهها ميجدال و التي اشرنا إليها، يدعو ميجدال إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقة بين الدولة و المجتمع، و يهتم بالتفاعل بينهما، فمقترب علاقة الدولة بالمجتمع لميجدال يهتم في الأساس بما يسميها عمليتي التغيير و النظام في الدولة و المجتمع، خاصة في دول العالم الثالث، ففهم عملية تغيير المجتمعات من بقائها يستلزم دراسة المنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي، و الذي دعى إلى ضرورة تحديدها سواء أكانت رسمية أو غير رسمية، جماعات صغيرة كالأسرة أو النادي أو جماعات أكبر مثل النقابات.

فحسب ميجدال فإن هذه المنظمات تؤدي دوراً هاماً في تحديد سلوكيات الأفراد، و بالتالي فإن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة الضبط و التحكم الاجتماعي، و هذا ما أكده ميجدال في دراسته و مؤلفه((مجتمعات قوية و دول ضعيفة، علاقة الدولة بالمجتمع و إمكانات الدولة في العالم الثالث))[3].

---

[1] نفس المرجع، ص30.

[2] نفس المرجع، ص31.

[3] محمد محسن الظاهري، المجتمع و الدولة في اليمن.القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص24.

و يؤكد ميجدال على أن الدول تختلف عن بعضها البعض في قدرتها على التحكم الاجتماعي و ممارسة الضبط الاجتماعي[1].

فقوة الدولة من خلال مقترب علاقة الدولة بالمجتمع حسب ميجدال تقاس بمدى قدرة الدولة و هيمنتها على نماذج السيطرة الاجتماعية، و السيطرة الاجتماعية في هذا السياق، تعني التحكم في كل الضروريات المعيشية لحياة الناس، وتكوين قيمهم و توجيه سلوكهم و ترشيده[2]. و يعتقد ميجدال أن النخبة المسيرة للدولة تسعى في غالب الأحيان للحصول على استقلالية معينة عن بقية التنظيمات الأخرى للمجتمع، عن طريق تثبيت بيروقراطية معقدة و متجانسة، فضلاً عن استعمالها لوسائل الإكراه التي تحتكرها في المجتمع، و قد استعمل ميجدال ثلاثة مؤشرات أساسية للضبط و التحكم الاجتماعي التي تستعملها النخبة حصرها في الطاعة، و المشاركة، و الشرعية[3].

ففيما يتعلق بالطاعة Compliance أو الإذعان، و الذي يعد المستوى الأول لممارسة الضبط، فان الدولة تكون قوية حينما تكون أنماط السيطرة الاجتماعية موحدة، و خاضعة لها، و حين تمتلك هذه الدولة إمكانيات تخطيطية و قدرة على صنع السياسات و تنفيذها على مختلف فئات المجتمع، فبالقدر الذي تتمكن فيه القلة من فرض احتكارها للموارد و الخدمات المختلفة بالقدر الذي تطالب بتقدم الطاعة و الإذعان.

أما في حالة تجزؤ هذه السيطرة و خضوعها لقوى و تنظيمات مجتمعية عديدة(كالجماعات الأسرية و العرقية و القبيلة و الزعامات الدينية و القيادات المحلية و النقابات و الشركات و ملاك الأراضي...و غيرهم)، فان الدولة تغدو ضعيفة في مواجهة مجتمع قوي، خاصة في حالة افتقارها إلى القدرات و الإمكانيات الكافية لتفعيل إرادتها، و فرض سيطرتها على كافة قوى المجتمع[4].

---

1 صالح زياني، مرجع سابق، ص32.

2 محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص24.

3 صالح زياني، مرجع سابق، ص33.

4 محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص24.

و يقارن ميجدال قوة الدولة ببقية التنظيمات الاجتماعية الأخرى، و يصل إلى أن تنظيم الدولة هو الأكثر قوة بسبب وجود منظمة الدولة في مواقع و مراكز و جوانب بعيدة المنال بالنسبة للتنظيمات الأخرى، مثل الجانب الدبلوماسي و الجانب المالي و جانب إدارة المفاوضات الدولية أي الشخصية القانونية للدولة، إلا أنه و بالرغم من دعائم القوة المتعددة للدولة فأن قوة هذه الأخيرة ، و اتجاه سياستها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه، و خلص ميجدال إلى تثبيت حقيقة هي أن لمنظمة الدولة دوراً أساسياً في تنظيم المجتمع، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تساهم بدورها في التأثير على تشكيل ذلك البناء، و من هنا كلا من منظمة الدولة و المجتمع يتبادلان التأثير[1].

أما المستوى الثاني من مستويات الضبط فيتمثل حسب ميجدال في المشاركة Participation، وفق هذا المستوى القيادة لا يكفيها تحقيق الطاعة العمياء من جانب المواطنين لها، بقدر ما يهمها كسب قوة إضافية عن طريق تنظيم المواطنين في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديدها، فعملياً حسب ميجدال فان العمال و الفلاحون لا بّد من الانخراط في البيع و الشراء حسب قواعد و الضوابط و القوانين التي تضعها الدولة.

أما المستوى الثالث كما يراه ميجدال هو الإقرار و الاعتراف بالشرعية، فهذا المستوى أعلى المستويات باعتبارها الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة، فالشرعية تقتضي القبول بقواعد اللعبة التي تصنعها الدولة، و بالضبط الاجتماعي الذي تمارسه، فالشرعية في الأخير هي عبارة عن اعتراف شعبي بعملية الضبط التي تمارسها هذه النخبة لبناء نظام اجتماعي معين.

و قدم ميجدال مدخله كبرنامج و أجندة بحثية تتضمن مجموعة من الأسئلة تفتح المجال أمام دراسة و بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة بين المجتمع و الدولة، و من هذه الأسئلة التي يتضمنها هذا المدخل نذكر[2]:

---

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص34.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص220.

- متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة ؟ و كيف تتأثر قدرة الدولة في نختلف المناطق و في مختلف القضايا كذلك؟.
- كيف تتواءم الدولة و المنظمات الاجتماعية الأخرى مع بعضها البعض في المجتمعات التي لم تحقق الدولة فيها السيطرة و السيادة؟.
- تحت أي ظرف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ و كيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟ .
- كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة و الضبط الاجتماعي؟.

**اقتراب القيادة السياسية:**

تندرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات التي تتناول الظواهر السياسية على المستوى الجزئي، حيث تركز على دراسة الأفراد، و الجماعات الصغرى كوحدات للتحليل.

تتعدد تعاريف القيادة السياسية باختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة ، فهناك من يوليها اهتماماً كبيراً حتى أنه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية و التنظيمات المختلفة لا تتأثر بالمتغير القيادي، و هناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات و العلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالنخبة، و علاقتها بالجماهير و علاقتها بالمؤسسات المختلفة. و عموما يمكن تعريف القيادة كعملية[1] على أنها(( قدرة و فاعلية و براعة القائد السياسي في تحديد أهداف المجتمع السياسي و ترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، و اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، و تقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع و اتخاذ القرارات الأزمة لمواجهة المشكلات و الأزمات التي تفرزها هذه المواقف.))

---

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص224.

**مداخل دراسة القيادة السياسية:**

لقد تعددت مداخل تفسير القيادة السياسية، فهناك من نظر إلى المتغير القيادي على أنه الكل في الكل، و تتوقف أنماط العمليات السياسية عليه، و هناك منظور آخر لم يولي القيادة دوراً إلا في حدود الموقع الذي توجد فيه، أو المواقف التي تواجهه و خصائص البيئة التي تحيط به.

**1- مدخل السمات الشخصية:** يشدد أنصاره على السمات الشخصية للقائد، و التي لها تأثير كبير على العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية و الاقتصادية و الأبنية المؤسسية[1].و من ثم فإن معرفة نمط التنشئة التي تلقاها القائد، و خبرته المختلفة، و ما يتحلى به من مهارات فردية و قدرة على الإبداع، و كذلك طريقة عمله و أسلوبه، و من ثم فإن إدراك العمليات السياسية و فهمها تستدعي التركيز على القائد، أي معرفة دوافعه و إدراكه و ثقافته و معتقداته و خبرته التاريخية، و تجاربه التي مر بها، و تنشئته و طفولته.كما يهتم هذا الاقتراب بالمهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه، و قدرته على التجنيد و مهاراته الاتصالية، و ثقافته السياسية و ذكائه و حنكته، و ميزاته الفردية.

**2- مدخل المكانة(الموقع):** و يشير إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام، و الصلاحيات التي تخولها له الدساتير، و علاقاته المختلفة بالمؤسسات الأخرى، التشريعية و التنفيذية و البيروقراطية[2]، و من ثم فإن تفسير القيادة ينبغي أن يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك و صلاحياتها، أي يفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، و هامش الحركة و الحرية الذي تتوفر عليه. و عليه يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، و كذلك على الإطار المؤسسي السائد، و التفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة، تفاعل الرئيس مع الوزير الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، و كذلك علاقة الرئيس بمحيطه، و بالمؤسسات الأخرى، كالأحزاب و الجماعات المختلفة، و المؤسسة العسكرية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص.227

[2] نفس المرجع، ص228.

[3] نفس المرجع، ص228.

**3- المدخل البيئي:** هذا المدخل لا يعطي أهمية كبيرة للقائد و لكنه يركز على البيئة الداخلية و الخارجية و ما يتضمنان من قيود على حرية حركة القيادة، أو من فرص تلعب دور الموارد و المساندة للقيادة، و من ثم فإن تفسير السلوك السياسي للقائد ينبغي ربطه الأوضاع الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الأحزاب)، و الوضع الدولي السائد( الموارد و الضغوط)"

**هيكلة الدراسة:**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، قسمت الدراسة إلى تسعة مباحث موزعة على ثلاثة فصول وتضمنت المذكرة خاتمة وملاحق، وقد تناولت:

**في الفصل الأول:**

**المعنون بـــ التأصيل المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي و لظاهرة النخبة الحاكمة** ، و الذي يمكن أن نعتبره مقاربة منهجية للموضوع، و الذي تتبعناه من خلال بعض الملاحظات و المقاربات المنهجية في دراسة عملية التحول الديمقراطي، ثم ذهبنا إلى محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي و بعض المصطلحات التي ارتبطت به، ثم كانت لنا وقفة عند أهم الأسباب الداخلية منها و الخارجية المتعلقة ببيئة التحول الديمقراطي، ووصولاً إلى الآليات و الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق التحول الديمقراطي لسليم و السلس. ثم عرّجنا على الشق الثاني من الموضوع لنتناول فيه هو الآخر جانبه النظري، من خلال تقديم المفاهيم و المقاربات النظرية لدراسة النخبة السياسية و تركيزنا على الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة (مفهوم النخبة) و أنماطها و علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى، كما كانت لنا وقفة عند أهم الاتجاهات النظرية الكلاسيكية و الحديثة في دراسة النخبة.

**و في الفصل الثاني:**

**و المعنون:بـــ علاقة النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي**،تناولنا بالبحث جوانب أساسية في علاقة النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي، من خلال تتبع أنماط و نماذج التحول الديمقراطي و موقع النخبة الحاكمة فيه،و الذي ميزنا فيها بين الإرث الاستعماري و دور القيادة و توافق النخب، و بين الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطية من خلال طرق ثلاثة،طريقة أولى يتم فيها الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطية، و أخرى يتم فيها الانتقال عن طريق التفاوض و توافق النخب، و ثالثة يتم فيها الانتقال من خلال التظاهرات و المعارضة.(نمط التحول من خلال الشعب و المعارضة)، و

بين انهيار حكم الفرد أو القلة و إنشاء نظم حكم ديمقراطية.كل هذا كان متبوعاً بأمثلة من مختلف دول العالم كان الهدف منها هو تقديم وصفات للدول العربية و المغاربية للوقوف عند التجارب الناجحة للتحول الديمقراطي في محاولة منا للاستفادة منها وقدمنا خلاصة و استنتاجات.

ثم وقفنا عند نقطة مهمة نعتبرها هي جوهر الموضوع ككل و هي ما اصطلح عليه دورة النخبة و محدداتها و علاقتها بالتحول الديمقراطي، فوقفنا عند أهم الدراسات النظرية التي تناولت مصطلح دورة النخبة، ثم عرّجنا على أنواع دورة النخبة، ثم تناولنا المحددات المتحكمة في دورة النخبة، و أخيراً وصلنا إلى محاولة التعرف على واقع النخبة في الفكر و الواقع العربي و التونسي، فكان بمثابة عملية تمهيدية للفصل الثالث الذي نتناول فيه جانب الحالة التطبيقية الخاصة بتونس.

**أما في الفصل الثالث:**

**و المعنون بـــ: النخبة السياسية الحاكمة في تونس،** تناولنا بالبحث النخبة السياسية في تونس الجذور و المنطلقات، من خلال الوقوف على النخب التونسية الحاكمة التكوين و المصادر و الأدوار،من خلال ثلاثة مؤسسات هي: المؤسسة التعليمية و المؤسسة السياسية و المؤسسة المجتمعية(المراتبية الاجتماعية)،ثم الوقوف على النخبة الحاكمة في ضل الاستقلال.الفاعلين البرامج الأداء النتائج، من خلال دراسة لأداء النخبة الحاكمة على الصعيد السياسي و على الصعيد الاجتماعي و الثقافي و حتى على الصعيد الاقتصادي.ثم ضمناها خلاصة و استنتاجات.

كما تناولنا بالبحث النخبة الحاكمة و إدارة المرحلة الانتقالية، فكانت بيئة التحول الديمقراطي في تونس منها ما هي داخلية و منها ما هي خارجية، ثم عرّجنا على إستراتيجية بناء شرعية نظام السابع من نوفمبر 1987، ثم وقفنا على النخبة الحاكمة ما بين الاستمرارية و التغيير، و هذا بتقديم تقيم لأداء النخبة الحاكمة بين الترسيخ و الانتكاسة، فالتقييم كان لأهم نقاط القوة بالنسبة للنخبة الحاكمة و فرص للترسيخ، و أهم نقاط الضعف و فرص للانتكاسة و تحديد النخبة الحاكمة.ثم واصلنا بتقييمنا محصلة التحول الديمقراطي في تونس، ووصولاً إلى تقديم مجموعة حلول هي ضمانات التغيير الصحي و السلس في تونس.

**و في الخاتمة**

كانت الخلاصة العامة للدراسة، التي لخصت فيها مختلف فصول الموضوع وعرضت من خلالها نتائج البحث بالإجابة على التساؤلات المطروحة، والتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها، والتوصيات والاقتراحات التي خرجنا بها كنتيجة للبحث.

# الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي و لظاهرة النخبة الحاكمة

## المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي

عرفت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من التطورات التي شهدتها دول العالم الثالث، تدور في معظمها حول تراجع التوجهات التسلطية و تنامي التحولات الديمقراطية، في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية *The Global Democratic Révolution*، هذا الانتشار الواسع للتحول الديمقراطي Démocratisation في دول العالم الثالث شمل أكثر من نصف دول العالم بعد انزواء الفكر الشيوعي، و هذا الاتساع و الانتشار في نطاق هذه التحولات قاد إلى تفاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار و الاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبرالية على أن تسود باعتبارها البديل المحتمل الوحيد للنظام التسلطي.

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، و ما زاد الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، هو أن طبيعة التحول الديمقراطي يتسم بالاتساع و الشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له، و اختلاف هذا المفهوم عن المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتيجة لعمليات التحديث، مثلما كان الحال في أوروبا الغربية، و إنما أصبح نتاجاً لتدابير إستراتيجية و اتفاقيات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية و الأنظمة الانتخابية و الحزبية[1]. ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزاً للواقع السياسي و الاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل و تباينت من دولة إلى أخرى، بالنظر إلى طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، أنتجت لنا اختلاف نمط و شكل التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى ، بحيث أن لكل تجربة و لها خصوصياتها ، كما تباينت أيضا أسباب هذا التحول و تنوعت، و لكن يظل في جميع الأحوال أن للتحول الديمقراطي جملة من السمات الدالة على تحول النظام السياسي من وضعية أو حالة غير ديمقراطية إلى نظام ديمقراطي هذه السمات التي تميز هذا المفهوم يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

---

[1] **هدى ميتكيس، ((الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث))،تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد،اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط1، 1999، ص135.**

[2] **أحمد طعيبة، دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007،ص2.**

- ❖ تأسيس سلوك سياسي ديمقراطي عبر ثقافة سياسية قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي و تلطيف الصراع بين الفرقاء
- ❖ إرادة سياسية واضحة تسعى إلى تحول ديمقراطي حقيقي.
- ❖ وجود مجتمع مدني حقيقي قادر على لعب دوره بوعي.
- ❖ وثيقة دستورية تمثل الجميع و يشارك الجميع في وضعها.

و سوف نعكف من خلال هذا المبحث إلى البحث في طبيعة عملية التحول الديمقراطي الذي أضحت تمثل الاتجاه الرئيسي في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، و ذلك في محاولة لإلقاء الضوء على مختلف أبعادها التي تتجاوز النطاق السياسي لتشمل كل المتغيرات الاقتصادية و الثقافية، و علاقة الليبرالية السياسية و الاقتصادية من ناحية و التحول الديمقراطي من ناحية أخرى، و مدى تأثير نوعية آليات و استراتيجيات التحول التي يتخيّرها الفاعلون في هذا الصدد،ثم عن طبيعة المشاكل و الصعوبات التي يمكن أن تقود إلى انتكاسات في التجارب الديمقراطية.

و في محاولة للإجابة عن هذه النقاط نقسم الدراسة إلى مجموعة من المحاور تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: مقاربات منهجية حول دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي و المصطلحات التي ارتبطت به.

المطلب الثالث:أسباب و عوامل التحول الديمقراطي

المطلب الرابع: آليات و استراتيجيات التحول الديمقراطي.

**المطلب الأول: مقاربات منهجية حول دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.**

تعتبر عملية الدمقرطة ***Démocratisation*** واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول العلم الثالث خلال الثمانينات و النصف الأول من التسعينات، حيث تزايدت حالات الانتقال من نظم ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية. و كنتيجة لهذه التحولات صدر العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية للتأصيل لتلك الظاهرة و تحليل أبعادها و قد ركزت هذه الدراسات على عدة عناصر أساسية هي[1]:

1- البحث عن أسباب و خلفيات التحول من نظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، بدرجات متفاوتة و بأشكال مختلفة.

2- رصّد و تحيل طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية التي لعبت أدواراً هامة في الدفع نحو عملية التحول .

3- تحليل استراتيجيات و أساليب إدارة عملية التحول.

4- رصد و تحليل مخرجات عملية التحول الديمقراطي، سواء على صعيد الأطر القانونية و الدستورية، أو الأبنية و المؤسسات السياسية، أو أنماط العلاقات و التفاعلات بين أطراف العملية السياسية، أو النظم و العمليات الانتخابية.

5- رصد المشكلات التي تواجه الأنظمة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بـــ: الديمقراطيات الجديدة، و استشراف مستقبلها.

فرضت التغيرات تجاه انتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية تحديات عديدة على مناهج و مقتربات و أدوات التحليل و المفاهيم و النماذج النظرية في حقل السياسات المقارنة أو النظم السياسية المقارنة، ذلك أن تجارب الإصلاح السياسي التي شملت جنوب أوروبا أولاً ثم أمريكا اللاتينية إلى شرق أوروبا و جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً و روسيا الاتحادية، فآسيا و أفريقيا، التي شكلت ما أضحى يعرف بظاهرة **عولمة الديمقراطية** ***Globalisation of Democracy*** أو الثورة الديمقراطية العالمية ***The Global Démocratie Révolution*** أو كما سماها **صامويل هانتنجتون** ***S.Huntington***بـــ: **الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.**

---

[1] **توفيق حسنين إبراهيم، ((دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث))، تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص178.**

هذه التطورات خلقت تحديا نظريا جديا على حقل السياسات المقارنة الذي عجزت مفاهيمه و مقترباته و نماذجه التحليلية النظرية و حتى عن تقديم تفسير منهاجي و نظري لهذه التحولات ، و لبيان طبيعة ذلك التحدي النظري يمكن القول أن ثلاثة سمات رئيسية لعمليات التغير السياسي العالمي باتجاه الديمقراطية وضعت عقبات أمام علماء السياسة المقارنة في محاولتهم مواجهة الاضطراب النظري الذي نجم عن هذه العمليات[1].

1- في حين كانت النظرية المقارنة ماتزال تنطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإن الديمقراطية في الثمانينات و التسعينات عبرت في الواقع عن ظاهرة دولية، سواء من حيث مدى انتشار التحولات أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي المؤثرات الخارجية.

2- إن مجموعة الظروف و الأبنية الاجتماعية و الاقتصادية و أنماط علاقة الدولة بالمجتمع، و مسارات الانتقال و التقاليد التاريخية المتفاعلة مع التحولات الحديثة إلى الديمقراطية السياسية، بيّنت عدم صدْقية النظرية القديمة و زادت من تعقيد محاولات التركيب و التعميم.

3- حلت الديمقراطية السياسية، محل السلطوية في ظروف انهيار اقتصادي حاد أو أزمة اقتصادية عانت منها النظم التسلطية سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية.

هذه التغيرات شكلت تحديا نظريا سواء في مواجهة تقاليد التحليل المتعارف عليها أو إزاء أنماط التفكير بشان الديمقراطية السياسية، فقد وضعت تقاليد التحليل حدودا رئيسية على النظرية المقارنة في مجال دراسة شاملة للحقائق الدولية الجديدة، و قد يعزى إلى أن حقل السياسات المقارنة تعود على إقامة حدود فاصلة بينه و بين حقل السياسات الدولية، و هذا ما أدى بعالم السياسات المقارنة إلى تضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة الوطنية و نادراً ما كان يسعى إلى تطوير مقارنات أو تعميمات تدخل المتغيرات الدولية في التحليل.و هو ما لم يعد ملائما في عصر التحولات العالمية الكبرى التي عكستها ما يسمى بـــ"ظاهرة العولمة" في أبعادها المختلفة، و التي حملت ظواهر قلّـــلت إلى حد كبير من قدرة الدولة على الأداء بمعزل عن النظام الدولي.

---

[1] أحمد ثابت، ((الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث))، تحرير،علي الدين هلال، محمود إسماعيل،مرجع سابق، ص258.

إذ لا يمكن تفسير الدمقرطة في القارة الإفريقية أو العالم العربي على سبيل المثال دون الأخذ بعين الاعتبار انهيار الاتحاد السوفيتي و تفككه، و الضغوط المتزايدة للهيئات المالية الدولية و لحكومات الدول الغربية و للمنظمات غير الحكومية في التأثير على الاختيارات و النتائج السياسية المحلية[1].

فإلى وقت قريب و منذ الستينات ظلت تقاليد التحليل المقارن تعتبر الديمقراطية نتاجا لقوى محلية، و ينطبق هذا على أغلب علماء السياسة المقارنة رغم اختلاف متغير أو وحدة التحليل أو اقتراب البحث[2].

مثال ذلك متغير الثقافة السياسية و القيم الذي قدمه كل من جابييل آلموند ***Almond*** و سيدني فيربا ***verba*** في كتابهما:" ***The Civic Culture. Political Attitudes and Democracy in Five Nation .Boston .little. Brown.1963.***

و متغير مستوى التحديث و يعد من أشهر رواده "سيمور مارتن ليبست في دراسته: ***Some Social Requisites of democracy. Economic développement and political Legitimacy. Americam political Science REVIEW.53 MARCH 1959.PP.69-105***.

أيضا "جيمس مالوى" ***Malloy*** و "سيلجسون" ***Seligson*** في كتابهما بعنوان: " ***Authoritarianc and Démocrates . Regime transition in Latin American .Pittsburgh .univ. of Pittsburgh press.***1987.

.

و هناك أيضا المتغير المؤسسي و الذي يعتبر من كتب فيه "جوان ليتز" Linz و "ارتورو فالتزويلا" Valenzuela في كتابهما بعنوان: " ***The Failure of présidentiel Democracy. Baltimore. The Johns Hopkins Univ. Press.1994.***

فقد ركز أصحاب هذه المفاهيم و المتغيرات على جماعات المصالح و السياسيين و القوى الأخرى الفاعلة في إطار الدولة القومية، و هو ما لم يعد ملائما في عصر التحولات التي تتجسد فيما يعرف بـــ: "عولمة" عمليات الإنتاج و أسواق رأس المال و تحرير الحواجز التجارية و ظهور المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن المنظمات الغير حكومية، و هي ظواهر قللت إلى حد ملموس قدرة الدولة على الأداء بمعزل عن النظام العالمي، إذ لا يمكن تفسير الدمقرطة في القارة الإفريقية أو في العلم العربي دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الدولية التي جرت فيها هته الخطوات، على غرار انهيار المعسكر الشيوعي، و الضغوط المتزايدة للهيئات الدولية سواء المالية منها أو الغير حكومية.

---

[1] **أحمد طعيبة، مرجع سبق، ص6.**

[2] **أحمد ثابت، مرجع سابق، ص258**

لقد أبرزت هذه الظواهر أهمية أن يدخل عالم السياسات المقارنة في دراسته التغيرات الحادثة على مستويات عبر القومية و عبر الإقليمية و أدوارها و أوزانها النسبية في عملية الدمقرطة، كما أن اتساع نطاق عمليات الإصلاح السياسي لتشمل مجتمعات من شرق أوروبا إلى إفريقيا في ظل ظروف و عوامل تختلف إلى حد كبير عن الخبرة الأوروبية الغربية في بناء الديمقراطية الليبرالية أدى إلى إثارة الشك في صدقية ذلك التوافق الذي ارتضاه بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف السبعينات و مفاده عدم إمكانية حدوث تنمية سياسية ديمقراطية خارج نطاق حلف الأطلسي، و حتى بعد حدوث موجة من الإصلاحات السياسية في جنوب أوروبا (اسبانيا، البرتغال)و أمريكا اللاتينية مع منتصف السبعينات، لم يثر باحثو السياسة المقارنة الحاجة إلى مراجعة نظرية لأنهم اعتبروا تلك الموجة مجرد وقائع غير متجانسة أو عمليات عارضة في تغير النظم السياسية. و على امتداد موجة الديمقراطية إلى شرق أوروبا جعل من غير الممكن تجاهل عدم كفاءة الأدب النظري المقارن[1].

و قد ظهرت ضرورة المراجعة النظرية بصفة خاصة في ضوء أن الموجة الجديدة من الديمقراطية أو كما يطلق عليها علم السياسة الأمريكي صمويل هنتجتون Huntington "الموجة الثالثة" تعد الأكثر عمقاً و اتساعاً و الأطول عمراً، و من هنا طرح العديد من العلماء مداخل نظرية و اقترابات و مفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري لحقل الدراسات المقارنة على النحو التالي:

**نموذج** التفسير للتحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي الذي قدمه هنتجتون ، حيث يشير تشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الرابطة بين الشرعية و موجات التحول الديمقراطي في العالم، و اعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، و يؤكد على الدور الهام الذي لعبته كل من الهوية القومية، و الايدولوجيا السياسية في إرساء شرعية كثير من النظم السياسية، و تعد الماركسية وفق هنتجتون ، المبرر الإيديولوجي الأول للحكم الشمولي في العصر الحديث، لما تقدمه من أسس منطقية للحكم الديكتاتوري أو الاستبدادي، و نظم الحزب الواحد حيث الزعامة مركزة في يد نخبة بيروقراطية محدودة، أم القومية و مشاعر الانتماء القومي، فقد أمكنها تحريك قطاعات شعبية لإضفاء الشرعية على الحكم الديمقراطي و غير الديمقراطي[2].

---

[1] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص209.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي،الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004،ص19.

و مع قيام الموجة الثانية من التحول الديمقراطي عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أصبح الزعماء يستخدمون المنطق الديمقراطي، و رموز و شعارات الديمقراطية لإضفاء الشرعية على نظمهم السياسية. و يشير هنتجتون إلى أن افتقار النظام الشمولي إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا فيه، و أن الفساد و القمع قد يؤدي بهذه النظم ، خصوصاً إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام إلى الإنهيار، لكن تظل انجازات النظام أو كما يسميه هنتجتون مأزق الأداء هي المحك الأساسي في إضفاء الشرعية، و تعني في الأخير قدرة النظام على الوفاء باحتياجات قطاعات أساسية في المجتمع.

و يعتقد هنتجتون أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة، و يتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، ففي الموجة الأولى للتحول الديمقراطي في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ظهرت الديمقراطية في عدد من الدول في شمال أوروبا حيث كان متوسط الدخل الفردي يتراوح بين 300 و 500 دولار ، بأسعار عام 1960. كما كانت موجة التحول الديمقراطي الثالثة و التي بدأت عام 1974، نتاجاً للنمو الاقتصادي في العقدين السابقين، و في السبعينيات كان الحد الأدنى الملائم من النمو الاقتصادي قد تحرك إلى ما بين 500 و 1000 دولاراً، كمتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأسعار 1960.

و أهم هذه الدول هي البرتغال و اسبانيا و اليونان، التي حققت خلال العقدين السابقين على هذه الموجة نمو تراوح ما بين 5,2% إلى 6,2% سنويا بعد أن كانت هذه النسبة تقل عن 1% في اليونان و البرتغال و أقل من الصفر في إسبانيا[1] في الفترة من 1913 و حتى 1950.

و هكذا فان احتمالات التحول الديمقراطي، لدى هنتجتون تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، و المتوسطة العليا من النمو الاقتصادي.

لكن الثراء وحده لا تكفي لتحقيق الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية مما دفع هنتجتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة ، و ارتبط هذا التحليل بإبراز الأهمية الرئيسية التي تمثلها الطبقة الوسطى.

و ابرز هنتجتون محوران أساسيان يمثلان أهمية رئيسية في تعزيز التحول الديمقراطي[2].

- مستويات أعلى من النمو الاقتصادي و معدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع، بما يوسع من الطبقة الوسطى و يعزز موقعها و أهميتها في المجتمع.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص20.

[2] نفس المرجع، ص21.

- العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقيدية منها، و ما يسميه هنتجتون "بالمتغيرات الدينية"،التي من شأنها ، إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى أن توطد و تعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية.

فالنمو الاقتصادي في مستوياته الأعلى يؤدي إلى تغيرات بنيوية و قيمية أساسية، حيث من شأنه إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، و تحقيق قدر من الأمان الشخصي، و الرضا و توفر المزيد من الموارد التي يمكن أن توزعها،مما يـــيسر عمليات التعايش و التكيّف، و يوسع من قاعدة المستفيدين من عملية التوزيع، و يرفع من مستوى و نوعية الحياة المعيشية ، و يرتبط ذلك مباشرة بجو من الثقة المتبادلة، و التنافس، و ارتفاع مستوى الوعي و التعلم.

و مع معدلات النمو المتزايد تبرز و تتأكد أهمية الطبقة الوسطى، و عندما تتسع الطبقة الوسطى فإنها تشكل قطاعات أوسع من المجتمع، حيث تضم رجالات الأعمال و المهنيين و الموظفين و المدرسين..، و أكد هنتجتون أن هذه الطبقة قد لعبت دوراً في موجة التحول الديمقراطي الثالثة، في دول كإسبانيا و تايوان و كوريا الجنوبية، حيث نتج عن النمو الاقتصادي ظهور طبقة متوسطة عريضة أخذت في الاتساع مما مهّد للديمقراطية، و اعتُبر أن فئة رجال الأعمال التي سبق أن أيدت الحكم الشمولي قد أدت دوراً قيادياً في دفع عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا و البرازيل و الفلبين و بيرو و إكوادور.

و يتعلق المحور الثاني الذي يحتل الأولوية بالدين و دوره في الحياة السياسية، من خلال[1]:

- تتحول دور العبادة إلى منتديات رئيسية لمعارضة النظام السياسي، و يصبح رجال الدين رموزاً لمقاومة الاستبداد أو على الأقل يقومون بدور بارز في مقاومة الشمولية و القمع.
- أن تحل روح العمل و الحماس محل مشاعر السلبية أو الشمولية.
- أن تنظم الجماعة الدينية و مؤسساتها و أنشطتها بطريقة ديمقراطية.
- أن يتضمن النسق القيمي للدين ما أورده هنتجتون من عناصر:

أ/ علاقة مباشرة بين الفرد و ربه و إلغاء دور الكهانة.

ب/ الاهتمام بالأمور الدنيوية و تنظيمها و حل مشاكلها.

ج/ و كذلك تشجيع للثراء الاقتصادي و التوفير أو الادخار و نمو للمشروعات و العمل التجاري.

---

[1] نفس المرجع، ص23.

و يؤكد هنتجتون أن الكونفوشية معادية للديمقراطية، و لا خلاف على ذلك في رأيه، و قد افتقرت المجتمعات الكونفوشية إلى وجود حقوق الأفراد في مواجهة الدولة، و ظلت تمثل بيئة معادية لأي تحول ديمقراطي، و لم يحدث مثل هذا التحول في اليابان و الفلبين إلاّ من خلال التأثير الأمريكي. أما في كوريا فقد حدث نمو اقتصادي وواكبه تحول نحو ربع السكان إلى المسيحية.

و يعتقد هنتجتون أن الإسلام يتفق مع الديمقراطية من الناحية النظرية، ووفق هنتجتون فإن الإسلام يقدم نموذج قيمي يقوم على التوحيد و يحترم الطهارة و النزعة الفردية، و كراهية التدرج الهرمي. و كلها تعد ملائمة لمتطلبات الحداثة و التحديث، و تتناسب مع شروط الديمقراطية[1].

و رغم ذلك يعتقد هنتجتون أن القليل من الدول الإسلامية قد ارتبط بنظام ديمقراطي لفترة محدودة، و يرى أن الإسلام يرفض التمييز بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي، و من ثم ترتبط المشاركة السياسية بالدين، و تصبح الشريعة هي القانون، و يحظى العلماء بحق مراجعة و تعديل سياسات النظام.

و يثير تساؤلات حول دور المعارضة الإسلامية، و إمكانية فوزها بالانتخابات في الدول الإسلامية، و موقف الجيش من ذلك، و بنا فكرته على خبرة العديد من الدول على غرار الجزائر و تركيا و باكستان و اندونيسيا، و تساءل عن مدى وصول المعارضة الإسلامية إلى السلطة، و في حال وصولها إلى السلطة ما هو موقفها من التحول الديمقراطي؟ و أثار الشكوك حول مدى التزام هؤلاء بالديمقراطية.

إن الأخذ بالتحول الديمقراطي لا يعني أنه أصبح محصناً ضد عوامل القلق و الصراع، حيث يرتبط المجتمع في هذه النظم عادة بمشكلات تتعلق بالاقتصاد و الثقافة و التاريخ، و كذلك الفقر و مظاهر عدم المساواة، و أحيانا مشكلات كالديون و التضخم و الضغوط السكانية.

و يذكر هنتجتون أنه بحلول عام 1990 كان ثلثا دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي في موجة مضادة، و يرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي و السياسي، أو أثر كرات الثلج حيث العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية أخرى، أو أزمات اقتصادية، أو ضعف في القيم و المعايير الديمقراطية السائدة، و ربما كان ضعف أداء النظام الوليد ، أو الميراث التاريخي و الثقافي آثاره الممتدة[1].

---

[1] نفس المرجع، ص24.

[2] نفس المرجع، ص24.

**نموذج التحليل البنيوي:** The Structuraliste Analysais الذي طرحه كل من " ديتريش رايشماير" Dietrich Ruemeyer، "إفلين هيبر ستيفنس"Evelyne Huber Stephens، "جون ستيفنس" John Stephens،في كتابهم التنمية الرأسمالية و الديمقراطية عام 1992، Capitaliste Développent and Democracy .Chicago : Univ. Of Chicago Press ,1992.

و ركز هؤلاء على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوروبا و أمريكا اللاتينية و الكاريبي مع إدخال مفهوم الطبقة و القوى عبر القومية ، ووجدوا علاقة ارتباطيه إيجابية بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، فقد لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة بصفة خاصة عمال المدن ، تعتبر عنصراً فاعلاً أساسياً في الدمقرطة من حيث أن التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية من خلال إضعاف طبقة كبار ملاك الأراضي و تقوية العمال المنظمين و تغيير توازن القوى الطبقي ككل[2].

**نموذج الاختيار الاستراتيجي اللامركزية:** The Decentralized Stratégique Choie Model، الذي طرحه " أدم برزفوسكي" Przeworski في كتابه: Democracy and the Market **:** Political and Economic Reforms in Europe and Latin American, New York :Cambridge Unid. Press, 1991.، و قد اتخذ من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية في الدول محل الدراسة أداة تحليل منهاجية في نمو فئات اجتماعية معينة تطالب بالإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي، أو ما يعرف بالاقتراب الاجتماعي الديمقراطي[1].

**نموذج تحليل التطور في المجتمع المدني:**من أبرز رواده "لاري دياموند" L. Diamond، في كتابة : ((الثورة الديمقراطية)) The Démocratique Révolution, London : freedom House, 1992.،الذي انطلق من التغيرات الحادثة في تطوير و تنظيم ووعي المجتمع المدني بمكوناته المختلفة و بما حدث من استفادة هذا المجتمع من انفتاح سياسي من قبل الدول و المنظمات غير الحكومية و نزوع الغرب نحو تشجيع الإصلاح السياسي في دول الجنوب.

---

[1] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص259.

[2] نفس المرجع، ص260.

و عليه فقد بدأ حقل الدراسات المقارنة يشهد تراجعاً ملحوظاً للأدبيات الخاصة بالشروط و العوامل التي تقود إلى الديمقراطية حيث بدأ يشغل الاهتمام بدراسة التحول من الأنظمة التسلطية إلى مزيد من الديمقراطية حيزاً أكثر اتساعاً.و في هذا الإطار عكست مختلف الدراسات التأكيد على أهمية العوامل غير السياسية في إطار الفهم الشامل للتحول الديمقراطي، كما لجأ عدد من الأدبيات إلى إعطاء أهمية خاصة إلى ما يسمى بالسياسات التحتية و لمشاركة المواطنين في تحديد البرامج و القرارات التي تؤثر عليهم[1].لذلك من الناحية المنهاجية فإن الجيل الجديد لجأ بدلاً من دراسة نمط عام من التحولات الديمقراطية إلى محاولة التعرف على أنماط مختلفة من التحول بين عدد من الدول و مقارنتها في محاولة لتحديد العلاقة بين مختلف التفاعلات و نوعية التحول الديمقراطي من ناحية و النظام السياسي الذي ينتج عنه من ناحية أخرى.

من خلال تناولنا مختلف المسلمات التي تناولتها مختلف الأدبيات بشأن التحول الديمقراطي ، ندرك أن جّل الدراسات و الأدبيات تلتقي في مختلف العوامل التي تؤثر على استقرار النظم الديمقراطية في الدول العالم الثالث و من أهمها[2]:

1- الإدراك العام لأهمية توفير شرعية تستند إلى القبول الشعبي و فاعلية أداء النظام.

2- وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كل من الحكام و المحكومين و تّحد من استخدام العنف في ظل علاقات تنافسية غير صراعية.

3- مواءمة الهياكل الاجتماعية و السياسية للتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط و عدم الاستقرار الذي يمكن أن يعوق عملية التحول الديمقراطي.

4- السماح بدور للمنظمات المستقلة في مواجهة الدولة خاصة فيما يتعلق بممارسة القوة السياسية و صياغة و تطبيق السياسات إلى جانب السياسات الإدارية.

5- مدى مركزية أو انتشار كل من السلطة السياسية و الإدارية.

6- التفاعل بين كل من الدولة و المجتمع في ظل علاقة تعاونية تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية و القيام بالتوزيع العادل للموارد و الحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية.

---

[1] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص138.

[2] نفس المرجع ، ص139.

7- وجود دور للفاعلين الخارجيين على كل من الصعيد الدبلوماسي و الاقتصادي العسكري.

و من الملاحظ أن العديد من الدراسات أبرزت أنه و بالرغم من تأثير العوامل الدولية في عملية التحول الديمقراطي إلاّ أن أهم العوامل المتحكمة هي عوامل داخلية . و عليه يمكن القول أن نطاق الدراسات المقارنة الحديثة قد اتسع ليشمل كل من العوامل البنيوية و المؤسسية للتحول الديمقراطي إلى جانب تناول مختلف الاستراتيجيات و الفاعلين على الصعيد الداخلي و الخارجي.

و خلاصة القول أن التحول الديمقراطي لم يقتصر على البعد السياسي و إنما أبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية بحيث يسهم تضافر هذه العوامل في دعم التحول الديمقراطي.

**المطلب الثانـــي: التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي و المصطلحات التي ارتبطت به.**

التحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية و اتجاهاتها من خلال عمليات و إجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية و بنية السلطة التشريعية و نمط الثقافة السياسية السائدة و شرعية السلطة السياسية.و سنتناول هذا العنصر من خلال التطرق إلى:

الفرع الأول: معنى التحول.

الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله.

الفرع الثالث: تمييز التحول الديمقراطي ببعض المصطلحات التي ارتبطت به.

**الفرع الأول: معنى التحول** يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره و تحول فلاناً بالنصيحة و الوصية و الموعظة.

و كلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Transition و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر[1].

**الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله:**

إن مفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالاته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي و نظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.مرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى هي مرحلة انتقالية بين حدي

---

[1] **بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى.القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص28.**

نقيض، و هي متكّونة بتركيبة تجمع خصائص من كليهما، و في المراحل الابتدائية لهذا التحول تكون الغلبة لخصائص مرحلة ما قبل التحول، هذا إذا كان ذلك التحول يحدث بشكل متدرج و ليس من خلال تحول جذري يقلب الأمور، و يحول النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، و هي إحدى أنماط التحول الديمقراطي[1].

من هذا المنطلق، فان البدء في إحداث التحول، يعني بداية تحطيم النظام التسلطي القديم، و لكن القول بالصفة الانتقالية للتحول الديمقراطي لا يعنى أن كل تجربة تحول ديمقراطي مآلها الوصول بالفعل إلى مرتبة الديمقراطية، إذ أن التحول الديمقراطي قد يقف عند حدود معينة من تحقيق الانفراج السياسي لا يتيح تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، بل إن التقدم الذي يتم تحقيقه في إطار التحول قد يعود و ينتكس لاحقاً،هذا بالطبع أمر ذو صلة وثيقة بنمط التحول الديمقراطي، وقبل ذلك العوامل التي دفعت في سبيله.

و يشير التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، و يعرفه "**شميتر**" بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءً في مؤسسات التي لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[2].

و يعرفها **رستو** بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام، و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع[3].

أما صامويل هنتجتون يعرف التحول الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية[4]، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، و هو مسلسل قابل للتراجع.

---

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص295.**

[2] **بلقيس أحمد منصور، السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، مرجع سابق، ص29.**

[3] **نفس المرجع، ص29.**

[4] **أحمد طعيبة، مرجع سابق، 15.**

هناك من عرّف التحول الديمقراطي على أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسيات[1]:

1- الاستعداد و التأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.

2- ظهور إجماع حول ضرورة التغيير و تحديد مطالب و مجالات أساسية و مؤسسية، في مقدمتها تفعيل دور البرلمان.

3- تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية.

و هناك من يعتبر أن عملية التحول الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس و توسيع المشاركة و احترام الحريات المدنية و السياسية[2]، و طبقاً لذلك فإن هذه العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، و يبرز من خلال إدخال تعديلات دستورية و قانونية و تنظيمية و كذا قيمية و فكرية، و إعادة توزيع السلطة و النفوذ و توسيع دائرة المشاركة فيها.

**مراحل التحول الديمقراطي**

يمر التحول الديمقراطي على أربعة مراحل، حتى و إن كان هناك تداخل من الناحية العملية [3].

**أ/ مرحلة انهيار أو القضاء على النظام السلطوي.**

يبدأ عادة بظهور منظمات أو جماعات تنذر بتهديد هيمنة الحزب الواحد على الساحة السياسية، يتبعها انقسامات في صفوف القيادة السياسية، يعيش من خلالها المجتمع عدد من الصراعات التي تحدث بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة، و المعتدلين الذين يدركون أنّ النظام الذي ساعدوه و تمتعوا في ظله بالمزايا عليه أن يدخل بعض الإصلاحات و يخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية[4].

---

[1] بلقيس أحمد منصور، السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى ،مرجع سابق، ص30.

[2] أحمد طعيبة، مرجع سابق، 16.

[3] بلقيس أحمد منصور، السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، مرجع سابق، ص30.

[4] نفس المرجع السابق، ص31.

**ب/ مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.**

هذه المرحلة يتم فيها العديد من الإجراءات و الخطوات يتكيف من خلالها النظام مع المطالب و الضغوطات الجديدة، و تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي انتخابات عامة و حرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، كذلك تشمل على تعديلات و تغيرات في الدستور لتقنين الحياة السياسية و ضمان الحريات المدنية[1].

لأنها فترة تزيد فيها مخاطر الانتكاس و التراجع إلى الحكم السلطوي، فقد وصفها"**آدم بريزفورسكي**" A. Przeworski بأنها تشبه " آلة الغزل" pinball، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي أيضا يمكن أن تدور إلى الأسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود مؤسسات النظام القديم إلى جانب مؤسسات النظام الجديد.

**ج/ مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.**

حسب **فالونزيلا** valenzuela لن يتحقق الاستقرار للديمقراطية الوليدة إلا إذا تخلى النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم و التي تعيق الأداء الديمقراطي، و في نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية[2].

و يشير كل من جون هيجلي John higely و ريتشارد جينترRichard gunther إلى أن تماسك و استقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات و العمليات المؤسسية الأخرى، و يضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش و أجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة[3].

و يمكن الإشارة إلى ثلاثة قواعد تنظم المباراة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي[4]:

**شكل الحكومة:** يميل عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية ، فالنظام الرئاسي يفتقد إلى الآلية التي تحقق التوافق بين النخبة و المعارضة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار الديمقراطية. و يمكن الإشارة إلى أن جّل النظم التي عرفت التحول الديمقراطي قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، و ذلك لأنه يصعب الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم.

---

[1] **أحمد طعيبة، مرجع سابق، 18.**

[2] **نفس المرجع السابق، ص19.**

[3] **نفس المرجع، ص19.**

[4] **محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا.جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999،ص3.**

**2- النظام الانتخابي:** يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الحزبي و بالتالي على المسار الديمقراطي، فهو نتاج لمساومات بين النخبة الحاكمة و المعارضة، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها.

**3- الجماعات المشاركة في العملية السياسية:** هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية ، لذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد المؤسسة العسكرية، على غرار وضع قواعد و أطر قانونية تحدد وظائفها و تبقيها بعيدة عن الساحة السياسية.

**د/ مرحلة النضج الديمقراطي.**

هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين و لكنهما مرتبطتان و هما الديمقراطية الاجتماعية و الديمقراطية الاقتصادية[1]. فالديمقراطية الاجتماعية تعني أن يكون المواطنون لهم حقوق و واجبات متساوية على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع.أما الديمقراطية الاقتصادية فهي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية و بالتساوي على الأفراد.

و بمعنى آخر فان مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و تشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل و الثروة، و إتاحة التعليم و الرعاية الصحية، و الحق في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و المساواة في الفرص دون تميز.

و بشكل عام، لا بد من تأكيد على أن لحظة الانتقال الديمقراطي هي لحظة مهمة ، لأن أسلوب تسيرها و تدبيرها يؤثر بشكل كبير على نجاحها أو انتكاسها، فهي لحظة تكون فيها السلطة هشة، و تعطي الأهمية لأسلوب التدبير السياسي الذي يقوم على التفاوض و التوافق لبناء الثقة بين الأطراف و تهيئة شروط الانتقال الديمقراطي، و تقوم على الاستعداد للتنازل، و هي أساليب استثنائية و انتقالية تفصل بين عهدين.

[1] أحمد طعيبة، مرجع سابق،ص20.

**الفرع الثالث:تمييز التحول الديمقراطي ببعض المصطلحات التي ارتبطت به.**

من بين الصعوبات التي يطرحها التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي هي الخلط بينه و بين بعض المصطلحات الأخرى، بالرغم من وجود العديد من خطوط التماس بين هذه المصطلحات خاصة عند دراسة تجربة فتية للتحول الديمقراطي، و على هذا النحو سعت هذه الدراسة إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالتحول الليبرالي، و الانتقال الديمقراطي، و الرسوخ الديمقراطي، و الإصلاح السياسي.

**1- التحول الليبرالي:**

فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات لعدم العصف بها من قبل السلطة، و الحد من التدخل في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحزب الحاكم،أو هو إعادة تعريف و توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف الدولة،و تتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام[1].و بالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب النخبة الحاكمة،لكن مع الإبقاء على السّمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها، خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية و الجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبة النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[2].

و لا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفاً لعملية التحول الليبرالي، على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، فالحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدّل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي[3].

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق،ص296.

[2] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص136. و أيضا بلقيس أحمد منصور، السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، مرجع سابق، ص27.

[3] بلقيس أحمد منصور، السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، مرجع سابق، ص27.

على هذا النحو فان التحول الديمقراطي يتضمن عدد من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها، و في هذا السياق عنى مفهوم التحول الديمقراطي أن الديمقراطية يجب أن ينظر إليها على أنها متغير مستمر قد يصل إلى مستويات متباينة و ذلك بين مختلف الأنظمة السياسية أو في نفس النظام على فترات زمنية متفرقة[1].

**2- الانتقال الديمقراطي:**

أجمعت مختلف الأدبيات التي تناولت موضع التحول الديمقراطي، في أن مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي نظراً لإمكانية تعرض النظام الجديد لانتكاسة، حيث يكون النظام في هذه المرحلة ذو طبيعة مختلفة حيث تتعايش فيه كل مؤسسات النظام القديم و الحديث و يشارك كل من ذوى الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق، و لذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة و أنه في إطارها تتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية و تنتهي مع وضعه دستور ديمقراطي و عقد انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة[2].

**3- رسوخ الديمقراطية:**

أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلاً واسعاً بين مختلف الدرسين وحتى المدارس التي سعى كل منها إلى تحديد مؤشراته و محاولة استحداث طرق و سبل لضمان استقرار الديمقراطية في دول العالم الثالث.و من هذا المنطلق فإن ضمان ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية خلال المرحلة الانتقالية لا يعني بأي حال من الأحوال استقرار النظام الذي عادة ما تتهدده الانقلابات العسكرية و بعض أعمال العنف و لذلك فان حثّ أفراد النخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية و تأكيد دور المؤسسات يمثل أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية[3] .

كما نشير إلى أن استمرارية النظام الديمقراطي لا يعني رسوخه، فالرسوخ و الاستمرار لا يمثلان ظاهرة واحدة، ففي حين يمكن التحدث عن الاستمرارية في حالة بقاء النظام لفترة زمنية ممتدة فإن الرسوخ يشير إلى التغيرات المتوقعة في طبيعة أداء النظام ذاته على هذا النحو أثارت الدراسات الحديثة

---

[1] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص136.

[2] علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي و أخريين،لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص275.

[3] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص137.

للنظم السياسية في دول العالم الثالث تساؤلات حول العوامل التي يمكن أن تسهم في رسوخ الديمقراطية إلى جانب محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات نهاية المحلة الانتقالية و بداية مرحلة الرسوخ.

و في هذا الإطار أشار كل من Higely و Guenther إلى أن رسوخ الديمقراطية يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى[1].و طبقا لـــLinz فإن الديمقراطيات الراسخة هي تلك الديمقراطيات التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب و جماعات المصلحة المنظمة و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة إلى جانب عدم اعتراض أو رفض أي مؤسسة سلبية أو جماعية على القرارات و نبذ أي بديل للنظام الديمقراطي[2].

و عليه فإن رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على النحو الأكمل إلا في حلّة تقبل كافة التوجهات على مستوى كل من النخب و الجماهير بأهمية الديمقراطية، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة و ضمان قدر من الشرعية السياسية للارتقاء بأدائها السياسي.

### 4- الإصلاح السياسي:

يعني به القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته و استناد لمفهوم التدرج، و ذلك بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة. فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام، و بمعنى آخر هو تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً و إقليمياً و دولياً[3].

---

[1] نفس المرجع، ص137.

[2] نفس المرجع، ص137.

[3] أحمد طعيبة، مرجع سابق،ص25.

**المطلب الثالث: أسباب و عوامل التحول الديمقراطي:**

للتحول الديمقراطي أسباب تدفع في سبيل حدوثه، و على الرغم من اختلاف هذه الأسباب من حالة إلى أخرى، فإن تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم السياسية و تشابه خبرات عمليات التطور السياسي في هذه النظم يؤدي إلى تشابه هذه الأسباب.

و تنقسم أسباب التحول الديمقراطي إلى مجموعتين: الأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، و الثانية تنبع من خارج هذه البيئة، ففي بعض الأحيان تكون الضغوط الداخلية هي العامل الرئيسي للتحول الديمقراطي، و في حالات أخرى، يكون العكس هو الصحيح، و المهم في جميع الأحوال هو التأكيد على أن التحول الديمقراطي أسباباً معنية تدفع في سبيل حدوثه، و ليس ثمة تحول ديمقراطي يحدث دون وجود تلك الأسباب.

**الفرع الأول: العوامل الداخلية**

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي، و يختلف مدى تأثير كل منها من حالة إلى أخرى، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

**التغيير في إدراك القيادة و النخب السياسية:**

يذهب الكثيرون إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية التحول الديمقراطي، فالتحول يحتاج إلى قيادة لديها القدرة و الجرأة على تدشين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلاً[1]، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي و عن حماية الفرد من تعسف الدولة، و التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول، و إنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

[1] أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام ،2004، ص299.

و في الواقع، فإنه يمكننا تقدير أهمية هذا الدور بالنظر إلى أن النظام غير الديمقراطي يضع كل مفاتيح السلطة في يد القيادة، و بشكل عام تتميز النظم العربية بتمحورها حول شخص القائد لكونها ليست مؤسسية، تعتمد على مؤسسات راسخة و قوية لكل منها دورها المحدد في النظام السياسي.

هناك العديد من الأسباب[1] التي تجع قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

1- تردي الشرعية السياسية للنظام.

2- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية، و أنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤدي إلى بقاءها في السلطة.

3- كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، و لم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية و الخارجية.

4- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية و الحصول على القروض من صندوق النقد الدولي...الخ

5- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، و أن حكومتهم و دولتهم قد تطورت إلى درجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

**انهيار شرعية النظام التسلطي:**

يثير مفهوم الشرعية قدراً واضحاً من الاختلاف و الالتباس بين المفكرين و الباحثين، و مع وجود هذا الاختلاف في إطار مفهوم الشرعية، إلاّ أنه لا يعكس اختلافاً أساسياً حول مضمون المفهوم، بقدر ما يعكس اختلاف توجهات المفكرين و الباحثين بخصوص هدف دراسة الشرعية. إلا أنه لا يمكن إغفال أن استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة، من شأنه إحداث بعض الخلط لدى الباحث و القارئ،و بإيجاز فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا و القبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام و ممارسة السلطة. فالشرعية هي صفة تلازم أي نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم و هي تقوم على جانبين[2]:

---

[1] **بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص35.**

[2] **خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2003، ص28.**

**الأول** جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي إقامتها و ممارستها وفق قواعد الدستور. و **الثاني** جانب موضوعي، يتمثل بقناعة و رضا أفراد المجتمع بهذه السلطة، و هذان الجانبان لا ينفصلان بعضهما عن بعض .

و هناك توافق واسع على أن القول بأن لا استقرار لأي نظام أو سلطة من دون توافر عنصر الشرعية، فمن دون توافرها يبقى النظام و سلطته غير مطمئنين و غير قادرين على الانفتاح على المجتمع و على إشراكه في العملية السياسية، ناهيك عن اقتراب النظام و السلطة من استخدام وسائل الإكراه المادية و المعنوية تجاه مختلف القوى السياسية و الاجتماعية، إذا لم يكن باتجاه المجتمع ككل، من أجل الحفاظ على الحكم و ديمومته و استمراره، بما يخدم مصالح و امتيازات القابضين على السلطة.و من أجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية، لابد من تحديد مجمل العوامل و الأسباب المؤدية إلى ذلك، و هي:

1- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية و مؤسساتية، و من ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق، إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات،أو السياسات التي يصنعونها، إن هذا السبب المؤسسي، يكون أكثر وضوحاً في دول العالم الثالث منه في البلدان الأخرى.

و هذا ما يوضحه لابالومبارا ***J.Lapalombara***، من أن المؤسسات السياسية في دول العلم الثالث تفتقر إلى الشرعية عندما تكون امتداداً للمؤسسات التي كانت قائمة في عصر الاستعمار، أو عندما تقع في أيدي فاسدة، أو عندما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب و التكيف مع الظروف المتغيرة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة[1].

2- كما أن إشكالية الشرعية لدى البعض الأخر هي أزمة تغيير، و الكشف عنه يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، و تحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال إلى بنيان جديد في الحالات التالية[2]:

- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.
- إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول، مفتوحا بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة أو في تحقيق أهدافها العامة.

---

[1] **نفس المرجع السابق، ص43.**

[2] **نفس المرجع السابق،ص45.**

فعندما تحدث تحولات اجتماعية عنيفة، تطالب الجماعات الجديدة الصاعدة بالمشاركة في مسؤولية الحكم، إلا أن الفئة الحاكمة أو الجماعات التقليدية ترفض مشاركتها، فتضطر إلى اتخاذ مواقف عنيفة في مواجهة السلطة و النظام، بهدف الاستيلاء على السلطة و طرح إيديولوجية جديدة بديلة لإيديولوجية السلطة لتبرير شرعيتها الجديدة.

3- عدم تحقيق النظام السياسي للفاعلية في الأداء السياسي، كما هو الحال في العديد من البلدان المتخلفة، حيث كثيراً ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها من إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد. و بصور خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية و التطور.

4- انحسار مكانة السلطة و هيبتها نتيجة لضعفها، و عدم قدرة السلطة و نظامها السياسي على إدارة و تحقيق وظائف النظام.

5- عدم تمثيل النظام السياسي لقيم و مصالح المجتمع، فبقدر ما تكون الشرعية هي مسألة ولاء الناس تجاه السلطة و النظام، مقابل التزام الحاكم بالعمل وفق كيفية معينة، فإن أي إخلال من قبل الحاكم سوف يحل المحكوم من التزامه تجاهه، و بذلك فإن الشرعية تفقد أساسها الذي تقوم عليه، و هو رضا الناس تجاه حكامهم. و من لا يعترف بشرعية نظام ما، لا يجد في نفسه أي التزام تجاهه، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان السلطة من مقومات شرعيتها، و هي الولاء للدولة و الطاعة للقوانين و التأييد للأهداف[1].

6- ضعف دور و مكانة البرلمان في النظام السياسي[2]، و هذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، و من ثم فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام و المجتمع، و هنا يمكن القول أن ضعف دور المؤسسة التشريعية سبب مباشر لازمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.

7- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته و أهليته بقاءه[3]، و تزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدها العالم في مجال الاتصالات، و تتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص 47.

[2] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص298.

[3] نفس المرجع، ص298.

و إجمالاً فإن مشكلات الشرعية تختلف حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم و ليس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في ضل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام و شرعية النظام، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام و النظام، و لذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.

**الأزمة الاقتصادية:**

شغل الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للتحول الديمقراطي حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي الذي يعد منهج الاقتصاد السياسي أحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي و دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث[1]، بحيث يشير إلى التفاعل بين كل من القوى السياسية و الاقتصادية في المجتمع و ينظر إلى التفاعلات السياسية على أنها عملية لتخصيص الموارد النادرة بما يعني أن معالم هذا التحول الديمقراطي تتحدد بالأساس وفقا للعلاقات و التفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية و السياسية، و على هذا النحو ميزّت الأدبيات بين أسلوبين اتبعهما عدد من الدول في مسارها نحو الإصلاح الاقتصادي و التحول الديمقراطي[2].

**الأسلوب الأول**:نجحت من خلاله بعض دول العالم الثالث في تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصادي من خلال قيام القيادات السلطوية بهذه التغيرات قبل ولوج مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

**الأسلوب الثاني**: تحقق في بعض دول العالم الثالث حديثة العهد بالديمقراطية و التي بدأت قياداتها في إرساء دعائم الديمقراطية في ظل أوضاع اقتصادية متدنية.

و قد سعت عدد من الدراسات في حقل الدراسات المقارنة إلى تناول النتائج السياسية للعوامل الاقتصادية حيث أشار هؤلاء إلى وجود تأثير ملحوظ للتغيرات الهيكلية للاقتصاد على عملية التحول الديمقراطي، من خلال مدخلين[3]: **المدخل الأول** من خلال التركيز على الأزمات الاقتصادية التي يزيد من أسباب عدم شرعيتها و يعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، و هذا الوضع قد يكون مدخلاً مناسباً لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي.

---

[1] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص145.

[2] رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب. الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006،ص195.

[3] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية و السياسية دراسة تطبيقية.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص448.

و هذا ما أكدته تجربة جّل الدول العربية مع بداية الثمانينات، حيث واجهت أزمات اقتصادية أدت بها إلى الاستعانة بالخارج في إطار ما يسمى المشروطية الاقتصادية، و لا شك في أن المشروطية قد عززت ظاهرة التحول الديمقراطي في عموم بلدان الجنوب.

أما **المدخل الثاني** تجلى في الافتراض بأن التنمية الاقتصادية تعد عاملاً هاماً في تقويض أو إضعاف النظم التسلطية، حيث يكون أقوى تأثيراً من دور الركود أو التراجع الاقتصادي، و يستدل أصحاب هذا الافتراض بأمثلة من أسبانيا و البرتغال في السبعينات و كوريا الجنوبية خلال الثمانينات، فقد بينت هذه الدول وجود علاقة إيجابية بين الظروف الاقتصادية المواتية و سياسات داخلية ، فقد أسهمت التنمية الاقتصادية في صعود فئات اجتماعية لم تستطع النظم التسلطية استيعابها في هيكل النظام السياسي.

على هذا النحو يبدو تأثير الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيراً مزدوجاً، فالفشل في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، و في الوقت نفسه، فإن وجود هذه التنمية يوفر آفاقا رحبة لتفعيل هذه العملية.(أنظر الجدول01)

الجدول01: الضغوط الاقتصادية على التحول الديمقراطي.

| طبيعة التغير الاقتصادي | الصراعات الناتجة | عوائد محتملة |
|---|---|---|
| التصنيع | جماعات اجتماعية جديدة تطالب بمشاركة متزايدة. | الحكومة تقر بحريات أكبر و بمشاركة أكبر بدلاً من مواجهة تكاليف القمع |
| تآكل القطاعات المدعومة من الدولة مع سياسة تقشف و/أو أيديولوجيا السوق الحرة | جماعات جديدة من رجال الأعمال ذات مراكز مستقلة للقوة و غالباً ما تتعامل مع شركات أجنبية، بينما تفقد القطاعات الفقيرة فرص العمل و تصبح أكثر سخطاً | الحكومة تبحث عن أسس جديدة للقوة لتعويض فقدان المؤيدين<br>تنازلات ديمقراطية لمواجهة المطالب الجماهيرية |

| | | |
|---|---|---|
| ضعف النخب الاقتصادية القديمة مع تغيرات في هيكل الاقتصاد | تنافس على القوة السياسية بين النخب القديمة و الجديدة يؤدي إلى بنية سياسية أقل تجانساً | تسعى النخب القديمة و الجديدة إلى جذب حلفاء بما يشمل الجيش |
| انهيار اقتصادي | تفقد الحكومة قدرتها على الإنفاق أو تقديم فرص عمل، و من ثّم تفقد التأييد | يصبح من السهل الانقضاض على النظام السلطوي، و تكون الانتخابات تنافسية لإعادة الشرعية للحكم، و لكن الحكومة الجديدة سوف تتمتع بمقاعد تأييد ضئيلة. |

المرجع: أحمد ثابت، مرجع سابق، ص**277**.

المصدر: **Robert Pinkney , Democracy in the third world, Boulder Lynne Rienner, 1994,p.102.**

**تزايد قوة و نفوذ المجتمع المدني:** يعد نمو المجتمع المدني سبباً قوياً في عملية التحول الديمقراطية بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة و إدارة العملية السياسية.و هذا ما أشار إليه **دي توكفيل** عندما تحدث العديد من المتغيرات[1] على غرار التنمية الاقتصادية و التصنيع و التحضر، التي تسهم في خلق و تقوية جماعات المصالح و الجماعات الطوعية، التي هي حجر الأساس للديمقراطية، بحيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات و الاتصالات، فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع مع التي للنظام و تآكل الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم.

و على المستوى الفردي، فان تزايد التعليم و الثقافة أمدت و زودت عامة الجماهير بالمعلومات و المعرفة و المهارات و الحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم و تطور برامجه و انتشار الصحافة و الإعلام السمعي و البصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث، و زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية. و في الواقع، فإن تصاعد المجتمع المدني يظل مرتبطاً بضرورة حدوث تحولات اجتماعية و اقتصادية [2]تفرز و تقوم بتحديث المجتمع التقليدي القائم على الروابط التقليدية غير تلك التي يقوم بها المجتمع المدني.

**الفرع الثاني: الضغوطات الخارجية**

تعود هذه الأسباب إلى تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي، سواء تلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية.و قد تصاعد التأثير الذي تمارسه هذه الأسباب خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة في مجال الاتصالات، و ذلك في ضوء تصاعد ظاهرة العولمة.و على العموم يمكن إجمال هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

**ضغوطات الدول الكبرى على عملية التحول الديمقراطي:**

يمكن القول إلى أن دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، و إنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي و السياسي الداخلي في كل الدول الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق و دول الجنوب.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص302.و أيضا بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى ، مرجع سابق، ص39.

[2] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص304.

و تبرز أبعاد دور القوى الخارجية في:

- منذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع التي عقدت في هيوستن عام 1990، ثم قمة لندن عام1991، جاء التأكيد على أن المساعدات سوف تقدم وفقا لمدى تطبيق دول عالم الجنوب للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[1].و يلاحظ على جميع هذه المؤتمرات و القمم أنها انصبت على تأكيد حقيقة أساسية تتجلى في ضرورة تخلي دول العالم الثالث عن نمط الحياة الاقتصادية و السياسية التي سارت عليها خلال المرحلة السابقة، و تبني السياسات الجديدة المطروحة أمامها باعتبارها المخرج الأمثل لمشاكلها و أزماتها.
- نجحت الدول المانحة و المؤسسات الدولية، في الضغط على دول عالم الجنوب من خلال المساعدات و المنح الاقتصادية، بحث أصبحت سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية و إستراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي، و لم تنجوا المنطقة العربية بوصفها جزءاً من دول الجنوب، ففي عام 2003 أقر الاتحاد الأوربي "سياسة الجار الصالح الجديد" التي ترتكز بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، و بدا واضحاً أن التحاد الأوربي يتراجع عن الشراكة الأورو–متوسطية، بالاتجاه و الاهتمام بصورة أكبر بقضية إحلال الديمقراطية و ربطها بالمساعدات الاقتصادية.و دعّمت واشنطن هذا الأمر من خلال "مبادرة الشرق الأوسط" في أكتوبر 2003، ثم مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" في فبراير 2004، و في نفس الوقت طرحت فكرة "إتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط" من طرف ألمانيا و فرنسا و من ورائهما الاتحاد الأوروبي[2].
- تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي و لا يقف دور الأطراف الخارجية عند حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطوير الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول[3].

---

[1] رعد الآلوسي، مرجع سابق، ص186.

[2] أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص33.

[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص42.

**النظام الدولي بعد الحرب الباردة:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي، و تحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، و هذه الثورة الديمقراطية كما يسميها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث[1].

و بصفة عامة يمكن القول، أن الانهيار الذي شهدته دول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق، قد هيأ الأجواء المناسبة للتخلي عن الصيغ السابقة و التي طبقتها نظم هذه المجموعة،و عجلت بتحقيق الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، فانهيار هذه النظم أدى إلى تقديم الدليل الملموس على عقم النماذج التي طبقت، و بالوقت نفسه فإن انهيار عُدّ انتصاراً للقيم الغربية في الديمقراطية و اقتصاد السوق.

**العدوى أو الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج):**

و يقصد بأثر العدوى و التقليد، أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، و هذه الظاهرة هي ما أسماه "**سكالابينو**" **scalapino** ب**الانتشار** أو **العدوى**[2]و عبر عنها **هانتنجتون** بـــ" **كرات الثلج** "[3] و لعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد كلما تدحرجت، و ربما العامل الحاسم الذي ساهم في تحفيز عملية التحول، هو التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية و القنوات التليفزيونية و القنوات الإذاعية و سهولة التقاطها أو الإطلاع عليها، و بالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة و القيود، و هذا ما جعل احتكار الدولة للمعلومات يتراجع بشكل تدريجي، و من ثم تحولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين و المثقفين في معظم دول العالم خاصة المتخلفة منها هذا من جهة. و من جهة أخرى أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة و منظمات حقوق الإنسان، سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث.

---

[1] **نفس المرجع، ص43.**

[2] **أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص35.**

[3] **صامويل هنتيجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة:عبد الوهاب علوب، الكويت:دار سعاد الصباح،ط1، 1993، ص152.**

**المطلب الرابع: آليات و استراتيجيات التحول الديمقراطي**

اهتمت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالتطرق إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي، و خلصت إلى أن التباين هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستراتيجيات و الآليات التي يتخيّرها الفاعلون السياسيون، و قد طرحت الأدبيات تساؤلات حول إمكانية التوصل إلى تحقيق تمايز بين مختلف الاستراتيجيات، إلى جانب اكتشاف صيغة عالمية لإستراتيجية التحول الديمقراطي.

و في محاولة للإجابة على التساؤل الخاص بنوعيات استراتيجيات التحول لجأ كل من **كارل** Karl و **شميتر** schmitte إلى دراسة بعض دول العالم الثالث و خاصة في أمريكا اللاتينية[1] و توصلت إلى أن استقرار الديمقراطية نادراً ما يتحقق في هذه الدول عبر وسائل إصلاحية للتحول أو حلول توفيقية دون استخدام العنف. و من جانب آخر لاحظت هذه الدراسة صعوبة إرساء ديمقراطيات مستقرة عبر ثورات جماهيرية تلجأ إلى اقتلاع النظم التسلطية.و على ذلك فإن الصيغة المناسبة للتحول الديمقراطي تتم عادة عبر اتفاقيات و مساومات بين أطراف النخبة السياسية ذاتها تقود إلى صياغة عدد من القواعد الجديدة التي تضمن التعايش السلمي بين أهم الفاعلين السياسيين و ذلك من خلال موازنة كل من المعارضة و الحكومة.و عليه يمكن أن جميع الآليات و الاستراتيجيات في ثلاثة استراتيجيات أساسية:

**الفرع الأول:إستراتيجية الهندسة المؤسسية *Stratégies Of Institutionnel Engineering*:**

و يقصد بها إنشاء و تدعيم المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في الحياة العامة، و السمة الأساسية التي تميّز هذه الإستراتيجية هي خضوع سلطة الحكم للقانون من خلال الضمانات الدستورية التي تكفل الحقوق و الحريات العامة، و التي هي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية ذات طبيعة سياسية، و هذه الآلية تمحورت حول إيجاد الدولة القانونية القائمة على الدستور و حماية حقوق الإنسان، من جهة، يمكن أن نجملها في[1]:

- سيادة القانون و تعني خضوع سلطة الحكم للقانون وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، و يقرر الحقوق و الحريات العامة و الخاصة بالأفراد و الجماعات.و بهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم .
- الفصل بين السلطة المدنية و العسكرية، و هو من أصول الحكم الديمقراطي و مبادئه، و من أهم نتائج هذا الفصل عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية.

---

[1] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص142.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص256.

- الفصل بين السلطات: التشريعية و التنفيذية و القضائية، و ذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة في يد واحدة أو في جهة واحدة.
- استقلال السلطة القضائية، إذ أن قيام القضاء بأداء مهامه بحرية و استقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق و الحريات العامة و الخاصة.
- محكمة دستورية عليا، يكون من اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ما ثبت عدم دستوريته أو انطوائه على انحراف في استعمال السلطة التشريعية.

و من جهة أخرى، تعتبر آلية التحديث و التنمية السياسية، من أهم آليات هذه الإستراتيجية، فهدف التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فعاليتها و رفع مستوى أدائها، حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها،و بهذا فإنه يمكن تصور ثلاث سمات أساسية تميز التحديث السياسي[1]:

- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية و قوتها.
- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام و الأدوار و الوظائف.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق و التفاهم و الاتصال بين المواطنين و النظام السياسي ككل.

و تتم دراسة التحديث بثلاثة طرق[2]:

1- التغيرات التي تتم في المجال الاقتصادي و المرتبط بعملية التصنيع.

2- سلسلة التغيرات الاجتماعية و النفسية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك، و تعديل مفاهيم الأفراد.

3- التغيرات السياسية مثل تحديث للبنى السياسية، و توسيع مجال المشاركة و نمو الإحساس القومي لدى الجماهير.

و من هذا المنطلق، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للعملية التحديثية: تقني و تنظيمي و سلوكي[3]، و يتضمن البعد التقني ظاهرة التصنيع، و يفرق بين المجتمعات الصناعية و الغير صناعية، أما البعد التنظيمي فيعكس التنوع و التخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة و المجتمعات المركبة.

---

[1] **ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص210.**

[2] **رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير. ليبيا:دار الكتب الوطنية، ط1، 2002، ص171.**

[3] **نفس المرجع، ص 207.**

و أخيراً، فإن البعد السلوكي يعني العقلانية و العلمانية و التفكير العلمي في مواجهة التقليد و التفكير غير العلمي. و ترتبط أبعاد التحديث بعدد محدد من التغيرات الاجتماعية مثل ازدياد الظاهرة الحضرية، و انخفاض مستوى الأمية، و تفعيل الإعلام و التعليم، لخلق قنوات الاتصال بين أطراف الحكم و الجماهير، و إيجاد المناخ الملائم للمشاركة في صنع القرارات، مع الاهتمام بجانب من التنشئة السياسية ذات المضمون الديمقراطي.

و عموماً فإنّ الأطروحات السابقة تصّب في إطار تيار أوسع يسعى لرد الاعتبار لنظرية المؤسسات و يعرف بـــ "المؤسسية الجديدة"[1]، و جوهره أن تعزز عملية التحول الديمقراطي لا يعتمد على عوامل و شروط اقتصادية و اجتماعية و ثقافية فحسب، و إنما تستند على بناء مؤسسات سياسية قوية و فعالة يتم في إطارها ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات و سيادة القانون، و قد أشار **هنتيجتون** إلى هذه النقطة في كتابة **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي** عندما أسماها "**بإضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي**"[2].و أسمته *Tatu Vanhanen* في الفصل الذي كتبته كخاتمة لمؤلف جماعي قامت بتحريره بعنوان "**استراتيجيات عملية الدمقرطة**"و أسمته بإستراتيجية "**الهندسة المؤسسية**"[3].

**الفرع الثانـــي الثاني: إستراتيجية الهندسة الاجتماعية *Stratégies Of Social Engineering*:**

و يقصد بها القيام بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية و تبني سياسات فعالة لمعالجة الإختلالات في توزيع الثروة و الموارد بين فئات المجتمع( العدالة التوزيعية)و ذلك بكيفية تحقق مزيد من العدالة الاجتماعية، و لقد أثبت منطق الواقع و التاريخ الإنساني أن هناك ارتباطاً بين الحريات في جانبها الاجتماعي و جانبها السياسي، باعتبار أن التحقيق الأمثل للحريات لن يكون بوجود أحدهما بغير الآخر[4]، و لا شك في أن الحرية الاجتماعية،هي الأساس باعتبارها مضمون الحرية السياسية و محتواها.و الحرية السياسية تتضمن التحرر الاقتصادي،و على هذا الأساس فإن هذه السياسات تساهم في تدعيم و توسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي هي بمثابة الركيزة الاجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي، كما أنها تخلق نوعاً من التوازن بين القوى السياسية و الاجتماعية، و هو ما من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم عملية التطور الديمقراطي.

---

[1] **نفس المرجع، ص 207.**

[2] **صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص ص354-358.**

[3] **توفيق حسنين إبراهيم، مرجع سابق، ص188.**

[4] **ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص257.**

إضافة إلى ظواهر العنف والاحتجاج التي تنشأ عن التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي الحاد و ما تتركه من تأثيرات سلبية على العملية السياسية[1].

فالقيام بإصلاحات اجتماعية جدّية و عاجلة، من شأنه أن يخفف من الضغط الاجتماعي، و التفاوت في المداخيل، و تفاقم البطالة، و انعدام الأمل و اليأس من المستقبل عند الأجيال الشابة، إن الموضوع الأساسي للمجتمع هو تأمين الشروط الأساسية للحياة، المادية أولاً و المعنوية ثانياً[2]، إذ أن الشعب الجائع لا يدرك معنى حرية التعبير و التنظيم الحزبي، أي أن هذا الجوع بالمعنى العام، أو الحاجات المادية المتزايدة و الغير مشبعة، هي التي تفسر عزوف و ابتعاد الناس و الجمهور عن السياسة، و إذا لم تنجح الديمقراطية في حل هذه الأمور الأساسية المتعلقة بشروط المعيشة اليومية، فإنه من السهل أن تصبح الديمقراطية عقيدة المثقفين أو النخب الضيقة، التي تستخدمها لترسيخ سيطرتها و تهميش الأغلبية الاجتماعية و عزلها.

و قد أطلقت*Tatu Vanhanen* على هذه السياسات اسم استراتيجيات الهندسة الاجتماعية، و هي استراتيجيات تسهل عملية التحول الديمقراطي و تسهم في ترسيخ النظم و القيم الديمقراطية، و إن كانت لا تكفي بمفردها لتحقيق ذلك[3].

**الفرع الثالث: إستراتيجية الفعل السياسي *Stratégies Of Political Action*:**

و يقصد بها الوسائل و الإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية لمواءمة المتطلبات المرحلية، فإذا كانت هناك مؤسسات تقليدية، فان إستراتيجية الفعل السياسي لابد من أن تنشئ مؤسسات حديثة لتواكب النهج الديمقراطي، و إذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحريات السياسية و المدنية و المشاركة، فإن الإستراتيجية هنا هي استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتياجات.

و في ضوء ذلك يمكن فهم بعض السلبيات و المشاكل التي تعاني منها بعض تجارب الطور الديمقراطي في العالم الثالث. فعمليات الانتقال نحو التعددية السياسية و الحزبية في عديد من الحالات لم يكن مرّدها إيمان النخب الحاكمة بقضية الديمقراطية، و إنما جاءت بفعل ضغوط داخلة و أخرى خارجية. بادرت من خلالها النخبة الحاكمة بإدارة عملية الانتقال من أعلى لاحتواء تلك الضغوط.

---

[1] **توفيق حسنين إبراهيم، ص189.**

[2] **برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1994،ص142.**

[3] **توفيق حسنين إبراهيم، مرجع سابق، ص189.**

و لذلك أحاطت التعددية السياسية بمجموعة من القيود القانونية و السياسية و الإدارية التي تحجم دور قوى و أحزاب المعارضة و تجعل إمكانية تداول السلطة في عديد الحالات أمراً صعباً[1].

و تكلمت *Tatu Vanhanen* عن الكفاح من أجل ترسيخ الديمقراطية، فالواقع يؤكد أن إرساء قواعد و أسس النظام الديمقراطي تأخذ مدى زمنيا طويل نسبياً، و تكون محصلة لكفاح من أجل الديمقراطية تقوده بعض القوى و الفئات السياسية و الاجتماعية سواءً بأساليب سلمية أو عنيفة أو بمزيج من الاثنين[2].و تطلق *Tatu Vanhanen* على هذه العملية و كما أسميناها "إستراتيجية الفعل السياسي"، و حسبها ترتبط هذه الإستراتيجية بتأسيس الديمقراطية على الوعي السياسي و الاجتماعي للمواطنين بحيث تصبح مطلباً اجتماعياً جماهيرياً تعبر عنه حركة شعبية واسعة النطاق(3)، و في هذا الإطار فإن قوى و أحزاب المعارضة في بعض دول العالم الثالث يمكن أن تقوم بدور هام سواء في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال نحو الديمقراطية و توسيع نطاقها.و من المهم جداً أن تكون تلك القوى مؤمنة بالديمقراطية و على استعداد للالتزام بها إذا ما وصلت إلى السلطة.

لا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي في شكلها العام، خاصة في دول العالم الثالث،دون الرجوع إلى طبيعة النخبة الحاكمة،حيث يؤكد الواقع السياسي و باستمرار أهمية و محورية دور النخبة الحاكمة في هذه النظم، و من ثم كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم عملية التحول الديمقراطي، و هذا ما سنتناوله في المبحث الثاني. و لذلك فمن المفيد في البداية أن ننظر في تعريف المفهوم. فماذا عسى أن تكون هذه الفئة المحظوظون من الناس الذين تندرج تحت ما نسميه بالنخبة؟

---

[1] نفس المرجع، ص189.

[2] نفس المرجع، ص189.

[3] نفس المرجع، ص190.

## المبحث الثاني: المفاهيم و المقاربات النظرية لدراسة ظاهرة النخبة السياسية

ظهر مفهوم النخبة في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، أو بالأحرى حول صور اللاّمساواة الاجتماعية التي يفرزها هذا المجتمع. فكان مفهوم النخبة بالنسبة لرواده الأوائل أداة لدحض الأفكار التي تؤسس لنظرة طبقية تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة و أخرى محكومة بناءاً على أسس اقتصادية . فالتباين السياسي هو في الأصل طبيعي في تكوين المجتمعات و تطورها، فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تفرز نخباً يكون لها السبق في التحكم السياسي، و في السيطرة على دوائر التحكم المختلفة، و رغم أن التطورات النظرية الكبرى التي طرأت على الفكر النخبوي، و اتجاهاته المتعددة، إلا أن هذه التطورات قد احتفظت بالفكرة الجوهرية التي يتأسس عليها هذا الفكر و مفادها أن صور التحكم و الضبط فالمجتمعات تميل إلى تجميع مصادر التحكم و الضبط في أيدي قلة يطلق عليها النخبة أو الصفوة.

## المطلب الأول:الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة (مفهوم النخبة) و أنماطها.

### الفرع الأول :التعريفات اللغوية و الاصطلاحية للنخبة.

تدل كلمة **صفوة** في اللغة العربية على الخلاصة، فالصفوة في اللغة هي خالص الشيء و خياره، أي أفضل ما يستخلصه الإنسان من الشيء، و يقال اصطفاه أي اختاره، و الصفوة من الماء و نحوه تعني القليل، و انتخب الشيء اختاره، و نخبة القوم خيارهم، الانتخاب هو الاختيار و الانتقاء و منه النخبة و هم جماعة تختار من الرجال[1].

و كلمة **نخبة** في اللغة العربية من أصل الفعل ينخُب، نخباً، فهو ناخب الشيء أخذ أحسنه، و نخب جمع نخبة أي المختار من كل شيء، نخبة القوم نخبة من ذوي المكانة، و يقال جاء في نخبة أصحابه أي في خيارهم[2].

و يشير مصطلح Elite في اللغة الانجليزية إلى جماعة أو جزء منها اختير أو نظر إليه على أنه الأفضل و الأكثر نفوذاً و قدرة، و تعرف بأنها الفئة القائمة على صنع السياسية و تنفيذها و تلك القادرة على التأثير و المشاركة [3].

و النخبة كلمة تدل على الشيء الأفضل الذي يستأهل أن يقع عليه الخيار، فهي الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع و بالتالي الأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع و على خدمته[4]، و هكذا تشير النخبة بمعناها اللغوي الواسع إلى أي طائفة تتوافر فيها صفات ذات قيمة كالقدرة الفكرية و الهيبة و السلطة و النفوذ الواسع[5]، و قد تكون هذه الفئة المنتخبة أو المختارة بواسطة الجماعة أو الطبيعة، أو بالاعتراف العام المبني على معايير للجدارة أو الاستحقاق.

و قد عرّف قاموس علم الاجتماع **النخبة** بأنها[6] ((جماعة صغيرة في مجتمع ما ،و في ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الاسم نظراً لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون)).

---

[1] ثروت مكي،النخبة السياسية و التغير الاجتماعي. مصر: عالم الكتب، ط1، 2005،ص20.

[2] بلقيس احمد منصور أبو أصبع،مرجع سابق ص26.

[3] نفس المرجع، ص27.

[4] سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.لندن:رياض الريس للكتاب و النشر،ط1، 1990،ص242.

[5] بلقيس احمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص27.

[6] محمد السويدي، مرجع سابق، ص61.

و بهذا فقد أعطيت تعريفات كثيرة للنخبة على أساس أنها الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي مثل المجتمع و الدولة و الحزب السياسي، أو قلة أو جماعة أو فئة تمارس نفوذاً متفوقاً داخل المجتمع، و لها وضع رفيع في المجتمع و تمارس السلطة و التأثير السياسي، و تدخل في صراعات في سبيل القيادة،و تضم أعضاء الحكومة و الإدارة العليا و القادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات، العائلات أو أصحاب المؤسسات الاقتصادية القوية، و قد تشمل النخب المضادة، و المؤلفة أساساً من الأحزاب السياسية المعارضة، و النقابات، و رجال الفكر، ورجال الأعمال، فالنخبة التي تمارس نفوذاً على المجتمع تسمى "النخبة الحاكمة" أو كما يسميها بعض الكتاب النخبة السياسية، و التي قد تأخذ تسميات متعددة داخل المجتمع مثل نخبة القوة السياسية،أو الطبقة السياسية، أو الطبقة الحاكمة، أو المؤسسة الحاكمة، أو الهيئة الحاكمة.

تقوم الفكرة الأساسية للنخبة، على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات البشرية[1]، بغض النظر على نوع الحكومات القائمة، و التي تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السياسية، و تهيمن على عملية التخصص الإكراهي القيم، و بيده مقاليد الأمور، كما تقوم أيضاً على أن هناك فئة محكومة كثيرة العدد من الجماهير تطيع الأوامر و تنفذ قرارات الأقلية كنتيجة حتمية لبناء القوة في أي مجتمع.

كما تشير كلمة نخبة إلى الأقلية التي تتمتع بمكانة مميزة داخل ميدان اختصاصها، سواء في الميدان الثقافي (نخبة ثقافية)، أم الاقتصادية(نخبة اقتصادية)، أم العسكرية( نخبة عسكرية)، أو سياسيـــة(نخبة سياسية). وهذا راجع إلى التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية المعاصرة، فإننا لا نجد بها نخبة واحدة وإنما هناك نظام مركب من النخب المتخصصة.

وتبعا لهذا فانه هناك أربعة أنواع من النخب، حسب النشاط الاجتماعي كلها لهـــا أدوار قيادية في مجال تخصصها، وهي بدورها تحتوي على عدد من النخب الفرعية[2]:

- النخبة السياسية.
- النخبة الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية، العلمية.
- النخبة التي تمارس سلطة معنوية.
- النخبة التي تجعل المجتمع مترابط نفسياً و عاطفياً، و يتكون من المشهورين و النجوم من الفنانين و الكتاب و الرياضيين.

---

[1] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي.مصر:دار المعرفة الجامعية، ط1، 1999، ص64.

[2] ثروت مكي، مرجع سابق، ص23.

فالمثقفين و رجال الأعمال و السياسيين و العلماء كلهم ذوي تأثير، و لكن في دوائر منفصلة و على مستويات مختلفة، و الشيء الذي يفرق هذه النخب هو الوزن الاجتماعي، حيث إن البعض منها يمارس نشاطا ذا دلالة اجتماعية أكثر أهمية، فالنخب التي يشار إليها باعتبارها النخبة الحاكمة أو السلطوية هي المحرك الأساسي للمجتمع ككل، باعتبارها تتميز عن النخب الأخرى الفرعية من حيث التأثير و التعدد و التنظيم.

و قد أثار العديد من المفكرين هته النقطة، حينما تحدثوا عن نخب و ليس نخبة ، منهم **كارل مانهايم، ريمون آرون،** و **ميلز** و **باريتو** و **روبرت دال،** فالسلوكيين و علـــى رأسهم **روبرت دال** نفســـه يرفضون مفهوم النخبة، وأفسحوا في دراساتهم النظرية مكاناً لمفهوم النخب المتعددة، من خـــلال فهمهم لتعدد الحياة الاجتماعية و توزيعات القوة فيه دون احتكار جماعة بعينها، فكل نخبة من النخب المتنافســـة يعتمد كل منها على مصدر مستقل لقوته[1].

و لكن مفهوم النخب المتعددة اتضح بشكل أجلى في دراسة **سوزان كلير** المنشورة عام 1963 و التي افترضت فيها وجود نخب إستراتيجية في ميادين الحيات المختلفة ( في الاقتصاد، و السياسة، و الثقافة، و المجتمع المدني).و لكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. لقد أصبح الآن بمقدورنا الحديث عن نخب ثقافية، ونخب اجتماعية، تعمل في نطاق المجتمع المدني دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم[2].

فعندما نتحدث عن المعنى الواسع للنخبة، أي النخب المتعددة، يمكننا أن نتحدث عن نخبة عسكرية، و نخبة إدارية، و نخبة دينية، و نخبة زراعية، و نخبة صناعية، فمفهوم النخبة هنا يمكن أن ينطبق علـــى أولائك الذين يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي،إلاّ أن هذه النخبات لا تتحول إلى نخبة سياسية بمعنى الكلمة، إلاّ إذا مارست العمل السياسي، أو سعت إلى التأثير على متخذي القرار السياسي[3].

---

[1] احمد زايد، عروس الزبير، النخب الاجتماعية،حالة الجزائر و مصر.القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2005، ص38.

[2] نفس المرجع ، ص 39.

[3] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 1998، ص146.

فمثلا على المستوى العسكري، توجد نخبة عسكرية و هم كبار الضباط و أرباب الصناعة العسكرية، إلاّ أن هؤلاء لا يصبحوا نخبة سياسية إلاّ إذا سعوا إلى السلطة، أو التأثير عليها، فيمكننا الحديث عن نخبة عسكرية سياسية في الدول التي يحكمها العسكر، مثل ليبيا، السودان، و موريتانيا، والعديد من دول أمريكا اللاتينية خلال الستينات و السبعينات، في حين يصعب علينا الحديث عن نخبة عسكرية في بريطانيا و اليابان لأن الجيش محايد في الصراع السياسي في الأنظمة الديمقراطية، وتلعب النخبة العسكرية دوراً مهماً و أساسياً في الحياة السياسية للعديد من الدول ، على غرار تركيا، و التي بالرغم من وجود ديمقراطية ، إلاّ أن النخبة العسكرية لها حضور قوي و مؤثر على الساحة السياسية في البلاد.

و نفس الأمر بالنسبة للقول بنخبة المثقفين، فوجود نخبة فاعلة و متميزة في إنتاجها الثقافي، لا يكمن أن ندرجها ضمن النخبة السياسية إلا إذا أصبح لها دور في لحياة السياسية، فمثلاً الملاحظ في الوطن العربي أن دور المثقفين في إطار صناعة القرار السياسي مغيبة تماماً [1]، و نفس الشيء بالنسبة للقول بالنخبة الدينية، و الذين يتحولون إلى نخبة سياسية أو جزء منها، إلاّ إذا مارسوا الحياة السياسية و سعوا إلى الوصول إلى السلطة، عندها نسميهم نخبة سياسية دينية، كما هو الحال في حالة إيران و الجزائر.

**الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية في تعريف النخبة السياسية**

ترتبط النخبة بتحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع، أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحاكمين و المحكومين، فدراسة النخبة تهدف في المقام الأول إلى فحص بناء القوة في المجتمع، و ذلك لتبيان ما إذا كانت القوة مملوكة بواسطة أقلية متماسكة و واعية بمصالحها، كما يرى النخبويين، أمثال: **ميشلز**، و **موسكا**، **و باريتو**، **و ميلز**، أم أنها تطور محتمل وعارض لمرحلة معينة[2].

فإذا كانت **الماركسية** و هي النظرية التي أثرت على مفكري النخبة الأوائل، و التي دفعتهم إلى صياغة نظرياتهم النخبوية، ترى أن عمل النظام السياسي لا يكون إلاّ انطلاقاً من تحليل الواقع الطبقي للمجتمع، و النظر إلى الحاكمين كتجسيد لهيمنة طبقة على بقية الطبقات، و بالتالي النظر إلى الصراع السياسي كانعكاس للصراع الطبقي، و إذا كانت النظرية الديمقراطية تقول بحكم الشعب بالشعب و تحليل النظام

---

[1] نفس المرجع، ص**147** .

[2] إسماعيل علي سعد، أصول الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، **1988**، ص**53**.

السياسي باعتباره نسقاً مفتوحاً أمام جميع الأفراد، بحيث يمكن لكل مواطن أن يكون حاكماً أو محكوماً انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص الذي تتيحه المجتمعات الليبرالية، فان نظرية النخبة تشكلت انطلاقاً من نقدها للنظريتين السابقتين، و تبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقاً من حقيقة الوجود الدائم لقلة (نخبة) حاكمة، و أغلبية محكومة[1]، فكان هذا خطوة أساسية في بلورة علم الاجتماع السياسي، و هذا ما أكد عليه **رانسمان** في **كتابه العلوم الاجتماعية و النظرية السياسية**، حيث سلط الضوء على نظرية النخبة، موضحاً دور منظري النخبة في تأسيس علم الاجتماع السياسي، حيث يقول:((إذا كنا ندين **لماركس** و **فيبر** باعتبارهما أسهما في تأسيس علم الاجتماع السياسي، فإنه لا يزال هناك مجال هام من مجالات الدراسة ندين به إلى أربعة مفكرين آخرين ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر و بدية القرن العشرين، وأسهموا في تأسيس جانب هام من هذا الميدان، يرتبط أساسا ببحوث القوة و المجتمع والسياسة هم :**موسكا، باريتو، ميلز، ميشلز**، و الاهتمام الأساسي الذي اشتركوا فيه هو دراسة النخبة. و على الرغم من أن هؤلاء المفكرين كانوا يعترفون بان هناك تبادلاً بينهم في لمفاهيم و حتى الأفكار ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد كان لكل منهم موقفه المتميز. لكن هل اتفق منظرو النخبة على معنى واحد لها؟

فالنخبة عند **فلفريدو باريتو** تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعاً من الاستعدادات البارزة في ميدانهم،أو أنشطة أخرى ذات علاقة، أي أن لهم صفات خاصة، و يدخل في نطاق النخبة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية يحقق نجاحاً بارزاً لبقية أفراد المجتمع.

**جيتانو موسكا:** يرى علماء الاجتماع أن الفضل في تعميق مفهوم النخبة يعود إلى عالم الاجتماع الايطالي **موسكا**، الذي يرى أن النخبة الحاكمة تتكون من أقلية من الأشخاص الذين يمسكون السلطة في المجتمع، هذه الأقلية تتمثل في طبقة اجتماعية حاكمة أو مسيطرة تسمح لها قوتها باعتلاء السلطة، و هذا بفضل تنظيمها و طبيعة بناءها، فأعضاء النخبة المسيطرة تربط بينهم علاقات قرابة أو مصلحة أو ثقافية...الخ، ممّا يضمن للنخبة وحدة التفكير، و بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها النخبة، فإنها تقوم بواسطة وحدتها و قوة سلطتها السياسية بالتأثير الثقافي على الأغلبية غير المنظمة، و هذا هو الذي يؤدي بنا إلى تفسير الدور التاريخي الذي تلعبه النخبة في عملية التغيير الثقافي[2]، و إذا كانت النخبة متجانسة بشكل عام فهي من جهة أخرى متدرجة أو طبقية، خصوصاً و أننا نلاحظ فيها

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص114.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص63.

في غالب الأحيان نواة مسيرة تتكون من عدد قليل من الأشخاص أو الأسر التي تتمتع بأكبر قدر من السلطة بالنسبة لغيرها، مع العلم أن هذه النواة المسيرة تلعب دور الزعامة داخل النخبة نفسها، و هذا يمثل في حد ذاته نخبة عليا داخل النخبة نفسها، و لا شك أن هذا النوع من الزعامة في التسيير يعطي للنخبة قوة أكبر و كفاءة أعلي.

و هكذا يصل **موسكا** في تعريفه للنخبة إلى خلاصة مؤداها أنه يمكن بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقاً من تحليل النخبة المسيرة (القيادة) فالتاريخ كما يبدو لـــ :موسكا يتسم بالنشاط و الحيوية أثناء تحقيق النخبة التي بيدها السلطة لمصالحها و نشرها لأفكارها [1].

فنقطة انطلاق **موسكا** في دراسته للنخبة هي من حقيقة تاريخية، و هي أن كل المجتمعات تنقسم إلى طبقة حاكمة و طبقة محكومة، **الأولى**: أقلية بيدها كل مقاليد الأمور و المناصب السياسية، و **الثانية**: أغلبية منقادة و ليست صانعة للقرار سياسي، و فسّر أسباب الهيمنة و السيطرة الممارسة من الأقلية على الأغلبية و الذي أرجعه إلى قوة تنظيم الأولى ووجود دافع واحد و هدف واحد تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة و مشتتة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد الأقلية على موافقة أو رضا الجماهير، و هذا الطرح يقترب مابين نظرية النخبة و الديمقراطية[2].

وخلاصة ذلك كله أن الإطار التصوري الذي استند إليه كل من **موسكا** و **باريتو** تضمن بعض التصورات العامة التي تؤكد أننا نجد في كل مجتمع بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمـــع، و هذه القلة – التي هي أساس الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة التي تتألف من أولئك الذين يشغلون المناصب السياسية الهامة و بإمكانهم التأثير على القرارات السياسية بشكل مباشر– تخضع لتغيرات هامة فـــي عضويتها خلال مرحلة زمنية معينة يطلق عليها **دورة النخب**.

### 3– رايلت ميلز:

يمكن اعتبار **رايلت ميلز** عالم الاجتماع الأمريكي من الذين ساروا على نهج **موسكا** التقليدي فـــي دراسة النخب، مع اختلافـــه عن **موسكا** في بعض النقاط المهمة، فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فالنخبة هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الإستراتيجية العامة، و يرى أن النخبة هي من نتاج البناء المؤسساتي في الدولة[3].

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص94.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص116.

[3] نفس المرجع، ص117.

فعلى العكس ما يرى **موسكا** من أن طبقة النخبة تشكّل طبقة اجتماعية، فإن النخبة عند **ميلز**(( تتجمع لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع)). أما الصلات و الروابط أو العلاقات التي تجمع النخب فيما بينهم، فهي مختلفة الأسس و تتمثل في[1]:

- يمكن أن تكون مجموعة من المصالح بين عدد من الجماعات الكبرى أو بين مؤسسات كبرى.
- و جود مصالح مالية .
- توجد بين النخب علاقات سيكولوجية تتسم بالخصوصية من شأن هذه العلاقات الخاصة أنها تدعم المصالح المشتركة بين النخب، كالتشابه في الأفكار و المعتقدات، وحتى في الأصول الاجتماعية، و مصادر التعليم المتشابهة، و علاقات القرابة و الزواج.

و حاول **ميلز** إيجاد تقارب بين مفهومي النخبة و الطبقة، من خلال صياغته لمفهوم نخبة القوة في المجتمع الأمريكي، و يرى **ميلز** إن القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، أي هناك منظمات رئيسية في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي للمكانة، و تتكون النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في هذه المنظمات، و تستمد تماسكها من قوة الروابط القائمة بين المنظمات، و يعتقد **ميلز** بعد ذلك أن الفساد الذي يوجد داخل نخبة القوة راجع إلى عجز الجماهير و عدم قدرتها على تنظيم صفوفها تنظيماً دقيقاً ،يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة ،فقوة التنظيم هي التي تمكن الأقلية دائما من أن تحكم،وفي توضيحه لمعنى كلمة **منظم** قال أن هذه الكلمة نعني بها قادراً على رسم و تنفيذ سياسية و أعمال لها صفة الاستمرار و التناسق بدرجة تزيد أو تقل، فمنذ القرن **التاسع عشر** و حتى **القرن العشرين** - **كما يقول ميلز**- شهدنا تحولاً من مجتمع غير منظم بما يطابق 1و4 إلى مجتمع أقرب في خصائصه إلى 3و2، فقد انتقلنا من دولة تحكمها نخبة مختارة إلى دولة منظمة، لم تعد فيها النخبة المختارة تتمتع بما كان لها من تنظيم أو من قوة ،كما غدت فيها الجماهير أيضا أكثر تنظيماً و نفوذاً.

### 4- روبرت ميشلـــز:

و بالنسبة **لروبرت ميشلز** فإنه لم يستعمل كلمة النخبة، بل تحدث عن **الأوليغارشية**، حيث انطلق من تحليل واقع عمل الأحزاب السياسيـــة في مؤلفه الشهير **الأحزاب السياسية**،و في هذا المؤلف نجـــد تفنيداً لتفسير **ماركس** للتاريخ، و دفاعاً على تفسير بديل يقوم على التعدد، و على الرغم من أن **ميشلز** قد أقر بأهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغيير الاجتماعي متفقاً مع **ماركس**.

---

[1] **محمد السويدي، مرجع سابق، ص65.**

إلاّ انه – **أي ميشلز** – قد أوضح أن هناك عوامل أخرى و قوى أخرى تحدد مصير الديمقراطية، مثل طبيعة الإنسان و نوعية الصراع السياسي، فضلاً على شكل التنظيم[1].و قد انتقد **ماركس** كونه لم يلتفت إلى حقيقة أن الديمقراطية تؤدي إلى الأوليغارشية، و هذا حسب قانونه الخاص بالأقلية و الذي أطلق عليه اسم **القانون الحديدي الأوليغارشية** [2]، و أهم نقطة لديه في هذا المقام هي أن سيطرة الأقلية تعتمد علـــى التنظيم، حيث يرى أن التنظيمات و إن كانت تنشأ نشأة ديمقراطية فإنها تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد، و هذا هو حال الدولة الديمقراطية الحديثة، حيث يقول:إن الديمقراطية تحتاج إلى قلة من الأفراد التي تعمل على التنظيم و خصوصا المجتمعات الكثيرة العدد، فالتنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، و هذه الأخيرة من خلال تموقعها في مراكز اتخاذ القرار تسعى إلى الاستحواذ على السلطة[3].

و لكي يبرهن **ميشلز** على هذه الفكرة نجده يقدم وصفاً تفصيلياً للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فـــي أوربا، حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن تكون الأحزاب ذات طابع ارستقراطي و أوليغارشي، طالما أنها لا تلتزم التزاما واضحا بمصالح الجماهير، و معنى ذلك أن هناك نخب معينة تميل إلى التحكم فـــي التنظيمات السياسية مبتعدة بذلك عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية[4].

و عند تفسير **ميشلز** لظهور الأوليغارشية في التنظيمات السياسية،يذهب إلى أن هناك ميولاً إنسانية فطرية تدفع الإنسان إلى نقل ممتلكاته إلى ورثته الشرعيين، كما تدفع أيضاً إلى نقل السلطة السياسية التي تتمتع بها إلى أبنائه من بعده، فهو خلافاً لماركس – أي ميشلز – يؤكد أن لدى الإنسان ميولاً طبيعية للقبض على مقاليد السلطة، التي يسعى إلى تدعيمها و الحفاظ عليها [5].

و يذكر **ميشلز** أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة الأغلبية أمر يصعب تحقيقه ، و يؤكد ذلك بقولـــه ((لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقاييس التي كيفت للحيلولة دون الأوليغارشية أو لمنعها، و إذا سنت القوانين للحيلولة دون سيطرة القادة، فإن القوانين هي التي تتجه نحو الضعف تدريجيا و ليس القادة.))، فالجماهير عادة ما تفتقد النظام الذي يمكنها من محاسبة القادة، فضلا عن افتقارها للقوة

---

[1] السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم و القضايا.القاهرة: دار المعارف،ط2، 1981،ص99.

[2] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص88.

[3] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق،ص194.

[4] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص99.

[5] نفس المرجع، ص100.

الحقيقية التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذي يحول دون فرض النخبة سيطرتها على بقية المجتمع.و عليه فإنه بسبب طبيعة المجتمع الحديث – **حسب ميشلز** – ، وبغض النظر عماّ إذا كان المجتمع اشتراكيا أو رأسماليا فإن النتيجة الحتمية هي سيطرة الأقلية على الأغلبية[1].

**5– مور بوتومور:**

في كتابه **النخبة و المجتمع** يُرجع كلمة نخبة إلى القرن السابع عشر كوصف للسلع ذات الجودة و التفوق، ثم انتقلت الكلمة فيما بعد إلى علم الاجتماع لتدل على فئات اجتماعية متفوقة، أما استعمالها القاموسي فظهر في اللغة الانجليزية في قاموس" Oxford " عام 1823،ولكن لتطلق على فئـــات اجتماعية معينة ،و لم تأخذ الكلمة مكانها كمصطلح محوري في نظرية سياسية حتى بدايات ق20[2].

فقد حلل **بوتومور** مفهوم النخبة عند كل من **باريتو** و **موسكا** موضحاً نقاط الاختلاف بينهما خصوصاً موقفهما من الديمقراطية ،واستعمال موسكا لمصطلح الطبقة الحاكمة بدلاً من النخبة السياسية عند باريتو كما أنه استخرج نقاط الالتقاء بينهما وهي أنه في كل مجتمع أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع ، وهي مكونة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية الذين يؤثرون تأثيراً مباشراً في القرارات السياسية، وهذه الأقلية هي ليست مغلقة على نفسها بل تعرف تغيراً في عضويتها بدخول أشخاص من خارجها.

قـــد يكون التغير فردياً أو جماعياً باستبدال النخبة الحاكمة بأخرى، وهو ما يسمى دورة **النخبة** ويكون التغير فردياً في الأنظمة الديمقراطية حيث تسمح تقنيات الانتخابات بدخول عناصر جديدة إلى السلطة و سقوط أخرى، أما التغير الجماعي للنخبة فيظهر في حالة حدوث انقلابات أو ثورات حيث تغير النخبة السياسية بأكملها.

وأوضح **بوتومور** أنه من الممكن تعريف النخبة بشكل ضيق أو متسع فهي ممكن أن ((تكون الجماعة ذات المكانة العالية ،أو الفئة التي لديها الإمكانيات الكبيرة للنفوذ السياسي)) وبالمعنى الضيق: ((هي أولئك الذين يتولون مقاليد السلطة بشكل فعلي في وقت معين.)) ميز **بوتومور** بين ثلاثة أنواع من النخب[3] :

– **نخبة وظيفية**:أي الجماعات مهنية لها مكانة عالية في المجتمع.

---

[1] فاروق يوسف أحمد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1987، ص148.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص118.

[3] ثروت مكي، مرجع سابق، ص28.

– **طبقة سياسية:** تضم كل الجماعات التي تمارس السلطة والتأثير السياسي، وتنخرط في صراع مباشر مع القيادة السياسية.

– **النخبة السياسية:** وهي جماعة أقل عدداً من داخل الطبقة السياسية.وتكون من الأفراد الذين يمارســـون السلطة السياسية في المجتمع .

و نلاحظ على تعريف **بوتومور** أنه يرسم هرم نخبوي داخل المجتمع في قمته الممارسون للسلطة السياسية أو ما يسميهم النخبة السياسية، و في قاعدته نخبة المجتمع أي كل الفئات ذات الوظائف المميزة، و في وسطه تلك الفئة أو الأقلية المنبثقة من النخبة الاجتماعية، و التي تشترك بالحيات السياسية ممارســـةً و اهتماماً. و تدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة السياسية، و التي يسميها الطبقة السياسية ، و نلاحظ كذلك على تعريف **بوتومور** المشار إليه على أنه متضمن دورة النخبة، حيث أن من يكونون في مركز السلطة السياسية(النخبة السياسية) يكوّن نخبة في وقت معين، و معنى هذا أنهم غير ثابتين و يمكن أن يتزلوا و يصبحوا من الطبقة السياسية، أو حتى من عناصر عادّيين في النخبة الاجتماعية.

التعريف الذي أتى به **بوتومور** و إن كان لا يميز بين النخبة السياسية و غيرها بالأفضلية و التفوق، حيث يعتبر النخبة السياسية هم من في يدهم مقاليد السلطة السياسية.فإنه يميّز بوضوح بين النخبة السياسية و الطبقة السياسية، فيقتصر في عضويته للنخبة السياسية بالممارسين الفعليين للسلطة، أمّـــا الناشطون سياسياً من أحزاب المعارضة و النقابات و الجمعيات و رجال الدين و المثقفين فهم مدمجون في إطار الطبقة السياسية[1].

و يستعرض **بوتومور** العديد من الكتابات التي اهتمت بمسائل القوة السياسية، و خاصة النخبات الحاكمة، موضحاً نقاط اختلافهما مع تعريفات المفكرين الأوائل لنظرية النخبة **باريتو و موسكا**، فيورد لنا تعريف **لاسويل *Harold Lasswell*** الذي يعرفها بالقول:(( النخبة السياسية تشمل الحائزين على القوة السياسية في دولة ما، كما تنطوي تحت هؤلاء الحائزين على القوة السياسية القيادة و التشكيلات الاجتماعية التي تمارس السلطة و التأثير السياسي أكثر من غيرها من فئات المجتمع الأخرى، و تضم أعضاء الحكومة و الإدارة العليا و القادة العسكريين و التشكيلات الاجتماعية، خاصة العائلات ذات النفوذ السياسي، و التي تأتي عادة منها القيادة، و تشمل كذلك النخب المضادة المناوئة للقيادة الحاكمـــة ، مثل قادة أحزاب المعارضة[2].

---

[1] **إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص121.**

[2] **ثروت مكي، مرجع سابق، ص28.**

و يلاحظ **بوتومور** أن **لاسويل** وسّع من نطاق النخبة السياسية لتشمل بالإضافة إلى القيادات و التشكيلات الاجتماعية التي أتت منها القيادة. كما تطرق **بوتومور** إلى تعريف ميلز إلى النخبة الحاكمة التي سماها **نخبة القوة The power élite** و قد أعاب على **ميلز** عندما تحدث هذا الأخير – **ميلز**– على تركيز السلطة في يد النخبات الثلاث: الاقتصادية، و السياسية، و العسكرية، إنما هو متأثر بضغوط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره[1].

يمكن أن نقول أن كل أولئك الذين كتبوا انتهوا إلى القول بأن المجتمعات الاستثنائية تنتج النخب.وبأنه لا وجود لمجتمع بدون نخبة، وقد زاد من ترسيخ ذلك كون التطورات التي عرفتها المجتمعات الحديثة أصبحت تقتضي وجود عدّة فاعلين اجتماعيين يقومون ببعض الأدوار الخاصة المتمثلة أساساً في التسيير و التخطيط و اتخاذ القرارات المهمة، و بما أن الفاعلية تقتضي الإسراع في ذلك، وضخامة عدد أفراد المجتمع تعوق دون مشاركة كل أعضائه في هذه العملية، و إذا كانت المجتمعات القديمة قد جعلت المهام السياسية و القيادية حكراً على الفئات العليا في المجتمع ، فإن دمقرطة المجتمعات الحديثة و انتشار التعليم و التكوين بشكل واسع بين مختلف فئات و طبقات المجتمع قد فتح الباب من الناحية النظرية أمام ظهور نخبة سياسية و مع ذلك فإن الفرص غير متساوية لامتلاك الرأسمال السياسي الضروري من أجل الالتحاق بالنخبة،فهته الأخيرة و إن كانت مفتوحة مبدئياً أمام الجميع فإنها تبقى من الناحية الواقعية حكراً على الفئات المتوفرة على الإمكانات الضرورية من أجل تزويد أعضائها بالرأسمال السياسي الضروري.

إن وضعية النخبة السياسية هذه لا تتغير كثيراً من مجتمع إلى آخر أو نمط إنتاج لآخر، فالاتحاد السوفيتي قبل سقوطه كان يتوفر على نخبة سياسية منفصلة عن باقي الشعوب و إن كان الأيدلوجية الرسمية كانت تدعي أن الحكم يمارس من طرف البروليتاريا، وقد كانت هذه النخبة تمتاز تقريباً بنفس الخصائص التي تمتاز بها النخب في باقي المجتمعات، كما أنها كانت تظهر نفس التلاحم و التضامن بيـــن أعضائها في مواجهة الآخرين دون أن يكون لنمط الإنتاج السائد و المتمثل أساساً في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، أي تأثير كبير على طبيعة النخبة.

و قد بينت الأبحاث حول النخبة أيضاً بأن المجتمعات الإنسانية غالباً ما تنتج أيضاً إلى جانب النخبة السياسية نخباً أخرى ذات طبيعة ثقافية أو دينية أو علمية، و بأن هذه النخب تحضي هي أيضا بمواقع متميزة داخل المجتمع ،إلا أن هذا لا يعني بالضرورة قيامها بأدوار سياسية مهمة، ولو أنه بإمكانه أن تمارس بعض التأثير على النخبة السياسية في بعض القضايا و المواقف.

---

[1] **إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص119**.

فالفرق الأساسي بين النخبة السياسية و باقي النخب الأخرى يكمن في كون الأولى تتمتع بمجموعة من الصلاحيات يجعلها هي المقرر الأول للمجتمع، بحيث تختار له توجهاته الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية أحياناً، أما النخب الأخرى فإنها تمارس نفوذها و سلطتها داخل مجالاتها الخاصة.

**الفرع الثالث: نظرية النخبة و علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى**

**1- نظرية النخبة:** تعد **نظرية النخبة** من أهم النظريات لدراسة النظم السياسية و تحليلها، حيث أن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة، لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، مما يحتم وجود نخبة على شكل هيئة تتولى إدارة المجتمع. و هذا ما استقر عليه التاريخ البشري في كل المجتمعات مهما كانت بدائية أو حديثة، و مهما اختلفت نظمها السياسية، و قد ضل موضوع النخبة السياسية مسكوتاً عنه لمدة طويلة من طرف الباحثين، لكونه يتعارض مع المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه المجتمعات الغربية و هو حكم الشعب من طرف الشعب، و مسكوتا عنه أيضاً من طرف الباحثين في المجتمعات الاشتراكية، لأنها قائمة على دكتاتورية البروليتاريا و هي الطبقة التي تمثل مصالح أغلبية السكان.

و يعتبر موضوع النخبة السياسية من المواضيع التي أصبحت تحضي باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء في مجال السوسيولوجي أو العلوم السياسية، يلتقون كلهم في قضية مشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية و الاقتصادية، و غالبية خاضعة لهذه القرارات.

ففي دراسة حول النخبة قام بها **أوراس ياجي** [1]، قام بتصنيف نظريات النخبة و قد قسمها إلى:

**نظريات قائمة على أساس السلطة:** حيث ترى أن كل المجتمعات الإنسانية، تعرف مجموعة من الصراعات من أجل احتكار السلطة، و الأشخاص الذين يتمكنون من الفوز في هذه الصراعات بفضل مواقعهم الاجتماعية أو قوتهم يشكلون ما يسمى بالنخبة، و يخص **أوراس ياجي** كل النظريات المكيافيلية الجديدة حول النخبة الحاكمة و التي تقسم المجتمعات الإنسانية بصفة عامة إلى نخبة قليلة العدد تمارس السلطة و الحكم، و جماهير لا تملك أي تأثير على الحياة السياسية، و تمثل هذه الاتجاهات النظرية ما يسمى بالميكيافليين الجدد كل من **روبرت ميشلز** و **رايلت ميلز** ،و الذين يؤكدون في دراستهم للنخبة السياسية على وجود نخبة حاكمة من جهة، و أغلبية محكومة من جهة أخرى فالنخبة تضم

---

[1] حسين قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية إقصاء أم تكامل. المغرب: إفريقيا الشرق، **2000**، ص**148**.

مجموعة من الأشخاص الحقيقيين الذين يدركون تماما مواقعهم و مصالحهم الخاصة و يعملون جاهدين من أجل استمرارها و الحفاظ عليها، و في المقابل فإنهم يؤكدون بأن الجماهير المحكومة تتسم في غالب الأحيان بغياب الاجتهادات الفردية و بالسلبية، و هذا ما يسهل عمل النخبة الحاكمة، و هذا ما يعبر عنه رايلت ميلز بوضوح حين يربط ظهور النخبة الحاكمة بوجود مجتمع جماهيري سلبي و غير متميز[1].

**تحديد النخبة من خلال نظرية القيم:** و يتعلق الأمر إما بنظريات فلسفية و أخلاقية تجتهد من أجل تحديد مفهوم النخبة، وذلك بالتركيز على المزايا و الصفات التي تخول لصاحبها صلاحية ممارسة الحكم، و تجسد هذه النظريات الفلسفة الكلاسيكية (الأفلاطونية، و الأرسطية)، ثم أصبحت تجسدها منذ الثورة الفرنسية نظريات محافظة كما هو الشأن لآراء **تين *Tain*** و **رينان*Renan*** ، أو نظريات أخرى تنطلق من دراسة حالات مجتمعات معينة محاولة إظهار و تحديد نظام القيم المعمول بها من خلال خصائص النخبة التي تجسد هذه القيم و تحددها، و تكون بذلك جديرة بممارسة الحكم، أو يتعلق الأمر أخيراً بنظريات ترى النخبة هي مجموعة من الأفراد يملكون أقصى ما يمكن امتلاكه من قيم معينة و هي بالخصوص السلطة و النفوذ.

و تجتهد هذه النظرية – القيم – من أجل تحديد مفهوم النخبة في معناه الفضي الذي يقابل عندها أيضا مفهوم الارستقراطية من خلال التركيز على المزايا و الصفات التي تخول لصاحبها ممارســـة الحكم، فحسب المفكرين **تين *Tain*** و **رينان *Renan*** أن هناك لا تكافؤ بين المقدرات الثقافية و الأخلاقية لمختلف شرائح المجتمع، و بالتالي تفوق الارستقراطية بالمعنى السياسي مشكلة نخبة حقيقية بفضل إمكانية حصولها على تربية ثقافية و أخلاقية و سياسية عميقة، إضافة إلى إمكانياتها المادية. و ذهبا إلى القول بأن القضاء على الارستقراطية بعد قيام الثورة الفرنسية كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور المشاكل الكبرى التي عانت منها فرنسا خلال القرن التاسع عشر[2]، و مع ذلك ذهب رينان إلى ضرورة ترك الارستقراطية القديمة الفرصة لارستقراطية جديدة هي الارستقراطية العلمية و خريجي المعاهد و المدارس الكبرى للعلوم السياسية و علوم الهندسة.

أما **كارل مانهايم** على خلاف المفكرين الفرنسيين السابقين، لا يبدي إعجابه بالنظام السياسي السابق الذي كانت تحتكر فيه الارستقراطية مواقع النخبة، لكن يبدي أيضا قلقه عن الفراغ السياسي الذي تركته الارستقراطية، رغم أن سقوطها أدى إلى ظهور النظام الديمقراطي، أنتج تعدد كبير في القيم يصل

---

[1] نفس المرجع، ص**149**.

[2] نفس المرجع ، ص**150**.

أحيانا إلى حد التناقض، مما أدى إلى طرح مشاكل في كيفية تحديد قيم موحدة لانتقاء النخب و التي بدورها ستعطي للمجتمع توجهاته الجديدة، و حسب **مانهايم** فالحل هو قدوم نخبة ثقافية جديدة حاملة للتخطيط الجديدة، و تجسد قيم جديدة تعبر عن المجتمع الجديد و تعمل في نفس الوقت على توجيهه، و هي النخبة التنظيمية التي ستقوم بوظيفة إدماجية أي تعمل على إدماج المجتمع في منظومة أخلاقية و قيمية واحدة[1].

**أما النظرية الأخرى تجسدها المدرسة الايطالية**،والتي تحض بمكانة خاصة في التاريخ الفكر السياسي الاجتماعي الحديث، ذلك كونها انتقدت كل من النظريات الليبرالية المستندة على الديمقراطية الشكلية الممارسة في الغرب، و معارضتها للماركسية و نظرتها للطبقات الاجتماعية، و التي ترفض الإقرار بوجود نخبة سياسية في مجتمع اشتراكي لا طبقي.

و هذه النظرية يجسدها كل من **موسكا** و **باريتو** اللّذين أرادا أن يبرهنا أنه باستطاعة علم الاجتماع السياسي اقتراح تفسيرات مختلفة للديمقراطيات[2]، فهما يؤكدان بأن الأقلية هي الطابع العام للحكم في كل المجتمعات، فالنخبة هي التي تمارس دائماً الحكم و مع أن القول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب إلاّ أن هذا لا يعني أن الشعب يحكم في المجتمعات التي تجعل منه مصدر السيادة، أن المجتمعات التي تدعي الديمقراطية التمثيلية محكومة من طرف كبار رجال الصناعة و المال، تحت ستار الحكم التمثيلي، و في هته النقطة يلتقيان مع النظرية الماركسية، غير أن الماركسية تؤكد على أن النخبة أو كما أسمتها الطبقية، ستختفي عند الوصول إلى المجتمع الشيوعي، حيث ستمتزج الدولة بالمجتمع[3]، في حين يقرّان بأن النخبة ضرورة لكل المجتمعات. .

**أما النظرية الأخيرة** التي تحدث عنها **أوراس ياجي**،فهي النظرية الوظيفية، التي ترى أنه كي يتمكن فاعل اجتماعي معين أن يلعب دوراً داخل النخبة، أي أن ينتمي إليها، لابـــد أن يوجـــد في الوضيعة المؤسساتية الملائمة، وأن يتوفر على الخصائص و المقدرات الضرورية، و من هنا يتضح أن الأمر لا يتعلق بالنخبة السياسية فقط بل بجموع النخب الموجودة داخل المجتمع، فالانتماء إلى نخبة معينة مشروط بالانتماء إلى الحقل العام الذي توجد فيه النخبة،بمعنى أنه لا يمكن مثلا أن ينتمي شخص بعيد عن مجال الفكر و الثقافة إلى النخبة الفكرية.

---

[1] نفس المرجع، ص150.

[2] شوميلييه، جاندرووكورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة،إسماعيل الغزال، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2005، ص57.

[3] حسين قرنفل، مرجع سابق، ص151

و تبعا لهذا التحليل فان النخبة السياسية تعتبر بمثابة نخبة إلى جانب النخب الأخرى، تقوم بوظيفة الوساطة بين السلطات العليا و جموع الشعب ، و هذا يظهر إذن العمل السياسي هو مجرد وظيفة عادية إلى جانب باقي الوظائف الممارسة داخل المجتمع(1).

**2- النخبة و علاقتها ببعض المفاهيم:**

**النخبة و الأوليغارشية:**

يجمع مفكرو النخبة على أن النخبة هي أقلية، و هذا ما خلق تداخلاً بين مفهوم النخبة و مفهوم الأوليغارشية أي حكم الأقلية، فالنخبة الحاكمة هي أقلية حاكمة، و لكن ليس كل أقلية حاكمة هي بالضرورة نخبة أو تخضع في تحليلها إلى نظرية النخبة، فقد تكون هذه الأقلية حكماً استبدادياً أو قلة عسكرية تسيطر على مقاليد الأمور(2).

و عليه لو سلمنا جدلاً أن كل أقلية حاكمة هي نخبة سياسية حسب التحليل النخبوي لما كان هناك مبرر لظهور نظرية النخبة كمقترب للتحليل السياسي، مادامت النظرية الأوليغارشية معروفة لدى أنصار نظرية النخبة. فنظرية النخبة ظهرت من قبل مفكرين غربيين و انطلاقا من استخدامهم المنهج التجريبي على مجتمعاتهم ذات النظم الديمقراطية، و ليس جهلاً لوجود نظريات سابقة حول حكم الأقلية، فهذه آلية و خاصية في كل المجتمعات. فوضع المفكرين الغربيين للتحليل النخبوي **يعني أمرين: الأمر الأول:** أن حكم النخبة ليس هو الأوليغارشية حتى و إن كان يشركان في خاصية و آلية حكم الأقلية، ووجود قلة تمارس السلطة و أغلبية تمارس عليها السلطة، **أما الأمر الثاني:** هو أن التحليل النخبوي يجد مصداقيته العلمية و النظرية من واقع النظم السياسية الديمقراطية و هي رضا و قبول المجتمع بمن يحكمهم.

نظرية النخبة تريد أن تقول أنه يوجد نظام سياسي يعتمد على آلية التوفيق بين النظم الأوليغارشية من خلال مبدأ حكم الأقلية، و بين النظم الديمقراطية من خلال مبدأ رضا و قبول المجتمع، فالنظم السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة كما يرى أصحاب نظرية النخبة محكومة من طرف أقلية، لكن هذه الأقلية تحض برضا الشعب و تحترم قيم الممارسة الديمقراطية بمفهومها المعاصر(3).

---

[1] نفس، المرجع، ص152.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص149.

[3] نفس المرجع ، ص150.

و النتيجة التي نصل إليها أن الديمقراطية هي التي تشكل الضمانة بأن من هم في السلطة هم نخبة المجتمع بالفعل و ليس أقلية فحسب، فالديمقراطية تسمح للمجتمع أن يصطفي من بين صفوفه و خصوصاً من بين المتنافسين على المناصب السياسية، أو بعبارة أخرى الأوليغارشية هو حكم الأمر الواقع، و قد يكون معتمداً على الشرعية و قد يكون بدونها ، و لكن حكم النخبة لا يكون إلاّ برضا الشعب و موافقته، أي مع وجود الشرعية و المشروعية.

**النخبة و التحليل الطبقي:**

ترك مفهوم الطبقة الحاكمة عند **ماركس** تأثيراً على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القول أن كل المحاولات التنظيرية التي عالجت النخبة كانت بمثابة نقد للفكر الماركسي عموماً، و مفهوم الطبقة خصوصاً، و لقد سعى بعض علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع علمي، أكدت على أن المجتمعات الرأسمالية تعرف حركية اجتماعية تسمح بالدخول و الخروج منها بسهولة من خلال عملية الارتقاء الاجتماعي [1].

و ينطلق التحليل الطبقي **لماركس** من أن كل مجتمع تجاوز الحالة البدائية يوجد فيه قسمان من الناس:

1- طبقة حاكمة تتمتع بوضع السيطرة لامتلاكها وسائل الإنتاج الأساسية، و تمتد سيطرتها على المجالات العسكرية، الثقافية، و الاجتماعية.

2- طبقة أو أكثر تخضع لسيطرة الطبقة الأولى.

و هناك صراع مستمر بين هاتين الطبقتين، و أوضح **ماركس** أن خطوط الصراع تظهر بشكل جلي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، و ينتهي الصراع بانتصار الطبقة العاملة و اختفاء المجتمع الرأسمالي و ظهور المجتمع الشيوعي الذي هو المجتمع اللاّطبقي، وهذا الأمر يستند إلى عاملين وفقا للماركسية[2].

**الأمر الأول:** هو أن في طبيعة الرأسمالية و قوانينها و خلقها لمجتمع طبقي.

**الأمر الثاني:** صراع الطبقة العاملة يولد تعاونا ، مما يؤدي في النهاية إلى قيام الثورة.

و من هنا يبدوا واضحاً أن الطبقة الحاكمة عند **ماركس** تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها في وسائل الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى إنتاج نظم اجتماعية و سياسية و ثقافية تتلاءم مع أوضاعها، و نجد **ماركس** يؤكد أن المجتمع الشيوعي هو بالضرورة مجتمع لاطبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم و يتحررون من أجهزة صنعوها بأنفسهم ، مثل الدولة و البيروقراطية و رأس المال[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 151.

[2] ثروت مكي، مرجع سابق،ص37.

[3] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص81.

فالقيمة التي ينطوي عليها تصور **ماركس** تتمثل في محاولته تحليل مصادر القوة السياسية و تفسير التغيرات الأساسية التي تطرأ على النظام السياسي، و نجح **ماركس** في تصوير البناء الاجتماعي على أنه ينقسم إلى طبقة حاكمة مستغلة من ناحية ، وطبقات خاضعة و مستغلة من ناحية أخرى[1].

و لقد ظهر مفهوم النخبة الحاكمة و الطبقة السياسية كبديلين عن تصور **ماركس** و انطلاقاً من توجيه أصحاب نظرية النخبة انتقادات للنظرية الماركسية و هذا من خلال زوايا **ثلاثة**[2]:

**الزاوية الأولى:** هو رفض مقولة أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد بناء القوة في أي مجتمع، و أن القائد السياسي هو بالضرورة يمثل الطبقة المسيطرة اقتصادياً، لكن أصحاب النظرية النخبوية اعترفوا و أكدوا على دور و أهمية العوامل الاقتصادية كعنصر من عناصر القوة، فتطور المجتمعات الحديثة فصلت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية، بل إن القوة السياسية بوسائلها تتحكم في القوة الاقتصادية.

**الزاوية الثانية:** هي معارضة منظري النخبة لتوقع ماركس قيام مجتمع شيوعي لاطبقي تسود المساواة، حيث إن البنية الهرمية للمجتمع أمر حتمي.

**الزاوية الثالثة:** إن منظري النخبة اعتبروا نظرية **ماركس** هي إيديولوجية الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية أكثر من كونها علماً للمجتمع.

و مع ذلك فان **نظرية النخبة تتفق مع التحليل الطبقي** بالاعتراف أن المجتمع ينقسم إلى حاكمين و محكومين، إلاّ أنهما تختلفان في نتائج هذا التقسيم، حيث تذهب نظرية التحليل الطبقي إلى القول بالصراع و سقوط طبقة كاملة و حلول أخرى محلها، بينما تقول نظرية النخبة بالحراك و التعايش و إمكانية الانتقال من فئة إلى أخرى من خلال السلالم الاجتماعية، التي يتيحها النظام الديمقراطي، كما أنهما يختلفان في أسس بناء الطبقة الحاكمة.

فالنظرية الماركسية تتحدث عن طبقة مسيطرة و طبقة خاضعة على أساس السيطرة على وسائل الإنتاج، بينما تتحدث نظرية النخبة على أقلية و أغلبية على أساس الكفاءة و التفوق، و أن الصراع بين الفئتين هو صراع ايجابي مادام منحصراً كصراع على السلطة تحت مراقبة الشعب[3] .

---

[1] **محمد علي محمد، مرجع سابق، ص69.**

[2] **ثروت مكي،مرجع سابق، ص39.**

[3] **إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص151.**

و رغم هذا التعارض بين النخبوية و الماركسية، ظهرت في هذا السياق محاولات للتوفيق بين النظريتين من قبل مفكري النخبة، خاصة منهم **بيرنهام** و **رايلت ميلز** التي ترمي إلى التوفيق بين الماركسية و النخبة في إطارها الاقتصادي و السياسي، **رايلت ميلز** خلص في تحليله للمجتمعات الحديثة إلى أن القوة في هذه المجتمعات ليست نتاجاً للوضع الطبقي بالمفهوم الماركسي- أي قوة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وليس مؤسسة على الخصائص الفردية – كما يذهب **باريتو** ، و إنما مرتبط بالعاملين معا الاقتصادي و الخصائص و القدرات الفردية، و هي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة حول الطبقة السياسية في بريطانيا جرت سنة 1993، حيث وجد أنه بالرغم من القدرات و المواهب الذاتية التي تتوفر عليها أصحاب القرار السياسي في النظام البريطاني فإن 86% من هؤلاء يرجعون بأصولهم إلى الطبقات الراقية في المجتمع البريطاني[1].

أما **بيرنهام** يؤكد في موقفه على الجمع في مفهومه للقوة بين النظرية الماركسية و النظرية النخبوية، فالقوة تراكمية تجلب السيطرة على و سائل الإنتاج و القوة السياسية و الهيبة الاجتماعية، فضلاً عن الثروة، فمن وجهة نظر **بيرنهام** يكفينا للتعرف على الطبقة الحاكمة في المجتمع أن نبحث و نتعرف على من يحصلون على أكبر دخل ، و هذا فيه تبني لوجهة النظر الماركسية، إلاّ انه يؤكد أن النتيجة في جميع الأحوال تتضمن إعادة قيام حكم طبقة، و هذا هو جوهر التحليل النخبوي[2].

و يرى **بوتومور** أن الجمع بين التحليل النخبوي و التحليل الطبقي يفيد في فهم أنماط مختلفة من الأنظمة السياسية أو جوانب مختلفة من النظام السياسي الواحد، وحتى بين المجتمعات التي تعرف طبقة حاكمة و نخب، وبين مجتمعات لا تعرف طبقة حاكمة و إنما نخب سياسية، **فالحالة الأولى** – طبقة حاكمة و نخب – هي أن بعض الدول خصوصاً ذات البناء التقليدي و التي أدخلت تحديثاً في نسقها السياسي، تتوفر على طبقة حاكمة ملكية و تقليدية، و في نفس الوقت على مؤسسات ديمقراطية تسمح لنخب بالوصول إلى مراكز القرار و المشاركة في الحكم، مثال ذلك بريطانيا.**أما الحالة الثانية** – لا وجود لطبقة حاكمة إنما هناك نخب سياسية – وهذا في الديمقراطية غير التقليدية، فرنسا مثلا يصعب الحديث عن طبقة حاكمة بل توجد فقط نخب سياسية[3].

---

[1] نفس المرجع ، ص152.

[2] إسماعيل على سعد، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي.مصر: دار المعرفة الجامعية،1998،ص179.

[3] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص152.

و عليه فإن الاختلاف ليس في مجرد استعمال مصطلح بل ما يدل عليه من مضمون، فكل مصطلح يتضمن ايدولوجيا يتبناها كل طرف، و من هنا لابد أن نقول أن الايدولوجيا لعبت دوراً في تماسك النخب و قوتها و تميزها عن بعضها البعض، حتى أن في فترة زمنية كان الحديث عن الصراع بين النخب هو صراع بين أيديولوجيات، حيث كانت الأيديولوجيات الفاعلة في المجتمع تلعب دوراً مهما في الاستقطاب السياسي، إلاّ أنه و بعد تراجع الايدولوجيا الشيوعية لم تعد الايدولوجيا تلعب دوراً مهم وفاعلاً في التمييز بين النخب السياسية و خصوصاً في الغرب، بحيث خلت البرامج السياسية القائمة على التنافس حول المصالح و توزيع القوة داخل المجتمع محل التنافس الإيديولوجي ، بل هناك نخب سياسية ذات إيديولوجيا واحدة.

**النخبة و الديمقراطية:**

إن الحذر في التعامل مع نظرية النخبة في الغرب كان لأسباب إيديولوجية ، حيث خشي المحلّلون الغربيون من أن يؤدي الإقرار بمقولات التحليل النخبوي إلى الطعن بالديمقراطية الغربية، الأمر الذي سيصّب في مصلحة أعداء الديمقراطية و خصوصاً النظم الشيوعية، و انطلاقاً من هذا المعطى التاريخي لم تقف نظرية النخبة عند حد التشكيك بالتحليل الماركسي السياسي، بل شككت أيضا بالنظرية الديمقراطية، حيث أن نظرية النخبة تؤكد حكم الأقلية و خضوع الأغلبية، و تقول الديمقراطية بحكم الأغلبية و خضوع الأقلية، فكيف يمكن التوفيق بين النظريتين.

فتطبيق الديمقراطية سبق و أن أشار إليه العديد من المفكرين، دون أن يكونوا بالضرورة من دعاة الأوليغارشية أو من منظري النخبة، على غرار **جون جاك روسو** الذي بين استحالة تطبيق الديمقراطيـــة، حيث قال أن الديمقراطية الحقيقية إذا ما استعملت هذه الكلمة في أضيق معانيها لم توجد و لن توجد، لأنه يختلف مع النظام الطبيعي أن يحكم الناس أنفسهم ، كما أنه لا يمكن أن نتصور هذا الشعب دائـــم الاجتماع للاهتمام بالشؤون العامة[1].

و يرى مفكرو النخبة الأوائل، خصوصا **باريتو**(( أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية ، فلم يعرف التاريخ – باستثناء الديمقراطية الأثينية – حالة كانت فيها الجماهير تحكم نفسها بنفسها، بل كان دورها دائمـــا هامشيا نظراً لعدم تنظيمها ، و تضارب المصالح بين أفرادها.))

---

[1] نفس المرجع ، ص154.

و قد أدى تنظير **باريتو** حول النخبة و أهمية القدرات الذاتية للأشخاص الموهوبين إلى إثارة الشكوك حول الديمقراطية، بل أعطت الأساس النظري لشرعنة الأنظمة الديكتاتورية و الفاشية، هذه الايدولوجيا التي تؤمن بوجود تفاوت طبيعي بين الأفراد و أنه من حق المتفوقين حكم الناس الأقل تفوقاً[1].

أما **موسكا** فقد ارتضى الديمقراطية التمثيلية و النيابية ، لكن أكد أنها تسودها أقلية حاكمة تستغل نفوذها ، حيث يقول:((لا ينتخب الناخبون الممثل، ولكن كقاعدة عامة يصار إلى انتخابه بواسطتهم، إلاّ إذا تولى أصدقاؤه هذه المهمة بالسعي لانتخابه[2])).

ويرى **ميشلز** أن القيادة السياسية تتعارض مع الديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية، حيث أن المجتمعات الحديثة يستحيل عليها تطبيق الديمقراطية المباشرة، و تلجأ إلى الديمقراطية النيابية ، مما يؤدي إلى تركيز القوة السياسية في أيدي عدد قليل ،و يظهر الاتجاه نحو الأوليغارشية بدلاً من الديمقراطية،و نتيجة لهذا النوع من الديمقراطية تظهر القيادات التي تتصارع مع بعضها البعض ، مما يعزز الاتجاه نحو الأوليغارشية، و عاد "ميشلز" ليقرر أن تعدد النخب كشكل ديمقراطي يقيد الاتجاه نحو الأوليغارشية .

و من أهم المحاولات التي سعت إلى التوفيق بين الديمقراطية و النخب محاولة **جوزيف شومبيتر** الذي قدم في كتابه (الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية)، إعادة تعريف للديمقراطية ((على أنها التنظيم المؤسسي الذي يسمح بالوصول إلى قرارات سياسية عن طريق أفراد يحصلون على القوة لإصدار القرارات من خلال الصراع التنافسي حول أصوات الشعب، و بهذا المعنى يذهب **شومبيتر** إلى ضرورة ترك القيادة السياسية المنتخبة تمارس مهام الحكم دون تدخل من جانب المواطنين، لكن هذا لا يعني بأي حال أنها تمتلك قوة مطلقة، بل هي مقيدة بالطبيعة التنافسية للديمقراطية، إذ أنه يتعين على القيادة أن ترسم سياسات تحوز أكبر تأييد من قبل الهيئة الناخبة، و يقتصر الدور الذي يلعبه المواطن في ديمقراطية **شومبيتر** في قبول أو رفض القيادة السياسية[3].

و أيضا يعتبر **كارل مانهايم** من أنصار التوجه التوفيقي، حيث يرى أن سيطرة نخبة و نخب على التكوين السياسي لا يعني نفي وجود الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تعني ضرورة أن يشارك الأفراد جميعا في إدارة الدولة، بل يكتفي بأن يعبر المواطن عن رأيه من وقت إلى آخر و أن الديمقراطية لا تتعارض مع

---

[1] أعجب بنيتو موسولوني الزعيم الفاشي الايطالي بأفكار "باريتو"فمنحه مقعدا في مجلس الشيوخ الايطالي.

[2] شوميلييه، جاندرو و كور فوازييه، مرجع سابق، ص64.

[3] ثروت مكي، مرجع سابق، ص40.

النخبة ما دامت الديمقراطية تفسح المجال للاختيار على أساس الجدارة، حيث يقول: ((إننا نفترض كأمر بديهي بأن الديمقراطية تتميز بنمط جديد من الاختيار النخبوي... و الذي يتغير أكثر من أي أمر آخر أثناء السير إلى الديمقراطية، هو المسافة بين النخبة و بين صفوف الأفراد[1])).

و في نفس الاتجاه ذهب **جيوفاني سارتوري** في مؤلفه **نظرية ديمقراطية** فقد انتقد المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية التي تضخم من أهمية و دور الشعب في ممارسة السياسية، و رأى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الارستقراطية، بل من تدخل الشعب في عمل النخبة السياسية، و عرقلة حقها الطبيعي في الحكم، و هو يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة، ما دامت تتوفر على عناصر الامتياز و التفوق الذي يعترف به الجميع، إلاّ أنه يذهب إلى حد القول بأن حق النخبة بالحكم يجب أن يصان سواء في مجتمع ديمقراطي أو غير ديمقراطي[2].

فدور النخبة يتمثل حسب **سارتوري** هي كبح الأغلبية حتى لا تسود الغوغائية ،فهو لا يرى أي تعارض بين النخبة و الديمقراطية، فالديمقراطية هي:(( عملية اتخاذ القرارات يستجيب فيها القادة لتفضيلات المحكومين)).

في حين طابق **ريمون آرون** بين مفهوم النخبة الحاكمة و الديمقراطية ، و فسر الديمقراطية كبناء سياسي لنخب متنافسة كالأحزاب السياسة التي تمثل مصالح مختلفة داخل المجتمع و تتنافس على القوة عن طريق كسب الأصوات الانتخابية أو الجماعات الضاغطة التي تؤثر في السياسة الحكومية.

إن الحديث عن علاقة النخبة بالديمقراطية سيوضح من خلال الإشارة إلى ما يسمى بدورة النخب، حيث كلّما كانت دورة النخبة سريعة و كانت النخبة السياسية منفتحة على الجمهور، كلّما كانت إمكانية التعايش بين النخبة و الديمقراطية ممكنة، أماّ إذا كانت دورة النخبة بطيئة و كانت النخبة منغلقة على الجمهور، كلماّ غابت الديمقراطية الحقيقية و تحولت إلى أوليغارشية.

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص156.

[2] نفس المرجع، ص158.

## المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة النخبة

### الفرع الأول: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية

إن جوهر نظرية النخبة الكلاسيكية يتمركز في أن كل مجتمع يشهد بالضرورة فريقين أساسين من البشر : قلة تسيطر على دوائر صنع السياسية العامة و القرارات السلطوية وكثرة تخضع إلى تلك القلة و سلطتها، و بالرغم من أن الاتفاق السائد بين أصحاب، نظريات النخبة الكلاسيكية ، فإن هناك بعض الفروق بينهم، تظهر عندما يذهبون إلى تحديد طبيعة النخبة، و خصائصها و مميزاتها، و عوامل نشأتها و تطورها، و أسباب اضمحلالها و تداعيها.

و يمكن أن نحدد أربعة اتجاهات رئيسية في هذا الصدد ، يشكل كل منها منظوراً تحليلياً مميزاً لدراسة النخبة هي: الاتجاه التنظيمي، الذي يرى أن النخبة تكتسب القوة من خلال قدراتها التنظيمية، و يمثل هذا الاتجاه كل من **موسكا، و ميشلز**، في حين نجد أن **باريتو** يرجع قوة النخبة إلى الخصائص السيكولوجية، و هم يمثلون الاتجاه السيكولوجي، و حاول **بيرنهام** أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النخبة و الماركسية إذ أرجع قوة النخبة إلى سيطرتها على الموارد الاقتصادية، وهو يمثل الاتجاه الاقتصادي، أما **رايلت ميلز** فيرى أن قوة النخبة تكمن في الأوضاع النظامية الرئيسة التي يمثلها أعضاؤها في المجتمع، ومن ثم فهو يمثل الاتجاه النظامي.

**1- الاتجاه التنظيمـــي:(موسكا. ميشلز)**

يقوم هذا الاتجاه على فكرة أساسية، مؤداها أن النخبة تمتلك مقاليد القوة و ذلك بما لها من قدرات تنظيمية، و بما لها من براعة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، و يتزعم هذا الاتجاه كل من **موسكا** و **ميشلز** حيث يتفق هذان المفكران في تفسير حكم النخبة بإرجاعه إلي عوامل تنظيمية تميز النخبة عن اللاّنخبة حيث يستبعدان أي عامل نفسي أو فطري لانقسام المجتمع إلى أقلية حاكمة أو أغلبية محكومة ذلك لكون أن آلا هذين العاملين له حيثياته.ومقاربته الخاصة بالموضوع.

**نظرية النخبة عند موسكا:**

ينطلق **موسكا** من مقارنته تاريخية مفادها أن المجتمعات الإنسانية منذ بداية التاريخ تنقسم إلي طبقة حاكمة هي الأقلية، و المحكومة تشكل الأغلبية وكتب هذا مشاركاً باريتو في موقفه حول نظرية الصفوة الكلاسيكية:(( بأن الواقع و الاتجاهات الثابتة التي نجدها في كل الكائنات العضوية السياسية، ثمة شيء واضح تماماً يبدوا لكل عين شاهدة ففي كل المجتمعات تظهر طبقتان من الناس : طبقة تحكم وطبقة

أخري محكومة، الأولى أقل عددً دائما وتؤدي كل الوظائف السياسية تحتكر القوة وتتمتع بكامل الامتيازات النابعة عنها في حين أن الأخرى وهي طبقة الأكثر عددً إنما تخضع لسيطرة وتوجيه الأولى[1].

أما الفكرة الجوهرية لنظرية **موسكا** في دراسة للصفوة تكمن في بأن مصدر قوة الأقلية إنما هو نتيجة لامتلاكها قدرات تنظيمية و لها إمكانية لتقدير مصادر القوة داخل المجتمع مهما كانت اقتصادية أو عسكرية أو دينية حسب قدراتها الفكرية كما أنها تعتمد قوة النخبة أيضا علي تماسكها الداخلي، كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم يجعل الفرد فيه ضعيفاً في مواجهة الأقلية المنظمة، إن الأقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق مالا تستطيع الأغلبية تحقيقه ، خاصة إذا ما كان الأمر متعلقاً بالتفاهم المتبادل و العمل المشترك. و يتوصل **موسكا** في ذلك إلى نتيجة هامه هي (( أنه كلما كبر المجتمع السياسي، قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة، و بالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيام بنشاط معادي للأولى))[2].

ويؤكد **موسكا** ، أن الجماعة الصغيرة أكثر سرعة في التنظيم و التماسك من الجماعة الكبيرة، حيث تكون قنوات الاتصال في الجماعة الصغيرة أكثر سهولة و يسراً، منها في الجماعة الكبيرة، هذا فضلا عن سرعة احتكاك أعضاؤها ، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة قدرة الأقلية قدرة الأقلية على تشكيل و صياغته سياستها. و تبدو الجماعة الصغيرة أكثر تضامنا و تماسكا عند التعبير عـــن عملها المـــشترك[3].

و على الرغم من أن **موسكا** يرى أن كل مجتمع لا بد و أن تسيطر عليه طبقة حاكمة ، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد فروق بين الأنظمة السياسية. و أكد أن الأنظمة تختلف وفقاً لعاملين هما: توجيهه خطوط السلطة و مصدر عضوية الطبقة الحاكمة[4]. و بهذا الخصوص ميز بين الاتجاه الارستقراطي، حيث يكون الأعضاء الجدد للنخبة من أبناء الطبقة الحاكمة القائمة، و هو يتخذ شكلاً هابطاً، و الاتجاه الديمقراطي الذي يؤدي إلى تجنيد الطبقة الحاكمة من الطبقة المحكومة، و هو يتخذ اتجاهاً صاعداً، و ذهب إلى أن المبدأ الليبرالي أكثر فائدة من المبدأ الأوتوقراطي ، و السبب في ذلك أن المبادئ الليبرالية تـــعتمد أساساً على الاتفاق بين غالبية المواطنين.

---

[1] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص73.

[2] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص93.

[3] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص188.

[4] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص74.

و هو يعتبر الأوتوقراطية و الليبرالية نماذج مثالية تصنف كافة المجتمعات ، و على أساس الجمع بين المبدأين و الاتجاهين ذكر **موسكا** أنه توجد أربعة نظم هي[2]:

– نظام أوتوقراطي أرستقراطي غالباً ما تقترن فيه السلطة الأوتوقراطية بشكل أرستقراطي لتجنيد النخبة الحاكمة، كما هو الحال في النظام الملكي الوراثي، حيث يعين الملك المسئولين من النبلاء وورثـــتهم.

– نظام أوتوقراطي ديمقراطي، وفيه يتـــقدم بعض الأوتوقراطيين للحكم طبقا للكفاءة، دون اعتبار للأصل الاجتماعي أو الثروة إلا أن هذا النظام نادر الوجود للغاية.

– ليبرالي أرستقراطي، و في هذا و في هذه الحالة تقتصر الهيئة الناخبة على طبقة أرستقراطية، أو يعاد انتخاب أفراد العائلات السياسية الارستقراطية بصورة منتظمة.

– ليبرالي ديمقراطي حيث يسمح لأفراد من سائر الطبقات أن يصلوا إلى مواقع السلطة عن طريق الانتخاب، غير أن التأليف بين الليبرالية و الديمقراطية يبدو وهما في نظر موسكا، و يؤكد أن الاتجاه العام للنظم السياسية لابد و أن يكون النمط الأوتوقراطي الارستقراطي أو الليبرالي الارستقراطي.

كما يذهب **موسكا** إلى القول بوجود قانون اجتماعي كامن في الطبيعة الإنسانية، بمقتضاه يتحول من يعينهم الشعب أو من ينتخبهم لتمثيل مصالحه أي لخدمته ، إلى سادة يسّبقوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، و مما يساعد الأقلية الحاكمة على السيطرة ، بالإضافة إلى تنظيمها هو توفرها على خصائص فكرية و مادية و أخلاقية تميزها عن الأغلبية المحكومة، إلا أن موسكا أكد رفض النظريات العنصرية و السيكولوجية القائلة بأن تفوق القلة يعود إلى عوامل فطرية سيكولوجية، بل راجع إلى أسباب و اعتبارات اجتماعية وثقافية ، و بالتالي فإن الناس في كل المجتمعات يناضلون من أجل التفوق و من أجل الارتقاء إلى مواقع الطبقة الحاكمة.

**نظرية النخبة عند ميشلز:**

إذا كان **موسكا** تحدث عن **الطبقة الحاكمة** فان **ميشلز** تحدث عن **الأوليغارشية**، أي حكم الأقلية ، و من المعلوم أن الأوليغارشية مصطلح قديم يعبر عن حكم الأقلية و يعود إلى أيام أفلاطون و أرسطو، إلا أن ميشلز قام بقراءة معاصرة للمفهوم اعتماداً على واقع نظام الديمقراطية الحديثة و ما يجمعه مع سابقه هو القول بأنه حتى مع وجود نظام ديمقراطي فانه هناك قلة منظمة تتركز في بيدها مقاليد الأمور، و هذا الاستنتاج اعتبره ميشلز بمصاف القانون السوسيولوجي و سماه **القانون الحديدي للأوليغارشية** ***Iron. Law Oligarchie***

[2] ثروت مكي، مرجع سابق، ص30.

و كانت الفكرة الأساسية التي أصر عليها **ميشلز** هي إن كل بناء لابد و أن يتضمن حكم النخبة، الأمر الذي دفعه إلى القول[1]: (( إن كل من يجد تنظيماً ، سوف يعثر على الأوليغارشية بالضرورة)). و يتميز المنهج الذي استخدمه ميشلز في البحث بأنه منهج علمي إلى حد كبير ، فقد طرح في البداية فرضاً هو القانون الحديدي للأوليغارشية، و اعتبره مبدأ يحكم كل التنظيمات ، ثم حاول التحقق من صحة هذا الفرض بدراسة بناء الأحزاب الاشتراكية و النقابات العمالية في أوروبا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، و ركز على وجه الخصوص على دراسة الحزب الاشتراكي الألماني الذي كان من أكثر الأحزاب قربا للديمقراطية وقتئذ .

و قد خلص في كتابه **الأحزاب السياسية**- الذي جمع فيه أفكاره حول حكم الأقلية و علاقة السلطة بملكية وسائل الإنتاج- إلى أن أي منظمة تحتاج إلى قيادة ، و من شأن طبيعة المنظمة أن تمنح القوة و مزايا للقادة بحيث يتعذر مراقبتهم أو مسائلتهم من قبل الأنصار.

و قرر **ميشلز** أن **القانون الحديدي للأوليغارشية** قانون عام لا يسري على الأحزاب فقط، و إنما تعرفه كل المنظمات بما في ذلك الدولة ، و أن الديمقراطية مستحيلة ، حيث أنه في أي نظام ديمقراطي توجد أقلية أو أوليغارشية تتخذ القرارات المهمة.فحكم الأقلية للأغلبية أمر لا مفر منه ، فالأكثرية لا يمكنها أن تحكم إلا بقيادة منظمة، فالتنظيم يعني الأقلية[2]، لأن الأكثرية تفتقر إلى التنظيم .

و عاد **ميشلز** و قرر أن الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الأحزاب على رأس كل منها أقلية، هذا التنافس الحزبي سيسمح للجماهير بأن تمارس قدراً من التأثير غير المباشر على الأحزاب ، و بذلك فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الأوليغارشي لكنها لا تستطيع تجنبه ، و يبدو أن ميشلز حاول أن يوفق ما بين القول بالديمقراطية من جهة و حقيقة وجود أقلية منظمة في يدها مقاليد الأمور، و من جهة أخرى نجده يعيب على ماركس أنه لم يدرك أن الديمقراطية تؤدي إلى الأوليغارشية، فجميع المجتمعات و التنظيمات و إن كانت تُنشأ ديمقراطية،فإنها مع مرور الوقت و لضرورة الحكم و التنظيم تمركز السلطة في يد أقلية تحرف الديمقراطية عن مسارها[3].

---

[1] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص74.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص134.

[3] ثروت مكي،مرجع سابق، ص32.

كما لخص **ميشلز** أسباب تسيد الأقلية علي الأكثرية في **ثلاث** أسباب[1].

– **الأسباب الفيزيقية** وهي ما تلاحظ مثلا في علاقة المنتصرين بالمنهزمين حيث أن السيطرة تتأتي من الانتصار و التفوق.

– لأسباب تعود إلي المعرفة حيث أن الحكماء و العارفين يستبدون على الفقراء والجاهلين.

– الأسباب المادية حيث أن الأغنياء أصحاب الثروات. يتسيدون علي الفقراء المعوزين وبهذا يتفق مع التحليل الماركسي.

و انطلاقا من هذا و رغم تشاؤمه فهو يشدد على ضرورة محاولة الناس الكفاح في سبيل الديمقراطية في جميع الظروف، و يرى أن السبيل الوحيد للحد من طغيان القيادة المطلقة، هو تأييد الحقوق الديمقراطية و يتحقق ذلك بالمعارضة و التنافس على القيادة ، و يرى أن[2] ((اختيار الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية هو الوسيلة الأقل ضرار للبشرية)).

كان المنطلق الذي بدا منه **ميشلز** و أقام عليه **قانونه الحديدي للأوليغارشية** كما قلنا من قبل ، هو دراسته للأحزاب الاشتراكية و الديمقراطية في أوروبا ، ومن خلال مقارنته بين الأحزاب ذات التوجه الديمقراطي و الأحزاب المحافظة ذات التوجه الارستقراطي ، وجد أنها جميعا تحكم من طرف أقلية، و إذا كانت الأحزاب الأخيرة بطبيعتها و إيديولوجيتها تسمح بأن تحكم الأقلية الأغلبية لأنها تؤمن بالتفاوت بين الإفراد و أحقية الارستقراطية بالحكم، فإنه يستغرب ذلك على الأحزاب الاشتراكية و الديمقراطية، التي تقول أنها تمثل الشعب و تدافع عن مصالح الجماهير، الأمر الذي جعله يخلص من مقارنته بأن حكم الأقلية المنظمة هو قانون لا يفرق بين الأحزاب و التنظيمات و بعضها البعض . ثم ينتقل من دراسة الأحزاب إلى دراسة النظم السياسية، ليتوصل إلى نفس النتيجة و هي أن تنظيم أي جماعة لابد أن يعتمد على أقلية لأن الأغلبية غير قادرة على أن تحكم نفسها أو أنها لا تتوفر لها المؤهلات اللازمة لممارسة القيادة السياسية.ونلاحظ في هذا السياق أن هذه المقارنة مابين الأحزاب و بعضها البعض ، و بينها و بين النظم السياسية حاضرة اليوم في النقاش الفكري حول الديمقراطية و توظيفها في دول العالم الثالث، و تحديداً في الدول العربية، فبينما تهاجم أحزاب المعارضة ذات التوجه الاشتراكي و الديمقراطي، أحزاب السلطة، و النظام السياسي لغياب الديمقراطية و هيمنة طبقة الأعيان و الرأسماليين على مقاليد الأمور ، و تُنتقد أحزاب المعارضة هي الأخرى لافتقارها إلى الديمقراطية.

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، **138**.

[2] أحمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، **1976**، ص**286**.

لكون الأمناء العاميين و أعضاء اللّجان التنفيذية لهـــذه الأحزاب يشكلون أقلية تستبد بقيادة الحزب و تحديد سياساته دون إفساح كثير من الفرص لقاعدة الحزب للمشاركة في اتخاذ القرار.فإذا كانت النخبة الحاكمة تشرعن تفردها بالسلطة اعتماداً على مؤهلات تاريخية أو دينية أو تحت شعار المصلحة الوطنية ، فإن النخبة السياسية الممثلة للأحزاب المعارضة تبرز هيمنتها و خصوصا هيمنة رموزها القيادية بإن هذه القيادات شخصيات ذات شرعية ثورية و تاريخية ووجودهم ضروري للتوفيق بين الأجيال و بين المصالح وكوجوه مقبولة لدى القوى السياسية و لدى السلطة السياسية[1].

و من خلال الاستعراض السابق لكل من **موسكا** و **ميشلز**، نستطيع القول بأن الاثنين قد اهتما بدراسة النخبة عن طريق دراسة التنظيم، مما يؤدي بنا إلى القول على أن مدخلهما لدراسة النخبة كان مدخلاً تنظيمياً فالقلة عند موسكا أقدر على الاتصال و الترابط بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة. كما أن التنظيم عند ميشلز يحتم حكم الأقلية وفقا لقانونه الحديدي.

**2- الاتجاه السيكولوجي: (باريتو).**

يعد **باريتو**- و هو رجل اقتصادي إيطالي و مهندس رياضي- صاحب الاقتراب النفسي لدراسة النخبة و عرض أفكاره في كتابه **العقل و المجتمع** ، والنخبة لديه قد تشكل جزءاً من نظرية سوسولوجية عامة تفسر النشاط الاجتماعي بالرجوع إلى عوامل نفسية معينة، فالنخبة ليست نتاجاً للأوضاع الاقتصادية و لا تعتمد على مهارات تنظيمية ، لكنها نتاج ما اسماه بالثوابت التي قصد بها الصفات الإنسانية الأساسيـــة الدائمة و الثابتة على مدار التاريخ، إلا أن مقاربته تأثرت بعاملين[2]:

**الأول:** خلفيته كعالم اجتماعي أكد في دراسته علي الطابع العلمي (الإمبريقي) للبحث الاجتماعي وضرورة استخدام المنهج التجريبي.

**الثاني:** تصنيفه كعالم اجتماعي غلبت عليه التحليلات النفسية حيث أول أهمية لها سماها بالعواطف من جهة والرواسب و المشتقات من جهة أخري كعناصر فاعلة في حفظ توازن النسق الاجتماعي.

جاءت نظرية النخبة السياسية و مقولاتها عند **باريتو** في سياق تحليله للنسق الاجتماعي بصورة عامة و بحثه عن العوامل التي تساهم في توازن هذا النسق.

---

[1] موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2001، ص178.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص122.

و قد قسم باريتو المجتمع إلى الصفوة واللاصّفوة أو الجماهير ،ثم ميّز نوعين من الصفوة الحاكمة :الصفوة التي تضم أولئك الذين يلعبون دوراً سياسياً بارزاً مباشراً في تشكيل سياسات المجتمع ،و الصفوة غير الحاكمة :التي تتألف من أولئك الذين لديهم قدرات خاصة ،و لكنهم ليسو في مراكز القوة[1].

وحلل **باريتو** التاريخ الإنساني على أنه صراع النخب ،و في ضوء تفسيره لسيطرة النخبة و تغييرها استخدم مفهوم الرواسب résidues الذي لا يعدو أن يكون انعكاساً للميول الفطرية الإنسانية، وصنف الرواسب إلى مجموعتين[2] :**المجموعة الأولى:**تضم رواسب تعكس النـــزوع إلى غريزة التكامل، و هي قدرة توجد عند الإنسان نحو ربط الأفكار بعضها ببعض من خلال أعمال الخيال الخلاق، وتشمل منتجات هذه الغريزة، الفنون، الأيديولوجيات، و الأحلاف السياسية و المناورات.

**المجموعة الثانية:** تضم رواسب تعكس الميل إلى تعزيز وضع حالما يتم الوصول إليه. أي إلى استمرار التجمعات و دوامها،فهو ينـــزع نحو الاستقرار و النظام العام،و من الناحية السياسية يؤكد هذا الراسب الانتظام و التضامن. و يرى **باريتو** أن توزيع هذه الرواسب بنوعيها داخل المجتمع في غاية الأهمية، فقد تسود لدى الأفراد رواسب النوع الأول، وأولئك هم أهل المكر و الدهاء الذين يحكمون عن طريق الرضا العام و اختراع الإيديولوجيات و سياسات الحلول التوفيقية،يمكن أن نصف أعضاء هذه النخبة بالثعالب. وقد تكون لدى الآخرين رواسب النوع الثاني، وأولئك هم أصحاب القوة و المواجهة الفورية للأزمات و يواجهون المعارضة بالسحق و فرض النظام العام بالإكراه ، و يوصفون في هذه الحالة بالأسود و التوازن بين هاذين النوعين من الرواسب هو المثل الأعلى في نظر **باريتو**.

و الواقع أن **باريتو** لم يكتفي بمجرد وصف علمي لبناء النخب ، و لكنه انتقل إلى معالجة التغير الذي يطرأ على النخبة، و انتهت به إلى صياغة نظريته عن دورة النخبة [3]، و تتضمن النظرية تصوران أساسيان ، فمن ناحية تشير دورة النخبة إلى العملية التي بمقتضاها يدور الأفراد بين النخبة و اللانخبة، و من ناحية أخرى تتضمن الدورة أن نخبة معينة تحتل مكان نخبة أخرى ، و يلجا **باريتو** في تفسيره لدورة النخبة إلى نفس الأسس السيكولوجية التي استند إليها ، فالتغيير الذي يطرأ على النخبة هو نتيجة مترتبة على التغيير الذي طرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من جهة، و تلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الدنيا من جهة أخرى[4].

---

[1] ثروت مكي، مرجع سابق، ص33.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص122.

[3] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص88.

[4] نفس المرجع،ص 88.

يفسر **باريتو دورة النخبة** أي إحلال نخبة محل أخرى أو صعود أفراد من الطبقات الدنيا إلى النخبة الحاكمة، بالتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضاء النخبة حيث يفقد هؤلاء بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الحماس و الفاعلية ، و فقدان هذه الرواسب يؤدي إلى فساد النخبة ، وفي المقابل تتراكـــم رواسب التفوق و الفاعلية لدى أفراد من الطبقة الدنيا مما يؤهلها للوصول إلى السلطة، و هكذا فإن ما يطرأ على النخبة ليس فقط تغيراً في الأفراد بل تغيراً على مستوى النوع فالمجتمع يفرز في كل مرحلة نخبة تعبر عن المصالح المهيمنة أو الغالبة في المجتمع[1].

يلاحظ هنا أن **باريتو** عندما يتحدث عن ظهور نخب جديدة حاكمة لا يتردد في إسناد هذا الظهور إلى عوامل القوة، فالأفضلية و التميز للنخبة الجديدة لا يقوم على كونها هي الأصلح ، و أن المجتمع اصطفاها، بل لأنها استطاعت أن تصل إلى السلطة ، كما أن النخبة الحاكمة في راية قد تلجا إلى القوة للحفاظ على موقعها السياسي،و في سياق حديثه عن القوة و حكم النخبة و تصنيفه للأنظمة السياسية، يرى **باريتو** أن حكم النخبة قد يكون **نوعين** : نوع يحتفظ بالدهاء و هي النخبة الحاكمة التي يتوفر أفرادها على التوحيد أو التكامل، و نوع يحتفظ بالقوة، و هي النخبة الحاكمة التي يتوفر أفرادها على رواسب استمرار المجتمعات.

عند حدوث خلل في الرواسب تتهيأ ظروف الثورة ، فالثورة في نظره تتولد عبر التراكمات في طبقات المجتمع العليا – إما بسبب البطء في الدورة أو لأسباب أخرى – من عناصر فاسدة لم تعد تحمل الرواسب اللازمة لإبقائها في مركز القوة، أو لنفورها من استعمال العنف، بينما تكون العناصر المتفوقة نوعاً ما في الطبقات الدنيا من المجتمع، قد بدأت تأخذ طريقها إلى الواجهة، حائزة على رواسب صالحة لممارسة وظائف الحكم و مستعدة استعداداً كافياً لاستعمال العنف.

و في تحليل **باريتو** لدورة النخبة لا يولي اهتماماً لدور الجماهير في العملية، فدور الجماهير يقتصر على تزويد النخبة الحاكمة بالعناصر المتفوقة و ليس ممارسة الحكم، لأنها عير مؤهلة أو قادرة على ذلك، بل يذهب إلى القول إن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية حينما لا تطلع الجماهير على الآليات التي تحكمها ، و هذا يعني أن الجماهير عليها أن تكون بعيدة تماما عن ما يجري داخل النخبة و بين النخبات و بعضها البعض، و عن كيفية وصول النخبات إلى الحكم[2].

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص126.

[2] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص91.

و حتى يقرب **باريتو** الصورة إلى الأذهان يفترض إجراء مباراة بين أفراد المجتمع كل في نشاطه، مثلاً مباراة بين المهندسين و بعضهم البعض، و الفلاحين و بعضهم البعض، و الأطباء، و السياسيين، الخ. و يشرح فكرته بالقول[1]: (( لنفترض أن كل فرع من فروع النشاط الإنساني ، أعطى دليلا ، يشكل مقياسا لقدرته بطريقة مشابهة لاستعمال الدرجات في المدارس في الامتحانات المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة، فتعطي أفضل نوع من المحامين مثلاً ، درجة (10) بينما يُعطى نوع آخر و هو ذاك الذي لم يستطع أن يجد له زبون ، درجة (1) و ترك درجة الصفر لمن هو بالفعل غبي و أبله و يعطى الرجل الذي استطاع أن يجمع الملايين بطريقة شريفة أو غير شريفة درجة(10) بينما يحصل ذاك الذي جمع آلاف درجة (6)، و الذي استطاع بجهد أن يبقى خارج المآوى المخصصة لإعالة الفقراء ينال درجة (1) و تبقى الصفر لهؤلاء الذين ينتمون إلى المآوى، و هكذا دواليك في كل مجالات النشاط الإنساني.))

و الواقع أن معالجة **باريتو** لمفهوم النخبة قد تعرض لانتقادات عديدة ، من ذلك تبنيه للمتغير السيكولوجي لظهور النخبة و تدهورها ، وتأكيد لنمط الشخصية الملائمة للدخول في مراتبها ، بمعنى أن من هم في السلطة ليس أفضل الناس في الشأن السياسي و إذا قلنا أنهم نخبة لأن السلطة في أيديهم بغض النظر عن الكفاءة و رضا الجمهور و هنا يطرح التساؤل فيما يخص التمييز بين نظرية النخبة و النظرية الأوليغارشية أو النظرية الارستقراطية اللتين هما من النظريات القديمة في التحليل السياسي[2].

و كذلك فإن باريتو لم يقدم لنا حلاً لكيفية ظهور و سقوط الجماعات الاجتماعية ، و كيفية ارتباط هاتين العمليتين فيما بينهما، كما أن تصنيف الأفراد إلى نخبة أو نخب و اللاّنخبة على المستوى الاجتماعي العام وبالنسخة لمختلف الأنشطة التي بطبيعتها تميز بين المتفوقين و غير المتفوقين على أسس مادية ، من خلال تقنية ناجعة و هي المباراة لتحديد المستويات المختلفة و المقياس هو الدخل بالنسبة للأطباء و المحامين و المزارعين الخ... و هو المقياس الذي وضعه **باريتو** للقول بوجود نخبة، و السؤال هو كيف نميّز بين الأفراد سياسياً بالقول إن هذا الفرد أو ذاك ينتمي إلى نخبة سياسية حاكمة أو نخبة سياسية غير حاكمة، أو إلى اللانخبة؟ فبديهي أن الدخل لا يعد مقياساً صالحاً للتميز ، هل التميز يكون من خلال التموقع بالفعل في مراكز السلطة و اتخاذ القرار و بالتالي نقول إن كل أولئك الذين بيدهم مقاليد الحكم هم نخبة سياسية ؟و إذا أخذنا هذا المقياس ألا نسقط عنصر التميز و التفوق كعنصر مميز للنخبة بمفهوم باريتو[3].

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص123.

[2] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص91.

[3] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 123.

**3- الاتجاه الاقتصادي( جيمس بيرنهام ).**

هو مفكر أمريكي ، له **مؤلفان** في النخبة أحدهما بعنوان **الماكيافليون** و يشرح فيه هذا الكتاب، النخبة من **دانتي** و **ماكيافيلي** إلى **موسكا** و **باريتو**، و آخر بعنوان **المدراء و الثورة الإدارية** و يعرض فيه الأسس النظرية للنخبة ،و أكد فيه أن المجتمع يعيش في عصر التنظيم الإداري و المهندسين تبعاً لانتشار الآلات و تعقدها و الصناعات الآلية، و كان عضواً في قسم الفلسفة بجامعة نيويورك ثم عضواً راديكالياً في الحركة العمالية و الشيوعية من سنة 1933 إلى 1940 و مؤيداً لأفكار **ترو تسكي** و ناشراً لها.

و يفسر في كتابه بعنوان **المدراء و الثورة الإدارية** كيف تتكون طبقة حاكمة جديدة هي طبقة الإداريين تحل محل الطبقة الوسطى أو البرجوازية في توجيه المجتمع .و يتكون المديرين من مشرفين و فنيين بيروقراطيين ينظمون شؤون الدولة و يديرون أعمالها و بينهم رجال الاقتصاد و المؤسسات الإنتاجية و الشركات الكبرى و النقابات و هذه هي الطبقة التي ستحل محل الطبقة الحاكمة[1].

حاول **بيرنهام** أن يقيم بناءاً فكرياً يمزج بين عناصر من نظريات النخبة التقليدية،حيث وظف **بيرنهام** نظرية النخبة كما وردت عند روادها الأوائل و اعتمد مقولاتها الأساسية بوجود صراع يؤدي إلى سيطـــرة الأقلية على الأكثرية، في سبيل الوصول إلى القمة و المكانة ، وأنه في كل المجتمعات هناك فئة صغيرة تتولى هي عملية صنع القرار و اتخاذ السياسيات الأساسية للمجتمع. كما يلاحظ في هذا الكتاب تأثره بالماركسية و خصوصاً في إحالته مصادر قوة النخبة إلى أسس اقتصادية ، فتحكم النخبة في وسائل الإنتاج هو الذي يجعلها مسيطرة داخل المجتمع، و يقـــول في ذلك[2]: ((إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث من الطبقة التي تحصل على أعلي الدخول)) لأن التحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية و سياسية و اجتماعية.

ففي **مؤلفه** الذي نشره سنة 1941 تحت عنون **عهد المنظمين** [3]أوضح بأن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية و السياسية، أن التدهور الذي يعرفه النظام الرأسمالي من وجهة نظر بيرنهام لا يعود إلى كونه مهدداً من طرف الطبقة العمالية كما تذهب إلى ذلك الماركسية التي تتنبأ بثورة البروليتاريا ضد الرأسمالية، بل لأن التهديد يأتي من كون أن الرأسماليين المالكيين لقوى الإنتاج أخذوا ينفصلوا شيئاً فشيئاً عن العمليات

---

[1] احمد سويلم العمري، مرجع سابق، ص259.

[2] شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص97.

[3] محمد السويدي، مرجع سابق، ص71.

الإنتاجية، و أخذ يظهر نموذج جديد من الإنتاج مع نمط جديد من المجتمعات هو (المجتمع الإداري) الـــذي يقوده ( المديرون ) الذين يشكلون نخبة حاكمة في المجتمع، بمعنى آخر أن نمو المجتمعات الصناعية يؤدي إلى انتقامها من نظام طبقي يعتمد على ملكية و سائل الإنتاج و يتميز بهرمية اجتماعية تقوم على وراثة الممتلكات إلى مجتمعات قائمة على الجدارة و الانجاز.

و قد قسم **فئة المديرين إلى فئتين أساسيتين**[1]:

**الأولى:** تشمل العلماء و المتخصصين و التقنيين في التكنولوجيا.

**الثانية:** فتضم مديري عملية الإنتاج و القائمين على تنظيمها.

و لأن المجتمع يعرف تحول و انتقال من شكل إلى شكل جديد بقيادة جديدة، فإن هذه القيادة – النخبة الإدارية – تتسلم السلطة الاقتصادية التي كانت سابقاً في أيدي أصحاب الصناعة الرأسماليين، وهم بذلك يكسبون القوة و القدرة على تغيير شكل النظام كله. و المديرون في رأيه لا يشكلون طبقة اجتماعية مميزة بل فئة متماسكة متنبهة إلى مصالحها الفئوية في صراع من اجل السلطة، محاولة أظهار أن العقيدة الإدارية بدأت تحل محل عقيدة الرأسمالية الفردية[2].

و يسلط الضوء على الأصول الاجتماعية لفئة المديرين فهؤلاء في غالبيتهم ينتمون إلى الطبقات العليا في المجتمع، و هذه الخلاصة تتفق مع نتائج دراسات ميدانية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً كان الإداريون الأمريكيين البيض البروتستانت ممن ولدوا لعائلات من الطبقات العليا و من الطبقات العليا من الطبقة المتوسطة، كان آباؤهم بصورة غالبة من المقاولين، كان 57% منهم من أبناء رجال الأعمال و 41% من أبناء المهنيين و 15% من أبناء المزارعين[3].

أما بالنسبة لعلاقة حكم الأقلية – **نخبة الإداريين**– بالجماهير و النظام الديمقراطي، فإن بيرنهام لا يجد أي تعارض بين الأمرين، حيث يمكن أن يتعايش المجتمع الجديد الذي تسيره فئة الإداريين ذات الدراية والخبرة بين الديمقراطية، ولكن ليس الديمقراطية بمعنى حكم الشعب، لأن التحول الفعلي للسياسة أصبح في أيدي النخبات ، و لذا فإنه يكفي في النظام الجديد لحكم النخبة ، أن يكون للمواطنين حد أدنى في العملية السياسية و ذلك بجعل آمالهم محسوسة في فترات معينة.

---

[1] ثروت مكي، مرجع سابق، ص35.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص139.

[3] نفس المرجع، ص140.

**4- الاتجاه النظامي ( س.رايلت ميلز ).**

تستند تحليلات هذا المنظور إلى فرضية أساسية مؤداها : أن القوة السياسية في المجتمعات الحديثة إنما هي قوة نظامية *Institutionnel Power* ، و يتفق **ميلز** مع سابقه – **بيرنهام** – في أن تموقع أفراد معينين في مراكز السلطة و القيادة لا يعود إلى اعتبارات نفسية يتمتع بها الأفراد أو المواهب خاصة، بل يعود إلى طبيعة الأدوار و الصلاحيات التي يباشرها الأفراد من خلال المنظمات التي تتدرج هرمياً من حيث المكانة و السلطة، و لا يخلو منها أي من المجتمعات الحديثة.و بما أن الجماعة السياسية التي تقبض على زمام الأمور في المجتمع الحديث لا تعدو أن تكون قلة من الأفراد الأقوياء يمثلون المراكز الحاكمة في تكوينه المؤسساتي فإن النخبة السياسية إذن تنبثق عن خصوصية الطابع النظامي المميز للمجتمع الحديث[1].

و في كتابه **نخبة السلطة** ***The Power Elite*** ينتقد **ميلز** استعمال مصطلح **الطبقة الحاكمة** للدلالة على أولئك الذين في يدهم مقاليد الأمور ، لأن الطبقة مصطلح اقتصادي و الحكم مصطلح سياسي، فاصطلاح (الطبقة السياسية) يوحي بأن طبقة اقتصادية تحكم سياسياً ، و هو الأمر الذي يعني كذلك عدم استقلالية السياسية عن الاقتصاد، و عدم الاهتمام بقوى أخرى غير اقتصادية كالنظام العسكري، و عليه فالمصطلح الأنسب هو **نخبة السلطة** و يشرح فكرته بالقول[2]: (( إن هناك أكثر من مجرد الفارق الاصطلاحي بين **الطبقة الحاكمة** مقابل **نخبة القوة** ، فالمفهوم الأخير يدع السؤل عن الحتمية الاقتصادية و إشكالية الوزن النسبي للطبقات الاقتصادية داخل الدوائر العليا مفتوحاً أمام الاختبار الإمبريقي، أما إذا أعطى النظام السياسي و المؤسسة العسكرية مكانهما الصحيح بمحاذاة النسق الاقتصادي ، فإنه يتعين علينا النظر إلى مفهوم الدوائر العليا في المجتمع – أي صفوة القوة – بوصفه أكثر تعقيداً من مفهوم الطبقة الحاكمة شديد البساطة لدى ماركس و الماركسيين الأواخر بوجه خاص)).

و في تعريفه للنخبة الحاكمة ، يقترب **ميلز** في تعريفه من تعريف **باريتو**، فقد عرف **نخبة القوة** بنفس الطريقة تقريبا التي عرف بها **باريتو النخبة الحاكمة** . فهو يقول[3]: (( يمكن تعريف نخبة القوة بأنها تضم أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية.)).

---

[1] عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة الطبقة– القوة– الصفوة ، دار الإسكندرية، ص249.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص141.

[3] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص110.

و انصب اهتمام **ميلز** عن البحث عن مراكز القوة و توزيعها في المجتمعات الحديثة و تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه وظف التراث النظري لنظرية النخبة لتفنيد الفكرة الشائعة عند الجماهير عن المجتمع الأمريكي و الديمقراطية السائدة فيه، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن ثلاثة نخبات أساسية تتقاسم عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية و هي: كبار التنفيذيين الحكوميين، و المسؤوليين العسكريين، و مديري الشركات الكبرى.أما عن توزيع القوة في المجتمع الأمريكي ،حيث يبدوا هرم القوة، أي بناءها عند **ميلز** على ثلاثة مستويات[1]:

**الأول:** يمثل قمة الهرم و هو يتكون من النخب التي تتقاسم اتخاذ القرار، من كبار القادة السياسيون و القادة العسكريون و رؤساء الشركات الكبرى.

**الثاني:** و يتكون من المستويات الوسطى للقوة. حيث نجد جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة المتوازنة كما يبدو بوضوح في دهاليز الكونغرس.

**الثالث:** و هو المستوى الذي يتكون من المجتمع الجماهيري الذي لا قوة له حيث يكون غير منظم في العادة و مفكك و يضبط عادة من أعلى.

و يتوقف تضامن و تماسك النخبة عند **ميلز** و في جزء كبير منه على درجة أحكام الحلقات بين التسلسل النظامي، و يزداد هذا التضامن و التماسك كلما ازداد حجم الارتباطات المتبادلة و المصالح المتشابهة، مما يؤدي إلى قيام نوع من التجمع للنخبة. و يرى ميلز أنه لكي تبقى القوة القومية يجب أن يكون هناك اتصال دائم و مستمر بين قادة التسلسلات المختلفة.و قد ينبع هذا الاتصال عن طريق الاتفاق المعتمد بين القادة على السياسات و القيم التي يراعونها، و تكون هذه الصلة النظامية في أشد قوتها عندما يتبادل الأفراد المسيطرون عند القمة الأدوار المختلفة[2]، كأن يقوم الرجل العسكري بالأعمال المصرفية و القانونية في الوقت نفسه، و يؤدي تبادل الأدوار على هذا النحو إلى درجة أعلى من التماسك بين أعضاء النخبة الذي هو نتيجة للبناء النظامي و الطبيعة التراكمية للقوة .

أن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث من وجهة نظر ميلز، لا تنتسب إلى أي طبقة أو طبقات أو أشخاص، إنما تنتسب إلى نظم. فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الذين يتقلدون المواقع الآمرة في معظم التسلسلات النظامية في المجتمع الحديث، و ينتهي ميلز إلى أن قيم الحرية و الديمقراطية أصبحت جزء من الأسطورة الليبرالية، فهي تؤدي إلى تركيز القوة في أيدي النخبة، وليس إلى توزيعها ، فالقوة تتجه لأن تأخذ نموذجاً وفق بناء المصالح في المجتمع ، فهي متقاسمة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم، و تتوزع

---

[1] إسماعيل على سعد، مرجع سابق، 174.

[2] نفس المرجع، ص175.

عبر خطوط هذه المصالح و من ثم فان نخبة القوة عند ميلز تعكس و توحد تطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة، فهي تقوم على الكثير من الارتباطات المتبادلة ، فضلاً عم الشؤون و المصالح المتزامنة للشركات و النظم السياسية و الخدمات العسكرية. و إذا ما تدرجنا إلى الأسفل فإننا نجد أن المستويات الوسطى و الدنيا للقوة كما يؤكد **ميلز** إلى الاستقلالية، و يدعي **ميلز** في **كتابه *white Colar***، ضعف الطبقة السياسية نتيجة لافتقارها إلى الاستقلال الاقتصادي و التوجه السياسي.

و قد ادعى **ميلز** أيضاً في كتابه **رجال القوة الجدد** أن الشعب الأمريكي مكون من أفراد مشتتين وخاضعين و عاجزين عن خلق أية وساءل مؤثرة للاتصال و الفعل السياسي[1]. ، حيث لا يمارس الشعب رقابة على عمل النخبة ، التي تتخذ القرارات المصيرية مبقية الجماهير على الهامش، و هي تمارس عدة أساليب لهذا الإقصاء لدور الجماهير، كالإطراء و توفير فرص العمل، و التحكم في وسائل الإعلام، كما أن عدم وجود بيروقراطية حقيقية كان عاملاً هاماً في إنشاء نخبة سلطة غير مسئولة في المجتمع الأمريكي.

إن التحليل في مراكز القوة السياسية في المجتمع الأمريكي ، أخذت منذ سنوات تجد مصداقية و اهتماماً من لدن علماء السياسة الأمريكيين، و خصوصاً ملاحظاتهم للتأثير الذي يمارسه المركب الصناعي العسكري على الحياة السياسية و على متخذي القرار الأمريكي، سواء أكانوا من أعضاء الحكومة أو من أعضاء الكونغرس. و قد سبق للرئيس الأمريكي **أدوايت إيزنهاور** أن حذر منذ مطلع الخمسينات من أن المؤسسة العسكرية هي من أبرز ما يهدد الديمقراطية الأمريكية، و في نفس السياق يرى نائب ديمقراطي سابق في الكونغرس" **بات شرودر**" بأن المؤسسة العسكرية اليوم تهدد المجتمع المدني الأمريكي و تتحكم به ليس من خلال ممارسته للسلطة مباشرة، بل من خلال تأثيرها على من هم في السلطة و يلخص الأمر بالقول[2]:(( إن شركات تصنيع السلاح تقوم بتقديم مبالغ هائلة لرجال السياسية و بالمقابل فان هؤلاء يردون لها الجميل ، و النتيجة أن الآلة العسكرية تحكم المجتمع المدني)).

و انطلاقا من تحليلنا لمفهوم النخبة عند أهم روادها، و بعد العرض الذي قدمناه لأهم الاتجاهات النظرية لدراسة النخبة، يمكننا أن نلخص و نجمل خصائص النخبة السياسية بما يلي:

1- إنها عددياً تمثل أقلية بالنسبة لمجموع الشعب.

2- امتلاكها للقوة يجعلها صاحبة الشأن في إصدار القرار السياسي.

---

[1] **نفس المرجع، ص 176.**

[2] **إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص143.**

3- النخبة السياسية ليست فرداً أو حكماً ديكتاتورياً، و ليست حكماً عسكرياً و لكنها جماعة لها امتداد جماهيري أو تعبر عن مصالح فئات من المجتمع.

4- أفراد النخبة السياسية يحظون باعتراف الأغلبية-اللانخبة- بأنهم متميزون عنهم و هذا الاعتراف قد يكون صريحاً أو ضمنياً.

5- أفراد النخبة السياسية غير مؤبدين في مواقعهم، أي أن من يشكلون نخبة المجتمع اليوم قد لا يكونوا منها غداً، حيث أن أي تحول في البناء الاجتماعي و في علاقات القوة دخل المجتمع، يؤثر على تكوين النخبة ، وهذا ما يعرف بدورة النخبة.

6- دورة النخبة تكون سريعة في النظم الديمقراطية و هذا ما يخلق تعايشاً بين نظرية النخبة و الديمقراطية، و تكون رديئة أو متوقفة عند المجتمعات غير الديمقراطية و هو ما يجعل التحليل النخبوي يلتقي مع الأوليغارشية.

7- القول بوجود (نخبة سياسية) لا يعني تجانس أفرداها سياسياً أو إيديولوجياً، بل يوجد داخلها تنافس و صراع، و خصوصا بين النخبة الحاكمة و تلك خارج الحكم.

8- تتباين طرق تشكيل النخبة – النخب السياسية-، فإما أن تأتي بالانتخابات أو بالتعيين أو بالوراثة. أو بالقوة أو بالحيلة و في هذه الحالة الأخيرة ، تسعى إلى شرعنة وجودها.

**الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة لدراسة النخبة**

يرى كل من **روبرت دال** و **ريمون آرون** ، الذين كتبا في سنوات الستينات، أن مفهوم النخبة القيادية خادع . فليس هناك وجود في نظرهم ، لكتلة منسجمة من المسيطرين الذين توحدهم أهداف متشابهة ، فهم ينطلقون من فهم تعددي للحياة الاجتماعية يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة، فليس هناك من جماعة واحدة قادرة على أن تستحوذ على النسق برمته فثمة جماعات متباينة لكل منها تأثيرها في نطاق محدد[1].

فخلال دراسة **روبرت دال *Dahl*** انتقد علماء نظرية النخبة ، و بين فشلهم في تحديد نطاق النفوذ أو التأثير الذي نسبوه إلى الأفراد ، فالزعم أن شخصاً له القوة و النفوذ زعم لا ينطوي على معنى محدد طالما أن نطاق القوة غير معروف ، فقد يكون للفرد تأثير على سياسات معينة دون أخرى ، و الخطأ الذي وقع فيـــــه أصحاب نظرية النخبة و هو أنهم اعتبروا القوة تتسم بخاصية تراكمية و من ثم نظروا إلى الشخص الذي لديه نفوذ أو قوة بوصفه يستطيع أن يمارس هذا النفوذ في كافة المجالات[2].

[1] احمد زايد، عروس الزبير، مرجع سابق، ص38.

[2] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص101.

**1- نظـــرية روبرت دال:**

تعتبر نظرية **روبرت دال** المعروفة **بالتعددية في السلطة *La Polyarchie*** من النظريات التي جاءت كرد على نظرية **نخبة السلطة** لـــ **ميلز** . يعتقد **روبرت دال** و هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة "بال" الأمريكية بعـــدم إمكانية الحديث عن نخبة السلطة ،لأن هذه السلطة تتوزع بين المجموعات و لا تملك أي مجموعة السلطة على كل الأشياء و يجب على الجميع عقد تحالفات و لا تملك أي مجموعة السلطة على كل الأشياء، و يجب على الجميع عقد تحالفات و تنازلات من اجل أن يحققوا جزء من أهدافهم و غاياتهم المشتركة.

تمثل نظرية "التعددية في السلطة" خلاصة بحث ميداني قام به روبرت دال في مدينة **نيوهافن *New Haven*** ، و الذي صدر بعنوان **من يحكم *Qui Gouverne***، و انطلق روبرت دال في هذا البحث من محاولته طرح ثلاثة أنواع من الأسئلة حول حقيقة و فاعلية الديمقراطية ، حيث إن هذه الأخيرة على المستوى النظري تجعل من كل مواطن فاعلاً بشكل أو بآخر في السلطة على قدر المساواة، إلاّ أن الأفراد غير متساوين في واقع الحياة الاجتماعية و تظهر هذه اللاّمساواة في مجالات شتى : الثروة و المركز الاجتماعي، فهل يؤثر هذا التفارق أو بالأحرى هل تؤثر هذه اللاّمساواة في ممارسة السلطة؟

لقد صاغ **روبرت دال** إجابته عن هذا التساؤل، انطلاقا من **معالجة ثلاثة أنواع من الأسئلة هي**[1] :

**الســـؤل الأول:** يتعلق بتوزيع المصادر السياسية ***Ressources Politiques***. فمبدئيا هناك حق التصويت الذي يمارسه مختلف المواطنين، إلا أن هناك مصادر سياسية أخرى تؤثر في السلطة و في الوصول إليها أيضا.

فبالدرجة الأولى هناك الثروة و الوضعية الاجتماعية ثم الوصول إلى مراكز إصدار القرارات و بالتالـــي يجب النظر فيما إذا كانت هذه المصادر تجمع في ذات الأيدي.

**السؤل الثاني:** و يتعلق مباشرة باتخاذ القرارات. كيف تتخذ القرارات؟ من الذي لديه تأثير أكثر في اتخاذ القرارات؟ و هل يتمتع الزعماء السياسيون باستقلال ما؟ و من يجري عليهم الرقابة، و بالأحرى من الـــذي يسألهم الحساب؟

**السؤل الثالث:** و يختص بالفئة القائمة على مراكز تكوين و إصدار القرارات. ما هي هذه الفئة؟ و هل هي متناسقة و منسجمة؟ و ما الذي يميزها عن مجموعة المواطنين الآخرين؟

---

[1] حسن ملحم، مرجع سابق ص159.

إن **روبرت دال** في الإجابة على هذه الأسئلة يحلل مجتمع مدينة نيوهافن تبعا لمستندات تاريخية إحصائية أولاً ثم بناء على تحقيق واقعي و استناداً إلى أسئلة و لقاءات مع أوائل زعماء المدينة ثانياً .

و هكذا تاريخياً ، نظر إلى الأصل الاجتماعي لؤلئك الذين شغلوا مناصب رؤساء البلدية و أعضاء المجلس البلدي منذ 1784 حيث تتبع ثلاثة مراحل[1]:

1784 – 1842 : نظرا للوضعية الاجتماعية و ليس نظرا للثروة، و على الأخص أصحاب المهن القانونية كالقضاء و المحاماة و أساتذة القانون، جميعهم بروتستانت و من أصل أنغلوساكسوني.

1842 – 1900: رجال الأعمال من الصناعيين و تجار، حيث بدأت المدينة في التصنيع و أصبح التصويت حق يمارسه كل المواطنون.

1900 و فيما بعد : برزت فئة ثالثة و جديدة مصدرها عامة أفراد الشعب من الحرفيين و التجار و مستخدمين عامين إضافة إلى رجالات القانون الذين يختلفون عن رجالات القانون الأوائل .من المهاجرين الذين يبتعدون عن الأصل الأنغلوساكسوني.

و لقد تبدل تركيبة سكان المدينة تبعاً لسيطرة الصناعة حيث ظهرت فئة هامة و معتبرة من أصحاب المعاشات الذين توصلوا إلى الهيمنة على الفئات الأخرى استنادا إلى حق التصويت. و بالتالي ظهر مصدر آخر للوصول إلى السلطة و خاصة مع زيادة الهجرات الحديثة، حيث أن المواطنين هنا يفضلون التصويت لواحد منهم.

و هكذا سبقت زبانية الأصل أو الجنس ما يعرف حالياً تحت اسم زبانية الحزب الجمهوري أو الديمقراطي ، أما الدافع إلى ذلك فيعزيه روبرت دال إلى سببين: أولهما أن المشاكل التي تهم بلدية مدينة كبيرة ، ثانيها انحدار الارتباط بالأصل البشري ليهيمن التعلق بالطبقة الوسطى الأمريكية تبعاً لإهمال الارتباط الأول.

بعد الملاحظات التاريخية يقوم روبرت دال .بمعالجة سؤالين يتعلقن بواقع تسير مدينة نيوهافن[2] من خلال طرح سؤالين:

السؤل الأول: ما هي العلاقة ما بين النبلاء اجتماعياً و اقتصادياً و اتخاذ القرارات السياسية؟ و للإجابة عن هذا السؤل يختار **دال** ثلاث نماذج من القرارات:

---

[1] نفس المرجع، ص**160**.

[2] نفس المرجع، ص**162**.

- تعيين المرشحين للانتخابات البلدية.
- تكوين برنامج العمل البلدي.
- القرارات الخاصة بالتعليم.

السؤل الثاني: ما هي تركيبة المجموعة التي تتخذ القرارات السياسية.

و النتيجة التي خلص إليها "دال" هي أن النبلاء لا يحكمون في "نيوهافن" ، مما يعني أن مصادر التأثير لا تجتمع في ذات الأيدي ، ثم إن التأثير الذي يمارسه النبلاء لا يمتد إلى القرارات السياسية .

و بعد دراسة هذه خلص **روبرت دال** إلى مجموعة من الشروط الأولية التي يجب أن تتوفر من اجل قيام التعددية ، وهي خمسة شروط[1]:

**الشرط الأول: التثقيف الاجتماعي**( *Endoctrinement Social*)

اعتياد المجتمع التعددية في السلطة، ثم جاذبيته نحو الديمقراطية، يجب أن يعتقد المواطنون بالانتخابات و ضرورتها... و أن يؤمنوا بفاعلية الأحزاب و صلاحيتها في الدفاع عن مصالحهم.

**الشرط الثاني** : الاتفاق على القواعد الأساسية ، و على الأخص الاتفاق على العمل السياسي الذي يساعد على ممارسة السلطة سلميا ، فالتعددية الضرورية التي لا يتفق عليها لا يمكن أن تستقر و تدوم.

**الشرط الثالث: التعددية الاجتماعية.**

بما أن المجتمع يتكون من فئات و تجمعات مختلفة، و من ثم مصالح متضاربة فيجب قبول التعايش فيما بينها، و لا يقصد هنا مجرد تعدد الأحزاب لأن التعدد الحزبي يعني التعددية السياسية ، التي تعتبر نتيجة للتعددية الاجتماعية ، و يعرف التعددية الاجتماعية بالقول: (( يمكن أن نتحدث عن التعددية الاجتماعية في مجتمع ما حين ينهض عدد من التنظيمات المختلفة يستطيع الشعب أن يمارس رقابة من خلالها ، شرط أن لا يهيمن عليها زعماء متجانسون ))

هذا التعريف يؤكد على:

- التعددية تنكر طغيان فئة على غيرها، بحيث هناك نوع من التوازن.
- يجب أن يخول المواطنون الإمكانات القانونية قصد الإحاطة بمصالحهم.
- التباين ما بين فئات عديدة من المواطنين لكل منها مصالح خاصة بها.
- إمكانية التكيف ما بين مختلف تلك الفئات أولاً، و مختلف مصالحها ثانيـــاً.

[1] نفس المرجع، ص166.

**الشرط الرابع: حرية تعاقب الزعماء على السلطة.**

و يقصد به تعاقب الزعماء السياسيين على سدة الحكم، أو ما يعرف بالتداول على السلطة سلميا. فالقاعدة الإرثية مرفوضة .

**الشرط الخامس: المساواة.**

و يعتبره دال ضرورياً للشروط السالفة، إذ يجب أن يكون المجتمع على درجة من الثقافة، و لا بد أن يوزع الدخل و الثروة توزيعاً عادلاً ما بين الأفراد، الأمر الذي يكسب نوعاً من الشروط النفسية الطيبة و يعمل على سير التعددية سير حسناً.

و بعد أن استعرض دراسته، قدم النماذج الرئيسية القابلة لعرض بنية النظام الديمقراطي المدروس، و هو نظام الولايات المتحدة، و يحتفظ **دال**، بثلاثة نماذج قابلة بشكل خاص لوصف الواقع[1].

**تحالف تحالفات متمركز حول قائد.** ففي أمريكا فراكلين روزفلت أو ترومان، كان بعض القادة المنتخبين، ومسئولو مجموعات المصالح التي تمثل كل منها قطاعات مختلفة من الجماعات القومية، يتحالفون فيما بينهم، وهذا التحالف يُنسق ويُعزز من خلال انبثاق رئيس لسلطة تنفيذية مزّود بسلطة قوية، وهكذا يتم الحفاظ خلف وحدة القيادة، بل بفضلها على التنوع الحقيقي في الوسط التقريري المركزي.

**تحالف البارونات** .و ما يُميزه عن النموذج السابق ، كما يبدو له ، هو الفرق في الدرجة بشكل خاص، فبينما كان هناك تسلسل واضح يفرض نفسه بين القادة، ولاسيما لصالح رئيس السلطة التنفيذية، نجد هنا بنية تشاور و تفاوض لا يهيمن عليها حكم بلا منازع، و هذه هي يري **دال** الطريقة المعتادة التي تشكل بها التحالفات ، الحزبية و غير الحزبية، التي تراقب سياسية الكونغرس، و مجلس الشيوخ بصفة رئيسية، و حتى إن كان بعض البارونات أكثر نفوذاً من غيرهم ، فإنهم يبقون خاضعين لبعض بشكل متبادل، إذا أرادوا بلوغ لهدافهم بشكل تام، و لهذا السبب يكونون مضطرين لأن يتبادلوا فيما بينهم المعلومات ، و الخدمات ، و هذا ما يعرف بأسلوب تبادل المعونة و الخدمات.

**تقاسم دوائر النفوذ** . في هذه البنية من السلطة ، يُراقب كل قطاع من قطاعات السياسية العامة من قبل قادة تتكيف أهدافهم و استراتيجياتهم مباشرة مع مصالح قطاعات المجتمع التي يُعدّون ممثلين لها.

[1] فليب برو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1998، ص433.

و يستشهد "دال" على سبيل المثال، بالمؤلف الكلاسيكي لـــ **ودرو ويلسون** "**الحكومة المجلسية** الذي يصف النظام الأمريكي في بداية القرن العشرين، باعتباره نظاماً تهيمن عليه لجان مستقلة، بشكل فرضي، بعضها عن بعض. و هي نتيجة تتفق و بغض التحليلات البريطانية الحديثة الخاصة (بسياسة الشبكات) أي تلك الشبكات من الشركات، السياسية و الإدارية و الخاصة، في آن واحد، والتي تشكل المظهر الخارجي، الذي لا يمكن الإحاطة به، للفاعلين القادرين على مراقبة مجرى الصيرورة التقريرية.

**2- "نظرية الفئة المسيرة" لـــ " ريمون آرون " :**

حدد عالم الاجتماع الفرنسي **رمون آرون** ثلاثة حلقات تدور حولها نظرية الطبقات و نظرية السلطة.

**الحلقة الأولى:** تخص أصحاب نظريات الطبقات بما فيهم الماركسيين الذين يقرون أن الطبقات تكافح من اجل الوصول إلى السلطة.

**الحلقة الثانية:** فهي الخاصة بعلم الاجتماع الإمبريقي الذي توصل إلى أنه توجد في جميع المجتمعات أقلية تحتل المناصب العليا و تشغل الوظائف الممتازة ، و هي تتمتع بأعلى المداخل.

**الحلقة الثالثة:** تختص بنظرية الطبقة الحاكمة و التي مؤداها أن الكثيرين من الاجتماعيين ، منذ ميكيافلي و حتى باريتو ، يرون بأن الخاصية الأساسية في جميع المجتمعات ليست هي الطبقات الاجتماعية و إنما هي الجماهير المحكومة من طرف الأقلية الحاكمة.[1] و في ضوء هذه الحلقات النظرية التي حددها"آرون" حول الطبيعة و السلطة، استخرج أهم الفئات الرئيسية للنخب و التي تبدو – كما يقول – مرتبطة بالمجتمعات.

**أولا:** القادة السياسيون، و هم في العادة على صلة ببقية الفئات الأخرى ،كالموظفين و المتصرفين الإداريين، و قادة الجيش و الشرطة.

**ثانيا:** هناك فئتان من النخب، تتطلع كل منها إلى اعتلاء السلطة الروحية، يمكن أن نطلق على إحداهما النخبة الدينية، و ثانيها المثقفون أو رجال العلم، و هم الذين يعبرون عن الفكر العلماني.

**ثالثا:**المديرون للعمل الجماعي، و هؤلاء يمكن من الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، أو ما يمكن أن يطلق عليهم اليوم "**رجال الإدارة *Managers***" حسب مفهوم **بيرنهام**، و هم الذين بما يتمتعون به من تكوين و كفاءة في التنظيم و الإدارة يمسكون بمقاليد العمل الجماعي.

---

[1] **محمد السويدي، مرجع سابق، ص78.**

**رابعا:** قادة الجماهير، و هم الذين يوجهون مطالب العمال داخل المجتمع، و نجدهم أحيانا يتطلعون إلى السلطة السياسية في قالب روحي، فعلى سبيل المثال نجد قادة العمال في بريطانيا يفتتحون مؤتمراتهم العامة، و بصفة دائمة بممارسة نوع من الصلاة تعبيرا منهم نحو الديانة التقليدية إلا أننا نجد أنه من الصعب حدوث مثل هذه السلوك بالنسبة للحزب الشيوعي الألماني، أو في مؤتمرات الحزب الاشتراكي أو الحزب الشيوعي في فرنسا.

و يعرف **ريمون آرون** في دراسته الشهيرة **الطبقة الاجتماعية. الطبقة السياسية. الفئة المسيرة** النخبة بأنها[1]:((مجموعة من أصحاب النشاطات المختلفة الذين استطاعوا صعود قمة الهرمية ليشغلوا مناصب ممتازة تحقق لهم أهمية في الدخل أو في الرقعة و العظمة)).و يقترح **ريمون آرون** من أجل تأسيس نظرية يمكن الاعتماد عليها في نظرية النخبة استعمال مصطلح **الفئة المسيرة** و هذا الطرح يؤدي – **حسب آرون** – إلى البحث أو الاهتمام بجانبين أساسيين:**الجانب الأول**:طبيعة السلطة الممارسة من طرف الفئة في ميدان نشاطها المهني.**الجانب الثاني**: التأثير الذي يمارسه أو يزعموا ممارسته أفراد هذه الفئة على قرارات السلطة السياسية، و على القرارات التي تؤثر و تهم الجماعة.

و يؤكد **آرون** على ضرورة هذا المفهوم **الفئة المسيرة** و أهمية العلمية بالقول[2]: (( إن هذا المفهوم التحليلي يمثل أو يعني بالأحرى وظيفة و ليس مجموعة اجتماعية ، إنه يسمح لنا بتحليل تنظيم السلطة و العلاقة بين السلطة و المجتمع في بلد معين من بين الدول و الأنظمة ... إن استبدال مفهوم **الطبقة المسيرة** يمثل بالنسبة لي أفضلية مزدوجة علمية و إيديولوجية ، إنها تسمح بالابتعاد عن التوجهات الإيديولوجية لمفهوم الطبقة، إن إحصاء الفئات المسيرة يساعد على الأخذ بعين الاعتبار للنظام أو للنسق الشكلي عوض افتراض وجود فئة آو طبقة مسيرة متحدة، أو البحث عن طريق الصدفة عن الأفراد آو الجماعات القوية آو المؤثرة.))

بعدما تطرقت في الفصل الأول للتأصيل المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي و ظاهرة النخبة ، سأحاول ربط قطبا الموضوع من خلال الفصل الثاني، من خلال التطرق إلى علاقة النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي، بحيث أن نقطة التحول و التقدم هو أن تحديث أي مجتمع يبدأ بالدولة و الحكومة، و التحول إلى اتجاهات إصلاحية معينة تقوده النخب الفاعلة.

---

[1] **حسن ملحم، مرجع سابق، ص191.**

[2] **مصطفى كلوشي، مسارات الشرعنة لدى النخب المحلية دراسة ميدانية للمنافسة السياسية على مستو المجلس الشعبي البلدي لولاية البليدة عهدة(2002-2007).رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2009، ص130.**

# الفصل الثاني: علاقة النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي

## المبحث الأول: أنماط و نماذج التحول الديمقراطي

نعرض في هذا المبحث أبرز مداخل عمليات التحول الديمقراطي، التي شهدتها دول جنوب أوروبا و شرقها، و أمريكا اللاتينية، و جنوب شرق آسيا، و أفريقيا، في العقود القليلة الماضية، و سيتم ذلك من خلال عرض المراحل المختلفة لأبرز أنماط التحول الديمقراطي، مع التركيز على حالات تطبيقية لكل نمط. و الهدف الأساسي من عرض هذه الحالات، هو الاستفادة من تجارب الآخرين، و استخلاص الدروس و العبر.

و تجدر الإشارة، بداية، إلى أنه لا يوجد تصنيف واحد متفق عليه لكل المداخل التي أفرزتها تجارب الانتقال الناجحة في جنوب أوروبا و شرقها، و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، و أفريقيا، في العقود القليلة الماضية، فجُّل الدراسات، انتهت إلى تقديم قائمة طويلة من الأسباب التي تفسر الانتقال إلى الديمقراطية في الحالات التي تعرضت إليها.

و لعل تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال، و تفاوت آثارها باختلاف المكان و الزمان، يفسران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو أو نمط أو مدخل للتغيير و التحول الديمقراطي، و من هذه العوامل أزمة الشرعية، البعد الاقتصادي، طبيعة النظام القديم، طبيعة الفاعلين الأساسين قبل عملية التحول و في أثنائها، دور النخب و القيادات، مدى قوة الفئة الحاكمة أو تماسكها، حجم التعبئة الشعبية في الشارع و موقف منظمات المجتمع المدني من النظام، مدى دعم المؤسسات العسكرية و الأمنية للنظام القديم، موقف القوى الكبرى و خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، آليات الانتقال ذاته و طرقه، نجاح عمليات الانتقال في دول الجوار.

و لتحقيق الغرض من هذه الدراسة، فإننا سنعرض لعدد من الحالات التطبيقية لأنماط التحول الديمقراطي، من حيث ميزان القوة بين الفاعلين المتصارعين من أجل الديمقراطية أو ضدها من جهة، و طبيعة التفاعلات بينهم من جهة أخرى. أي أننا سننظر في عوامل قوة كل فاعل من الفاعلين الأساسين،و قدراته في التأثير، و علاقاته مع مؤسسات الدولة و المجتمع و القوى الخارجية، ثم من حيث مواقفه المختلفة و تحركاته تجاه الفاعلين الآخرين في أعقاب الشروع في عملية الانفتاح السياسي.

**المطلب الأول: الإرث الاستعماري و دور القيادة و توافق النخب:**

الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة، و هنا غالباً ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري، و توافق القادة و الآباء المؤسسين قبل الاستقلال و بعده، و اختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي، و ذلك كما حدث في الهند و ماليزيا.

ورغم مساوئ المستعمر الانجليزي، فإنه ترك بعض الأمور التي استفادت منها بعض المجتمعات و النخب، قبل الاستقلال و بعده، و ذلك كما حدث في الهند و ماليزيا و سيرلانكا و غينيا الجديدة[1]. و في كل هذه الحالات تعرضت الديمقراطيات الوليدة إلى نكسات، غير أن انتهاك بعض الحكام للديمقراطية كان يتم غالباً ضمن الإجراءات الدستورية و القانونية القائمة، و أحسن الأمثلة التي ينطبق عليها هذا النمط هو دور الاحتلال الأمريكي في اليابان، و التدخل الأمريكي في كل من هايتي و بنما و أخيراً في العراق. و في ما يلي، شيء من التفصيل عن الحالتين الهندية و الماليزية.

**1- الحالة الهندية**

رغم فشل معظم الدول الحديثة الاستقلال في التحول مباشرة إلى الديمقراطية، أو الحفاظ على ديمقراطيتها الوليدة بعد حصولها على الاستقلال، فإن الهند تمثل الاستثناء الأبرز هنا، إذ ظلت دولة ديمقراطية منذ استقلالها و حتى اليوم، عدا فترة أقل من سنتين بين 1975 و 1977، عندما أعلنت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي حالة الطوارئ[2]، و لئن قدم الكثير من التفسيرات للجذور الديمقراطية للهند، فإنه يمكن فهم هذه الديمقراطية في ضوء عدة عوامل ، أبرزها دور حزب المؤتمر القومي، و توافق قادته و مهارتهم في التعامل مع متغيرات الواقع، و اختيارهم الديمقراطية من جهة، و الإرث البريطاني من جهة أخرى.

فإزاء الواقع المنقسم، و صعوبة هيمنة طرف على آخر، أدرك قادة الحزب أن أنسب الخيارات هو الاتفاق على قواسم مشتركة للتعايش المشترك و التفاهم، و كانت هذه القواسم هي الديمقراطية بقيمها الرئيسية و ممارساتها المتعارف عليها، و كان حزب المؤتمر، الذي تأسس عام 1885،هو الأداة التي تم بموجبها ترجمة هذه القواسم إلى واقع ملموس.

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص39.

[2] مجموعة مؤلفين، مؤشر بير تلسمان للتحول الديمقراطي 2008. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2009، ص54.

فالحزب لم يكن فقط في طليعة القوى المناضلة ضد الاستعمار البريطاني، و إنما مثل أيضا الأداة التي بموجبها اتفق القادة على إنشاء النظام الديمقراطي بعد الاستقلال[1].

و بالإضافة إلى ما سبق، كان للإرث البريطاني نتائج مؤثرة، رغم أن الممارسات البريطانية لم تكن كلها سليمة و ديمقراطية، إلا أنّ بعضاً من تلك الممارسات ساعد على بناء حكم القانون، من خلال المؤسسات البيروقراطية و القضائية، و توفير نوع من صور التمثيل النيابي و الانتخابات التي أعطت الفرصة للنخب المحلية لممارسة بعض مظاهر الحكم المقيد و زرع ثقافة التسامح و الديمقراطية[2].

**2- ماليزيـــا**

تعد ماليزيا مثالاً آخر على توافق القادة و النخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال عام 1958، و ذلك عن طريق إنشاء منظمة عابرة للقوميات و الأديان هي "منظمة الملايو القومية المتحدة"، و هي أيضا مثال على تعامل القادة بحكمة مع الآثار السياسية و الاقتصادية للخلل السكاني الذي أوجده المستعمر البريطاني إبان فترة الاستعمار.فقد تركزت خيارات القادة و النخب، قبل و بعد الاستقلال، حول بعدين[3]: **الأول** تحويل العوامل الهيكلية المتصلة بالتركيب السكاني المتنوع عرقياً و دينياً و ثقافياً و لغوياً إلى عامل قوة و وحدة، بدلاً من أن يشكل سبباً لتفجير الخلافات و تبني السياسات الإقصائية، و **الثاني** هو التنمية الاقتصادية، مع تحقيق المساواة لكافة فئات الشعب، و بالتالي تحقيق الرفاهية لها.

و كان العامل الحاسم هنا، نوعية القادة ، و على رأسهم **تنكو عبد الرحمن**، الذين آمنوا بالنظام البرلماني و بالديمقراطية التوافقية. و لهذا فقد توافقت النخب في أعقاب الاستقلال، و اعتمدت إستراتيجية التماسك الاجتماعي، و الوحدة من خلال التنوع و التعدد، كما اتفقت النخب السياسية على قواعد اللعبة الديمقراطية، و نبذ سياسة الإقصاء و الهيمنة على كافة الأطراف، إنها إستراتيجية النظر إلى الأخر من منظور اللعبة غير الصفرية التي تحدث عنها جيوفاني سارتوري[4]، و قد أدرك القادة طبيعة الاختلافات العرقية و الثقافية و الدينية و اللغوية التي خلفها المستعمر، و انطلقوا من حقائق ذلك الواقع للتعامل معه بحكمة.

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص38.

[2] نفس المرجع، ص39.

[3] نفس المرجع، ص40.

[4] نفس المرجع، ص41.

و بهذا نجحت النخب في تفويت الفرصة على المستعمر البريطاني الذي كان يراهن، في سعيه لبقاء في ماليزيا، على رفض قادة الملايو التعدد العرقي و اعتمادهم سياسة الإقصاء و المنع، لا التعايش و التعاون.

و قد ظهر أثر هذه النوعية من القيادة و الفهم في فترة ما بعد الاستعمار، إذ توافق الطرفان الرئيسيان، الملايو المسلمين و غير الملايو و هم الصينيين، على تقاسم القوة، فاحتل الملايو المناصب العليا في الحكومة و الجيش و النظام البيروقراطي، بينما تحرك الصينيين بحرية في المجال التجاري و الاقتصادي، و ذلك مع بعض التداخل، فبعض النخب من الصينيين شغلت مناصب سياسية و خصوصاً داخل تحالف منظمة الملايو القومية المتحدة من خلال الجمعية الماليزية الصينية، في حين بعض النخب من الملايو قامت ببعض الأعمال الاقتصادية، الأمر الذي عزز من توافق النخب[1].

إلى الجوانب السلبية الإرث الاستعماري البريطاني،فإن الجوانب الايجابية للإرث الاستعماري الذي ورثته النخب المحلية، و الذي من مظاهره إقامة نظام بيروقراطي على أسس و إجراءات محددة، و تدريب الإدارة البريطانية أفراداً من النخب المحلية، و تعينهم في المناصب الدنيا و في المجالس المحلية، و تشجيعها ظهور نخب تجارية محلية،تحافظ على المصالح البريطانية في المقام الأول.

**المطلب الثاني: الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطية.**

لقد أظهرت التجارب المختلفة خلال العقود الأربعة الأخيرة تصور ثلاثة طرق للتحول الديمقراطي، مع التنبيه إلى أنه من الصعوبة أحياناً التفرقة بين هذه الطرق، كما قد يختلف توزيع بعض الحالات التطبيقية على هذه الطرق، باختلاف الباحثين و تنوع اقترابا تهم الفكرية. الطريق **الأول**: هو التحول من أعلى بقيادة قائد أو جناح إصلاحي من داخل النظام، و الطريق **الثاني**: التحول من خلال التفاوض بين الإصلاحيين داخل النظام و المعارضة خارجه، أو ما يسميه صامويل هنتيجتون في كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي نمط التحول من خلال التفاوض[2]، فيما الطريق **الثالث**:هو التحول من أسفل من خلال ضغوط الشارع و ظهور معارضة ديمقراطية.

**الفرع الأول: لانتقال بقيادة الإصلاحيين داخل النظام(نمط التحول من أعلى):**

و يتسم هذا الطريق باقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، و ربما تزايد اقتناعاته بالديمقراطية، أو ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة، و تبني بعض الخطوات

---

[1] نفس المرجع، ص**42**.

[2] صامويل هنتيجتون، مرجع سابق،ص ص**179-241**.

الانفتاحية، ثم قيادة هذا القائد الإصلاحي ، مهمة التحول إلى الديمقراطية، و في غالب الحالات التي شهدت هذا النوع من التحول كانت قوة أحزاب المعارضة و جماعاتها محدودة، مقارنة بقوة الجناح الإصلاحي داخل النظام، و خصوصا في بداية مراحل التحول، و من ثم، فالعنصر الحاسم في التحول هو أن الذي يقوده هو الحاكم الإصلاحي المستنير و المؤمن فعلا بضرورة التحول إلى الديمقراطية.

و في إطار هذا النمط يمكن التمييز بين القيادة المدنية و القيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، و من ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين[2]: الأول: التغيير بمبادرة من القيادة سياسية مدنية، و الثاني: التغيير من قيادة عسكرية حاكمة.و هذه الأخيرة تعتبر أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي، و لا يعتبرون أنفسهم حكاما دائمين للبلاد، و إنما يقدمون تصوراً مضمونه أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سيعودون فوراً إلى ثكناتهم، و مع ذلك يحتفظون لأنفسهم بالحق في العودة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة أو عندما تتهدد مصالحهم.

فهذا النمط يعني أنّ قادة النظام السلطوي هم الذين يلعبون دوراً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي و القضاء على النظام غير الديمقراطي في آن واحد، فيأخذون زمام المبادرة بالتحول من خلال إدخال عدد من الإصلاحات و التعديلات الديمقراطية لشعورهم بتزايد عدم الرضا و السخط الشعبي و تناقص قوة النظام بالمقارنة مع قوة المعارضة، أو لإحساسهم بعدم قدرة النظام على الوفاء باحتياجات المجتمع، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول و يدخل أو يعد بإدخال الإصلاحات سواء للرغبة الفعلية في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال تطوير ميكانيزمات لمد سيطرته، و هنا ينبغي أن تكون لدى هؤلاء القادة القوة لتوجيه بلادهم نحو الديمقراطية، إذا ما توفرت الرغبة لديهم.

فهناك نماذج للتحول من أعلى بادر بها قادة النظام السلطوي تحت وطأة الضغوط الشعبية المتزايدة التي تطالب بإحداث تغيير في اتجاه الديمقراطية. حقيقة أن اختيارات القادة لها دور أساسي في هذا المجال، لكنها قد تتلازم مع الضغوط المجتمعية المتولدة عن سوء الأحوال، و من هنا فإن هؤلاء القادة يسارعون إلى إجراء تحولات في نظامهم يمكن اعتبارها بداية نحو التحول الديمقراطي، و على الأقل قد يلجئون إلى تقييد هذه الديمقراطية، من خلال صياغة قواعد تحدد معالم اللعبة السياسية بين مختلف الفاعلين السياسيين.

---

[2] أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص40.

و بالتالي الاحتفاظ بقدر كبير من السلطة، يسمح لهم بمقاومة هذا الانفتاح الديمقراطي كلما شعروا بتهديد مصالحهم.و نعرض فيما يلي لهذا النمط من التحول حالتين تطبيقيتين هما إسبانيا و البرازيل.

**1- الحالة الإسبانية:**

اعتمدت معادلة التغيير في إسبانيا على عدة عوامل، أبرزها ظهور جناح الإصلاحيين داخل النظام، ووصولهم إلى الحكم، و رغبتهم في تغيير النظام و قيادتهم عملية التحول، و كذلك التعبئة الاجتماعية، و تكتل قوى المجتمع المدني و المعارضة من أجل التحول، هذا إلى جانب اعتدال موافق الجناح الإصلاحي داخل النظام، و مهاراته السياسية في إدارة التحول بشكل سريع و حاسم، و مواقف قوى المعارضة، و تكتلها و توافقها على مطالب معتدلة في النهاية.

عرفت فترة الجمهورية الثانية في إسبانيا، و خلال فترة حكم فرانكو حربا أهلية عام1936، بين اليمينيين بقيادة فرانكو و اليساريين، انتهت بانتصار اليمينيين بقيادة فرانكو عام 1939، و أعلن نفسه رئيسا و قائدا للبلاد، حيث أقام نظاماً تسلطياً استمر من عام 1947 حتى وفاته عام 1975[1].ففي السنوات الأخيرة من حكم فرانكو، تحولت إسبانيا إلى دولة حضرية ، ظهرت فيها اتحادات عمالية، كما بدأت منظمات المجتمع المدني تستأنف أنشطتها، و اندلعت الإضرابات و المظاهرات الطلابية، و بدأ نشاط منظمة إيتا في الباسك. كما بدأ رجال الأعمال يرون أن من مصلحتهم الانضمام إلى السوق الأوربية[2]، بالإضافة إلى كل هذا بدأ الانقسام داخل النظام يزداد وضوحاً و حدّة.

و في أعقاب تخلي فرانكو عن منصب رئيس الوزراء، قام بتعيين لويس كاريرو بلانكو، الذي لجأ إلى سياسة القمع و التنكيل بالمعارضة ، غير أنه فشل، مع اشتداد الإضرابات العمالية و أنشطة منظمة إيتا، و حتى الضغط الخارجي على النظام، ثم عين كارلوس أرياس نافارو رئيسا للوزراء بعد اغتيال منظمة إيتا بلانكو عام1973[3]،و مع تصاعد عدم الاستقرار و اشتداد المشكلات الاقتصادية، خاصة خلال الأزمة النفطية خلال السبعينات، اضطر إلى إدخال بعض الخطوات الانفتاحية بهدف الإبقاء على النظام مثل السماح للتنظيمات السياسية و ليس الأحزاب بالعمل، و التخفيف من حدة قمع الصحافة،

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص49.

[2] نيكولاس إرتوريوس، الخبرة الاسبانية في التحول الديمقراطي.في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران(التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة الإسبانية)، طبعة أولى، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009، ص159.

[3] إلياس دياث، المرحلة الانتقالية في إسبانيا من وجهة نظر اشتراكية. في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران، مرجع سابق، ص149.

و اللجوء إلى سياسة قمعية انتقائية ضد بعض المعارضين، غير أن هذه السياسة الانفتاحية المحدودة فشلت، و تصاعدت عزلة النظام مع استمرار ضغط المعارضة، و سقوط النظام البرتغالي، و تدهور علاقة النظام مع الكنيسة.

مثّل موت فرانكو في نوفمبر 1975، فرصة تاريخية للإصلاحيين للوصول إلى السلطة و الشروع في الانتقال الحقيقي نحو الديمقراطية، إذ تعهد خليفته، الملك خوان كارلوس، بتبني النظام الديمقراطي البرلماني، مؤمنا أن تدعيم شرعية النظام الملكي لن يتأتى إلا بدعم شعبي.فكانت خطوته أن عين رئيساً جديداً للوزراء هو أدولفو سواريز في جوان 1976، بسبب تردد أرياس في التفاوض مع المعارضة[1].

و في طريقهما لمواجهة أنصار النظام القديم، و ضمان عدم عودتهم إلى الحكم من جديد، أو عرقلة الانتقال، سلك كل من خوان كارلوس و سواريز طريقاً مدروساً و سريعاً و حاسماً، فأعلن سواريز برنامجه للإصلاح، لإنشاء نظام ديمقراطي[2]، و ظهرت مهارته السياسية في انفتاحه على كل الأطراف، و عدم تهديد مصالحهم جميعا، حيث تعهد سواريز للمحافظين بضمان عدم اختراق القانون و بقاء مؤسسات النظام، و ظهر ذلك جليا من خلال استمراره في برنامجه الإصلاحي عبر المؤسسات التي أقامها فرانكو، الأمر الذي أكسبه بعضا من الشرعية بين المحا فضيين، كما تعهد للمعارضين بإحداث التغيير الذي يتطلعون إليه، هذا إلى جانب أنه راح يطمئن رجال الأعمال بأن التغيير و الإصلاح لن يهدد النظام الرأسمالي القائم. كما أصدر عفواً جزئيا و سمح للأحزاب بالعمل، ما عدا الحزب الشيوعي، و وعد بجدول زمني لبرنامجه الإصلاحي. ثم فتح و بدعم من الملك، قنوات حوار مع المعارضين، عدا الشيوعيين لرفض المحافظين، ثم نجح في إزاحة وزير الدفاع المتشدد، و عين بدله شخصية معتدلة قامت بمهمة استبدال تدريجي للقادة المتشددين داخل الجيش[3].

و قد استمر مسلسل الإصلاحات التي بدأها سواريز حتى استطاع في أكتوبر 1977، الوصول إلى اتفاق عرف باسم ميثاق **مونوكل** مع ممثلي أحزاب المعارضة و الاتحادات العمالية، و ذلك لمواجهة الإرهاب و مواجهة التحديات الاقتصادية، كما طبقت الحكومة برنامجاً اقتصادياً تقشفياً، و وعدت بمزيد من الإصلاحات، و قد قبلت الاتحادات العمالية بموجب هذا الاتفاق بمعدلات زيادة في الأجور أقل من

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص50.

[2] نفس المرجع، ص 50.

[3] ألبرتو أوليارت،التحول الديمقراطي الآمن في إسبانيا و دور المؤسسة العسكرية. في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران، مرجع سابق، ص169.

معدلات التضخم، مقابل وعود بإصلاحات سياسية شاملة، فساهمت بهذا في ضبط تحركات الشارع لصالح الإصلاح[1].

و قد لخص الدستور الجديد، الذي وصل إليه كل الفرقاء، جملة المساومات و التنازلات التي قدمتها كل الأطراف، حتى أسماه البعض **بالميثاق الدستوري**، فقد أرسى ضمانات جديدة لكل الأطراف، و لم تمر هذه المرحلة دون محاولات انقلابية من عناصر الجيش، و من استمرار أعمال العنف في الباسك، ثم أجريت أول انتخابات في ضل الدستور الجديد في عام 1979، تم استبدال سواريز برئيس وزراء جديد، مع استمرار عدم الاستقرار السياسي و ظهور محاولة انقلابية أوائل العام 1981، غير أن انتهاء المرحلة الانتقالية يؤرّخ له بانتخابات أكتوبر 1982، و تشكيل حكومة اشتراكية بقيادة غونزاليس و قبول الجيش بها[2].

**2- الحالة البرازيلية:**

بعد حصول البرازيل على استقلالها عام 1822، و التي تبنت الملكية الدستورية على النمط الانجليزي لعدة عقود، ثم النمط الرئاسي الأمريكي لعدة عقود أخرى، إلى أن وقعت تحت الحكم الدكتاتوري العسكري بين عامي 1930 و 1945، ثم عادت التعددية الحزبية حتى 1965، عندما استولى العسكريون على السلطة بشكل مباشر، فعرفت فترة حكم العسكر انتعاشاً في الاقتصاد البرازيلي،بحيث أصبح الاقتصاد البرازيلي صناعياً و مصدراً، و قد انقسمت النخب العسكرية بشأن مساحة الديمقراطية و عودة الحكم المدني، بين متشددين يخشون من عودة المدنيين و فتح ملف الانتهاكات التي ارتكبها الجيش، و إصلاحيين يرون أن الوقت قد حان لعودة الحكم إلى المدنيين، مع الحفاظ على مكانة الجيش، و قد بدأت عملية الانفتاح التدريجي الذي قادة الجناح الإصلاحي داخل النظام عام1973، يوم كانت البرازيل تحت حكم عسكري قمعي، و انتهت بإقامة نظام مدني عام 1975. ثم وضع دستور جديد عام 1988، فانتخب الرئيس أول انتخابات مباشرة عام 1989[3].

و بهدف الحفاظ على المؤسسة العسكرة في ضل نظام مدني، شرع الإصلاحيين داخل الجيش، بمجرد وصولهم إلى السلطة، برئاسة إرنستو غيزيل في عملية انفتاح سياسي محسوبة، فلقد كانت لدى هذا الجناح الإصلاحي داخل النظام قناعة راسخة بأن التدخل العسكري كان انتقالياً، و بضرورة عودة

[1] خوسيه روما، الفترة الانتقالية في إسبانيا من وجهة نظر شيوعية. في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران، مرجع سابق، ص177.
[2] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص53.
[3] نفس المرجع، ص54.

السلطة للمدنيين،و كما في إسبانيا فقد كان إيمان الجناح الإصلاحي داخل الجيش بالديمقراطية، ووصوله إلى السلطة عاملاً حاسماً في بدء عملية التحول و نجاحها. و كان على الإصلاحيين، بمجرد وصولهم إلى السلطة، مواجهة العسكريين المحافظين الذين حاولوا إيقاف عملية الانتقال بكل الطرق الممكنة، حتى أن **غيزيل** وصف نفسه بـــ" **دكتاتور الديمقراطية** [1]" في موجهة العسكريين، غير أن المباراة لم تكن صفرية بين الطرفين، إذ كان الإصلاحيين تقديم بعض التنازلات، و بشكل عام، يرى الكثير من الباحثين أن الانتقال في البرازيل اتسم **بإستراتيجية** قوامها "**خطوتان إلى الأمام و خطوة إلى الخلف**[2]".

بدأ غيزيل بوقف الرقابة على الصحف، حيث أصبحت مسألة الإصلاح السياسي و خطورة تدخل أجهزة الأمن و اختفاء السياسيين من الموضوعات التي تناولتها أجهزة الإعلام، ثم أجريت انتخابات في نوفمبر 1974، و التي دفعت أحزاب المعارضة إلى التكتل في حزب جديد سمي الحركة الديمقراطية البرازيلية، الذي حقق نتائج جيدة، ما دفع النظام إلى اتخاذ بعض الخطوات لوقف تقدم المعارضة، حدث هذا في انتخابات المحليات عام 1976، أثمرت على تحقيق الحزب الحاكم على أغلبية.

ثم استطاع غيزيل فرض خليفته فيغيريدو الذي فتح الحوار مع المعارضة، كما خفف من حدة قمع التحركات العمالية، و أصدر عفواً عاماً، و سمح بعودة المنفيين، ثم ألغى نظام الحزبين، و سمح بتعدد الأحزاب لتظهر مع نهاية العام 1981،خمسة أحزاب استعدادا لانتخابات 1982[3]، ففي هذه الانتخابات حصدت الأحزاب المعارضة نتائج جيدة، إذ حصلت على الحكم في عشر ولايات ، كما حصلت الأحزاب الأربعة على 48% من الصوت الشعبي العام، مقابل 36.3% لحزب الحكومة الذي أصبح يسمى بالحزب الديمقراطي الاجتماعي.

و كان من نتائج هذه الانتخابات، أن ارتفعت الثقة في أحزاب المعارضة، فاتسعت بذلك قاعدتها الشعبية، كما بدأ حكام بعض الولايات إدراك أهمية التواصل مع الناخبين في الدوائر المختلفة،و في منتصف عام 1982 و تصاعد الأزمة الاقتصادية تعزز الانقسام داخل النظام، و تصاعدت المطالب السياسية بخروج العسكريين، و كان المأزق الأساسي للحكومة، عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم المنافع الاقتصادية، و لهذا فعندما انتهت هذه المنافع ، اختفى الدعم السياسي للنظام.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص55.

[2] نفس المرجع، ص55.

[3] نفس المرجع، ص56.

و في عام 1984، اندلعت مظاهرات ضخمة للمطالبة بإجراء انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس، و بعد مفاوضات مطولة بين الحكومة البرازيلية و المعارضة ، اختاروا مرشحاً معتدلاً من المعارضة، هو تانكريدو نيفيس، غير أن المرشح توفي قبل توليه منصبه، و خلفه نائبه خوسي ساريني، الذي ضل في الحكم حتى عام 1990، مع بقاء نفوذ الجيش من خلال وجود وزراء عسكريين، ثم كانت انتخابات1990 كأول انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس مع تضائل نفوذ العسكريين[1].

**الفرع الثاني: الانتقال عن طريق التفاوض و توافق النخب:**

هناك اتجاه نظري ثالث ركز على قضية التوفيق بين النخب السياسية كشرط ضروري لحدوث الإصلاح و التحول الديمقراطي، و من أبرز رواده "جون هيجلي"*Higely* و "مايكل بيرتون" *Burton* و "جينتر" *Gunter* و قد حاول هؤلاء تطبيق متغير التوافق أو التوفيق بين النخب[2] السياسية على خبرات الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث و غيرها من جنوب أوروبا إلى شرقها بغض النظر عن تباين أنماط التحديث و الثقافة السياسية و البناء الاجتماعي، فقد ركزوا على التسويات التي تصل إليها النخب "*Elite Settlements*" و تقارب النخب "Elite Convergence"، و كذا على سمات النخب بين الانقسام و الروابط التنظيمية، و رغم أن هؤلاء لم يتعرضوا للظروف التي تجعل النخب تتوصل إلى توافق يقود إلى الديمقراطية و ليس إلى الديكتاتورية إلا أنهم أعطوا اهتماما للقضايا المشتركة الهامة في الخبرة الديمقراطية و التي من الممكن أن تتوافق عليها النخب السياسية، و بحيث تصل إلى الاعتقاد بأن الإطار المؤسسي الذي ينظم المنافسة الديمقراطية يسمح لهذه النخب بتحقيق مصالحها مستقبلا.

و هنا لا يستطيع النظام البقاء على الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يملك الجناح الإصلاحي داخل النظام القوة بحيث تمكنه من قيادة مهمة الانتقال، و لا تكون لقوى المعارضة القوة بحيث تستطيع تغيير النظام بمفردها، و لهذا يتم الانتقال عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة، و غالبا ما يتضمن الأمر عدة مراحل، تبدأ من ضعف أسس شرعية النظام القديم، و من ثم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية، فاستغلال قوى المعارضة هامش الانفتاح و قيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية و تكثيف ضغوطها بهدف رئيس هو تغيير النظام. غير أنه و عندما يصل الطرفان إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر[3]، يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال الديمقراطي.

---

[1] نفس المرجع، ص57.

[2] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص273.

[3] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص57.

بمعنى أنه، مع تضاؤل قوة النظام أو انقسامه، و مع تصاعد قوة المعارضة و استغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح السياسي، يضطر النظام إلى التفاوض أو ما يعرف بالاتفاق أو التعاقد مع المعارضة حول الانتقال، و قد يكون التفاوض بين النظام و بين قوى مناهضة للنظام بأكمله، كالتفاوض الذي شهدته جنوب أفريقيا بين حكومة الفصل العنصري و اتحادات العمال و القوى و الأحزاب السياسية[1]. كما قد يأخذ التفاوض شكل المؤتمرات القومية، كما حدث في بعض الدول الأفريقية مثل بينين و السنغال و مالي، و غالبا ما تتسم عملية الانتقال بالتأرجح بين الإضرابات و المظاهرات من ناحية، و البطش و التنكيل بالمعرضين من ناحية أخرى، ثم ينتهي الأمر بالتفاوض [2]كما حدث في أوروغواي عام 1983، و في بوليفيا عام 1987، و في بولندا عام 1988، و نتناول في ما يلي حالتين تطبيقيتين: هما بولندا و جنوب أفريقيا.

**1- الحالة البولندية:**

شهدت بولندا التي خضعت لحكم شيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، عدّة محاولات للخروج من الحكم الشيوعي، قامت بها نقابة العمال المعروفة باسم "تضامن" غير أنها فشلت و تم قمعها، ثم تم حظر "تضامن"، و فرض حالة الطوارئ[3] بين عامي 1981 و 1983.

أما الانتقال الأخير، فقد بدأ عندما راح النظام و بحثاً وراء توسيع قاعدته الشعبية يدخل بعض الخطوات الانفتاحية، مقابل دعم الجماهير في استفتاء عام على البرنامج الاقتصادي التقشفي الذي قدمته الحكومة، و رغم فشل الاستفتاء، إلا أن الحكومة أدركت حاجتها إلى شيء من التغيير للتغلب على المشكلات الاقتصادية، و من هنا كان استمرارها في عملية الانفتاح بهدف استعادة شرعية الحزب الشيوعي الحاكم، و في أعقاب الإضراب الضخم الذي شهدته البلاد منتصف عام 1988، اقترحت الحكومة إجراء طاولة مستديرة، تجمع الحكومة و حركة تضامن و قوى اجتماعية أخرى، و قد أجريت مفاوضات الطاولة المستديرة[4] بين (فيفري و أبريل 1989)، و انتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التي اعترفت بقانونية تضامن و حقها في المشاركة السلطة السياسية، و إجراء انتخابات حرة بعد أربعة سنوات، و على سلسلة من الإجراءات السياسية و الاقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية .

---

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص49.

[2] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص58.

[3] نفس المرجع، ص58.

[4] نفس المرجع، ص59.

و لا شك في أن نوعية قيادة تضامن، برئاسة ليخ فاونسا، و إصرارها و مواصلتها العمل على استغلال المساحة التي يوفرها الانفتاح و إيجاد مساحات أوسع للتحرك قبل عملية الانتقال و في أثنائها، و من ثم امتلاكها القدرة على التفاوض من موقع قوة، لإنشاء نظام ديمقراطي، و لهذا دعمت ترشيح جاروزلسكي لرئاسة الدولة من جديد، رغم تواضع أداء الحزب الشيوعي في الانتخابات، ثم راحت قيادات تضامن تتفاوض مع أحزاب أخرى على تشكيل تحالف من أجل تشكيل الحكومة، الأمر الذي دفع الحزب الشيوعي إلى المسارعة في الانضمام إليها فظهرت في سبتمبر 1989، أول حكومة غير شيوعية في شرق أوروبا، ثم حل الحزب الشيوعي نفسه أوائل عام 1990، و شكل حزب جديد باسم الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ثم خاض فاونسا انتخابات الرئاسة و كسبها في نهاية 1990.

و لاشك في أن الانتقال الديمقراطي في بولندا كان ثمرة لتفاوض النخبة الحاكمة مع المعارضة ممثلة في حركة تضامن، كما كان للضغط الشعبي و الإضرابات دور مهم في دفع الحزب الشيوعي إلى التنازل و القبول بالتفاوض، هذا إلى جانب أن وجود النخبة الحاكمة في الانتقال و تحكمها بالطاولة المستديرة التي دعت إليها، قطع أمامها طريق العودة، و قد ظهرت مهارات فاونسا التفاوضية في أثناء هذه المفاوضات و بعدها، حتى انتصر في أول انتخابات رئاسية.

**2- حالة جنوب أفريقيا:**

من المعروف أن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا أقامت نظاماً عنصرياً تم بموجبه إقصاء غير البيض سياسياً، و تهميشهم اجتماعياً و حرمانهم اقتصادياً. و رغم وجود انتخابات تنافسية بين البيض، فإن الحزب القومي حكم البلاد منذ 1948 حتى انهيار نظام الفصل العنصري عام 1994، و قد عرفت البلاد لعقود طويلة سلسلة ممتدة من التظاهرات و الاحتجاجات و الإضرابات و حركات العصيان المدني، و سلسلة أخرى من الأعمال المسلحة و الحملات المنظمة للحصول على حق التصويت، قابلها النظام بالقمع و التنكيل و النفي و المحاكمات و تجريم الحركات و المنظمات الاحتجاجية[1] .

و مع تصاعد العنف، تشكلت عام 1979 فدرالية لاتحاد التجارة في جنوب أفريقيا، و انتظم العديد من الأكاديميين و المفكرين و رجال الكنيسة في حركة سميت حركة الوعي الأسود[2]، و شكل الطلاب منظمة باسم منظمة طلاب جنوب أفريقيا، و قد أفضت الأحداث التي بدأت باحتجاجات طلابية في مايو 1976، ثم تطورت إلى أعمال احتجاجية واسعة و مقتل المئات و نفي و هروب الآلاف،إلى لجوء

[1] نفس المرجع، ص60.

[2] نفس المرجع، ص61.

النظام إلى بعض الخطوات الإصلاحية، و صارت كل القوى المجتمعية و حركات الشبابية، و حزب المؤتمر ، و اتحادات العمال، تشترك في هدف واحد هو الحصول على المواطنة الكاملة، و إنهاء التميز، و مع استمرار الاحتجاجات و الأعمال المسلحة السرية لحزب المؤتمر، استمر القمع و التنكيل، و أعلنت الطوارئ في 155 مدينة، و تم اعتقال العشرات من قادة الحركات الاحتجاجية و تعذيبهم.

لقد ظلت النخب الحاكمة ترفض الديمقراطية لعقود طويلة، بسبب الخوف على امتيازاتها المالية، إلى أن اضطرت الحكومة إلى الدخول في التفاوض حول إنهاء النظام العنصري و تبني النظام الديمقراطي ، و قد كان وراء هذا التغيير أمران أساسيان[1]: **أولهما** استمرار النضال و التعبئة الاجتماعية و الاحتجاج الشعبي و العصيان المدني لنظام الأبارتيد، و ظهور قيادة معارضة و معادية للنظام العنصري، بالإضافة إلى تصاعد الضغط الدولي على النظام و فرض عقوبات اقتصادية دولية عليه.و **ثانيهما** فهو ارتفاع تكلفة الإبقاء على النظام و عدم قدرته على التعامل مع الأزمات، الأمر الذي أفضى إلى إدراك عدد من رجال الأعمال و المثقفين بأنه قد يتم الدفاع عن مصالحهم بشكل أفضل في ظل نظام ديمقراطي جديد، و من ثم شروعهم في الاتصال بحزب المؤتمر لمناقشة الانتقال إلى الديمقراطية.

و قد ساعدت عوامل أخرى في الوصول إلى عملية التفاوض، منها انهيار الاتحاد السوفيتي و الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا، و من ثم ضعف مصداقية معارضي الديمقراطية داخل النظام، و ضعف التحالف الحاكم نفسه، كما أن تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، أضعف احتمالات أن تهدد الدولة الديمقراطية الجديدة المنتظرة المصالح الاقتصادية للنخب. و كذلك خوفها من تبدل و تهديد المصالح الاقتصادية للنخب، الأمر الذي دفع النظام إلى الانفتاح، و هنا استغلت القوى المعارضة الانفتاح و استمرت في الضغط و الأعمال المسلحة و عدم تنازله عن استخدام العنف للوصول إلى أهداف الحزب.

و ما إن أطلق سراح مانديلا، و رفع الحظر عن حزب المؤتمر، حتى بدأت عملية التفاوض بين حكومة الحزب القومي جهة، و حزب المؤتمر و عدد من ممثلي الأحزاب الأخرى و الاتحادات العمالية(1990-1994)من جهة أخرى، لتنتهي العملية بأول انتخابات حرة عام 1994، ثم وضع أول دستور ديمقراطي عام1996، و كان أساس التفاوض قبول البيض و النخب الاقتصادية حماية دستورية للحالة القائمة لتوزيع الثروة، مقابل الاندماج السياسي لغير البيض و حصولهم لحق التصويت[2].

---

[1] **محمد عاشور مهدي، تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا.دفاتر السياسة و القانون، الجزائر: مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الأول: 2009، ص ص103-107.**

[2] **نفس الرجع،ص115.**

**الفرع الثالث:الانتقال من خلال التظاهرات و المعارضة.(نمط التحول ن خلال الشعب و المعارضة)**

و يتم الانتقال هنا بعامل الإضرابات و الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، و ظهور قوى معارضة ديمقراطية و استغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح، للضغط على الحكام للاستجابة لمطالب المعارضة، وذلك كما حدث في دول مثل الفيليبين، و كوريا الجنوبية، و أوكرانيا و نيكاراغوا، و المكسيك، و إندونيسيا و عدد من الدول الإفريقية.

و في كثير من الحالات، لعبت المعارضة الديمقراطية دوراً محورياً في أمرين أساسيين[1]: الأمر الأول: الاستفادة من المساحة التي يوفرها ضعف النظام من جرّاء الأزمات السياسية و الاقتصادية التي واجهها، أو عمليات الانفتاح المحدود، و الأمر الثاني: مواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، و ذلك من خلال القيام، بثلاث مهام أو تحركات إستراتيجية[2]، متداخلة إلى حد كبير:

- توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية كنظام للحكم، و الاتفاق على قواسم مشتركة بينهم، و محاولة توسيع صفوف المعارضة.
- دفع الفئة الحاكمة إلى المزيد من التنازل، و قبول توسيع الخطوات الانفتاحية و تطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية.
- دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم، و مساندة المطالب الديمقراطية، أو على الأقل عدم ممانعة الانتقال الديمقراطي، و ذلك في حال وجود هذا الداعم الخارجي.

فالمهمة الأولى استلزمت تنقية الخطاب السياسي للقوى المختلفة بعضها تجاه الآخر، و ظهور قيادة ديمقراطية عاقلة تقدر المسؤولية و ترتقي إلى مستواها، و مواصلة العمل على استغلال المساحة المتاحة للتحرك قبل عملية الانتقال و في أثنائها، تعمل المعارضة على كسب تأييد الأغلبية الصامتة من الجماهير، و تشجيع إضرابات العمال و الطلاب، و الاستفادة من الحراك الذي توفره هذه التحركات لممارسة مزيد من الضغط على النظام،و بشكل عام، لعبت التعبئة الاجتماعية دوراً مهماً في رفع تكلفة العنف، و كما أشار روبرت دال احتمالات الانتقال ترتفع مع ارتفاع تكلفة العنف و انخفاض تكلفة التسامح.

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص63.

[2] نفس الرجع،ص64.

و لإنجاز المهمة الثانية، كان لا بد من مقاومة محاولات النظام إغراء المعارضة بالاندماج في النظام. و لهذا كان لا بد على المعارضة الحفاظ على مساحة من الاستقلال عن النظام، من خلال الحفاظ على النقابات و الأحزاب القائمة و منظمات المجتمع المدني، و العمل على كسب دعمها، فكلما اتسعت المساحة المتاحة للمعارضة، قلت المساحة التي يتواجد فيها النظام.

و كان على المعارضة الديمقراطية العمل على إيجاد بديل سياسي للنظام القائم. فليس المهم هو إنهاء النظام بأكمله، و إنما الاتفاق على صيغة متفق عليها للتنافس السياسي، فالاختلافات حول السياسات و الإيديولوجيات تخلق استقطاباً حاداً، يجعل من الصعب أن تتفق قوى المعارضة، فتظهر الحكومة و كأنها الأكثر اعتدالاً، و هذا ما قد يعرقل عملية التحول، على النقيض من ذلك، فإن إيجاد تكتل ذي قواسم مشتركة، يعني إضعاف الحكومة، و يتطلب هذا الأمر العمل على جعل الديمقراطية مصلحة لفئات واسعة في المجتمع.

و إذا ما أنجزت المعارضة الديمقراطية المهمتين الأولى و الثانية، فلن تستطيع القوى الدولية الداعمة للنظام القديم في حال وجوده، الوقوف ضدها و الاستمرار في دعم النظام. إنّ تغيير مواقف القوى الدولية سيكون نتيجة منطقية لوجود بديل ديمقراطي ذي خطاب سياسي معتدل، و متغاضي عن التذكير بتحالف النظام القديم مع الداعم الخارجي و اعتماده عليه.

و نتناول في ما يلي حالتين تطبيقيتين: هما الحالة الفيليبينية و كذا الحالة الكورية الجنوبية.

**1- الحالة الفيليبينية:**

ضلت الفيليبين تحت الاحتلال الإسباني، لأكثر من ثلاثة قرون، ثم تحت الاحتلال الأمريكي لنحو قرن، إلى أن حصلت على استقلالها عام 1946م. ثم تبنت النظام الرئاسي، و انتخب ماركوس رئيساً للبلاد في عام 1965 و أعيد انتخابه عام 1969، و خلال هذه الفترة أستخدم العديد من الأدوات للبقاء، منها التزوير و التلاعب بالانتخابات و التضييق على المعارضة و تقييد الحريات و الحقوق، و انتهى الأمر بماركوس إلى الإعلان عن الأحكام العرفية عام 1972، و ألغى الكونغرس و قمع الحريات و الحقوق و الصحافة، ثم أخرج دستور جديد، حول البلاد إلى نظام برلماني[1]، و سمح له بالبقاء بعد انتهاء فترته الثانية، عام 1973.

---

[1] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص60.

و قد لعبت عوامل عديدة دوراً مؤثراً في الشروع في عملية الانفتاح السياسي، ثم تطوره نحو انتقال ديمقراطي حقيقي في منتصف الثمانينات، فخلال زيارة البابا للبلاد عام 1981 اضطر ماركوس إلى التخلي عن حالة الطوارئ[1]، لكن مع الإبقاء على الكثير من سلطاته الفردية، و مع تدهور الاقتصاد الفيليبيني و تصاعد الاحتجاجات، جاءت انتخابات 1981 التي قاطعتها أحزاب المعارضة، و التي فاز بها ماركوس بفترة جديدة، و مع مقتل زعيم المعارضة بينينو أكينو عام 1983، اندلعت سلسلة من التظاهرات الشعبية بقيادة أرملة أكينو، و بدأ الضغط الأمريكي على نظام ماركوس، و بعد فوز ماركوس في انتخابات 1985، اندلعت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية، أدت إلى انتفاضة مدنية و عسكرية عرفت باسم ثورة قوة الجماهير[2] ضد ماركوس، فقد أعلن الجنرال فيدل راموس و الذي كان ذراع ماركوس في تنفيذ حالة الطوارئ في الماضي، ووزير الدفاع جوان بونس أزيل تأييدهما المتظاهرين، و سحب دعمهما للنظام، و انتهى الانتقال بنفي ماركوس و فوز أكينو بالرئاسة عام 1986.

و لعل أبرز عوامل نجاح هذا الانتقال، قوة التظاهرات الشعبية و التعبئة الاجتماعية ضد النظام، و تُظهر حالة الفيليبين أيضاً كيف أن الحزب الحاكم الذي كان قوياً، فقد تماسكه لأنه كان قائماً في الأساس على شخصية ديكتاتورية، و لهذا حينما دبت الخلافات حول السياسات، ظهرت نخب غير راضية تطالب بالتغيير، أي أن التغيير صار ممكناً عندما انشق الحزب الحاكم، و تحدث فريق منه علناً عن الإصلاح و التغيير.

كما كانت سيطرة نظام ماركوس على الدولة و على المجتمع ضعيفة، و ذلك مقابل اعتماده القوى على الحليف الأمريكي، الأمر الذي أوجد مساحة أمام المعارضة لتنظيم صفوفها و التحرك ضد النظام، و قد أظهرت الحالة الفيليبينية أن ظهور معارضة ديمقراطية ضاغطة في الداخل، يساعد على عدم استمرار الحليف الخارجي في دعم النظام، فتغيير مواقف القوى الدولية من ماركوس كان نتيجة منطقية لوجود بديل ديمقراطي ذي خطاب سياسي معتدل، و غير معادي للغرب.و بهذا توفر البديل الديمقراطي المعتدل أمام الولايات المتحدة الأمريكية، في شخصية كورازون أكينو المعارضة المعتدلة التي قادتها، و لهذا تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم ماركوس، و طالبت برحيله، و أيدت أكينو، و بمساعدتها ساعدت الولايات المتحدة على أبقاء المعارضة اليسارية المتشددة بعيداً.

---

[1] نفس المرجع، ص 61.

[2] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص66.

**2- حالة كوريا الجنوبية:**

ظلت كوريا الجنوبية خاضعة لحكم تسلطي عسكري منذ انتهاء الحرب العلمية الثانية، حتى ديسمبر 1987، و قد اعتمد هذا النظام على شبكة من علاقات الترهيب و الترغيب،و أجهزة أمنية متعددة، و حضر عدد من الأحزاب السياسية، و قمع المعارضين، و السيطرة على الصحافة و الحركة العمالية، هذا إلى جانب الدعم الأمريكي. و قد شهدت البلاد عام 1979 اغتيال رئيس البلاد، الجنرال بارك شونغ هي،بعد 19 عام من انقلابه العسكري، و ذلك على يد جنرال آخر هو شين دو هوان في انقلاب جديد، و قد أعلن دو هوان حالة الطوارئ[1]، للقضاء على ما أسماه أعداء الوطن والحكومة الجديدة.

و بهذا اشتعلت المظاهرات ضد استيلاء عسكري جديد على مقاليد السلطة، و ضد قوانين الطوارئ، و اعتقال المعارضين، فكان رد السلطة هو قمع المتظاهرين بالقوة و العنف، و لكوريا الجنوبية تاريخ طويل من التظاهرات الطلابية التي قمعها النظام[2]، و ذلك كما حدث في أعوام: 1964 و 1965، 1967 و 1969 و 1972 و 1979 و 1980. غير أن الأداء الاقتصادي الجيد، جعل الاقتصاد الكوري من أعلى الاقتصاديات نمواً في العالم في حقبة الثمانينات[3]، الأمر الذي عزز من فرص التعليم، و أدى إلى ظهور طبقة وسطى و فئة من أصحاب الأعمال، و إلى تقوية فئة العمال، و رغم ما حققه النظام العسكري التسلطي من نهضة صناعية و اقتصادية، كان لزاماً عليه أن يبحث عن مصادر للشرعية وسط الجماهير، و كان من بين المصادر، إجراء انتخابات دورية منذ عام 1963، مع ضمان سيطرة النظام و حزبه الحاكم (حزب العدالة الديمقراطي)، على مقاليد الأمور، و ترك هامش محدود من حرية المناقشة الأمور السياسية، لكن دون الحديث عن مستقبل النظام نفسه، غير أنه مع النصف الأول من عقد الثمانينات، بدأ الرأي العام يتخذه ضد النظام، خصوصاً مع تصاعد المد الديمقراطي في أنحاء كثيرة من العالم.

---

[1] نفس المرجع، ص69.

[2] نفس المرجع، ص70.

[3] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص111.

و قد تحول هذا الغضب إلى قوة معارضة بشكل قوى سياسية تنافست في انتخابات عام 1985، و قد تشكلت عشية هذه الانتخابات قوة سياسية موحدة للمعارضة، هي الحزب الكوري الديمقراطي الجديد، و قد ساعد تكتل المعارضة السياسية على تصاعد الضغوط الجماهيرية التي قادها طلاب الجامعات و أساتذتها و المثقفون و رجال الدين ضد السلطة،ما أدى بالنظام إلى الإعلان عن مبادرة لتعديل الدستور[1] في فيفري 1976، و ذلك في محاولة منه للبقاء في الحكم، غير أن المعارضة لم تستكن للسلطة، و إنما راحت تكثف من تظاهراتها و تحركاتها لتحقيق هدفين محددين هما، تعديل الدستور، و السماح بانتخابات ديمقراطية تنافسية حقيقية لاختيار رئيس جديد للبلاد.

و كان مرشح النظام و الحزب الحاكم هو رئيس الحكومة روو Rho، الذي أعلن خطة للديمقراطية قبل فيها مطالب المعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئيس، ثم شرع في التفاوض مع المعارضة حول الدستور الجديد، الذي تم التصديق عليه في أكتوبر 1987، و قد انتهت الانتخابات بفوز روو، ذلك نتيجة عاملين أساسيين هما انقسام المعارضة و تنافس اثنين من أقطابها مع روو، و إصرار هذا الأخير أثناء التفاوض على الدستور الجديد و نظام الانتخابات الجديد، على بعض الإجراءات في القانون الانتخابي، التي حالت دون تحالف و تعاون مرشحي المعارضة، و رغم فوز مرشح الحكومة في الانتخابات، فإن العام 1987 صار يؤرخ لانتقال البلاد إلى الديمقراطية[1]، فالعبرة هنا للتطبيق الحقيقي للنصوص، و للضمانات الحقيقية للتنافس على المناصب السياسية، و ليس بهوية من يتقلد السلطة، كما أن روو رفع القيود على العمل السياسي، و سمح للأحزاب بالعمل حتى انتخابات ديسمبر 1992، و التي فاز بها مرشح المعارضة كيم يونغ سام.

و تُظهر حالة كوريا الجنوبية أن أدوات التغيير الرئيسية كانت قوة الجماهير، التي تمثلت أساساً في تظاهرات الطلاب و الأساتذة و رجال الدين و العمال من جهة، و تكتل المعارضين من حزبين أساسيين قادا معا عملية التعبئة و المظاهرات التي سار فيها ملايين من الكوريين الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك 39 مليون نسمة من جهة أخرى. و لأن استخدام العنف ضد ملايين من المتظاهرين غير ممكن، لم يستطع النظام استخدام قوات الأمن، و كان لزاماً عليه تقديم التنازلات، هذا فضلا عن اتسام مواقف الأحزاب المعارضة بالاعتدال، فهي لم تطالب باستقالة الرئيس أو تغيير النظام بأكمله، و إنما تركزت جهودها على المطالبة بتعديل الدستور و إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية تنافسية حقيقية.

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص70.

[2] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص96.

**المطلب الثالث: انهيار حكم الفرد أو القلة و إنشاء نظم حكم ديمقراطية:**

في الحالات الأخرى، التي لم تشهد لا انشقاق الفئة الحاكمة، و لا ظهور جناح إصلاحي لديه رغبة في قيادة الانتقال نحو الديمقراطية، أو التفاوض مع قوى المعارضة ، و لا ظهور معارضة ديمقراطية حقيقية،كان مصير النظام إما الاستمرار (كما هو حال معظم الدول العربية)، و إما التفكك و الانهيار و الثورة ضده، ونشير إلى أن معظم حالات هذا المدخل، حدثت في نظم الحكم الفردي و النظم الشمولية.

فبعد عقود من قمع الحريات، و ملاحقة المعارضين و القضاء عليهم، تكون الفئات الإصلاحية داخل هذه الأنظمة ضعيفة، و حتى في الدول التي شهدت بعض الخطوات الانفتاحية، فإن الحكام المستبدين سرعان ما تراجعوا عنها، أو راحوا يفرغونها من مضامينها، ليستمروا في حكمهم بالأساليب التي تعود عليها من قبل، و بأساليب جديدة أيضا، و هذا ما حدث في اليونان و البرتغال، و في دول أخرى، كرومانيا، ألمانيا الشرقية، لم تكن هناك عناصر إصلاحية تستطيع قيادة الإصلاح من الداخل[1].

و يتم الانهيار لأسباب مختلفة، فقد يأتي نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية و فشل سياسات النظام و تبني النظام الديمقراطي كما حدث في رومانيا، أو جرّاء الهزيمة العسكرية أمام قوى العصيان في الداخل كما حدث في البرتغال، أو الهزيمة أمام عدو خارجي و انسحاب الحكام العسكريين، و من ثم فرض النظام الديمقراطي أو تبنيه كما حدث في ألمانيا و اليابان بعد الحرب العلمية الثانية، أو الهزيمة في الحروب الخارجية و انسحاب الحكام العسكريين كما حدث في اليونان عام 1974 و الأرجنتين عام 1983. أي أن تغيير النظام يتم عندما يتغير ميزان القوة بين النظام و المعارضة بشكل حاد، أي عندما تتصاعد قوة المعارضة و تتضاءل قوة الحكومة، إلى حد الذي ينهار فيه النظام بأكمله، و تصل المعارضة إلى السلطة، و هذا ما حدث في الأرجنتين، فبعد هزيمة فوكلا ند أمام بريطانيا، جاءت حكومة عسكرية انتقالية في جوان1982 بقيادة رينالدو بينون، ثم تصاعدت الاحتجاجات و الإضرابات الشعبية، فقام بينون بتأجيل الانتخابات، و مع تصاعد الضغوط انسحب بينون و جاءت حكومة أخرى منتخبة بقيادة ألفونسين، في أكتوبر 1983.

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سابق، ص75.

و رغم أن الانتقال يتم عادة بشكل سريع، فإن معظم الحالات تضم مراحل ثلاث[1]، المرحلة الأولى هي مرحلة الصراع ضد النظام، و فيها يقمع النظام كل أنواع المعارضة، و المرحلة الثانية تتمثل بسقوط النظام، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إقامة النظام الجديد، و لهذا فالحكام القدامى لا يلعبون أي دور في عملية الانتقال، و لا في النظام الجديد[2]. لهذا في النظام الجديد، و غالباً ما يحاولون حماية أنفسهم من انتقام الحكام الجدد، غير أنهم يفشلون و يحاسبون، فتشاوشيسكو أجريت له محاكمة صورية ثم أعدم، أما الضباط العسكريون في اليونان و الأرجنتين، فقد تمت محاكمتهم و سجنهم، و في معظم هذه الحالات يتم تجاوز مؤسسات النظام القديم بالكامل، و يتم إنشاء نظام جديد بمؤسسات جديدة تنفصل بالكامل عن ممارسات النظام القديم و مؤسساته. و نتناول في ما يلي حالتين تطبيقيتين: هما البرتغال و رومانيا.

**1- الحالة البرتغالية:**

شكلت التجربة البرتغالية في ميدان التحول الديمقراطي نموذجاً للعديد من الأنظمة التي تزايدت فيها الانقلابات العسكرية و سيطرة نظام الحزب الواحد على الحكم، و قد أقام أنطونيو دي أوليفيرا سالازار نظاما يمينياً تسلطياً تعاونياً، معتمداً على ولاء الفلاحين في الشمال، و ملاك الأراضي في الجنوب، و على دعم الكنيسة و الجهاز البيروقراطي و تحالف الجيش، غير أنه و مع مجيء مرسيلو كايتانو بعد مرض سالازار عام 1968، بدأت علاقات الجيش مع النظام تضعف و ظهرت علامات عدم الرضا داخل الجيش، خصوصاً عند الضباط ذوي الرتب المتوسطة، احتجاجاً على امتيازات كبار قادة الجيش، و لهذا تشكلت حركة القوات المسلحة من هذه الفئة من الضباط لحماية مصالحهم داخل النظام[3].

و بتصاعد المشكلات الاقتصادية، شرع العمال في تنظيم صفوفهم في اتحادات، الأمر الذي أضعف النظام التعاوني الذي أنشئه سالازار، كما أفضت التنمية الصناعية في عقدي الستينات و السبعينات إلى تحويل البلاد إلى مجتمع حضري، و أوجدت أرضاً خصبة للحزب الشيوعي الذي كان يعمل في السر، كما شكل الاشتراكيون الحزب البرتغالي الاشتراكي عام 1973،الأمر الذي أدى إلى استيلاء حركةالقوات المسلحة في أبريل 1974 على السلطة في انقلاب عسكري، و شكلت حكومة انتقالية من كافة الاتجاهات السياسية، تولت السلطة بهدف تحضير البلاد لانتخابات جمعية وطنية تأسيسية، تتولى مهمة وضع دستور جديد للبلاد، ثم إجراء انتخابات جديدة للرئاسة و البرلمان.

---

[1] نفس المرجع، ص75.

[2] نفس المرجع، ص76.

[3] نفس المرجع،ص77.

و قد قامت الحكومة الانتقالية بحل الحزب الحاكم القديم، و البوليس السري، و أعادت تنظيم الجيش، و أعلن عدداً من الحريات، مثل حرية التعبير و الاجتماع و حرية عمل الأحزاب و الاتحادات[1].

و قد أجبرت حركة القوات المسلحة، خاصة التيار المتشدد منها ، الأحزاب السياسية على التوقيع على اتفاق يبقي الجيش في السلطة ثلاثة سنوات[2]، غير أن نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في 25 أبريل، أوقفت طموحات الحركة العسكرية، و مع سيطرة المعتدلين على الجيش، بدأت عملية التفاوض حول الدستور الجديد، الذي صدر في أبريل 1976 بطابع اشتراكي[3]، ثم عقدت انتخابات برلمانية فاز بها الاشتراكيون بنحو 35% من الأصوات، و حصل الحزب الشيوعي على 14.6% من الأصوات، و في جوان 1976، انتخب أول رئيس للبلاد بأغلبية الثلثين، في أول انتخابات رئاسية حرة ، ثم عين الرئيس شخصية اشتراكية في رئاسة الحكومة.

**2- الحالة الرومانية:**

اتسمت النظم الشيوعية في شرق أوروبا، و من بينها رومانيا، بجملة من السمات أبرزها: سيطرة الحزب الشيوعي على المجتمع و الاقتصاد، و تبعية الأنظمة الحاكمة للاتحاد السوفيتي السابق، و قمع القوى السياسية و المجتمع المدني، و كان معظم هذه الدول دولاً صناعية، و لهذا كان للجماهير في التغيير من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية الدور الأبرز في الانتقال الديمقراطي، و في تغيير هياكل الاقتصاديات الوطنية و تبني نظام السوق، و في رومانيا ظلت البلاد تحت الحكم الشيوعي منذ عام 1947، و حتى نهاية العام 1989، و قد حكمها نيكولاي تشاوشيسكو منذ نهاية الخمسينات، معتمد على قمع الأجهزة الأمنية و بطشها[1].

غير أنه ومع نهاية عقد الثمانينات، تصاعد الغضب الشعبي ضد النظام، نتيجة الإجراءات التقشفية التي اتبعها بغرض محو الديون الرومانية، كما تأثر استقرار النظام بعد رفض الأقلية المجرية محاولاته السيطرة عليها، خصوصاً بعد السياسة التي أعلنت عام 1988، و التي أفضت إلى محو قرى بأكملها، و إعادة توطين سكانها في المدن الكبرى.

---

[1] نفس المرجع، ص77.

[2] نفس المرجع، ص78.

[3] نفس المرجع، ص78.

و قد بدأ التغيير في منطقة المجريـــين، حيث قمع البوليس المظاهرات بشدة، و قتل بعض المتظاهرين، و بعد خروج إشاعات عن وقوع مجازر، اندلعت مظاهرات ضخمة في بوخارست، لم يفلح البوليس السري في قمعها، و استمرت المظاهرات حتى بدّل البوليس دعمه للنظام إلى المتظاهرين، ثم شكل شيوعيون سابقون و ضباط من الجيش و متظاهرون آخرون ما سُمي جبهة الخلاص الوطني[2]، التي أعلنت عن نفسها مسئولة عن البلاد في 23 ديسمبر 1989، بعد فرار الرئيس و زوجته، ثم استطاع الجيش قمع البوليس السري، و إلقاء القبض على الرئيس، الذي حوكم سريعا و أعدم[3].

و قد قدمت جبهة الخلاص نفسها كحكومة انتقالية، و أعلنت بعض الخطوات الانفتاحية و موعداً للانتخابات، غير أن بعض المتظاهرين استمروا في تظاهراتهم، معتبرين هذه الجبهة واجهة جديدة للحزب الشيوعي، و في انتخابات مايو 1990، حصلت الجبهة على أغلبية كبيرة في مجلس البرلمان، ثم انتخب إيوان إيليسكو رئيساً، و مع اعتقاد الكثيرين أن الانتخابات مزورة، استمرت التظاهرات، فتم قمعها، ثم حُلت الجبهة و حل محلها عدد من الأحزاب، منها الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروماني، الذي تحول لاحقاً إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، و الحزب الديمقراطي، و التحالف من أجل رومانيا، و قد تعاقبت على الحكم عدة ائتلافات حزبية منذ ذلك التاريخ.

ومجمل القول هنا، أن التغيير في رومانيا جاء من أسفل على يد المتظاهرين، غير أن العامل الأساسي كان انقسام النظام و تأييد الجيش للمتظاهرين، ثم تشكيل الجيش و المتظاهرين هيئة سياسية حلت محل الحزب الشيوعي، ثم استخدام الانتخابات للحصول على الشرعية.

تناولت هذا الفصل أبرز مداخل الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطية، التي شهدتها دول عدة في جنوب أوروبا و شرقها، و أمريكا اللاتينية، و جنوب شرق آسيا، و أفريقيا، في العقود الماضية، بهدف أساسي هو الاستفادة من تجارب الآخرين و استخلاص العبر و الدروس التي قد تساعد صناع القرار و النشطاء السياسيين و كل الراغبين في رؤية حالات انتقال حقيقية إلى الديمقراطية في الوطن العربي، و رغم أنه ليس هناك مدخل واحد لحالات الانتقال، إلا أنّ تجارب الدول الأخرى تُظهر أن هناك بعض الحالات تتكرر، و أنّ هناك الكثير من الدروس التي يمكن أن يستفيد منها من يدرك و يفكر و يمعن النظر من الحكام و القوى السياسية التي تنشد الديمقراطية على حد سواء.

---

[1] نفس المرجع، ص78.

[2] نفس المرجع، ص79.

[3] نفس المرجع، ص79.

و يمكن الإشارة إلى ثلاثة خصائص لتجارب الإصلاح الديمقراطي في الأقطار العربية هي:

1- إن عملية الإصلاح السياسي قد تميزت بأنها محكومة من أعلى بدرجة أعلى من السيطرة، و في حالات قليلة جاءت إجراءات الإصلاح السياسي الليبرالي استجابة لضغوط من المجتمع السياسي المحلي، على غرار حالة الجزائر عام 1988، و التي وصلت فيها الضغوط إلى درجة يصعب مقاومتها، أما غالبية الحالات فإن الإصلاحات الليبرالية قد بدت في الجوهر كعمل إرادي قام به الملك أو الرئيس بإرادته. غير أنه إذا كان يصعب فهم الإصلاحات الليبرالية كاستجابة لضغوط شعبية أو سياسة محلية، فإنه لا بد من تفسيرها كاستجابة لعلامات معينة للأزمة و الاجتهاد في النظام السياسي، بل ربما يمكن فهم الإصلاحات الليبرالية كتكتيك يستهدف وقف نمو أزمة شاملة لعدم الاستقرار و التفسخ في النظام السياسي الذي كان يعاني بالفعل من تدهور قدراته و طاقاته الاستيعابية في الميدان الأخلاقي و الاقتصادي، و ينطبق هذا التفسير على حالة الجزائر 1989/1988، و الأردن 1989/1988، و اليمن 1993/1991، و المغرب 1993/1991، و مصر 1976/1975.

2- أما الخاصية الثانية فتتعلق بمسارات تطور الإصلاحات السياسية و الليبرالية، و يبدو توقيت إدخال هذه الإصلاحات أحد أهم العوامل في تفسير المفارقة بين هذه المسارات، و يمكن أن نميز بين مسارين مختلفين إلى حد ما، من الناحية الشكلية على الأقل:

فالإصلاحات المبكرة نسبياً قد تميزت بدرجة أكبر من السيطرة الفوقية، و نطاق أضيق للحريات السياسية و التدريجية، و قد مالت تجربة الإصلاح زمنيا إلى الركود ثم النكوص و التراجع مما سبب قدراً ملحوظاً من الإحباط في المجتمع السياسي و عدم الاكتراث بين الجماهير، و عدم الثقة في المؤسسات الرسمية للدولة بين المجتمع و تعد مصر نموذجاً.

أما الإصلاحات المتأخرة نسبياً، فقد تحركت في مسارات مختلفة اتسمت عموماً بالعصبية، فقد جاءت الإصلاحات المتأخرة كتعبير جزئي عن الاقتراب من وضع فقدان السيطرة من أعلى، و لكنها بالمقابل كانت أكثر جذرية و أوسع نطاقا، و تميز مسارها بحسم أكبر للوضع السياسي الداخلي بسبب نمو العنف كظاهرة أساسية و تعد الجزائر نموذجاً.

3 - أما الخاصية الثالثة، فتتعلق بمضمون الإصلاحات السياسية، فالديمقراطية في الوطن العربي تضل هدفاً بعيداً، و الطبيعة الجوهرية للإصلاحات السياسية الداخلية لا تتفق مع مفهوم الديمقراطية، و إنما هي في أفضل الأحوال انفتاح ليبرالي في مجال السياسة.

و بهذا المعنى يعد نموذج الإصلاح الليبرالي بلا تحول ديمقراطي إجراءاً سياسياً سطحياً للغاية، و قد تم هذا الإجراء بإصدار قانون أو تعديل تشريعي دون إحداث تغيير يذكر في البناء الاستبدادي و التسلطي العام للقانون، و هو ما يعني احتفاظ أجهزة الدولة بكامل ميراثه و بضغطه الشديد على المجتمع المدني.

- مما سبق نستنتج أنه لا يوجد وصفات جاهزة دولياً على مستوى التحول الديمقراطي، و إنما كل دولة و لها خصوصياتها، من ظروف و أسباب التي أدت إلى الانتقال الديمقراطي
- يتطلب التحول الديمقراطي توافقاً بين القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على النظام الديمقراطي بأسسه و مبادئه و آلياته و ضوابطه و ضماناته المتعارف عليها كنظام بديل لنظم حكم الفرد أو القلة، و هذا الاتفاق يتطلب إيمان هذه القوى ذاتها بالديمقراطية قولاً و فعلاً، و اعتدال خطابها السياسي تجاه الأخر، و انفتاحها على كافة القوى، ثم التكتل من أجل العمل على انجاز مهمتين: أولها توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، ، و كآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سلمية، و ثانيهما الضغط على السلطة الحاكمة بهدف خلخلة تماسكها و دفعها إلى التنازل و القبول بالديمقراطية. و لعل غياب هذا التوافق، من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من الدول العربية التي شهدت نوعا من الانفتاح السياسي في السابق.
- تتعدد الأسباب التي تُساهم في ضعف أنظمة حكم الفرد أو القلة، و لعل أبرز الأسباب التي أظهرتها هذه الدراسة، تآكلُ أسس شرعية هذه الأنظمة و بحث حكامها عن مصادر جديدة للشرعية، و ترتبط المشكلات الاقتصادية بأزمة الشرعية، من خلال عدم قدرة النظام الاستمرار في تمويل عمليات شراء الولاء السياسي للفئات الداعمة له و المستفيدة من بقائه.
- يعتمد تطور الانفتاح السياسي نحو الانتقال إلى الديمقراطية، بدرجة كبيرة على طبيعة قوى المعارضة الديمقراطية الحقيقية لا الشكلية، و تحركات بعضها تجاه الآخر و تجاه النظام، فكلما استطاعت هذه القوى المعارضة الديمقراطية الاستفادة من مساحة الانفتاح المتاحة لها، اتسعت هذه المساحة و قلت المساحة التي يتواجد فيها النظام.
- تمثل نوعية القيادة و مهارات السياسيين الإصلاحيين أحد أهم عوامل نجاح الانتقال في معظم الحالات محل الدراسة، ففي الدول متعددة الأعراق و الأديان، كما الهند و ماليزيا، كان لتوافق الآباء المؤسسين على الديمقراطية، كقيم و نظام للحكم، و على إنشاء منظمة عابرة للأعراق و الأديان، بالغ الأثر في خروج البلدين من الحكم الاستعماري إلى الحكم

الديمقراطي مباشرة، كما ساهمت المهارات السياسية لسواريز في اسبانيا، و انفتاحه و خطابه المعتدل تجاه كافة الأطراف، في نجاح الانتقال هناك، و ساعدت مهارات فاونسا التفاوضية في بولندا، و اعتدال مانديلا و حكمته و إصرار أكينو و اعتدال قادة الجيش في الفيليبين و البرازيل، في استكمال الانتقال في هذه الدول، هذه النوعية من القادة و الزعماء غير موجودة في معظم دولنا العربية.

- في المجتمعات التي لا يمكن فيها التمييز بسهولة بين الدولة و النظام و الحكومة، لا يكون الصراع قائما بين الحكومة و المعارضة، و إنما بين الحكام و منافسيهم على السلطة، فعندما تُحكم الفئات الحاكمة الخناق على مؤسسات الدولة و على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و المثقفين، و لا يظهر إصلاحيون من داخل النظام لديهم رغبة في قيادة الانتقال الديمقراطي أو التفاوض مع القوى المعارضة أو القدرة على ذلك، و عندها يكون النظام أمام أحد هذين المصيرين:

- الاستمرار في السيطرة على الحكم بفعل تلك القبضة الحديدية، و بفعل غياب المعارضة أو ضعفها، و بفعل العوائد المالية التي يحصل عليها من مورد طبيعي، أو من الدعم الخارجي.
- الانهيار و الثورة ضده، إذا تغيرت موازين القوى بين النظام و منافسيه و ليس معارضيه، و قويت شوكة المنافسين، أو رفع الدعم الخارجي.
- تعد التنمية الاقتصادية عاملاً هاماً في تقويض و إضعاف النظم التسلطية، على غرار ما حدث لكل من أسبانيا و البرتغال خلال السبعينات، و كوريا الجنوبية خلال عقد الثمانينات، فقد أسهمت التنمية الاقتصادية في صعود فئات اجتماعية لم تستطع النظم التسلطية استيعابها في هيكل النظام السياسي، كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملاً مهماً في اهتزاز شرعية نظمه، و هو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية و نحوها.

لا يمكن فهم و تتبع مسار عملية التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى طبيعة النخبة الحاكمة، بحيث تمثل النخبة الحاكمة العصب الحساس في أي نظام سياسي، و يتطلب تفعيل التحول الديمقراطي في تجربة ما ضرورة حدوث تجديد في هذه النخبة للتمكين لنخب جديدة ذات رؤى مميزة حول كيفية تطوير عملية التحول الديمقراطي،سماها علماء الاجتماع السياسي دورة النخبة، هذه النقطة الجوهرية في الموضوع، سأتناولها في المبحث الثاني.

## المبحث الثاني: دورة النخبة و محدداتها و علاقتها بالتحول الديمقراطي

الإشكالية المطروحة هنا تتعلق بالتغيرات التي تلحق بالنخب السياسية، فافتراض وجود فاعلة في مجال من مجالات الحياة، و على الأخص المجال السياسي لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي، فطالما أن المجتمع يتعرض لتغيرات فإن هذه لابد و أن تلحق بما هو سياسي، كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة انغلاقه لابد و أن يفسح المجال و لو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي و من ثم إلى دائرة النخبة السياسية، و إذا كان تغير النخبة يبدو و كأنه أمر حتمي ،إلاّ أن سعي النخبة نحو المحافظة على هويتها و على تكوينها و على الاستمرار فـــي السلطة يبدو و كأنه أمر حتمي ، فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسي قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسي و اتخاذه وسيلة للعيش و أسلوب للحياة، و لذلك فقد أكد **ماكس فيبر** في مقاله الشهير بعنوان: **السياسة كمهنة *Politis as Vocation*** إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة و القدرة على الممارسة الديمقراطية. و لعل هذا التناقض بين حتمية التغير السياسي من ناحية و حتمية الميل النخبوي نحو المحافظة على السلطة من ناحية أخرى، هو الذي جعل من قضية تدوير النخبة قضية محورية في التراث النظري، حيث لم تقتصر الدراسات فقط حول تقرير وجود نخبة ما... بل امتدت إلى إدخال عنصر الزمن في دراسة النخبة،

و سوف نتناول هذا المبحث النقاط التالية:

المطلب الأول: أهم الدراسات النظرية التي تناولت ما يسمى دورة النخبة.

المطلب الثاني: أنواع دورة النخبة.

المطلب الثالث: محددات دورة النخبة.

المطلب الرابع: النخبة في الفكر و الواقع العربي و التونسي.

**المطلب الأول: أهـــم الدراســـات النظريـــة حـــول دوران النخبـــة:**

يعود مفهوم دور النخبة إلى فكرة أساسية من أفكار **باريتو** السياسية، هي في الأهم على الإطلاق في دراسة النخبة، و قد تكون دورة النخبة حسب **باريتو** و التي تأخذ **بعدين: البعد الأول**: يدور الأفراد بين النخبة الواحدة أي إحلال الأفراد داخل النخبة ،أما **البعد الثاني**: هي عملية بمقتضاها تحتل نخبة معينة مكان نخبة أخرى أي إحلال نخبة محل أخرى ، فالطبقة الحاكمة قد لا تنحصر في عدد أفرادها فحسب، بل كذلك في نوعيتها نتيجة ولوج الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة[1].

و سعى باريتو إلى تفسير دورة النخبة في ضوء التغيرات التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من ناحية، و تلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الاجتماعية الدنيا مـــن ناحية أخرى.

ويرى **باريتو** أن تجانس المجتمع بعيد المنال، ذلك أن الناس يختلفون في قوامهم الفيزيقية و في آدابهم و لهجتهم و لياقتهم للحكم، حيث يتوافق التدرج الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في المجتمع مع التدرج الطبيعي في قدراتهم، فقسم قوى الإنسان إلى ما يسمى بالرواسب و المشتقات.

ويرى باريتو أن المشتقات تتوزع توزيعاً غير عادل بين الأفراد، يؤدي إلى ما أطلق عليه بدورة النخبة[1] فالنخبة بالنسبة إلى **باريتو** تتكون من أعضاء متميزين في المجتمع لهم صفات خاصة تمنحهم القوة و السلطة، و قد قسم النخبة إلى طبقتين هما: النخبة الحاكمة و هي تضم أولئك الذين يؤدون دوراً ملموساً و مباشراً في إدارة شؤون الحكومة، و نخبـــة غير حاكمة و هم كافة أعضاء الطبقة أو النخبة بمعناها الواسع، ومعنى ذلك أن هناك طبقتين أساسيتين هما: اللاّنخبة و تشمل أولئك الذين لا يمارسون أي تأثير ممكن على الحكومة، ثم النخبة و التي تنقسم بدورها إلى نخبة حاكمة و نخبة غير حاكمة.

فيعرف **باريتو** النخبة: [2] (( بأنها طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطها)). فمفهومه للنخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، النخبة هي ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا في كل مجالات النشاط الاجتماعي و وصلوا إلى مرتبة أعلى في الهرم أو التدرج المهني، و التي تنبثق عن المجتمع لأن الناس على وجه العموم لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، و بالتالي لابد من وجود طبقة تسود.

---

[1] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، في القوة و السلطة و النفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1،2009،ص53.

[2] أحمد زايد،مقدمة في علم الاجتماع السياسي. الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، 1988، ص77.

و أضاف **باريتو** أن هناك نموذجان من الرجال في النخبـــة الحاكمـــة، المتـــأملون و هـــم يمتـــازون بخصوبة الأفكار و المحا فضيين و هم جامدون يعارضون كـــل مـــا هـــو جيـــد، و يـــتغير المجتمـــع بسيطرة المتأملون على الحكومة.

وطبقا لهذا المفهوم ليس من الضروري أن يكون الانتماء إلى النخبة وراثياً لأنها واسعـــة وتخضع إلى تغيرات هامة في عضويتها خلال مرحلة زمنية معينة، وغالباً ما يكون مصدر هـــذه التغيرات هو ولوج أفراد من ذوي مستويات دنيا في المجتمع إلى مستوى القلة الحاكمة، أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة و إحلال النخبة المضادة محل النخبة القائمة ، وهذه الظاهرة التـــي يطلق عليها في الأدبيات السياسية "بدورة النخب".

و يركز **باريتو** في دراسته السياسية على دورة النخبة من حيث طبيعتها و أسبابها، و يربـــط بين دورة النخبة و التغيير الاجتماعي، فالمجتمع حسبه، ينقسم إلى فئتين النخبة و التي تتكون من حكام و قادة و زعماء المجتمع، و من الأشخاص المتنفذين و المسيطرين على مؤسساته المختلفة، وهؤلاء يشكلون نسبة قليلة من أبناء المجتمع، و قد أطلق عليهم باريتو الأسود[1]، و الفئة الثانية تتكون من عوام الشعب الذين يملكون الطاقة و الذكاء و الحركية الدائمة، وأطلق عليهم باريتو اسم الثعالب.

و النخبة في صراع دائم مع عوام الشعب الذين يملكون الطاقة و الذكاء و الحركية الدائمة بسبب القوة التي تمتلكها النخبة، و تجرد عوام الشعب منها، و الصراع مستمر بين الفئتين ينتهي بسقوط النخبة و صعود جماعة من عوام الشعب إلى مراكز النخبة، لاحتلالها و التمتع بحقوقها و امتيازاتها، فأعضاء النخبة حسب **باريتو** لا يستطيعون احتلال مراكز القيادة أكثر من عشرين سنة، بسبب كبرهم و هرمهم و ضعف قواهم العقلية و الجسمانية ، و الملل الذي يصيبهم من القيام بوظائفهم الرسمية و الروتينية التـــي تجعل من حياتهم ميكانيكية و مملة[2].

و لهذا يضعف أدائهم و تقل عندهم روح العمل المبدع و الخلاق، في هذا الوقت تبادر الجماعة من عامة الشعب التي تتميز بالذكاء و النشاط و الفاعلية و الرغبة في احتلال مراكز القيادة و الحكم بمضاعفة نشاطها و تكثيف جهودها و تصعيد صراعاتها مع فئة النخبة ، غالبا ما تنتهي بفوز الفئة من عامة الشعب، حيث تنخفض النخبة إلى عامة الشعب ، هذه الظاهـــرة يسميها دورة النخبة التي تصيب جميع

---

[1] حسين عبد الحميد، احمد رشوان، مرجع سابق، ص53.

[2] نفس المرجع، ص53.

المجتمعات البشرية مهما كانت نظمها السياسية و الأيدلوجية، و يقول باريتو بأن التاريخ هو مقبرة الأرستقراطية[1].

أما **موسكا** فانه يصف دورة النخبة بقوله: حينما تصبح الرغبة في القيادة و ممارسة القوة السياسية هما الشيئين الوحيدين الذين يمتلكهما الحكام الشرعيون، و حينما تتشكل طبقة أخرى خارج نطاق الطبقة الحاكمة، ثم تجد نفسها محرومة من القوة على رغم قدرتها على المشاركة في مسؤوليات ، حينئذ يصبح هذا القانون عقبة في طريق قوة أساسية . و بعبارة أخرى ، إن أهم مظاهر دورة النخبة لدى موسكا هو ظهور قوى اجتماعية جديدة[2].

أما عن انغلاق النخبة أو انفتاحها ، فان **موسكا** ميز بين المجتمعات الجامدة ، حيث لا تحصل دورة النخب أو هي تحصل بشكل سيء و بين المجتمعات المتحركة حيث تتم الدورة بصورة طبيعية، يـــرى أن الدول الديمقراطية تتميز نخبها بالانفتاح ، إذ أن حجم الحركة بين المستويات الاجتماعية المختلفة يمثل أعظم خاصية للمجتمعات الرأسمالية الحديثة ، و ذلك عند قوله[3]:

(( أصبحت مراتب الطبقات الحاكمة في المجتمعات الأوربية الحديثة مفتوحة إلى حد كبير، فالحواجز التي كانت تحول بين أفراد الطبقات الدنيا و بين التحاقهم بالطبقات الأعلى قد تلاشت أو ضعفت إلى حد بعيد ، و أن تطور الدول من مرحلة السلطة المطلقة إلى مرحلة السلطة النيابية الحديثة قد ساعد على إتاحة الفرصة لمشاركة كل القوى السياسية في حكم المجتمع و إدارته.))

و ترى **سوزان كلير** أن صعود و سقوط الأفراد و الجماعات إلى داخل أو خارج مواقع النخبة الإستراتيجية هو أمر لا نهائي يتسارع في منطقة و يتباطأ في منطقة أخرى ، يتزايد عندما يزيد التجنيد السياسي على أسس الكفاءة الفردية و بشكل مماثل فان مواقع النخبة ذاتها و الجماعات المرتبطة بها أيضاً تمر بعملية التحول[4].

أما المؤرخ البلجيكي **هنري بيرن *H.pirenne*** ، فإنه ذكر أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بسيطرة مختلفة من الرأسماليين الذين ظلّوا يسيطرون على الاقتصاد ، و لقـــــد ميز **بيرن** بين فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادي عشر،

[1] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص89.

[2] محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص33.

[3] موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص163.

[4] بلقيس احمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص44.

و نمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر ، و أخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.و بعد أن أقام بيرن هذه التفرقة أوضح أنه عند كل نقاط التحول تظهر مجموعة جديدة من أفراد المستويات الدنيا في المجتمع ، ما تلبث أن تتزعم مجالات النشاط الاقتصادي[1].

و أكد **شومبيتر** عند معالجة ظاهرة ظهور و انهيار الطبقات أن التأثير الأعظم يجيء عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات النخبة، فوعي كل طبقة داخل البناء الاجتماعي العام يتوقف على أهمية الوظيفة ، و درجة نجاح الطبقة في أداء هذه الوظيفة من ناحية أخرى.

أما **بوتومور** ، فإنه يؤكد أن **ماري كولا بينسكا *Kola Binska***،منذ 1912 ميّزت أكثر من غيرها بين ثلاثة أنماط من دورة النخبة[2]:

**النمط الأول:** الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها.

**النمط الثاني:** الدورة التي تحدث بين النخبة و بقية سكان المجتمع، و هذه تأخذ شكلين، كمايلـــي:

أ- أفراد من مستويات دنيا ينجحون بالانضمام إلى النخبة القائمة.

ب- أفراد من مستويات دنيا يشكلون نخباً جديدة تدخل في صراع القوة مع النخبة القائمة.

**النمط الثالث:** أفردت له بينسكا دراسة تناولت فيها حدوث العمليتين الأخيرتين في المجتمع الفرنسي

أما **رايلت ميلز** فهو يرى ، في عام 1950، أن 57% من كبار أصحاب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا أبناءً لرجال الأعمال ، مقابل 14% هم لأشخاص يتعاطون المهن الحرة و 15% هم أبناء مزارعين و تبين في بريطانيا أن 50 إلى 60% من مدراء المشاريع العامة لهم روابط عائلية مع أوساط الأعمال، كما تبين في هذا البلد نفسه، أن نطاق التوظيف للفئات العليا من الموظفين توسع قليلاً بين عامي 1929 و 1950 ، و لكنه ما زال ضيق الانفتاح أمام العمال المؤهلين أو نصف المؤهلين، الذين يمثلون 30% من أبناء مالكي الأراضي و أعضاء المهن الحرة، الذين لا يشكلون سوى 3% من السكان.

---

[1] **محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص35.**

[2] **نفس المرجع، ص32.**

كما تبين الدراسات التي قام بها **ميلر *S.M. Miller*** عام 1960 في أربعة عشر بلداً ، حول الحركة الاجتماعية بين الفئات المتوسطة و الدنيا ، و بالتحديد بين المهن اليدوية و غير اليدوية أو الموظفون..الخ و خلص إلى انه لا يوجد أي من البلدان الأربعة عشر التي أجريت عليها الدراسة، حركة ملموسة للفئات الدنيا و المتوسطة من السكان باتجاه الفئات العليا ، فالأبحاث السوسيولوجية لا تدعم إذن **نظرية دوران** النخب ، إلاّ بصورة ضيقة جدا[1]، إنها تكشف بالأحرى عن وجود الطبقات الاجتماعية، إذ أن الأفراد الموهوبين بشكل خاص من الطبقات الدنيا يمكنهم الخروج منها لقاء جهد كبير، لكنهم لا يستطيعون الصعود عاليا جدا في السلم الاجتماعي، فالصعود نحو القمة يحتاج بصورة عامة إلى عدة أجيال و يبقى استثنائياً إلى حد كبير، و الهبوط من الطبقات العليا نحو الطبقات الدنيا ليس مستحيلاً هو كذلك ، لكنه كذلك أكثر ندرة و أكثر حصراً . يمكن أن نجد بعض قانون الأجيال الثلاث الذي لمح إليه **ابن خلدون**[2]: يرتفع إنسان بقوة قبضته، فيستفيد ابنه من الوضع دون تحسينه أبداً أما حفيده الذي تربى في حال من اليسر ، فيعود ليهبط درجات السلم، و هكذا يكون السقوط أكثر بطئاً و يبقى محدوداً بصورة عامة.

## المطلب الثاني: أنـــــواع دورة النخـــب:

### الفرع الأول: الدوائـــر المغلقـــــة للنخبـــــة:

تمثل النخبة جماعة مختارة من الناس، تتمتع بقدر من التميز. و يدل ذلك على أن هذه النخبة تقابل الجماهير العريضة من الناس ، و على هذا الفهم تأسست نزعة النخبة ، أي توزيع القوة مركز في أيدي قلة من الأفراد، و في ضوء هذا الفهم أيضاً تأسست فكرة الدوائر المغلقة للنخبة، القائمة على أن النخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصاً كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة ، و بطريقة منظمة بحيث يكون دخول أعضاء جدد إلى دائرة النخبة السياسية مشروطاً باستمرار النخبة كأقلية ، لها بناء داخلي خاص ، و في هته الحالة تكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة لا تتم إلا في إطار محدد.

---

[1] موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص164.

[2] نفس المرجع، ص165

و تثير قضية الدوائر المغلقة للنخبة السياسية **إشكاليتين نظريتين: الأولى** تتصل بالسبب وراء هذا الانغلاق: لماذا تظل السيطرة السياسية مغلقة على أفراد بعينهم؟ ، **و الثانية** تتصل بالطريقة التي يحدث بها تدوير في هذا الظرف الانغلاقي كيف تتغير النخبة مع المحافظة على سماتها و دون أن تغير تغيراً جذرياً من أسلوبها في التحكم؟[1].

فيما يخص **الإشكالية الأولى** و هي غلق فرص الحراك الاجتماعي أمام الصاعدين ، يرجع إلى عمل **آليتين: الأولى** أن النخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التي تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادي أن يصل إليها، كما أنها اعتادت على ممارسة السياسية بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضروري ، و أن ترك مناصبها سوف يكون كارثة لهم و لحزبهم السياسي.و **الثانية** هي من قبل الجماهير التي تخضع خضوعاً تاماً ، كما أن الحكومات النخبوية غالباً ما تلجأ إلى إضفاء الشرعية السياسية من خلال اللجوء إلى نفس المبادئ التي يعتنقها الأفراد ، و يقصد بذلك قناعة الجماهير بأن نظام الحكم يعمل لمصلحتهم . و تكون النتيجة في الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها و أن يكون الانغلاق السياسي سمة مميزة لنظام الحكم.

أما **الإشكالية الثانية** المتصلة بالطريقة التي تتغير بها النخب السياسية، يأتي الانقلاب النخبوي كأحد الوسائل الهامة في هذا الصدد، حيث تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة و السلطة .و حسب و جهة **باريتو** يرجع ذلك إلى أن خلال فترة تركها للحكم استطاعت أن تقوي من أساليبها في الوقت التـــي تضعف فيه النخبة التي تتربع على سدة الحكم.و هذا الرأي يذكرنا بأفول العصبية عند **ابن خلدون**[2]، فالعصبية الحاكمة لابد أن تخور قواها من فرط الترف و الخمول الذي يسببه الحكم فتنقض عليها عصبية أخرى تكون قد أعطت العدة لنفسها.

و قد يحدث الانقلاب النخبوي تدريجياً و بطريقة لا ترتبط بالضرورة باستخدام العنف، عندما تنجح نخبة من خارج الحكم في تحقيق تأثير على الجماهير يفوق تأثير النخبة الحاكمة، حينئذ تستطيع هذه النخبة حسب موسكا أن تصل إلى الحكم ، و بصيغة غرامشية تستطيع هيمنة مضادة أن تحل محل هيمنة قائمة إذا استطاعت أن تخترق حدود المجتمع المدني و أن تهيمن على حياة الناس و ثقافتهم اليومية[3].

---

[1] احمد زايد، عروس الزبير، مرجع سابق،42.

[2] نفس المرجع، ص43.

[3] نفس المرجع، ص43.

و قد تطور النخبة آلـــيات لضم أعضاء جدد دون أن تفتقد هويتها و ترابطها الداخلي ، و الذين يعتبرون أن النخب السياسية في المجتمعات الغربية هي نخب منغلقة – من أمثال **ميشلز** و **رايلت ميلز**– يذهبون إلى القول بأن النخبة السياسية – **الأوليغارشية** في صياغة **ميشلز** و **نخبة القوة** في صياغة **ميلز**– تحافظ على تماسكها الداخلي كما تحافظ على حدودها و لا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلاّ لمن تريد، و تم ترينهم لفترة طويلة من الوقت بحيث لا يشكلون بحال مصدر قلق أو تمرد، و لا يغير مـــن خصائصها فالاتصال البطيء و التدرجي من القادة القدامى إلى الجدد يخلق مزيجا من الخصائص المتشابهة، و يسمح هذا التحليل بتصور و جود سلسلة متصلة الحلقات من مستويات النخب السياسية، بحيث لا يسبب صعود أي شخص من المستويات الدنيا تغييراً جذرياً في عالم السياسية[1].

**الفرع الثاني: الدوائـــــر المفتوحـــــــة للنخبـــــــة:**

يقف هذا المنظور في مقابل المنظور السابق، حيث يتبنى أنصار المدرسة التعددية نظرية الدوائر المفتوحة للنخبة، فليس هناك نخبة واحدة تمسك بزمام الأمور، و إنما هناك مجالات مختلفة للنخب السياسية، فالدوائر المغلقة لا توجد إلاّ في النظم الأحادية أو النظم الشمولية و لا يحدث انفتاح إلا إذا اتجهت نحو الليبرالية التي تسمح بالتنافس السياسي و بقدر من التعددية في توزيع القوة، أما النظم الديمقراطية فإن أنساقها السياسية مفتوحة و هي نظم مستقرة تحقق درجة عالية من التنافس السياسي و المشاركة السياسية، و من ثم فان الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لإستعاب أعضاء جدد، لكن كيف يدخل الأعضاء الجدد إلى هذا النسق المفتوح؟ لا شك أن النسق ليس مفتوحاً على الإطلاق ، بحيث يمكن القول مثلا أن أي شخص في أمريكا يمكن أن يعتبر رئيسا للجمهورية ، بل ثمة آليات تأخذ بالبعض إلى الصفوف الأولى و تخلق من البعض أعضاء عاديين في الأنساق السياسية و الاجتماعية من هذه الآليات[2]:

---

[1] نفس المرجع، ص44.

[2] نفس المرجع، ص45.

- الاستعداد السياسي، أو الولع بالممارسة السياسية. فمهما تكن الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك دائما فروقاً فردية بين الإنسان السياسي و الإنسان المدني.
- الانتخابات و هي من الآليات التي تطورها الأنساق المفتوحة لاختيار أفضل العناصر للقيادة.
- القدرات المالية و الإعلامية، بحيث تحتاج الانتخابات إلى دعاية و إلى عمليات إقناع من جانب المرشحين لا يقدر عليها إلا من يملك المال السياسي يمكنه من أن يسخر لنفسه أدوات الإعلام.
- القدرات الفنية و التنظيمية، حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص و من ثم الخبرة و الكفاءة و المهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد و على ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

**الفرع الثالث: المنظـــــــور الواقعـــــــي:**

لا شك و أن الحكم على دائرة النخبة بأنها مغلقة أو مفتوحة يعتمد على طبيعة السياق الذي تدرس فيه النخبة من ناحية، ومن ناحية أخرى على الإيديولوجية التي ينطلق منها الباحث لتحليل النخبة السياسية، فعلى سبيل المثال أصحاب النظرية التعددية ينظرون إلى الأنساق الاجتماعية في المجتمعات الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة على أنها انساق مفتوحة ، و لكن آخرين ينظرون إلى هذه الأنساق على أنها مغلقة – مثل رايلت ميلز- وأن الديمقراطية تخفي وراءها قناعها الليبرالي آليات للتحكم في الناس[1]. ، من ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن المجتمعات الشمولية هي للتحكم في الناس ، و من ناحية فإنه يمكـــن القول بأن المجتمعات الشمولية هي مجتمعات لا تعرف تدويراً سريعاً للنخبة و أنها تفرز دائما نخبة مغلقة، و لكن أنصار الإيديولوجية الاشتراكية لا يقبلون ذلك و يذهبون إلى القول بأن هذه المجتمعات تعرف أساليب خاصة من الممارسة الديمقراطية .

---

[1] نفس المرجع، ص45.

## المطلب الثالث: محـــددات دورة النخبـــــة

### الفرع الأول: محـــددات متعلقـــة بالنخبـــة:

– **بنيان النخبة ذاتها** ،ما هي الظروف البنائية التي تتشكل منها النخبة السياسية؟ ، يدعونا هذا السؤل إلى البحث عن السياق الاجتماعي العام الذي تتشكل منه النخب و العوامل الفاعلة في تشكيلها.فثمة تنوع في الأبنية الاجتماعية و السياقات الاجتماعية و حتى داخل المجتمعات الديمقراطية نفسها . و تزداد صور التنوع المجتمعات في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و التي تشكلت فيهـــا النخب السياسية مغايرة تماماً لتشكل النخب السياسية في المجتمعات الغربية[1].

– **كيف تتشكل النخب السياسية؟** وهل تشكل النخبة جماعة واحدة مسيطرة و متماسكة، هذا السؤل يدعونا إلى النظر في بنية النخب السياسية و القوة التي يمكن أن تتمتع بها كل نخبة في علاقتها بالنخب الأخرى، و علاقة النخب السياسية بالبناء الطبقي القائم، و درجـــــة التجانس بين النخب من حيث التكوين الاجتماعي من ناحية و التكوين الإيديولوجي من ناحية أخرى، و ترتبط بهذه المسالة قواعد السلوك بين أعضاء النخبة و أسلوب حل المشاكل التي تظهر بينهم ، هل تتم سلمياً أم بطريق العنف و الإكراه، و ما مصير المنتصر ووضع المهزوم.

– **إدراك النخبة** لظروف و أوضاع مجتمعها و أبعاد قضية التغيير و غاياته، و يرجع ذلك إلى **عنصرين**[2]: **العنصر الأول، الخلفية المهنية و الاجتماعية للنخب**، حيث إن العديد من الدراسات أكدت على الخلفية المهنية و التعليمية و الاجتماعية للنخبة و أعطت على أساسها عدة تقسيمات لأنماط النخبة، و أشارت هذه لدراسات إلى تأثير الخلفية الاجتماعية على سلوك و اتجاهات أفراد النخبة السياسية، فالتعليم قد يؤدي إلى تربية الفرد و تنشئته السياسية و الثقافيـــة و الأخلاقية، كما أن الطفولة البكرة قد تدفع الفرد إلى أن يصير عضواً مخلصاً في حزب معين تحت تأثير ولاء و عضوية الأبوين أو المدرسين أو الأصدقاء ، كما أن التنشئة السياسية عملية مستمرة تتخطى مرحلة الطفولة و

---

[1] نفس المرجع، ص46.

[2] ثروت مكي، مرجع سابق، ص59.

الخبرات و الاتجاهات التي يكتسبها عضو النخبة في مرحلـــة الطفولـــة، و عملية التنشئة التي يتم بموجبها نقل القيم و المعتقدات و العواطف من جيل إلى جيل تقوم بها جماعات مختلفة في مقدمتها الأسرة و لمدرسة و جماعات العمل و المهنة و أماكن العبادة ، وهي تتباين من مجتمع إلى آخر .إن محاولات استنتاج سمات و اتجاهات معينة للنخبة السياسية من خلال دراسة خلفيتها الاجتماعية و التعليمية تحدها قيود كثيرة ، و إن كان هذا لا يعني عدم جدوى هذا النوع من الدراسات، بل إنها تلقي الضوء على أنماط التجنيد للنخبة في المجتمع الواحد، و تلقي الضوء على خصائص المجتمع الذي توجد فيه النخبة.

أما **العنصر الثاني**:فهو يتعلق بـــ **نمط النخبة**، تختلف الآراء حول دور العسكريين فـــي عملية التغيير التي تشهدها مجتمعاتهم و يمكن بلورة الآراء في اتجاهين، هما[1]:

**الاتجاه الأول**: يرى في العسكريين نخبـــــة تحديثية تتوافر لها مقومات، تمكنها من القيام بدور ايجابي فعال في عملية التنمية ، و يستند أصحاب هذه النظرة إلى أن الجيوش في تلك المجتمعات تتسم بالحداثة و التطور و استخدام الفن التكنولوجي، و تتميز بالعقلانية و التسلسل السلطـــوي و الانضباط و المسؤولية الشاملة و القدرة على التكييف و الخلق و الإبداع.كما يمثل الجيش بوتقـــــة للتنشئة و صهر الاختلافات و اللواءات العصبية و الطائفية و الدينية و الإيديولوجية، و تطوير الإحساس بالهوية القومية، و يقدم الجيش خدماته للمجتمع في السلم مثل بناء السدود و شق الطرق و مواجهة الكوارث ...الخ.

**الاتجاه الثاني**: فيؤكد أن العسكريين يمثلون نخبة معوقة و أن تدخلهم في السلطة لا يقود إلى تنمية حقيقية ، و يبررون ذلك بان الجيش في الدول النامية جزء من المجتمع يعكس سماته المختلفة، و من ثم لا ينطبق على هذه الجيوش بالدرجة الأولى نفسها على الأقل سمات المنظمة الحديثة، كما أن الضباط ليسوا بالضرورة ذوي طبيعة معاصرة ،فقد يستند تجنيد الضباط إلى عوامل التفرقة في المجتمع، سواء أكانت سلالية أو جغرافية أو لغوية أو وراثية.

---

[1] نفس المرجع، ص61.

و يلعب العسكريون دوراً مهماً و مستقلاً في العالم الثالث عموماً، و العالـــم العربي خصوصاً ، في إدخال التغيير الاجتماعي، عكس الأمور في العالم الغربي ، و غالباً ما ينظر العسكريون نظرة عداء اتجاه السياسة، و ينظرون باستخفاف إلى السياسيين و يحاولون إقامة نمط من السلطة يضمن لهم الهيمنة، إن المحصلـــة النهائيـــة لتجربة العسكريين في دول العالم الثالث تشير إلـــى الإخفاق أو في أحسن الأحـــوال إلى نجاح جزئي[1].

**الفرع الثاني: محددات تتعلـــق ببيئـــــــــة النخبـــــــة:**

– **الثقافة السياسية السائدة** التي تعني مجموعة الاتجاهات و المشاعر و القيم و الرموز التي تحكم السلوك السياسي و المعتقدات، و هو ما يثير مسألة كيف تتشكل التتابع التاريخي للنخب السياسية ؟ و يدعونا هذا السؤل إلى البحث عن التحول التاريخي في حياة المجتمع و كيف تؤثر هذه النقاط في خلق تواصل أو انقطاع بين أجيال النخب،كما يدعونا إلى التعرف على طبيعة الاستمرار في التوجهات السياسية و الثقافية للنخب السياسية، و هو ما يجعل من التوجهات الثقافيـــة و السياسية للنخبة آلية للرقابة على تصرفات النخبة من خلال تسهيل عملية تقييمها اقتراباً و ابتعاداً عـــن هذه التوجهات، بالإضافة إلى أنه سيدعم نفوذ النخبة و يسهل تحركها نحو تحقيق أولويات و غايات المجتمع ، وإلا فقدت شرعيتها.

– **ما طبيعة العلاقات بين النخب** على المستوى الوطني و الدوائر النخبوية المحيطة و المحلية؟ يدعونا هذا السؤل إلى توسيع الرؤية بحيث نبحث عن العلاقات بين النخبة المركزية و النخب المحيطة، و الدور الذي يمكن أن تلعبه النخب المحيطة في توجيه النخب المركزية أو العكس،و كذلك عن مدى تمثيلها للقوى و الجماعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع[2].

---

[1] نفس المرجع، ص62.

[2] أحمد زايد، عروس الزبير، مرجع سابق، ص64.

– **هل ثمة تجانس في أساليب ممارسة القوة السياسية بين النخب المختلفة؟** يدعونا هذا السؤل إلى تعميق مفهوم التجانس بين مكونات النخب السياسية و أدواتها السياسية، كما تمكننا الإجابة عليه من التعرف على درجة الاستقرار التي يتمتع بها النسق السياسي، و مدى سيطرتها على وسائل القوة التـــي تحقق لها الهيمنة على مقاليد الأمور و صنع القرارات الرئيسية في المجتمع.

– **ما هي وجهة التحول؟** يدعونا هذا السؤل إلى النظر في نمط التحول الحادث في بنيـــــة و توجهات النخبة السياسية، و أن نكشف إلى أي مدى تنتقل النخب السياسية من الوحدة إلى التعدد أو العكس، و من الاعتماد على الثقة إلى الاعتماد على الخبرة و المهارة أو العكس، و هل هناك علاقة بين هذا التحول و نمط التحول العام الحادث في المجتمع.

– **سمات المجتمع الذي تتواجد فيه النخبة** ، و يوضح **هارولد لاسويل** العلاقة التبادلية بين النخبة الحاكمة على أساس أن النخبة هي انعكاس للتيارات السائدة في المجتمع، و تمثل أكثر قطاعات المجتمع نشاطا و أهمية، و هي تؤثر بشكل فعال في العملية السياسية الدائرة في المجتمع[1].

و يؤثر النظام السياسي على دعم و تشكيل النخبة الحاكمة القوية من خلال[2]:

**أ**/ إعطاء نوع من السلطة غير المتوازنة للسلطة التنفيذيـــة في مواجهة بقية السلطات، مما يؤدي إلى خلق نوع من النخبة و دعم نفوذها.

**ب**/ تركيز السلطة الناتج عن قيام النخبة بوظائف متعددة في وقت واحد يضفي نوعاً من الهالة و الهيمنة على النخبة.

**ج**/ و كذلك يؤثر البنيان الطبقي و الاختلافات العرقية و طبيعة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع على دورة النخبة.

---

[1] ثروت مكي، مرجع سابق،ص64.

[2] نفس المرجع، ص64.

## المطلب الرابع: النخبة في الفكر و الواقع العربي و التونسي

### الفرع الأول: النخبة في الفكر و الواقع العربي و الإسلامي

لا يمكن تعريف النخبة في هذا السياق تعريفاً إجرائياً من دون الأخذ بعين الاعتبار معطيين مهمين هما:

**الأول:** إن تعريف النخبة العربية ينطلق من التعرف على الهيمنة التي يمارسها الأعيان في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية من الذين كان لهم حضور مكثف في تاريخ السلطة بما هي فعل، سواء كانت سلطة مادية أو سلطة رمزية، و التي كانوا يمتلكونها و يستثمرونها لاحتلال مواقع مهمة في إطار المراتبية الاجتماعية القائمة، أما الاكتفاء باعتبار الأعيان مجرد أقطاب يحملون كل ما هو عتيق و يجسدون و يحافظون عليه سواء سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً، و أنهم منفصلون عن الجماهير لا يعملون إلاّ على مصالحهم المادية و خزينهم الرمزي كمصدر لشرعيتهم، فإن كل ذلك يعد تعسفاً على هذه الفئة ، لأن تجربتهم في الفعل أثرى من أن تقتصر على مجرد هذا الدور، كما أن تعريف النخبة بالاقتصار على إقامة علاقة مشابهة مع النموذج الغربي كإطار مرجعي دون العودة إلى الرواد الأوائل من العرب الكلاسيكيين من أمثال الفرابي،و ابن تيمية، و ابن خلدون، يعد تعسفا أيضا على هذه النخبة التي تبقى لها من دون شك خصوصياتها المميزة.

و يمكن دراسة النخبة في إطار فكر ابن خلدون، دون إنكار مساهمات غيره من المفكرين في تراثنا العربي الإسلامي، لقد ذهب ابن خلدون في مقدمته إلى تقسيم المجتمع العربي الإسلامي إلى طبقتين رئيسيتين: طبقة خاصة و تتكون من الحكام و الأعيان و المضفين و العلماء و الشعراء، ...الخ، و هي طبقة ريعية غير منتجة، و إنما تعيش من الإمارة و الأموال السلطانية. و طبقة عامة و تتشكل من الفلاحين و الصناع و التجار.

و تكلم ابن خلدون على فكرة مهمة و مركزية في تفسير حركة تراكم الثروات و صعود الفئات الميسورة في المجتمع العربي عبر التاريخ، و ذلك من خلال العلاقة الجدلية بين المال و الجاه، و تكتسب هذه العلاقة الجدلية أهمية كبرى عند فهم العلاقة بين السلطة و ذوي الجاه و النفوذ من جهة و أصحاب المال و الحرف و الصنائع من ناحية أخرى في تطور المجتمع العربي، فيرى ابن خلدون أن الجاه متوزع في

الناس و مترتب فيهم طبقة بعد طبقة، حيث أن الجاه هو القدرة الكاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن و المنع و التسلط و القهر و الغلبة.

و يتحدث ابن خلدون عن العصبية، فيقرر أن هناك دورتين للعصبية. دورة عصبية يرى محمد عابد الجابري أنها تعني انتقال الحكم و السلطة من عصبية خاصة إلى أخرى مماثلة داخل عصبية عامة واحدة، يعني ذلك أن هناك استمراراً في الدولة و بالتالي هناك استمراراً في الحضارة و العمران داخل العصبية العامة. أما إذا انتقل الحكم من عصبية عامة و كبرى إلى عصبية مماثلة لا تربطها بها أية رابطة عصبية، فحينئذ يكون الخلل الذي يصيب العمران عظيماً و كبيراً، و في هذه الحالة فقط يمكن الحديث عن الدورة الاجتماعية بمعنى انتقال الحضارة من أمة إلى أخرى.

و يصنف ابن خلدون الدولة من الناحية العمودية، أي من حيث استمرار حكم العصبية في الزمان إلى صنفين: دولة شخصية و هي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحبة الملك و الرئاسة، ثم دولة كلية و هي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة.

و يؤكد ابن خلدون أن قوة الدولة من قوة العصبية و يتوقف مدى نفوذ الدولة و اتساع رقعتها على حال عصبيتها من جهة و حال العصبية في المناطق التي تحكمها و التي تريد أن تبسط نفوذها عليها من جهة ثانية، فإذا كانت عصبية الدولة شديدة الالتحام و القائمون بها كثيرو العدد، و كانت العصبيات التي يريدون إخضاعها ضعيفة، إما لقلة عددها أو لعدم التحامها، فإن ملكهم سيكون أكثر اتساعاً و سلطتهم أقوى نفوذا، أما إذا حصل العكس بأن كانت عصبية الدولة ضعيفة و العصبيات الأخرى المناوئة لها قوية، فإن رقعة الدولة حينئذ ستبقى ضعيفة و العصبيات الأخرى المناوئة لها قوية، فإن رقعة الدولة حينئذ ستبقى ضيقة و نفوذها سينحصر في الغالب في مركزها أي في المدينة التي اتخذت منها عاصمة لها[1].

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر:

محمد عابد الجابري، العصبية و الدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص211-214.

**أما المعطى الثاني:**فإن تعريف هذه النخبة العربية ضمن سياق تاريخي و ابيستيمولوجي يتميز ببروز دعوة جادة و استعجاليه للخروج من الاستعمار، و ما لحقه من تخلف، لذا سيقترن تشكيل النخب بالمحاولات النهضوية الأولى سواء في مستواها الفكري المعرفي أو في مستواها السياسي.

و على هذا اتجهت مجمل محاولات السوسيولوجيين العرب المعاصرين في تحديدهم لمفهوم النخبة، في اتجاهين أساسيين[1]:**الأول:** سعى إلى وضع تعريف للمصطلح مع تحليل الدول الذي يمكن أن تلعبه هذه الفئة، و **الثاني:** اقتصر على دراسة فعل النخبة بتحديد مسؤولياتها في صنع مستقبل المجتمع العربي.

فلقد سعى أنور عبد الملك إلى تحديد الدور النموذجي للنخبة المصرية مقارنة بدورها الواقعي القائم. كما ركز عبد الله العروي المفكر المغربي على دور كل نخبة فكرية من حيث هي نخبة سياسية[2]. فمن خلال محاولة إليا حريق المفكر اللبناني تمت دراسة هذه الشريحة العليا من النخبة الحاكمة باعتبارها نخبة متألفة من النواب و الوزراء و رؤساء الجمهوريات، و التي تسعى إلى فهم آليات اللعبة السياسية القائمة على مبدأ الديمقراطية بغية امتلاك السلطة و الحفاظ عليها عبر الوفاء بعهودها التي قطعتها عل نفسها إزاء الجماهير. أمّا المفكر المغربي محمد الحبابي فإنه حدّد النخبة السياسية تبعا للرغبة في امتلاك السلطة، استناداً إلى قيمة الفرد ذاته و قدراته، لا استناداً إلى نسبه أو إلى خصوصيات دينية أو أخلاقية[3]. و يمكن أن ننتهي إلى أن لحبابي يلتقي مع حريق في تحديد هوية النخبة انطلاقاً من الدور الذي تنجزه في مسار الوصول إلى امتلاك السلطة و ممارستها بدفع أو عرقلة الجهد النضالي من أجل التحرر و الاستقلال ثم التنمية،بعد أن تحولت إلى طبقة مسيرة باعتبارها نخبة إستراتيجية بالنظر إلى إستراتيجية دورها الذي تنجزه و مدى نجاحها في التسيير و السيطرة على باقي المجموعات الاجتماعية كما يرى باريتو و ميلز[4]،

---

[1] حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص87.

[2] نفس المرجع، ص88.

[3] نفس المرجع، ص89.

[4] نفس المرجع، ص89.

و في ذات هذا السياق النظري حاول أنور عبد الملك أن يحدد ماهية النخبة انطلاقاً من الدور التاريخي و الأيديولوجي الذي تنجزه، لكنه أولى عامل الانتماء الطبقي أهمية في تحديد هذه الهوية منطلقاً في ذلك من التجربة المصرية المعاصرة، حيث تعتبر النخبة السياسية إفرازاً لبرجوازية صناعية مصرية لم تأت نتيجة لمسار تطوري عرفته المنظومة الاقتصادية المصرية. و هو السبب الذي غيب النفس الوطني في نضال هذه النخب، و لم تكن أداة لنشر العقلانية و رفض أشكال التطور اللامتكافىء السائد عالمياً.

و بناءاً على ذلك فإن أنور عبد الملك سيتفق مع التحليلين السابقين( حريق و لحبابي) في تحديد هوية النخبة انطلاقاً من الدور الذي تنجزه و المؤسسات التي تضطلع بتسييرها و الأيديلوجيا التي تتبناها.

إلا أنه و نظراً لانطلاق عبد الملك في تحليله من المقولة الصراعية في علاقة النخبة السياسية بالإنتيليجنسيا بحكم رفض هذه الأخيرة لكل أشكال الوصاية الأيديولوجية، في حين أن الأولى تتّهم الإنتيليجنسيا بالتقوقع و اللامبالاة السياسية، فإنه سيشدّد على هذا الإقصاء المقصود للإنتيليجنسيا و الذي يرجع بحسب رأيه إلى طبيعة العلاقة التي تربط و ربطت هذه النخب بالكاريزما، أي بالقائد الكاريزماتي الذي يطلب الولاء الأيديولوجي و التبعية، ترفض الإنتيليجنسيا أن تهبها له، ممّا يولّد ما يسمى ب أزمة المثقفين، و بخاصة مع إصرار النخبة السياسية على إدماج الإنتيليجنسيا داخل المنظومة السياسية بشكل يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة إقصاء[1].

هذا التمييز بين رجل السياسة و رجل العلم سيتجلى كذلك في محاولة أمحمد صبور التحليلية، و قد استند في محاولته هذه إلى بحث مهم أنجزه غولدنر[2]، و فيه ميّز صاحبه بين المثقفين الإنسانيين و المثقفين التقنيين، معتبراً أن الصنف الأول يهم أولئك الرافضين للجمود و الوضع القائم، أما الصنف الثاني فيهم أولئك المساندين للوضع القائم.

---

[1] نفس المرجع، ص90.

[2] نفس المرجع، ص90.

و يرجع أمحمد صبور هذا الاختلاف و بروز الصنف الثاني خاصة إلى انتشار الأيديلوجيا التكنولوجية و العلمية داخل المجتمعات المعاصرة، لذلك تحدث صبور عن الإنتيليجنسيا التقنية التي تنجح بفضل استثمارها للرأسمال الثقافي في اكتساب سلطة ما داخل المجتمع يدعمها أكثر بالتحالف مع السلطة السياسية القائمة، فيتحول من صانع أفكار إلى أداة لنشر الأفكار و الدفاع عنها.

و من هنا يرى صبور أن لا مجال لالتقاء المعرفة مع السلطة، و هو ما كان انتهى إليه ميلز بتأكيده: ((لا تتجمع المعرفة و السلطة فعلياً في أوساط الفئات المسيرة، فعندما يدخل رجال المعرفة فعليا في علاقات اتصال مع حلقات المتنفذين فإنهم لا يدخلونها بحرية بل كمفكرين مأجورين)). و تتوسع هذه الصلاحيات و المنافع في إطار يحكمه نظام الحزب الواحد، حيث يتمكن الجامعي في حالة الولاء من إدراك مناصب عليا في سلم التقنوبيروقراطية أو ما يسمى بمثقفوقراطية الدولة، أما المصدر الأخر الممكن للتنفّذ فهو رأس المال الاجتماعي المتأتي من العائلة و الحلف و القبيلة و الأصدقاء و المعارف، بما تقوم عليه من محسوبية و محاباة الأقارب. هذا المصدر الثاني هو على درجة نفسها من الأهمية في تحقيق المكانة للمثقف للصعود إلى مصاف النخبة، بخاصة إذا ما تكامل هذا المصدر مع العوامل الأيديولوجية و الصراع الطبقي.

و بذلك ينتقل المثقّف بحسب أمحمد صبور من المجال الجامعي بما هو مجال معرفي بحت، ليرتقي إلى مصاف النخبة المشاركة في تسير دواليب السلطة و المسك بزمامها عبر قنوات عديدة أهمها[1]:

- النجاح المعرفي و العلمي.
- الالتزام و التحالف السياسي.
- الوظيفة الإدارية و التقنوقراطية.
- الطاقات الاجتماعية: رأس المال الاجتماعي.

---

[1] نفس المرجع،ص91.

و تندرج محاولة المفكر المغربي عبد الله العروي ضمن هذا السياق، إذ تمحورت حول موضوع النخبة المفكّرة، و ذلك عبر المزج بين البعدين التاريخي و السوسيولوجي، و بناء عليه سوف يتساءل عن علاقة المثقف العربي بالماضي و اللغة و الثقافة ( الموروث المجتمعي ) من زاوية ما يمكن أن تعطيه لخطابه من وزن و لفعله من صلابة.

و تكمن أزمة المثقف العربي بحسب العروي في تغييب البعد التاريخي، إذا انقسم المثقفون العرب إلى تيارين متعارضين[1]:

- تيار الأكثرية الذي يتأسس على التقليدية ( السلفية ).
- تيار الأقلية الذي يندفع نحو الانتقائية.

فالتيار الأول يعمق التأخر التاريخي لدولة الاستقلال، أما التيار الثاني فإنه يبالغ في الانفتاح على كل التيارات من دون مراعاة لخصوصية كل تجربة، لذلك يطرح العروي بديلا عن هذين التيارين يتمثل في الفكر التاريخي الذي يخلص الفرد من الأوهام و يعطي الفعل منطقاً قائماً، و ذلك عبر إعادة صياغة الماركسية صياغة تأخذ بعين الاعتبار ظروف بلدانهم التاريخية و اختلافها الثقافي مع المرجع الأصلي للماركسية الذي لا مهرب منه أمام هؤلاء المثقفين، فيقول عنهم: (( محكوم عليهم بأن يجدوا ماركس في طريقهم...)) و عليهم أن يميزوا بين الماركسية المقنعة المبسّطة و المختزلة و بين الماركسية الموضوعية القادرة على توجيههم و مساعدتهم منهجياً في تحليل واقعهم و فهمه علمياً.

و انطلاقا من الزاوية السابقة في مقاربة أزمة المثقفين العرب ينتهي العروي إلى أن السياسة الثقافية للدولة الوطنية المهيمن عليها من طرف البرجوازية الصغرى أنتجت نوعاً من الاغتراب العروبي لأنها برجوازية تعتقد في الأيديلوجيا التكنولوجية، و هي برجوازية ذات مكانة ريادية رغم افتقارها إلى السلطة و إلى تفوق اقتصادي أو قوة عسكرية.

---

[1] نفس المرجع،ص91.

و يأتي موقف العروي هذا كرّد فعل على ما تميزت به نخب بلاده( المغرب الأقصى ) من عجز سياسي و سلبية و عقم ثقافي، لذا لا يمكن فهم المجتمع و تحليله وضعه إلا بتكامل جهود ثلاثة أطراف[1]:

1- الإكليرك: رجل الدين ممثل العقيدة الدينية.

2- السياسي: ممثل عملية التنظيم السياسي.

3- نصير التكنولوجيا: ممثل و منجز الأنشطة العلمية و التقنية.

كل هذه الأطراف و كما يرى العروي مسئولة عن تأخر المجتمع العربي فالإكليرك لا يزال متمسكا بالتقاليد البالية ، و بالإصرار على مقابلة الشرق بالغرب كثنائية متناقضة، أما السياسي المحتل لمكانة الإكليرك فهو يعتقد أن الإسلام صالح لكل زمان و مكان و يمكن أن يتماشى مع أي نظام، و ليس الاستبداد من الإسلام، أمّا نصير التكنولوجيا فإنه يعتقد أنه بالإمكان التوصل إلى تحقيق التنمية عبر العمل و التصنيع.

---

[1] نفس المرجع،ص92.

يمكن القول أن تكوين النخب العربية يتصف بسمات رئيسية يمكن إبرازها فيما يلي:

1- ثمة اتفاق عام بين مختلف دارسي النظم السياسية العربية على أن هناك قاسماً مشتركاً بين هذه النظم، و هو ما تتمتع به هذه النظم من سمة تشخيص السلطة، بمعنى أن تلك النظم السياسية تشهد تركيزاً لمختلف السلطات التشريعية و التنفيذية في يد رئيس الدولة بغض النظر عن مسماه و أن أي تغيرات في الأوضاع السياسية الداخلية و الخارجية و الاقتصادية و الاجتماعية في هذه النظم ترتبط في المقام الأول بمشيئة هذا الحاكم.

2- تحول النخبة الحاكمة من نخبة مسيسة إلى نخبة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ القرار بقدر ما تساعد على تنفيذه، إن هذه النخبة تهتم بمخرجات النظام أكثر من مدخلاته و تهتم بالسلطة و السيطرة أكثر من اهتمامها بتحقيق المشاركة الشعبية و تستمد سلطتها من سيطرتها على أجهزة و مؤسسات الدولة.

3- معظم النخب الحاكمة في الوطن العربي تجاوز أجلها في السلطة عشرة سنوات، يعني ذلك أن النخبة الحاكمة في الوطن العربي قد تكدست و توقف دورانها عند القمة، و لقد خبرت النخب العربية شكلين من أشكال دوران النخب، شكل حلت فيه نخب محل نخب أخرى عن طريق الانقلاب العسكري أو الثورة ضد نظام الحكم الاستعماري أو الملكي، أما العقدان الأخيرين فقد شهدا تقلص لهذه الآلية، و يرجع طول استقرار هذه النخب في السلطة إلى عدة عوامل بعضها داخلي حيث استطاعت هذه النخب السيطرة على الجهاز الأمني الداخلي الذي تجاوزت وظيفته حفظ الأمن و النظام إلى ممارسة القمع و الإرهاب و أيضا سيطرتها على الجهاز الإعلامي حيث تحول تدريجيا من الإعلام إلى التلقين الأيديولوجي إلى الدعاية للحزب ثم إلى تأليه شخص الحاكم.

هذا و قد صنف "تاتشو فرانك" في "كتابه النخبة السياسية و التنمية في الشرق الأوسط" النخب العربية إلى ثلاثة أنماط[1] وفقاً لمدى استقرار النخبة من حيث التكوين و الاستمرار في السلطة و مستوى تطور المؤسسات السياسية و معدل التغيير الاجتماعي و الاقتصادي.

---

[1] بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن( 1978-1990)، مرجع سابق، ص48.

– نخب سياسية تتسم بدرجة مرتفعة من الاستقرار في تكوينها و الاستمرار في سيطرتها مع درجة مرتفعة من الانجازات الاجتماعية و الاقتصادية دون أن يصاحب ذلك تطوير مؤسسات سياسية و مثال ذلك السعودية و دول الخليج.

– نخب سياسية تتسم بدرجة مرتفعة من الاستقرار و الاستمرار في تكوينها و سيطرتها مع درجة منخفضة من الانجازات الاجتماعية و الاقتصادية و بدرجة منخفضة أيضا من الاهتمام بتطوير المؤسسات السياسية و مثال ذلك مصر في عهد عبد الناصر.

– نخب سياسية تتصف بدرجة منخفضة من الاستقرار في تكوينها و سيطرتها و بدرجة معتدلة من الإنجازات الاجتماعية و الاقتصادية و بدرجة منخفضة من النجاح في بناء المؤسسات السياسية و مثال ذلك الجزائر و سوريا.

4– ما زالت التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات تأثير كبير في المشرق العربي[1] خاصة لبنان و سوريا و العراق حيث ترتكز هذه التكوينات التقليدية على معايير التضامن الديني الطائفي العرقي .

ففي سوريا تقوم النخبة على أساس الدمج بين العوامل الإثني و الديني و الاجتماعي المتمثل في علاقة النسب و المصاهرة بالإضافة إلى امتلاك الثروة و تحقيق استقرارها باتساع دوائر النسب و المصاهرة مع القوى الاجتماعية لأخرى.

و في العراق تقوم النخبة على أساس الدمج بين الانتماء الديني و الإقليمي و العشائري، أما في لبنان فتقوم النخبة على أساس الدمج بين الطائفة و المهنة و يتميز أعضائها بالأصل المهني أكثر من تميزهم بالأصل الاجتماعي.

و في الجزيرة العربية نجد أن التكوينات التقليدية ترتكز على معايير التضامن العشائري القبلي و بدرجة أقل على التضامن المذهبي، و يضل الولاء للأسرة الحاكمة و الانتماء القبلي و كذلك الوضع الاقتصادي أحد أهم المحددات للانضمام إلى النخبة الحاكمة في دول الخليج.

---

[1] بلقيس أحمد منصور،نفس المرجع،ص49.

و تقف اليمن و الإمارات العربية المتحدة في الطرف الآخر الذي يعتبر المؤسسة القبلية إحدى مؤسسات الدولة التي حددت التشريعات الحديثة مكانها القانوني و السياسي.

و في السودان و المغرب و الجزائر و موريتانيا نجد مجتمعات ذات تكوينات تقليدية تعتمد على تضامن قبلي، طائفي، عرقي، في نفس الوقت، بينما في ليبيا و الصومال فإن التكوينات التقليدية ترتكز على التضامن القبلي.

5- أما من حيث الأصول الاجتماعية للنخب العربية ينحدر معظم أعضاء النخب العربية من أصول اجتماعية و اقتصادية أدنى من النخب القديمة التي كانت تحكمها قبل استقلالها[1].ففي السعودية يلعب المحور النجدي الديني دوراً في التركيبة الاجتماعية للنخبة السعودية فالمجتمع السعودي المعاصر يقوم على انقسام الدولة إلى مجتمعين غير متساويين مجتمع عماده التراتب القبلي و القوة القبلية و لحمته علاقات القرابة و التحالف و مجتمع آخر ملحق بالمجتمع الأول و من أهم التحولات هي أن المجتمع السعودي الذي كان بدوياً في معظمه قد غدا حضرياً.

و في الكويت حدثت تغيرات هامة ففي الفترة 1962-1985 كان فيها 18 وزيراً من آل الصباح بينما يوجد الآن عدد قليل من الوزراء من آل الصباح، حتى و إن اقتصر على الوزارات السيادية.

أما في دول المغرب العربي فتنتمي النخبة الحاكمة إلى الطبقة الوسطى في الجزائر و ترجع أصولهم الإقليمية إلى القرى و المدن الصغير، و إلى الطبقة العليا في المغرب، التي تنتمي إلى أقاليم المغرب الشمالية التي تتضمن القنيطرة و الرباط و الدار البيضاء بجانب المناطق الغنية فاس و مكناس، و تفسر سيطرة الفئات العليا على الحياة السياسية استمرارية و رغبة النخبة الحاكمة في المغرب و المعارضة في الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية.أما بتونس فترجع الأصول الاجتماعية للنخبة الحاكمة فيها إلى الطبقة العليا و الطبقة الوسطى و تنتمي إلى مدن الساحل[2].

و في مصر ترجع الأصول الاجتماعية للنخبة إلى الطبقة الوسطى و شبه العليا وهي الطبقات التي توافرت لها القدرة المادية لإفراز كوادر علمية و مهنية تستطيع الوصول إلى مناصب الدولة الإدارية و السياسية و العسكرية.

---

[1] نفس المرجع، ص50.

[2] نفس المرجع، ص51.

و ترجع الأصول الاجتماعية للنخبة في دول الخليج إلى الطبقة الوسطى، بينما ترجع في سوريا إلى الطبقة الدنيا، و تنتمي في ليبيا إلى خارج المدن، و في اليمن إلى الطبقة الوسطى و العليا.

6- أما من حيث معايير تجنيد النخب العربية فتتفاوت هذه المعايير بين النظم السياسية العربية حيث تتعدد الأسس التي تقوم عليها النخبة بدرجة قد تصل إلى التناقض، و يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف التي مرت بها النخب العربية و أسس تكوين كل نخبة فيها.

إذ تعد المعرفة الشخصية و شبكة العلاقات غير الرسمية مصدرا لدخول النخبة في مصر، الأمر الذي يضفي نوعاً من الانغلاق على النخبة الرسمية المصرية و يسهم في تفسير استمرارها.و في دول الخليج يضل الولاء للأسرة الحاكمة و الانتماء القبلي و كذلك الوضع الاقتصادي من أهم الآليات لتجنيد النخبة.

7- و أخيراً من الملاحظ أن النخب السياسية ليست بالضرورة جماعة متجانسة و متماسكة و مندمجة بل هي عادة خاصة في النظم السياسية العربية تتصف بالانقسام و التنافس و الصراع بين أعضائها خاصة في ضل دور القائد في إذكاء و تعميق هذه الانقسامات و الصراعات انطلاقاً من مبدأ الصراع المتوازن، أو بعبارة أخرى فرق تسد حتى تصير للقائد الكلمة الأولى و الأخيرة في العملية السياسية، و نتيجة لهذا الانقسام و التنافس و الصراع يصير من الصعوبة بمكان استمرار تأثير عناصر معينة من عناصر النخبة السياسية مع اتجاه القائد بشكل مستمر إلى إبعاد أو تقريب كل من هذه العناصر لمنعها من اكتساب قوة سياسية مستقلة عن شخص القائد[1].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص53.

**الفرع الثاني: النخبة في الفكر و الواقع التونسي .**

هناك العديد من المحاولات متنوعة لدى العديد من الباحثين المهتمين بالأداء السياسي للنخب السياسية التونسية و دورها، و لعل أهم هذه المحاولات تلك التي أنجزها س.ه.موورc.h.moore و عبد الباقي الهرماسي و ل.س.براون l.c.brown و ليليا سالم.

* فلقد انطلق موور عند دراسته[1] لمسار تطور الفعل السياسي لدى النخب التونسية من مرتكز نظري قوامه أن الوعي الوطني الذي تحمله النخب السياسية الفاعلة في الحاضر أو التي كانت فاعلة في مرحلة سابقة، أو التي تتهيأ للفعل مرتبط بطبيعة الديناميكية المتغيرة للمجتمع. ممل يجعل لكل شكل من أشكال الوعي نموذجا لنخبة سياسية بما هي فاعلة في الساحة السياسية، و بالتالي تتأسس مرحلة جديدة في النضال ضد الوجود الاستعماري، فكل شكل من الوعي الذي يحمله فاعل سياسي ما (نخبة)، يعكس شكلا من أشكال الفعل النضالي، و بالتالي أمكن لموور أن يتبين ثلاث مراحل مرّت بها التجربة النضالية في تونس، أي ثلاثة أصناف للنخب[2]:

**1- المرحلة الأولى: مرحلة التمثيل الليبرالي.**

**شكل الوعي الوطني ، الانفتاح على قيم الحضارة الغربية:** الليبرالية هي التوجه الأيديولوجي الكفيل بتجاوز الوضع المتأزم و ذلك عبر مسايرة مقتضيات العصر و مستجداته.

**نموذج النخبة الممثلة للمرحلة،** حركة الشباب التونسي احتذاء بنموذج شباب تركيا.

**2- المرحلة الثانية:** مرحلة المناهضة التقليدية للوجود الاستعماري عبر الخيار الإصلاحي.

**شكل الوعي الوطني:** الاستناد إلى مبادئ الدستورية الليبرالية و عملية الإصلاح من أجل إرساء هذه المبادئ التي لا مناص منها لأي تجربة إصلاحية.

---

[1] **حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص94.**

[2] **نفس المرجع، ص95.**

**نموذج النخبة الممثلة للمرحلة:** نخبة متعلمة منفصلة تماما عن اهتمامات الواقع اليومي و مقتضياته ( أنصار الحزب الحر الدستوري التونسي للشيخ الثعالبي عام 1920.)

3- **المرحلة الثالثة:** مرحلة المناهضة الراديكالية للوجود الاستعماري

**شكل الوعي الوطني:** إرساء معالم فعل نضالي يكون أكثر تجذراً داخل أوساط العامة من الناس، أي إرساء فعل أكثر جماهيرية عبر تشريك مختلف الفئات الاجتماعية مهما كانت انحداراتها الاجتماعية في الفعل النضالي.

**نموذج النخبة الممثلة للمرحلة:** الحزب الدستوري الجديد و خاصة أنصاره من الشباب المتعلمين الجدد عام 1934 الذين اختاروا عن وعي الالتصاق بواقع الجماهير و ملامسة اهتماماتهم.

و بحسب موور فإن تتالي هذه المراحل في خط تطور الفعل السياسي و الوعي النضالي للتجربة التونسية، قد حكمه منطق التوالد تبعا لقوانين التطور و التجاوز ذاتها التي تحكم الفكر الإنساني، فليست المرحلة الثالثة على سبيل المثال بشكل وعيها السائد و نموذج نخبتها الممثلة إلا إفرازاً لمرحلة سابقة سادها شكل من الوعي الوطني حملت لوائه نخبة ذات ثقافة معينة و انحدار اجتماعي متميز.

و يرى موور أن هذا التسلسل القائم على التوالد الذي حكم مسار تطور التجربة السياسية التونسية، قد أصبغ على نخبها مزيدا من التجانس و التلاحم، فكأننا بالوعي السياسي لا يتطور إلا ببروز شكل جديد له، أي ببروز نموذج نخبوي جديد قادر على تجاوز النموذج السابق أولاً، و على احتواء قوى الفعل داخل السياسة التونسية ثانياً، و بالتالي امتلاك دواعي شرعية وجوده المتجلية في الفعل الذي ينجزه و طبيعة التحالفات التي يقيمها و الاستراتيجيات التي يرسمها.

* و جاءت محاولة الهرماسي[1]، بالربط بين تجانس النخبة و تجانس المجتمع و مركزة الدولة و طبيعة الاستعمار، فبالنسبة إلى الهرماسي تتحدد توجهات النخبة السياسية من خلال الآفاق الأيديولوجية التي تعرفها و التي تجد في التنظيمات السياسية المستحدثة الأداة التي تسمح بتجسيد هذه الشعارات، و التي تحمل لواءها، باعتبارها توجهات أيديولوجية.

---

[1] نفس المرجع، ص96.

و بناء عليه بين الهرماسي ثلاثة توجهات أيديولوجية ممثلة لثلاثة أصناف من النخب هي كالتالي[1]:

**1- توجه قوماني سكريبتورالي**،يحمل لواءه نموذج العالم بالمعنى التقليدي الكلاسيكي، أي نموذج المثقف المتعلم تقليديا المتمسك بالمنطلقات الدينية التقليدية، و المنحدر كذلك على المستوى الاجتماعي من بنية حضرية أساساً. و لعل التعبير التنظيمي لهذا التوجه الأيديولوجي وجد نفسه بحسب الهرماسي مؤسسياً في هيكل الدستور القديم الذي حمل لواء مبادئه نموذج المثقف السكريبتورالي الذي فهم الوطنية فهما متميزاً بمحدوديته امتداداً في الزمان و المكان.

**2- توجه عصراني ليبرالي**،يحمل لواءه نموذج المثقف الذي تعلم في الجامعات الغربية عامة و الفرنسية على وجه الخصوص و استلهم المنطلقات النظرية لأيديولوجيته من مبادئ الغرب التي تمثل تجربة حديثة ذات بعد مرجعي. هذا التوجه مقسم بين شريحتين اجتماعيتين:

شريحة أولى، اختارت الانفصال عن الجماهير و اهتماماتها اليومية متعالية بنخبويتها التي تسببت في حالة من العزل حصرت فيها نفسها، فهي قد اختارت شعار القانونية أيديولوجية خلال مسار فعلها النضالي، مستلهمة نموذجها في الحكم من الديمقراطيات الغربية لكن لم تسمح لها كل هذه الخصائص جميعا من تجسيد هذا المشروع التحديثي.

شريحة ثانية، يمكن القول تبعا إنها أكثر عضوية من سابقتها، و قد قامت على أنقاض الخيبة التي منيت بها الشريحة الأولى إزاء القانونية باعتبارها خيارا أيديولوجياً، أي أسلوباً في النضال السياسي نظراً لما جرّته هذه القانونية من عزل و إقصاء لهذه النخب، فكان من المنطقي تبعاً أن تختار هذه الأخيرة و أعني النخب البديلة، التعبئة الجماهيرية القاعدية على أنها أسلوب نضالي يتميز بطابعه الشعبوي و سيجسد هذا التوجه الجديد الحبيب بورقيبة و جماعة الدستور الجديد الذين سعوا إلى التوفيق بين مبادئ النخبوية باعتبارها أنها ممارسة علوية، و مبادئ الشعبوية من حيث هي اهتمامات تهتم بمصالح القاعدة الشعبية الواسعة في مشاغلها اليومية.

---

[1] نفس المرجع، ص97.

**3- توجه راديكالي ذو تقليد عمّالي**، هو توجه انطلق أساساً من فكرة الإصلاح ابتداء من البنى السفلية.و هو في هذا بالذات يتفق مع التوجه السابق، إذ إنه توجه يعتبر أن الفعل النضالي لا يكون إلا استجابة لتطلعات و رغبات الجماهير الواسعة من دون استثناء، فهو فعل لا يكون إلا بهذه الجماهير.

و لقد وجد هذا التوجه بتعبيراته الأولى مع الزعماء النقابيون الأوائل منذ محمد على الحامي، و الطاهر الحداد و فرحات حشاد و وصولاً إلى أحمد بن صالح و الحبيب عاشور و غيرهم، هذه التوجهات الثلاثة التي انتهى إليها الهرماسي إنما هي نتاج لمنطلق نظري في التحليل، يتمثل في أن الدولة يحكمها سياق سياسي موزع بين مظاهر التقليدية من ناحية و تطلعات التحديث من ناحية أخرى.

و بناءً على ذلك قارب الهرماسي الدولة في مستوى إطارها الأيديولوجي و شكلها المؤسساتي الذي تجسدت به، باعتبار أن النمط الدولوي التونسي لما بعد الاستعمار أراد الانصهار بين الدولة و المجتمع و تأسيس على محاور العقلنة و العلمنة التي رفعت لواءها نخب البناء الوطني، هذه الأخيرة التي عارضت كل أشكال الولاء الجهوي أو القبلي، مثلما خالفت أيضا أنصار الو لاءات الإسلامية و العروبية.و هو يدعو كما يرى الهرماسي إلى ضرورة البحث في الخلفيات الاجتماعية و الجهوية للنخب الجديدة الحاكمة .

انطلاقاً من هذه الخلفية النظرية، لم يدرس الباحث النسق السياسي التونسي استناداً إلى مرتكزا ته النظرية المجرّدة، و نعني الدستور، و القوانين، و التشريعات، و الشعارات،...بل اختار دراسة الخصائص العامة لهذا النسق انطلاقاً من تجسيداتها على أرض الواقع في مستوى[1]:

- علاقة الحزب الحاكم أي القيادة السياسية بالمؤسسة التشريعية.
- الخلفية الجهوية للأفراد الفاعلين.
- التمثيل السياسي للمدن و الأرياف و ما بين المناطق:الساحل، العاصمة، الداخل خاصة.
- الخلفية الاجتماعية المهنية للنواب.

---

[1] نفس المرجع، ص98.

و لقد تبين للباحث و هو يدرس تطور علاقة الدولة بالمجتمع مرور هذه العلاقة بمرحلتين أساسيتين اعتباراً لاختلاف في الخصائص المؤسسة لعملية البناء الوطني ذات الاتجاه النخبوي التحديثي[1]:

– مرحلة ما قبل السبعينات، مرحلة تعاضدية حكمتها نخبة ذات انحدارات اجتماعية متنوعة و برامج بسيطة، و أهداف تقتصر على مجرد بناء الدولة و اقتسام مكتسبات الاستقلال و تحديث هياكل المجتمع.

– مرحلة ما بعد السبعينات، و تنعت بالانفتاحية، تميزت بصعود نمط نخبوي جديد متمثل في التكنوقراط الذي كان من اهتماماته الجوانب الاقتصادية على حساب الاهتمامات الأيديولوجية. أما من حيث الانحدارات الاجتماعية فقد حل أبناء الساحل محل أبناء العاصمة، و المؤشر الذي اعتمده الباحث في ذلك نتائج الانتخابات التشريعية، و بذلك يكون الهرماسي قد ركّز بالضبط على ذلك المجال الذي تتمفصل فيه الدولة مع المجتمع لأنه لا مجال لديه تقريباً إلى فهم السياسي بعيداً عن الاجتماعي، سواء في مستوى مسار بناء النموذج الدّولوي أو في مستوى علاقة المجتمع بالدولة.

أما براون سيختار الانطلاق من منطلق نظري مغاير يتمثل في تطوير مسار الحداثة الذي تجسد في أربعة مراحل[2]:

**1– مرحلة التكوين،** هي المرحلة التي سعت خلالها النخب الفاعلة إلى إرساء دعائم حداثة لم تكن مألوفة من قبل، بكل ما تبع هذه المحاولة من حالات اضطراب و فوضى التي تبقى منطقية لكل محاولة في إرساء أي نمط جديد داخل منظومة اجتماعية تقليدية.

**2– مرحلة تقليد المستعمر،** ترمي إلى إثبات كفاءة السكان الأصليين في السير على منوال المستعمر بممارسة فعل سياسي حديث، و تبني مقولات أيديولوجية و نظرية سعى البعض إلى إثبات عدم تعارضها مع المقولات الإسلامية الأساسية. هذا الاختيار القائم على محاولة التفاعل مع الواقع و استيعابه، إنما يرمي إلى إثبات شرعية حق هؤلاء السكان في المشاركة في الفعل السياسي في ظل السلطة الاستعمارية، إلا أن نخب هذه المرحلة بقيت تراوح في وجودها بين خطر الذوبان مع الوجود الاستعماري و بين الحفاظ على الهوية الخاصة بغرض استقطاب الجماهير و تعبئتهم الثقافية، أي– **مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري.**

---

[1] نفس المرجع، ص99.

[2] نفس المرجع، ص100

و هي المرحلة التي ستتجذر فيها جماهير النخب الفاعلة عبر إقامة المصالح الأيديولوجية مع الجماهير من أجل اكتساب هذا العمل النخبوي مزيدا من الشرعية الجماهيرية، لاتخاذه رهان استقطاب حتى و إن كان ذلك على حساب سلمية الفعل النضالي الذي اختارته هذه النخب بغية التغيير و التحول بهذا الفعل من الطابع الإصلاحي إلى طابع تغييري و هو طرد المستعمر.

**4- مرحلة نهاية الوضع الاستعماري**، لقد تسبب رد الفعل ضد الوجود الاستعماري من خلال التحالف بين النخب السياسية الفاعلة و الجماهير في حالات فوضى و اضطراب، في المرحلة السابقة، لكنها فوضى ستجد نهايتها خلال هذه المرحلة اعتباراً إلى تصفية الوجود المادي للاستعمار. لذلك سيتجه الفعل النضالي نحو معركة البناء، و أهم ما ميّز هذا الفعل النضالي الجديد أنه وجد نفسه بين خيارين أساسيين:

إما إجراء المعركة عبر تسخير كل القوى و تعبئتها على اختلاف توجهاتها محافظة كانت أم تقدمية، من أجل إرساء دعائم الاستقلال و البناء الوطني بعيدا عن الاختلافات الأيديولوجية التي تقصي.

أو إقامة جبهة وطنية قادرة على احتواء مختلف التوجهات الأيديولوجية خدمة لمشروع الاستقلال و التحديث بعيدا عن معاني الإقصاء، بل في ظل التنوع و حق الاختلاف تحت راية وطنية واحدة.

و ما يسبغ على معركة البناء الوطني البعد الثقافي إضافة إلى بعدها السياسي، فتاريخ التجربة النضالية التونسية قد أكد بأن المجتمع التونسي هو واحد من المجتمعات المستعمرة الأكثر انفتاحاً و قابلية للتحديث، فإن هذا يسمح لنا بالإقرار بأن النموذج التفسيري الذي بناه براون يعد النموذج الأكثر انطباقاً على التجربة التونسية التي سعت من خلال فعلها النضالي إلى ضمان الحياة، أي إلى حماية وجودها من خطر الاندثار أو الاحتواء أولاً، ثم إلى إرساء معالم الدولة الوطنية العصرية، و هي في خلال كل ذلك لا تقتصر على استحضار العامل السياسي،، بل إن هذا العامل يتمفصل مع نظيره الثقافي.

أما الهرماسي فقد انطلق من خلال نموذجه التفسيري من رفض التسليم بثنائية أصالة/معاصرة، على اعتبار أن هذه الثنائية لا تخلو من خلفيات أيديولوجية ترمي إلى التسليم بمركزية الثقافة الأوروبية، إذ أن مفهوم الحداثة لم ينفصل في تاريخ تشكله عن مفهوم التطورية، القائل بأن المجتمع الصناعي الحديث الأكثر نموا قد قدم للبلدان الأقل نمواً صورة عن مستقبلها، و ليس لها لكي تخرج من وضع التخلف الذي تعيشه إلا أن تسير على منوالها.

---

[1] نفس المرجع، ص101.

و مع هذا فإن الهرماسي لم يهمل البعد الثقافي في تحليله للنظام السياسي التونسي[1]، فقد أكد أن الانتقال من الدستورية الليبرالية إلى الحداثة الليبرالية إنما كان نتاجاً لفشل الأولى في تعبئة الجماهير، نظراً لحالة العزل السياسي الذي تعيشه نخب هذه المرحلة تحت ضغط المستعمر، و بخاصة أنها لم تركز على ضرورة التحالف مع الجماهير باعتباره خياراً استراتيجياً أو حتى تكتيكياً. هذا من ناحية أولى، من ناحية أخرى أن الخطاب الثقافي الذي رفعه بورقيبة و رفاقه آنذاك هو خطاب أكثر تعبيراً عن طموحات الجماهير الواسعة و استجابة لها، ممّا سيعجل ولاء هذه الأخيرة لقيادتها ولاء غير مشروط، و حتى و إن كان ولاء مؤقت في انتظار لحظة انفجار الخلاف البورقيبي اليوسفي بين وطنيين و عروبيين، غداة الإعلان عن الاستقلال، فهو لم يكن مجرد خلاف سطحي بين خيارين مؤقتين، بل إنه صراع استمد حدّته من طول مدة إخفائه كما استمد عمقه مما يمكن أن يكون عليه تعارض بين مشروعين مجتمعيين يختلفان في مستوى المرجعية أرضية الانطلاق.

كما يتأكد البعد الثقافي لمشروع البناء الوطني من خلال تتبع المسار النضالي للدستور الجديد، حيث يتبين لنا أن هذا المسار لم يكن على المستوى الثقافي بمعزل عن التيارات الثقافية و السياسية السائدة آنذاك، و التي كانت تستحضر و هي تناضل ضد الاستعمار[1]:

- مبدأ عدم الفصل بين البعد العربي لهذا الكيان و البعد الإسلامي له.
- مبدأ عدم الفصل بين مفهوم الأمة بالمعنى الواسع و مفهوم الوطن بما هو انتماء سياسي، و بالتالي عدم الفصل، بل السعي إلى التوفيق بين مقتضيات الأصالة و متطلبات الحداثة.
- عدم الفصل بين ما يقتضيه الفعل السياسي داخل ساحة سياسية تشهد تغيرات هيكلية على مختلف الأصعدة، و ما تتطلع إله الجماهير العريضة.

أمّا موور فقد اختار الانطلاق من مقولة النمو السياسي، القائمة على التسليم بأن كل مرحلة لا تبرز إلى الوجود إلا على أنقاض المرحلة السابقة بعد إقصائها لها استناداً إلى معيار العصرانية، فكلما زادت درجة عصرانية النخبة الرائدة للمرحلة الجديدة، زادت فعاليتها في إقصاء سابقتها و إرساء قدرتها على تحقيق الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما، بالنظر إلى المبدأ القائل بأن الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما لا يتحقق إلا بوجود نخبة عصرا نية قادرة على إنجازها.

---

[1] نفس المرجع، ص **101**.

[1] نفس المرجع، ص**102**.

أمّا براون نجح في تجاوز المقاربة الأحادية الزاوية القائلة إما بتفسير ما هو سياسي بما هو ثقافي فقط، أو تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي فقط، لذلك اختار براون متابعة المعركة الصعبة بين التقليد و الحداثة بالتركيز على مسار نزع القداسة داخل النسق الثقافي و السياسي التونسي، فهو قد اختار مقاربة تتتبع سيرورة نشأة و تشكيل هذا التوجه الثقافي الذي تحمل لواءه النخب الجديدة في سياق علاقته بالمنظومة السياسية منذ مرحلة التكوّن و التشّكل إلى مرحلة الاكتمال و التجسيد عبر ما تنجزه من فعل سياسي يبغي مقاومة الوجود الاستعماري أو النضال ضد التخلف من أجل البناء الوطني تبعا لنمط معين في علاقة النخب السياسية بالقاعدة الجماهيرية. فلا أحد ينكر البصمات الواضحة لهذه الجماهير في نحت معالم التوجهات الثقافية ة الأيديولوجية للنخب المتزعمة للفعل النضالي.

* و نجد ليليا بن سالم قد اهتمت منذ البداية في تعاطيها مع التجربة التونسية بالإطارات و تحديداً بالإطارات الإدارية و الاقتصادية، فوجدت نفسها تبحث في مسألة ديمقراطية التعليم لما لذلك من أثر في توفير حظوظ الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، إذ إن توفير حظوظ التعلم و توزيعها بشكل عادل إنما هي في عمقها توفر لحظوظ الصعود بشكل عادي و عقلاني. لذلك مثلت ديمقراطية التعليم منطلقاً لتناول نشأة النخب السياسية و الإدارية و الاقتصادية التونسية[2]. و تعني ديمقراطية التعليم لديها أن لا يكون التعليم في مختلف مستوياته محتكراً من طرف نخب تنحدر من عائلات من دون غيرها لاعتبار من الاعتبارات، الجاه، النسب، أو الانتماء الجغرافي...

و لكن هذه الديمقراطية لا يمكن أن تتم إلا بجملة من الاعتبارات الجوهرية هي[1]:

– طبيعة تكوين النخب: أي المضمون المعرفي الذي حصلت عليه و مدى تجاوب هذا المضمون مع مقولات الحداثة و العقلانية، لما لذلك من أثر على الخيارات التنموية خلال مرحلة البناء الوطني.

– طبيعة الانتماءات المراتبية للعائلات من برجوازية متنفذة و برجوازية صغيرة و عائلات فقيرة... و أثر ذلك على عملية الحراك الاجتماعي التي ستشهدها البنية الاجتماعية و المراتبية لهذه العائلات بحكم ارتباط سببي قائم بينها و بين عملية التحصيل العلمي و شكل توزيعه بين مختلف الفئات الاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع، ص103.

[2] نفس المرجع، ص104.

– طبيعة الانتماءات السوسيومهنية للآباء و أثرها على حظوظ الأبناء في التحصيل العلمي، و انتهت إلى أنا أبناء المنتمين إلى الوزارات هم الأكثر حظاً في مواصلة تعليمهم العالي، كما انتهت إلى أن ابن الإطار المتوسط يتمتع فقط بـــ 1,6مرَة أقل في حظوظ ولوج الجامعة من ابن الإطار السامي، أما أبناء الموظفين فلهم 4,9مرَة أقل في الحظوظ نفسها، كذا أبناء الحرفيين5,2مرَة أقل و أبناء العمالة18مرَة أقل من ابن الإطار السامي[1].

– طبيعة الانحدار الجهوي أي الجغرافي لأفراد النخبة ما بين الريف و الحضر أولاً، ثم ما بين الجهات ، فقد خلصت الباحثة إلى أن حجم التجمعات السكنية يمثل عاملاً محدداً في تخريج إطارات النخبة و مساهمتها في الفعل السياسي، و من هنا حددت نسبة الطلبة استناداً إلى عينتها طبعاً بحسب الولايات كوحدة إدارية، إذ ما بين سوسة و تونس و صفاقس من جهة، و القصرين و جندوبة و باجة من جهة أخرى، يبقى الفرق واضحاً في عدد الطلبة (سوسة21,5 في المائة، و القصرين0,9 في المائة).

لذلك ستمثل المجموعة الأولى من الولايات( تونس، سوسة، صفاقس) قطب ثقافي قادر على إنتاج و إعادة إنتاجها تبعا لقانون التطور اللامتكافىء و 70 في المائة من الإطارات خلال سنوات بحث ليليا بن سالم هم أصيلو ولايات تونس، سوسة و صفاقس، و هي الولايات التي سينحصر فيها التنافس في إنتاج الإطارات، و ما عادت العاصمة المصدر الأساسي للنخب، أي إنها ما عادت مركز الإشعاع الثقافي الوحيد، و ذلك بعد انتشار مراكز التعليم، مما سمح لهذه الولايات بمراكمة رأسمالها الثقافي و بالتالي نشر إطاراتها و توزيعهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية و الإدارية و السياسية.

و قد ميزت الباحثة بالنظر إلى نوع التعليم و التكوين الذي تميزت به النخب في تونس الحديثة الاستقلال إلى نخب متنوعة المرجعيات إذ منها[2]:

– التي تكونت على مقاعد المعاهد و الكليات الفرنسية.

– التي ترجع في تكوينها إلى المدرسة الصادقية حيث يتكامل التكوين العربي مع التكوين الفرنسي، لتتخرج إطارات ستقوم أساساً بدور الوساطة بين الإدارة الفرنسية و المواطن العربي التونسي.

– التي راهنت على التكوين الزيتوني سواء في شكله و مضمونه الكلاسيكي، أو مع المحاولات التجديدية من خلال مشاريع إصلاح التعليم الزيتوني.

---

[1] نفس المرجع، ص104.

[2] نفس المرجع، ص105.

هذه البنية الجديدة للنخب التونسية بمختلف خصائصها و مرجعياتها ثم انحداراتها، سوف تحدد في جانب كبير الخصائص البنيوية و المؤسسية للمجتمع التونسي لما بعد الاستقلال، و قد تميزَت النخبة الجديدة بأنها:

- شابة من حيث تركيبتها العمرية.
- ذات تكوين مزدوج عربي متجّذر و فرنسي منفتح على ما يقدمه الفكر الغربي بخاصة.
- ذات انحدارات اجتماعية و جغرافية متنوعة( ريف، حضر، شمال، جنوب،).

بعدما تطرقت إلى التأصيل المفاهيمي لكل من عملية التحول الديمقراطي و ظاهرة النخبة، ثم الحديث عن العلاقة التي تربط بينهما، و موقع النخبة في عملية التحول الديمقراطي، و حتى لا تكون الدراسة مقتصرة على الإطار النظري، و يمكن تطبيق كل ما جاء في الجانب النظري من تحليلات و النتائج تناولت في الفصل الثالث الحالة التطبيقية في دراستي للموضوع و هي تونس، و التي كنت قد مهدت لها ببعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت النخب في تونس،

# الفصل الثالث: النخبة السياسية الحاكمة في تونس

## المبحث الأول: النخبة السياسية في تونس الجذور و المنطلقات

### المطلب الأول: النخب التونسية الحاكمة التكوين و المصادر و الأدوار

يحتم الحديث عن النخب السياسي العودة إلى واقع النخبة الحاكمة التي تستدعي النظر في أصولها و تنشئتها الاجتماعية و الثقافية و العلمية، لأنه عاشت في ظروف استعمارية، حيث قاومت الاستعمار قبل الثورة عبر الأحزاب و التحرك السياسي، و سرعان ما دخلت في ثورة فقاومت إلى غاية الاستقلال، هذه التنشئة أنتجت أيديولوجيات تعتمد أساساً على الصراع للوصول إلى السلطة،فالوقوف على خلفيات النخبة الحاكمة و مرجعياتها، يمكّن من وضع الموضوع المدروس في إطاره التاريخي الذي منه يستمد خصوصياته، فلا يمكن فصل النخبة عن ماضيها و تاريخها و تجاربها السياسية السابقة.

**الفرع الأول: النخبة الحاكمة والمؤسسة التعليمية. التكوين الهيكلة الأدوار.**

لم يكن التدخل العسكري الفرنسي في تونس إلاّ ليولد مجتمع جديد نتيجة للاحتكاك الحضاري، و الذي أفرز هذا السياق نموذجين نخبويين لكل نموذج مشروعه الثقافي الحامل لمواقف من ثنائية / معاصرة تبعاً للمرجعية الفكرية التي تحكم كل طرف من حيث هي مرجعية تنحت معالمها و تتولى ترسيخها المؤسسة التعليمية المواتية، فالمؤسسة الزيتونية بما هي مؤسسة كلاسيكية تُنتج نموذج المثقف العالم و تعد نفسها حامية العروبة و الإسلام و قيم المجتمع العربي الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي الوافد، أما المؤسسة التعليمية الحربية ثم الصادقية و ما تفرع عنها، فإنهما تعدّان مؤسستين تعليميتين مستحدثتين ترميان إلى إرساء نمط جديد في التعليم أكثر استجابة لمقتضيات الحياة الإدارية في مختلف المجالات و ما عرفته من تحولات جوهرية بفعل الحدث الاستعماري، و ما أفرزه من حاجيات جديدة لم تكن مطروحة من قبل، فمن خلال وقوفنا على المرحلة الاستعمارية، تبين أن هذا التعليم كان متنوعاً، قائماً على تعدد الأنماط التعليمية، و لكل مدرسة برامجها إذ نقف على[1]:

- المدارس الفرنسية التي لم تختلف في برامجها عن فرنسا و هي عامة ما تكون مخصصة للأوروبيين من الجاليات الأجنبية.
- المدارس الفرنكوعربية التي كانت برامجها مزدوجة اللغة عربية و فرنسية، و يدخلها عامة أبناء الفئات المتميزة من سكان المراكز الحضرية الكبرى.
- المدرسة الزيتونية و المدارس القرآنية التي حددت أهدافها في تحفيظ القرآن للتلاميذ .

[1] زهير الذوادي، الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي و الاجتماعي.تونس: الأطلسية للنشر، ط1، 2010، ص165.

هذا التنوع في أطر التكوين سيخلق من دون شك تنوعاً في نموذج المثقف الذي تنتجه و تعيد إنتاجه المؤسسة التعليمية آنذاك على اختلاف أنماطها، و بالتالي حول هامش الشرعية الاجتماعية بما هي تنافس حول مصادرها سواء شرعية الصعود في سلم المراتبية أو شرعية الفعل السياسي أو شرعية التمتع بالثروة.

و قد باشرت المؤسسة التقليدية الزيتونية عديد الإصلاحات سعياً منها إلى تكوين أكثر استجابة لمتطلبات العصر من حيث المضامين المقدمة و الطرق البيداغوجية المعتمدة في التدريس، قصد توسيع هامش من الاحترام لهذا الخريج مقارنة بخرجي المدارس العصرية المتمثلة في المدرسة الحربية ثم بخريجي الصادقية الذين يتمتعون بامتيازات في الوظائف العمومية، و للعب دور الوسيط بحكم تكوينهم المزدوج و المعمق بين المستعمر القائم على المجال الإداري، و بين القاعدة الشعبية الموسعة.

هذا التوجه الإصلاحي ساهم بشكل واضح في تقريب الفجوة بين النمطين، إذ الرهان التعليمي بما هو رأسمال قابل للاستثمار اجتماعياً و سياسياً، غدا القاسم المشترك بين التوجهين هو إصلاح المؤسسة التعليمية، و بناء عليه ستبرز عدة ضغوطات و مطالبات وطنية عنيفة من أجل إصلاح التعليم و إنشاء مؤسسة جامعية وطنية لا تكون مجرد أداة طيعة في خدمة الأغراض الاستعمارية، و هي مطالب و ضغوطات سوف يقودها الشباب التونسي من خريجي الزيتونة و المعهد ألصادقي و كذلك الحركة النقابية في آن واحد، إيماناً منها بإستراتيجية الخيار التعليمي، مما سيجعل البلاد تعيش حركية تعليمية واسعة، فتزايد عدد التلاميذ خلال الخمسينات تزايداً كمياً هائلاً بعد أن غدا التعليم يمثل قيمة رمزية في أذهان الناس، فبلغ العدد سنة 1955إلى 213364، بعدما كان سنة 1950 سوى 113301، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات، إذ كان عدد الفتيات المزاولات تعليمهن بالمدارس سنة 1917 يناهز 1050 تلميذة[1].

---

[1] عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص162.

و بذلك اتخذ التعليم في وعي النخب الوطنية زيتونيتها و صادقيتها صورة الرهان لا الثقافي فقط، بل السياسي و الاجتماعي أساساً، فهي نخب ضمنته محتوى سياسياً نضالياً تستعمله الحركة الوطنية لحماية الذات من الانصهار في الآخر الاستعمار يعبر بعث وعي وطني و تكوين إطارات قادرة على حماية الذات من الاحتواء و التلاشي، و انتهى الأمر بطرح التعليم كقضية وطنية أو منطلق لها، باعتباره يمس علاقة المجتمع التونسي بإرثه العربي الإسلامي،و يحدد موقفا من الوجود الاستعماري، و هنا بالذات تكمن الأهمية السوسيولوجية للمؤسسة التعليمية التي مثلت منطلقاً و أداة في الآن نفسه للنخب في تونس في سياق مسيرتها النضالية و البنائية، كما كانت مؤشراً على تحولات اجتماعية أفرزتها التطورات الداخلية للمجتمع التونسي في علاقته بالنفوذ الاستعماري، لذلك لن يتوان الصادقي نفسه خلال مساره النضالي سياسياً في تمجيد الموروث الثقافي و الديني، فهؤلاء الزعماء الجدد إنما هم مرآة عاكسة للمجتمع التونسي في مختلف مكوناته الاجتماعية و الثقافية، فهم زعماء ذوو تكوين عصري و تقليدي في ذات الوقت متمكنون من لغة الشعب يجيدون التكلم بها مثلما يتقنون لغة الإدارة و يجيدون التعامل بها، انحداراتهم الاجتماعية متنوعة و كذا مرجعياتهم الثقافية، شعارهم الذي يجمعهم هو التحرر الوطني.

و عليه فإنه و على المستوى السياسي نجد أن الصادقيين مثلوا النسبة الأكبر من أعضاء الهياكل الحزبية المناضلة من أجل الاستقلال، من خلال الدور الذي لعبته الصادقية و في تجربتها التربوية من أجل تطوير نخبة سياسية في تونس، اقترنت بمسار إرساء أنساق قيمية جديدة خلال مراحل نضالية من التاريخ التونسي، فالصادقيون ذوو التكوين اللغوي و الفكري المزدوج نجحوا في النهل من مبادئ و أيديولوجيات المستعمر عبر عملية التثاقف بما سمح لهم باحتلال المناصب الإدارية المهمة، إلا أن هؤلاء الصادقيين أنفسهم نجحوا أيضا في استثمار الأبعاد الإنسانية و الحضارية للأيديولوجيات الغربية و أهم قيمها، شعاراته التي منها العدالة، الحية، و الديمقراطية، خلال تجربتهم النضالية ضد المستعمر الذي حاربوه انطلاقاً من مقولاته ذاتها بعد محاولة مواءمتها مع الإرث القيمي التونسي الذي يمثل مرجعية حضارية و تعبوية قابلة للانتقاء و الاستثمار من أجل إثبات الهوية الوطنية و الحفاظ على مقوماتها ثم تحقيق التحرر الوطني[1].

---

[1] نفس المرجع، ص165.

فكان الصادقي بالفعل نموذج الإنتيليجنسي الأقدر على التعبير على طموحات الشرائح الأوسع من المجتمع التونسي نظراً إلى ما تتمتع به من إلمام بالثقافتين الغربية و العربية، و بخاصة خريجي المعاهد الفرنسية يعيشون قطيعة ثقافة مع المحيط التونسي و مع التاريخ التونسي، أما خريجو الزيتونة فرغم محاولاتهم الإصلاحية فإنهم بقوا بدورهم في قطيعة مع التطورات الحديثة.

إن نمط التعليم الصادقي جاء تحت ضغط حاجة المستعمر نفسه، فالسلطة الاستعمارية التي كانت عارضت انتشار التعليم داخل هذه الأوساط في البداية، قد اضطرت إلى التسامح بتعليم العديد من الفئات نظراً إلى حاجتها لوسطاء ذوي تكوين مزدوج يسمح بتحقيق التواصل بين المواطن و الإدارة من أجل ضمان استمرار المنظومة الاستعمارية، مع الحفاظ على علاقات التبعية الثقافية و الاقتصادية، و هذا ما أسس للنقيض، أي لنشأة وعي وطني حامل لمشروع جديد ، هو من ناحية مستمد من النسق القيمي الغربي و شعاراته التحديثية اجتماعياً و اقتصادياً و قانونياً، لكنه أيضا من ناحية أخرى متّسم بأصالة واضحة المعالم نظراً لاستفادته من النسق القيمي السائد عبر استعادة المقولات التعبوية و توظيفها و مراعاة مستلزمات قيمية تمس مباشرة بالشعور الديني و الهوية الوطنية و البنية المجتمعية القائمة على المراتبية ذات معايير هي في جذورها تقليدية و ذات خصوصيات مميزة[1].

**الفرع الثاني: النخبة الحاكمة والمؤسسة السياسية(الرهان السياسي) . التكوين الهيكلة الأدوار.**

و نحن نتحدث عن المؤسسة العلمية التعليمية وجدنا أنفسنا عن الممارسة السياسية المصاحبة لها باعتبارها غاية ظاهرة أحياناً خفية في معظم الأحيان، بما يؤكد تمفصل المؤسسة الأولى(العلمية) مع الثانية (السياسية)، بشكل يغدو معه الفصل بينهما يقتصر على الغاية المنهجية الإجرائية.

نشأة ابتداء من القرن العشرين ما يسمى بالقومية القطرية، و خلال هذه الفترة من النهضة التي مثلت آنذاك مرحلة مواجهة مع التحدي الغربي، تبلور أيضا مفهوما الشعب و المثقف، فبرزت نخب جديدة ذات تفكير تنويري إصلاحي ليبرالي أو راديكالي، تسعى إلى اكتساب شرعية وجود مستمدة من عضويته في سياق العمل و الفعل السياسي بخاصة، لكنها عضوية ستبقى لعوامل متداخلة ثقافياً و سياسياً و اجتماعياً و طبقياً.و سيقوم بين الترعتين التحررية و الراديكالية تحالف،يولد منه حركة الشباب التونسي التي ستمهّد لظهور الاهتمام الجدي بالسياسة،و كان هذا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة للظروف الدولية آنذاك و ظهور مبادئ ولسون الأربعة عشر[2].

---

1 نفس المرجع، ص166.

2 نفس المرجع، ص167.

لقد آمنت هذه النخب بضرورة التنسيق مع الجماهير و الاتصال بها للتعويل عليها خلال المسار النضالي الطويل من أجل التحرر الوطني و بخاصة مع تشكيل الحزب الدستوري الجديد(عام 1934)، على أنقاض القديم[1]، هذا الحزب الجديد الذي سيسعى إلى تنظيم نفسه تنظيما جماهيرياً، فاتصل أعضاؤه اتصالاً مباشراً في كل مكان الأهالي مع مواصلة ربط الصلة مع الحكومة الفرنسية، و جعل لنفسه أهدافاً نضالية متمثلة أساساً في تحرير البلاد و منحها دستوراً قائماً يضمن لها الحفاظ على شخصياتها و يحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة في شؤونها، و بخاصة في مواجهة إستراتيجية استعمارية.لكن هذا لا يعني عدم وجود تناقض بين النخبتين ليس على المستوى الثقافي فحسب و إنما على المستوى السياسي، فدخول البلاد مرحلة التفاوض مع المستعمر عمل ممثلو الحزب الجديد إلى عدم إعطاء الزيتونيون أهمية كبيرة، ما سيؤزم العلاقة بين الطرفين و بخاصة بعد تراكم الاختلافات حول طرق و أغراض النضال الوطني و نموذج الدولة البديل، فالطرف الأول يمثله خريجو مدرسة مفرنسة و هم أوفياء للتصور الغربي للتعليم الذي لا يتماشى و تصورات صوت الطالب الزيتوني، كما أن زعماء الدستور الجديد تجاهلوا على المستوى السياسي للحزب الدستوري القديم، و كل شكل للتنسيق يمكن أن يسمح بإبراز الزيتونيين في صورة الفاعل المؤثر على الحقل السياسي، فكانت إستراتيجية الدستور الجديد أنه لم يكن له مذهب واضح و اختيار أيديولوجي محدد، بل إنه على العكس من ذلك كان يمتلك قدرة على التلوّن تبعا لمقتضيات اللحظة، فهو مستعد ليعلن نفسه مدافعاً عن المقولات الإسلامية التي يتبناها، كما أنه مستعد للدفاع عن الشعارات و الأفكار الوضعية من منطلق أنه ممثل لها، فأعضاء الدستور الجديد كثيراً ما أعلنوا أنفسهم أوصياء على الإسلام بغرض استثمار القدرات التعبوية للشعور الديني لدى الجماهير، إلا أنهم هم أنفسهم لم يترددوا خارج البلاد في تبني أفكار لائكية لكسب رضى و مساندة الرأي العالمي.

هذا التعامل المزدوج مع المسائل الذي أبداه الدستور الجديد سوف يمثل نقطة احتراز من قبل الزيتونيين في صراعهم مع الدستوريين الجدد، و الذي سينتهي ظاهرياً لصالح الدستوريين الجدد الذين بدوا أكثر فاعلية و قدرة على المطارحة فكراً و عملاً في التعبير على المطالب الأكثر التصاقاً بالواقع اليومي، هذه الوصاية الجديدة التي سعى الدستور الجديد سوف تفرز تراجعاً على مستوى الفعل

---

[1] رافع بن عاشور، المؤسسات و النظام السياسي التونسي.تونس:مركز النشر الجامعي، ط2، 2009، ص87.

السياسي للنخب القديمة من مثل: الدستور القديم، حركة الشباب التونسي، صوت الطالب الزيتوني، التي كانت في وقت قريب تمثل السكان و تتحدث باسمهم لدى المستعمر[1].

و بالتالي فإن الدستوريين الجدد قاموا بسحب البساط من تحت أرجل أنصار التيار التقليدي الذين يطرحون أنفسهم مدافعين عن التقاليد و الموروث الديني، و بالتالي تحييد هذا التيار القادر على استثمار الشعور الديني في عملية التعبئة و النضال و الإقناع الأيديولوجي، فكانت الدستورية بديلا انصهرت فيه العروبة بالإسلام ليلعبا دوراً خصوصياً قائماً على فهم جديد لعلاقة الماضي بالحاضر.

و بذلك نجح أنصار الدستور الجديد في تحييد الساحة و إفراغها من التيار التقليدي عبر نجاحهم في تقديم أنفسهم على أنهم المدافعون على التقاليد في إطار ثقافة سياسية جديدة تحتل فيها الدستورية المكانة المحورية و هي ثقافة تتمفصل في إطارها ثلاثة عناصر[2]:

أ/ استمرار الوحدة التونسية.

ب/ إعادة تشبيب الدولة.

ج/ إصلاح المجتمع في مستوى عقليته.

فاستمرار الوحدة التونسية يفهم باعتباره ترسيخاً لمعنى الوحدة الوطنية القطرية و بخاصة أن دراسة النصوص السياسية المغربية تبين أن الوعي القومي العربي مال إلى الانصهار مع الوعي الخصوصي الوطني انصهاراً يفهم في جانب كبير منه في سياق مسار النضال من أجل التحرر الوطني و دور حركات التحرر، بالنظر خاصة إلى طبيعة الثقافة السياسية التي تحمل لواءها النخب القائدة لهذه الحركات آنذاك، فهذه النخب لم تتوان في الدفاع عن الخصوصية اللغوية و الدينية و القيم الحضارية، لكن في نفس الوقت لم تتردد في إرساء معالم ثقافة سياسية علمانية، لكن ما يجب التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن هذا التوجه في الانفتاح على تجربة الغرب و الاستفادة منها قد اختلفت من حيث درجة قوتها و ضعفها، فلعل تجلياتها الأكثر إثارة و زعزعة للتجانس التقليدي هي تلك القائلة بأن التاريخ التونسي يجب ألا ينحرف نحو القرن السابع و ينشد إليه، فالبداية كانت مع القديس أوغسطين و القرطاجيين، أما الأبعاد العربية الإسلامية فلا يمكن النظر إليها إلاّ في إطار خصوصية تاريخية، فالجديد في هذه القراءة للهوية و للشخصية الوطنية يتمثل في محاولة إدماج الأبعاد المميزة للمجتمع التونسي في إطار نظرة جديدة للعالم

---

[1] **عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص86.**

[2] **نفس المرجع، ص86.**

انطلاقا من قراءة مغايرة للتاريخ التونسي[1]، هذه القراءة التاريخية الجديدة المستندة إلى الخصوصية التونسية سوف تفرز:

- فكاً للثنائية غرب/شرق و استبدالها بعلاقة انسجام جديدة بين الطرفين.
- إعادة النظر في الماضي و مكوناته من أجل تخليصه من الشوائب المسخ و معالم الجمود، و ذلك بغية إعادة التاريخ إلى الخط القويم بعد أن ضل وجهته عبر إعادة المصالحة بين التوجهات النخبوية و التطلعات الشعبية للجماهير،و بين مقتضيات المحافظة و مستلزمات التحديث.

و يمكن التسليم بالقول بأن الثقافة السياسية التي راهن عليها روّاد التحرر الوطني كانت محكومة باقتناع مفاده بأن الوظيفة الفكرية تتنزل ضمن مهمة مثالية تتمثل في إبداء المواقف إزاء تعدد مصائر الشعوب و ما تطمح إليه من أهداف، و هي وظيفة فكرية تتمفصل في إطارها النخب الحاكمة سواء كانت مسيرة أو تنظيمية حكومية أو تكنوقراطية مع الجماهير من أجل إرساء نمط جديد في العلاقة بين الطرفين، و في هذا السياق يمكن فهم انفصال سنة 1934، من حيث هو حدث يعبر عن خصوصيتين [2]:

أ/ الصراع بين الأجيال الذي بدأ بين أفراد الحزب القديم خاصة بين القيادات.

ب/ الحاجة إلى التجديد طرق النضال الوطني و دور القاعدة الشعبية في ذلك.

فمنذ 1930 بدأت الاختلافات تدبّ داخل الحزب الدستوري خاصة إثر عودة ثلة من العناصر الشابة من فرنسا بعد متابعة دراستهم العليا هناك، نذكر منهم محمود الماطري، الحبيب بورقيبة، و البحري قيقة، الذين بادروا إلى عقد مؤتمر في 2 مارس 1934، فتم بناءاً عليه انتخاب مكتب جديد تأسس بموجبه الحزب الدستوري الجديد[3].

بناء عليه دخل الساحة السياسية جيل جديد هو في ذات الوقت أكثر تمثيلية للمجتمع التونسي في شموليته سواء أيديولوجياً أو جغرافياً أو طبقياً، فكان من الطبيعي أن تؤمن هذه النخب السياسية الشابة الصاعدة بأهمية دور القاعدة الشعبية على أنها خزان لطاقة نضالية كامنة قابلة للاستثمار إذا توفرت لها الأطر و المؤسسات التي توجهها في مسارها النضالي الجديد، و لعل أهم الأطر و المؤسسات هي المؤسسة النقابية، إذ برزت المحاولات الاستقلالية الأولى بزعامة نقابيين واعيين باستحالة التعامل مع النقابات الفرنسية ، فتأسس سنة 1947 الاتحاد العام التونسي للشغل، و القسم التونسي من جامعة عموم العملة

---

[1] **نفس المرجع، ص87.**

[2] **نفس المرجع، ص88.**

[3] **رافع بن عاشور، مرجع سابق، ص47.**

الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد النقابي لعمال تونس، ثم كذلك الاتحاد العام لطلبة تونس، و هي منظمات مالت جميعها إلى الحفاظ على استقلاليتها بالنسبة إلى نظيراتها الفرنسية[1].

كما تعد المؤسسة اللبرالية من أهم الأطر المجسمة لهذا التوجه السياسي الجديد، إذ سعت النخب إلى إرساء مؤسسات على النمط اللبرالي، و التشديد على أهمية إنشاء دستور جديد مستوحى من التجارب و الدساتير الأوربية و خاصة الدستور الفرنسي.

هذا التوجه يبدو في الظاهر توحيداً جامعاً لكنه في الحقيقة متنافر متنوع من حيث تباعد الرؤى المحددة للواقع السياسي و زاوية النظر إليه، حيث أن عبد الباقي الهرماسي لم يتحدث في بحثه حول الدولة عن نخبة بل عن نخب سياسية، و أكد أن لديها ثلاثة تعريفات مختلفة للواقع السياسي، أي ثلاثة رؤى أيديولوجية للمستقبل تتنافس داخل فضاء الفعل السياسي و هي[2]:

أ/ التيار القوماني السكريبتورالي الذي يبقى تياراً متمحوراً حول فكرة إعادة تأكيد الهوية الثقافية و الدينية و الوطنية.

ب/ تيار التحديث اللبرالي الذي يعد أنصاره من المتأثرين بنموذج الثورات البرجوازية، و قد انقسم أنصاره إلى مجموعتين:

- المتمسكون بالدستورية اللبرالية فكراً و ممارسة و الذين يغلب عليهم الطابع النخبوي.
- الشعبويون الساعون إلى توطيد علاقاتهم بالجماهير الواسعة سعيا منهم لتجنب نخبة المجموعة السابقة.

ج/ تيار راديكالي ينادي بالتعبئة الشعبية من أجل إدخال تغيرات بنيوية عميقة على المجتمع مع رفض جذري لكل أشكال السياسة النخبوية، و من هذا المنطلق سوف تكون حركة التحرر الوطني في تونس رائدة في اختيار الخط اللبرالي.

فالمحاولة للهيمنة السياسية ساهمت في بروز صراع بين المتمسكين بالتقاليد و المنادين بالحداثة، فالمهيمن يسعى إلى الحفاظ على هيمنة عبر المحافظة على توزيع المناصب و الأدوار على حالتها الأصلية، أما المهيمن عليه فإنه يسعى بواسطة النخبة الصاعدة إلى تنظيم نفسه تدريجياً تبعاً لمبادئ الحداثة و مقتضيات السيادة الوطنية و التنمية.

---

[1] **زهير الذوادي، مرجع سابق، ص172.**

[2] **عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص89.**

إلا أن الموروث المؤسساتي و السياق الاستعمار و بنية النخبة الوطنية، سوف تؤثر جميعا على الصراع بين الحركات الوطنية و النظام الاستعماري و على نضج و اكتمال الثورة الاجتماعية و كذلك على قدرة الأمة المستقلة على ضمان تنمية مستقلة.

فهذا النضال تميز اجتماعياً بالتركيز على القوى الحضرية و التعويل عليها بتعبئتها خدمة لمشروع الاستقلال من دون إهمال القوى الريفية لكن مع بقاء هذه الأخيرة في مقام ثانوي نظراً لما ساد الفضاء الريفي من فوضى في العلاقات القبلية و اهتزاز في المراتبية التقليدية.أما سياسياً فقد تميز هذا النضال [1]:

- احتكار الأنشطة السياسية من قبل الإنتيليجنسيا الحضرية.

- تهميش نمط الدولة التقليدية القديمة أو إلحاقها بالسلطة الاستعمارية.

- ضعف البرجوازية الريفية و التجارية.

- غياب حقل للفعل السياسي المستقل نظراً إلى الضغط الذي تمارسه السلطة الاستعمارية.

لذا تغدو دراسة الدينامكية المجتمعية غداة المرحلة الاستعمارية، رهينة دراسة توجه كل نخبة أولاً، ثم تنظم هذه النخبة و أهميتها الوظيفية في إطار كل منظومة سياسية ثانياً، و هو ما سيكون له حضور في دراسة تكوّن النخب الوطنية لما بعد الاستقلال خلال مرحلة البناء الوطني بعيدا عن قوالب جاهزة في التفسير خالية من كل بعد تمييزي.هذا التمشي النظري في مقاربة نشأة النخب السياسية التونسية و تطور و عيها خلال المرحلة الاستعمارية، سوف يجد تجلياته واضحة على مستوى الفعل السياسي الوطني الذي تمثل منطلقه في فكرة الإدماج الجماعي داخل المؤسسة بالمعنى السوسيولوجي الواسع مثل النوادي و الجمعيات و الأحزاب، حتى إن الوطنية التونسية غدت وطنية مؤسسية اعتباراً لارتباطها بالمؤسسة الإدارية و السياسية السائدة إبان الحماية و التي تمثل الإطار المؤسسي و المرجعي للهوية الوطنية التي ستتضح معالمها تدريجيا بحكم اتضاح معالم الوعي بها من حيث محاور النضال. فلقد مثلت هذه الأخيرة وسيلة لدى النخب القائدة لمسار التحرر الوطني هذا، و لعل أبرز النماذج المجسدة لهذه النخب التحررية هم مناضلو الحزب الدستوري القديم أولاً ثم الجديد، هذا الأخير الذي تكامل مع إطار مستحدث هو نتاج التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها البنى المختلفة للمجتمع، أي أن المؤسسة النقابية التي مثلت الأداة الفعلية لعملية التعبئة الاجتماعية و السياسية، فتمفصلت بذلك الوطنية التونسية حول

---

[1] **نفس المرجع ، ص190.**

محوري العمل السياسي الدستوري و العمل النقابي الاجتماعي، أما استحضار العامل الديني فكان ذا صبغة إجرائية أو حتى براغماتية في غالب الأحيان. هذا ما أدى في سياق الحركة الوطنية إلى التصادم بين المشروعين البورقيبي و اليوسفي، الذي كان خلافاً كامناً تأجل انفجاره إلى حدود اللحظة الحاسمة المتمثلة في الاستقلال الداخلي، فهو صراع لم يكن فقط حول غايات النضال الوطني و طرقه و سبل تحقيقه في مستوى سياسة المراحل و القبول بالتفاوض المرحلي، بل إنه في صورته الخفية صراع يعود إلى تصور طبيعة علاقة تونس بالمكون العربي الإسلامي، فتاريخ تونس عند بورقيبة ليس فقط تاريخ العرب المسلمين، بل إنه قبل ذلك تاريخ الرومان و القرطاجيين و المسلمين و المسيحيين و غيرهم، لذا يجب على تونس أن تبحث عن هويتها في هذا الإطار المتنوع و المتداخل، أما عند صالح بن يوسف فتاريخ تونس هو في الأساس عربي إسلامي، أما باقي المكونات فثانوية عابرة[1].

هذا الصراع سيكون أوضح خلال أشغال المجلس القومي التأسيسي بين قطب يمثله الحبيب بورقيبة ذو الثقافة الحديثة و التكوين الصادقي ثم الغربي، و هو قطب متحمس لقيم الحداثة يحمل مرجعية غربية و فرنسية بالتحديد، و يمثله داخل المجلس 55 نائباً أي ما نسبته 50,92 في المئة، أما القطب الثاني فممثلوه من الزيتونيين ذوي الثقافة التقليدية و التكوين الزيتوني الكلاسيكي يستندون إلى مرجعية دينية تقليدية، و هو ما ممثل بـــ:53 نائباً أي ما نسبته 49,08 في المئة، هذا الإطار في تكوين أعضاء المجلس سيثير انتباه بورقيبة ليسعى إلى احتوائه، فدعا إلى ضرورة الإسراع لاختيار منهاج ناجح في العمل بغية الإسراع في إنجاز الدستور بعيداً عن المهاترات المذهبية، حتى إنه رفض رفضاً قاطعاً ما دعى إليه التقليديين من تقديم للهوية الثقافية للدولة الجديدة على التحديد القانوني لها، فأصّر على أسبقية البعد القانوني للكيان السياسي الجديد، لأن العروبة و الإسلام ليسا سوى انتماء ثقافي ديني و ليس سياسي، لا بل إن بورقيبة لم يكتف بذل، بل إنه تقدم بمقترح للمجلس ينصّ على تأخير البعد الثقافي و الانتماء في الهوية إلى الفصل الثالث باعتبار الفصلين الأول و الثاني يركزان على البعد القانوني للكيان الجديد، اعتبارا و أن العروبة و الإسلام ليسا سوى صفتين للدولة يخضعان لرقابتها و إدارتها[2].

لكن القوى المحافظة سوف تجابه هذا المقترح بقوة، لأنه يهمش الهوية العربية الإسلامية، فقد أصرت في المقابل على تخصيص الفصل الأول ذاته لتأكيد مسألة الهوية و الانتماء لتونس الدولة العربية و الإسلامية، لكن هشاشة هذا التيار المغاير و عدم تماسك مشروعه، إضافة إلى طبيعة توزيع النواب داخل

---

[1] نفس المرجع، ص191.

[2] نفس المرجع،ص193.

المجلس مهنياً و جغرافياً و تكويناً علمياً، سوف تتضافر جميعها لتحسم لصالح مقترح بورقيبة، و إن جاء بصيغة مخفية في الفصل الأول أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها و العربية لغتها، بما أكد أولوية المكون القانوني على المكون الثقافي[1].

**الفرع الثالث: النخبة الحاكمة و المؤسسة المجتمعية ( الطبقية و المراتبية ). التكوين الهيكلة الأدوار.**

تعد المؤسسة المجتمعية الآلية التي تعد إفرازاً لاشتغال المؤسستين السابقتين( التعليمية، و السياسية)، لتتفاعل معهما، فالمراتبية الاجتماعية و توزيع المراكز و إسناد الأدوار إنما هي عملية تتم استناداً إلى رأس المال المعرفي لفرد في مستوى شهاداته و تكوينه و كفاءته و أهليته كفرد أولاً، لكن يمكن لرأسماله السياسي المرتبط بدوره السياسي و أهليته في هذا المجال أن يكسبه ، أو أن يساعده على احتلال موقع في إطار المراتبية الاجتماعية القائمة داخل المجتمع.

و قد أفرز الوضع الاستعماري سياسة جديدة، سيكون لها الأثر على آليات المؤسسة المجتمعية، فمعظم العائلات التي كانت تسيطر على الأرض و الملكية العقارية و المناصب الإدارية و السياسية قبل الحماية،قد عرفت تحولات و اهتزازات ناتجة عن الوضع الاستعماري، إذ بعد دخول المستعمر و إعادة تنظيم السوق الاقتصادية من جديد برزت فئات اجتماعية جديدة، حيث توافرت فرص صعود بعض الفئات على حساب فئات قديمة من مثل الماركنتلية، التجار الجدد من الأوربيين، إضافة إلى شركائهم من اليهود و قسم ضئيل من البرجوازية التجارية التونسية، و بعض الفئات من كبار الملاك العقاريين أو أصحاب الضيعات، فكانت التحولات جوهرية إثر انتقال السلطة من يد الباي و من حوله إلى يدي المستعمر، تحولات لم تقتصر على علاقة السكان بالأرض بل شملت المجال السياسي و الثقافي، و بالتالي تغير نمط المراتبية الاجتماعية داخل المجتمع المدني.

فالجماهير الريفية تعرّضت إلى عملية تفقير و سلب للملكيات واسعة النطاق إثر إحلال قطاع عصري محل قطاع عتيق، فبرزت البروليتاريا على هيئة شريحة لم تكن مألوفة من قبل، و التي تتألف من قدماء الرعاة و الفلاحين المبعدين عن أراضيهم، كما يمكن أن نعثر في مقابل ذلك على كبار مالكي أحسن الأراضي و أكثرها مرد ودية، إذ قرابة 850 ألف هكتار من الأراضي كانت تتقاسمها 3 آلاف عائلة، أي ما يناهز 250 هكتار للمستغل الواحد، في حين أن 480 ألف عائلة تونسية لا تتوافر لها إلا 3 ملايين هكتار أي 6 هكتارات للمستغل الواحد[2].

---

[1] **نفس المرجع، ص194.**

[2] **نفس المرجع، ص104.**

و انطلاقاً من هذه التغيرات الهيكلية المسجلة، يمكن تصنيف الفئات الاجتماعية المستفيدة من الوضع الاستعماري الجديد على النحو التالي[1]:

**رجال المخزن**:و يتمثلون في كبار موظفي الاستعمار من اللذين تكونوا في إطار دولة البايات لينتدبهم المستعمر من أجل القيام على شؤون ممتلكات البايات نظراً إلى تجربتهم السابقة و كفاءتهم و ولائهم للسلطة الجديدة، إلا أنه سيقع استبدالهم في مرحلة موالية بخريجي المدارس العصرية الذين يفوقونهم في التكوين.

**المثقفون ذوو التكوين العصري**:ممن اختاروا المهن اللبرالية و التعبير عن المطالب الوطنية و عددهم كبير، أما انحداراتهم فيعود إلى البرجوازية و البرجوازية الصغرى، و هم سيحققون النجاح و الشرف لأنفسهم على مستواهم الفردي، إذ أنهم سيرفعون شعارات مجتمع عصري سيكون موطن اختلافهم مع نخب دينية قديمة كانت تسعى إلى الحفاظ على مرتبتها الاجتماعية اعتمادا على رهانات أخرى من مثل هيبتها التقليدية داخل المجتمع، أو استقلاليتها و لو النسبية في وظائفها و موارد عيشها(الأوقاف التي تحبس لها).

**كبار الملاك العقاريون**:الذين نجحوا في تعصير طرق استغلال أراضيهم و تقاسموا مع الفرنسيين عوائد سوق فرنسية محمية مما يضمن لهم الأرباح، و لكن عددهم قليل، إذ يقدرهم المؤرخون بما يناهز الألف على الأكثر سنة 1950، أما من حيث انحداراتهم الاجتماعية فهم خليط، فإذا كانت النسبة الأكبر منهم تنتمي إلى العائلات الكبرى قبل الحماية، فإن البقية و هي ذات أصول ريفية.

**رجال الأعمال التونسيون**:الذين يبقون أقل عدداً و حظاً من الفئات السابقة في الاستفادة من النظام الاستعماري، و تكونت هذه الشريحة من إطارات تونسية تكونت في الجامعات و المعاهد الفرنسية، و درست الاقتصاد و المحاسبة و غيرها ثم اتجهت إلى إنشاء شركات صناعية و بعث العديد من التعاونيات أو الشركات ذات الأسهم التونسية.

**طبقة التجار**:وهي في مرتبة أقل في درجة السلم وهي فئة بدأت تندمج تدريجيا داخل الدورة العصرية للتوزيع و تتألف من أبناء البرجوازية الوسطى الصغرى ممن استطاعوا الاندماج داخل المؤسسات العصرية بصفة موظفين صغار رضوا بمحدودية الدخل، مقابل ضمان المستقبل بالعمل في القطاع الحكومي و تحقيق التميز داخل بنية مجتمعية قابلة أبداً للاهتزاز و معرّضة للتأزم، و في الوقت نفسه يمكن أن ندرج الطبقة العاملة من العمالة القاريين داخل المؤسسات العصرية و التي أفرزتها الرأسمالية الاستعمارية.

---

[1] **نفس المرجع، ص105.**

كما يمكن أن ندرج ضمن هذا النظام الجديد خريجي الجامع الزيتوني الذين ستهمش الأدوار التي كانوا يضطلعون بها ليتحولوا إلى خدمة للمساجد و الزوايا.إضافة إلى كل ذلك نجد مهمشي الأرياف الذين ضيعوا أراضيهم بعد تهميش البنية القبلية و انفجار النمو الديمغرافي إذ سيضطرهم ذلك إلى نحو العاصمة و بخاصة المراكز الحضرية عامة بأعداد تضخمت خلال الأربعينيات أساساً.

و قد مارست السلطات الاستعمارية سياسة العائلات الكبرى بما أعاد توزيع المراتبية السائدة داخل المجتمع، فهي تكافئ هذه العائلات أو تعقبها بالاحتواء أو بالإقصاء تبعا لمدى ولائها لها أو ابتعادها عنها، فالعقوبات التي لحقت خلال الأشهر و الأيام الأولى من إمضاء معاهدة باردو، العائلات الرّافضة للوجود الاستعماري جهرة، مقابل الامتيازات التي شملت العائلات التي لم تتوان في عرض خدماتها منذ الساعات الأولى على المستعمر، كما أن إدارة شؤون البلاد من طرف موظفين كبار فرنسيين ساهم بقسط وافر في تراجع الإطارات التقليدية المحلية مكانة و هيبة ابتداء من الباي نفسه، و بخاصة مع ما لعبه التعليم من دور في إعادة توزيع هذه المراتبية، حيث وفّر حظوظاً للفئات المتوسطة و الفقيرة للصعود على حساب أبناء العائلات المتنفذة التي بدأت تتراجع في عددها بفعل لعبة التقاعد. و بذلك عرف نظام التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع التونسي ديناميكية اجتماعية جديدة لم تمن مألوفة من قبل في مستوى هياكله الاجتماعية خلال هذه المرحلة الاستعمارية.

هذا الحراك الذي جرّ إلى عملية إعادة توزيع المراتب الاجتماعية ، كان قد اقترن ببروز أدوار جديدة جالبة للمكانة تولاها رجال جدد لم يكونوا معروفين من قبل، والذين سيتواصل صعودهم بفضل تكوينهم العلمي أولاً ثم طبيعة الدور الذي سيتعهدون بانجازه للمستعمر ، لذا سيتواصل صعودهم حتى إثر الاستقلال.لكن هذه الأدوار المنجزة كانت مثلما تأكدنا سابقاً عند دراستنا المؤسسة السياسية مزدوجة إذ بات من المسلّم به أن غالبية المناهضين للوجود الاستعماري في البلدان المستعمرة قد تكوّنوا في ظل النظام الاستعماري.

فالمكانة الاجتماعية إذا سترتبط في العمق بالعملية التعليمية التي ستمثل عاملاً من عوامل الحاسمة في خلق نمط جديد من التراتب الاجتماعي تشتغل على أساسه المنظومة الاجتماعية، و قد كان هذا عبر مرحلتين[1]:

**المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل الحرب العلمية الأولى و التي فيها تجسمت سيطرة العائلات البرجوازية الكبرى انطلاقا من الانجازات التي حققها و التي منها استمدت شرعيتها، لذا سيتواصل احتكار هذه

---

[1] نفس المرجع، ص106.

العائلات المناصب العليا إدارياً بالسيطرة عليها رمزياً، لأن العائلات هي التي تشرف و تسير و تسند الشرعية و تنـــزعها.

**المرحلة الثانية:** مرحلة التنافس حول هذه السيطرة و شرعيتها إذ نسجل بداية صعود البرجوازية الصغرى و حتى بعض الأفراد من عامة الشعب نحو مراكز كانت حكراً على العائلات الكبرى، أو على السلط الاستعمارية و بخاصة في مجال الإداري مع ما شهدته هذه الإدارة من تحولات هيكلية أصبح معها التعليم التقليدي عاجزاً عن أن يجد له موقع قدم في ساحة الفعل الإداري، و هو السبب الأساسي الذي سيدفع بأفراد الشريحتين كلتيهما إلى الاتجاه نحو التعليم اللائكي على خلفية أنه منفذ جديد يمكن معه تجاوز الانصرام التي يعيشها أفراد الشريحتين، حيث لاحظ المؤرخين أن 50 في المئة من ذوي المستوى المعرفي العالي و 30 في المئة من الإطارات الاقتصادية، ينتمون إلى هذه البرجوازية الصغيرة و ذلك على حساب هذه العائلات الكبرى التي تشهد تراجعا كمياً و نوعياً في مجال فعلها و شرعيته باحتلالها نسبة محدودة من مراكز التسيير الاجتماعي[1].

هذه التحولات ستساهم من دون شك في خلق ديناميكية اجتماعية ،أي توزيع جديد للمراتبية الاجتماعية التقليدية لعلّ اجلي مظاهرها في هذا الحدّ من التفاوت بين الفئات الاجتماعية بالتقريب بينها أكثر وخلق معايير جديدة في الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية ،معايير أكثر عقلانية تتلاءم أكثر فأكثر مع مقتضيات الوضع الاستعماري و نماذجه الجديدة بغية الحفاظ على تنظيم إداري يستجيب لطموحاته و أهدافه الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية ، و بخاصة أن التوزيع الجديد لملكية الأرض و بروز زراعات جديدة سوف يساهمان عن وعي أو عن غير وعي في إضعاف البورجوازية العتيقة ،مما يسمح بدوره ببروز شرائح اجتماعية جديدة أهمها النخبة المثقفة من البرجوازية الصغرى و جماهير بروليتارية لم تكن مألوفة من قبل .وهو ما احدث حراكاً اجتماعياً مغايراً لم تشهده تونس من قبل ،ساهم في إعادة توزيع موازين السلطة بين الفاعلين الاجتماعيين داخل مختلف حقول الفعل، بشكل أدى إلى إعادة صنع القدر الأساسي لتونس المعاصرة بعد إعادة النظر سياسياً في مقومات النموذج الباتريمونيالي، من حيث هو نموذج تجميعي يقوم على مركزة السلط و تداخلها واحتكارها من قبل المستعمر، وبالتالي احتكار مصادر الثروة والمهابة وقنوات تبادلها مركزياً، بغية الحفاظ على علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية بشكل يحول هؤلاء الصاعدين الجدد إلى أعوان تابعين يقومون بدور الوساطة والتوزيع .

---

[1] **نفس المرجع، ص111**.

هذا التوزيع الجديد خلق من دون شك توجهات متصارعة و متنافسة حول مجال الفعل السياسي بين شريحتين ذواتي انحدارات متعارضة، صراع أفرز سيطرة متنامية لتلك الشريحة ذات الانحدارات الأكثر شعبية و الأكثر تمثيلية للبنية الاجتماعية التونسية و لقيم الحضارة الغربية، فهي التي اختارت الاستفادة في الوقت ذاته من الإنجازات الفكرية و السياسية التي تعلمتها في أوروبا و من الموروث الاجتماعي و الريفي التقليدي باستثمار طاقاته التعبوية باعتباره رأسمالاً ثقافياً متميزاً، فإثر مؤتمر قصر هلال عام 1934 عصف الراديكاليون بالمحافظين لتأسيس حزب جديد ستنصره في إطاره مقتضيات العقلانية و القانونية و الدستورية، مع مقتضيات الموروث الديني حتى و إن اتخذ بعداً براغماتياً لدى زعماء الدستور الجديد.

**المطلب الثاني:النخبة التونسية الحاكمة في ضل الاستقلال.الفاعلين البرامج الأداء النتائج**

**الفرع الأول: النخبة الحاكمة ونمط الأداء على الصعيد السياسي.**

**التغيرات المؤسساتية**

كان الشعب التونسي ينظر إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي كمرحلة أولى على طريق الاستقلال التام، و تعرف فكرة البورقيبية بالجملة المشهورة" خذ و طالب"، التي طوّرها بورقيبة أثناء قيادته الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، و قد استخدمها أمام خصومه و ناقديه الذين انتقدوا اتفاق الاستقلال الذاتي الذي عقده مع فرنسا، و كان يقول: عندما نتبع سياسية "خذ و طالب"، فإننا لا يعني أن نتنازل عن حقوقنا، بل أن نستمر في المطالبة، لأنه لا يضيع حق ورائه طالب، و قد أثبت بورقيبة نجاح هذه السياسة باستكمال استقلال تونس في ما بعد، و قد جرت هذه المفاوضات في باريس في فبراير ومارس 1956، و أسفرت عن التوقيع في 20/مارس/1956 على بروتوكول اعتراف فرنسا باستقلال تونس[1].

و في 25/مارس/1956جرت انتخابات المجلس القومي التونسي[2]، و فاز بهذه الانتخابات الحزب الدستوري الجديد، و شكل الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري أول حكومة وطنية لتونس المستقلة.و شرعت حكومة بورقيبة منذ توليها زمام الأمور في البلاد بإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية و ضبطها، و تصفية جهاز الدولة القديم، و جرى تطهير واسع للإدارة، و سرّحت من الخدمة قرابة ثلثي موظفي الهيئات الحكومية من صناع الاستعمار، و قسمت البلاد إلى 14 ولاية على رأس كل منها وال يخضع للحكومة المركزية مباشرة.

[1] الأزهر بوعيني، الأنظمة السياسية و النظام السياسي التونسي. تونس: مركز النشر الجامعي، 2002،ص 201.

[2] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر.بيروت:دار النهضة العربية،ط1،2004،ص114.

و في مايو 1957أجريت انتخابات المجالس البلدية على أساس الانتخابات العامة المتساوية، و لقد كانت الإصلاحات الإدارية، و إنشاء الجيش التونسي و قوات الأمن و الحرس الوطني عاملاً هاماً في توطيد السيادة الوطنية و إرساء أسس قوية للدولة التونسية الجديدة، بعده بشهور من تولي حكومة بورقيبة المسؤولية حرمت هذه الحكومة الباي التونسي من الامتيازات السابقة التي كان يتمتع بها حتى أن الباي أصبح صورة ديكورية ليس إلا، و في 20/جويلية/1957، أصدر المجلس القومي التأسيسي قانوناً بإلغاء الحكم الملكي و إعلان الجمهورية و قد انتخب بورقيبة رئاسة الدولة و السلطة التنفيذية بالإضافة إلى رئاسته للحزب، و في الأول من جوان 1959، صدر الدستور الدائم للجمهورية التونسية[1]، و يتمتع رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور بسلطات واسعة للغاية و إذ يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الحكومة أيضا، فهو يتمتع بحقوق واسعة في المجال التشريعي أيضا، و هو يلعب الدور الأول في الحياة السياسية في البلاد، و يتولى عمليا رئاسة مجلس الأمة و هو مجلس برلماني يشارك رئيس الجمهورية في السلطة التشريعية.

و نص الدستور الجمهوري على أن ((تونس جمهورية رئاسية، فينتخب رئيسها بالاقتراع العام، و الوزراء مسئولون أمامه، و مدة رئاسته خمس سنوات قابلة للتجديد، على أن لا تتجاوز فترات الرئاسة ثلاثاَ، و تجري انتخابات المجلي النيابي و الرئيس في وقت واحد، و قد نظمت أول انتخابات رئاسية في نوفمبر 1959، و كان بورقيبة المرشح الوحيد فيها، ة انتخب بـــ99,8 بالمئة من الأصوات، و عادت السلطة التشريعية للمجلس الوطني، و قد انتخب النواب البالغ عددهم 90 نائباً لمدة خمس سنوات، و قد انتزع الحزب الدستوري الجديد دون أية صعوبة المقاعد التسعين، و بمنح الدستور لرئيس الجمهورية المنتخب لمدة خمس سنوات سلطات واسعة جداً، و لثلاثة عهدات رئاسية لا أكثر تغيرت هذه القاعدة بدءاً من 18/مارس/1970، مع التعديل الدستوري الذي أتى بقرار دستوري يقضي بتعين الرئيس بورقيبة رئيساً مدى الحياة[2].

---

[1] رافع بن عاشور، مرجع سابق، ص101.

[2] الأزهر بوعيني، مرجع سابق، ص206.

أما على مستوى التنظيم السياسي للدولة و المجتمع في تونس، فتتمثل البورقيبية في مجموعة الأفكار التالية: الاشتراكية الدستورية، و الحزب الواحد، و البرلمان، و النظام الرئاسي، و المكتب السياسي، و السيطرة على اتحاد العمال، و الميثاق الاجتماعي، ضمن وحدانية المحور الذي يقرر أي تعديل أو تغيير في مفردات التنظيم السياسي، أو أفراده و العلاقات القائمة بين الجميع، و هو برقيبة نفسه[1].

فالحزب الدستوري(الحزب الدستوري الاشتراكي)، هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل سياسياً، و هو لم يكن أداة للتعبير الشعبي بمقدار ما كان أداة يستعملها الرئيس، الذي يرأس الدولة و الحزب، حيث يشاء، و المعارضة ممنوعة، إلا بمقدار ما يرضى به الرئيس، أما فكرة الدستورية الاشتراكية، فهي اتخذت شكلاً اشتراكياً إبان تسلم أحمد بن صالح مسؤولية التخطيط لفترة امتدت حوالي عشر سنين، انتهت بكارثة اقتصادية اجتماعية و سياسية و اعتقال صاحب الفكرة أحمد بن صالح.

أما على مستوى التنظيم السياسي للدولة، فقد تبنّى بورقيبة النظام الرئاسي بدلاً من أن يتبنى النظام البرلماني لأنه يمكّنه من السيطرة و التحكم في الوزراء و إقالتهم متى يشاء، فبحسب رأي بورقيبة، اختارت تونس النظام الرئاسي لجعل السلطة التنفيذية قوية و لتجنب أخطاء و عيوب النظام البرلماني، و على أي حال، فالتسمية بالرئاسي هنا ليست بالدقيقة، لأن النظام الرئاسي في النظم الديمقراطية محدودة بالدستور و القوانين، أما في نظام بورقيبة، فبورقيبة هو الدستور و هو الدولة و الحزب، و قد أجاب بورقيبة على أحد الصحافيين غداة الاستقلال حين قال:"النظام هو أنا"[2]، و الجمعية الوطنية التي تحولت إلى مجلس النواب أو البرلمان لم تكن سوى أداة طيعة في يد بورقيبة تأخذ قراراً ثم تلغيه خلال أربعة و عشرين ساعة، بناءً على رغبة بورقيبة، فالترشح للبرلمان يقوم به الحزب، ثم يقوم الناخبون بانتخاب المرشح، فإذا أصبح عضواً في البرلمان انقطعت صلته بالناخبين و أصبح مرهوناً بتوجهات الحزب الواحد، و في هذا المناخ كان بورقيبة يسيطر على اتحاد نقابات العمال التونسي من خلال الشخص الذي يعينه رئيساً للإتحاد، كالحبيب عاشور الذي رأس الاتحاد لفترة طويلة انتهت بعزله بعد أن أصبحت السيطرة عليه صعبة، و كان عاشور يتحكم في الاتحاد كما يتحكم بورقيبة في الحزب و الدولة.

---

[1] بشير محمد الخضرا، النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية و الديمقراطية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص272.

[2] سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي– مثال تونس (1957–1987)، في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص256.

و كان ضمن ابتكارات بورقيبة على قمة التنظيم السياسي ما عرف بالديوان السياسي، الذي كان من الناحية النظرية الجهاز السياسي الأعلى الذي يسيطر على كل من الحكومة و الحزب، و لكنه في الواقع كان إحدى أدوات بورقيبة للسيطرة، فقد كان الديوان السياسي يتكون من 54 عضواً يأتي بعضهم عن طريق انتخابات الحزب، و يعين الآخرين تعيناً شخصياً من قبل بورقيبة نفسه[1].

و من الناحية العملية كان كل أعضاء الديوان السياسي يعينون بحسب رغبة بورقيبة، فهناك إجماع على أن كلاً من الديوان السياسي و مجلس الوزراء و الجمعية الوطنية أو مجلس النواب هي جميعا خاضعة للرئيس، و هو يعتبرها من الأجهزة المساعدة له، لدرجة تصح معها تسمية النظام "الملكية الجمهورية".

**النخبة الحاكمة و صور الصراع على السلطة.**

**الصورة الأولى:** نشأة الدولة المعاصرة في تونس في ظرفية تاريخية اتسمت بالتشنّج الناتج من اللجوء إلى العنف، كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية. و كان ظهور الدولة في منتصف الخمسينات و ابتداء من العام 1955، تاريخ توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي، و العام 1956، تاريخ توقيع بروتوكول استقلال تونس، قد تزامن مع انقسام الشعب التونسي إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة مؤيدة لهذه الاتفاقيات، و للحزب الدستوري الجديد و رئيسه الحبيب بورقيبة، و لجماعة الديوان السياسي، و مجموعة معارضة لهذه الاتفاقيات، و موالين للأمين العام للحزب صالح بن يوسف و لجماعة الأمانة العامة، و هذا ما عمق الإشكال السياسي في هذا البلد أن حادثة الاستقلال اقترنت بشرخ عميق شّق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري الذي تولّى مقاليد الحكم لاحقا بزعامة بورقيبة، و قد كان هذا الانقسام السياسي المبكر تداعيات خطيرة على عموم الجسم الاجتماعي و السياسي التونسي،[2] فبينما عمل بورقيبة في مواجهة خصمه صالح بن يوسف، عمل أيضا على تقوية مركز الزعامة الانفرادية

---

[1] بشير محمد الخضرا، مرجع سابق، ص274.

[2] محمد علي الحباشي، بورقيبة بين الوحدة القومية و القومية العربية. مجلة المغرب الموحد، العدد السابع، 1جويلية 2010،ص26.

داخل الحزب عبر نسج خيوط التحالف مع المنظمات و الهياكل الوطنية، و على رأس ذلك الإتحاد العام التونسي للشغل، ثم توثيق التحالف مع القوة الفرنسية، و انتهى غريمه بن يوسف إلى توثيق الصلة مع مصر الناصرية و المشرق العربي، و تقوية الصلة بالتيار الزيتوني و القوى الاجتماعية التقليدية، و بذلك تحول الخلاف السياسي بين الرجلين حول موضوع الاستقلال الداخلي الممنوح سنة1955، إلى نوع من الاستقطاب حول مسألة الهوية و الخيارات الثقافية و المجتمعية، أي تحّول الأمر إلى ما يشبه الاستقطاب و التصادم العنيف بين الوجه العروبي الإسلامي لتونس و الشقّ الحداثي الفرنسي[1].

و ما كان يغذّي الشعور بمثل هذا الانقسام الحاد هو نوعية التحالفات الداخلية و الخارجية التي نسجها كل منهما، فبينما اتجه صالح بن يوسف إلى استيعاب القوى التقليدية و نسج علاقات وثيقة بالمشرق العربي، عمل بورقيبة على استرضاء القوى الاجتماعية الفقيرة و الريفية، و لكن تحت غطاء قيادة تحديثية مفرنسة، إلى جانب نسج علاقة وفاقية مع القوة الفرنسية بحكم الانسجام الثقافي و اللغوي بين بورقيبة و ما سماه بـــ الأم الفرنسية، و على الرغم أن هذا الانقسام كان داخلياً بين جناح الديوان السياسي الذي انحاز إلى بورقيبة و الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف، إلا أن مآلات الصراع قد انتهت إلى نسج تحالفات و بناء شرعيات متصادمة ، شرعية يوسفية تستند إلى المخزون العروبي الإسلامي، و شرعية حداثية برقيبية مرتبطة بمقولة الأمة التونسية.

ما يعنينا في حادثة الشرخ الوطني هنا جانبان هما[2]:

**أولهما:** أن عملية حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي أقامت أسس الحكم الشمولي الفردي، فقد كان من نتائج اختلال التوازن في الحياة السياسية التونسية لصالح الجناح التحديثي المفرنس، و لصالح الزعامة الفردية البورقيبية في الدولة، و هكذا لم تبق دولة

---

[1] ***Jean Philippe Bras,<< Indépendance nationale et nationalisation des élites en Tunisie>>, Elites Et Société dans le monde arabe Les cas de L'Algérie et de L'Egypte, Casbah éditions, Alger, 2007, p.201.***

[2] **رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجاً، في الاستبداد في نظم الحكم العربية. تحرير علي خليفة الكواري،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص102.**

الاستقلال من خيار أمام المعارضين السياسيين غير الانضمام إلى الحزب و الاعتراف بالزعامة لبورقيبة، أو الخضوع للتهميش و الانسحاق تحت وطأة الدولة، و قد تحول هذا الأسلوب في التعاطي مع الفرقاء و الخصوم لاحقاَ إلى أسلوب مكين و راسخ في إدارة الحكم و الشأن العام.

**الجانب الثاني:** هو أنه كان من نتائج هذا الصراع المبكر أن اتجهت النخبة البورقيبية إلى اعتبار كل شكل من أشكال المعارضة السياسية ضربا من الفتنة قياساً على ما سمته منذ وقت مبكر بالفتنة اليوسفية، كما اتجهت إلى نعت المعارضين و المنافسين السياسيين بنعوت منفّرة من ثل: مثيري الفتنة و المارقين و الانقلابيين و ما شابه ذالك، أي أن بورقيبة لم يعمل على تصفية المعارضة و خصومه السياسيين بقوة الدولة و الظهير الخارجي فقط، بل عمل في الوقت ذاته على إلغاء مبدأ المعارضة أصلاً، باعتبارها عنواناً للفتنة و المروق على الإجماع الوطني المتشكل حول الزعامة للرئيس بورقيبة.

**الصورة الثانية:**هي حالة أحمد المصمودي،الذي شغل مناصب عديدة منها عضو المكتب السياسي، و وزير الدولة، و وزير الاقتصاد الوطني، و وزير الداخلية، و أمين عام حزب الدستور، و وزير الخارجية، و كانت الحادثة التي غيرت علاقته مع بورقيبة قيامه بنشر مقالة في جريدة العمل بيّن فيها كشف حساب بوعود الحكومة و درجة إنجازات تلك الوعود، و قد أجرى دراسة عن اتجاهات المواطنين إزاء الحكومة و أعمالها، و قام بشجب السلطة الفردية التي يتمتع بها قادة الدول التي يحكم فيها الحزب الواحد مثل تونس[1]، و قد طرد المصمودي من الحزب نتيجة لذلك و منع من ترشيح نفسه للانتخابات كعمدة لمدينة المهدية مسقط رأسه، و بعد فترة أعيد المصمودي إلى مناصبه في الحزب و الحكومة بعد أن أبدى تفهما لموقف الرئيس و أسلوبه في الحكم.

**الصورة الثالثة:**هي حالة أحمد المستيري الذي شغل منصب اللجنة المركزية للحزب ووزير العدل، ووزير المالية و التجارة و الدفاع و الخارجية في فترت مختلفة، لقد طالب المستيري خلال انتخابات الحزب لعام1971، بضمان الانتخابات على جميع المستويات السياسية و بوضع حد لأسلوب التعيين و

---

[1] بشير محمد الخضرا، مرجع سابق ص282.

الاختيار الشخصي، بالإضافة إلى ذلك طالب المستيري بأن يقوم الحبيب بورقيبة بقيادة حركة تحرير الحياة السياسية في تونس، و النتيجة كانت أن جمّد المستيري من الحزب، و قدم إلى لجنة تأديبية بتهمة تشجيع الانقسامات و أخيراَ طرد من مراكزه في الحزب و الحكومة.

**الصورة الرابعة:** فهي حالة أحمد بن صالح، الذي شغل منصب وزير الاقتصاد الوطني، و كان أحد المقربين من بورقيبة، لقد كان بن صالح مسئولاً عن الخطة الاقتصادية و الزراعية، و خاصة السياسة الزراعية و التعاونيات الزراعية منذ عام 1961، بالإضافة إلى ذلك شغل بن صالح عدة مناصب مهمة في أوقات مختلفة، أهمها أمين عام اتحاد الشغل التونسي، ووزير دولة، ووزير الصحة و الشؤون الاجتماعية ووزير التخطيط و المالية و وزير التربية، و مساعد أمين عام حزب الدستور، و كانت نقطة التحول بالنسبة إليه في جانفي من عام 1970، حيث فقد مركزه في الوزارة و في الحزب، و في مايو من العام نفسه قدم للمحاكمة و حكم عليه بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة الخيانة و سوء إدارة الاقتصاد الوطني[1].

إن الباب الأكبر من الصراع حصل أثناء غياب بورقيبة في فرنسا لمدة ستة أشهر للعلاج ( أكتوبر 1969/حتى أبريل 1970)، و لقد كان ذلك نوعا من تجربة البورقيبية بدون بورقيبة[2]، و في هذا الإطار يمكن النظر إلى قضية بن صالح كنتيجة لصراع على السلطة بين فريقين متصارعين من أتباع بورقيبة، لقد كان الصراع بين مؤيدي التعاونيات الزراعية و الاشتراكية، من جهة (بن صالح و مؤيديه)، و مؤيدي الاقتصاد الحر و الشركات الكبرى من جهة أخرى، و على الرغم من أن جذور الخلاف نشأت قبل ذلك التاريخ، فإن الصراع احتدم بسبب الشعور السائد في البلد في غياب بورقيبة و شخصيته و دوره التاريخي.

---

[1] نفس المرجع، ص283.

[2] نفس المرجع، ص284.

كما أن التهم التي وجهت إلى بن صالح تتصف بالطابع السياسي، فبالإضافة إلى تهم الفساد و سوء إدارة الاقتصاد و إعطاء الرئيس معلومات خاطئة، اتهم بن صالح بأنه كان يخطط منذ عام 1956 للسيطرة التامة على الحكومة، و على هذا فإن سقوط بن صالح هو سقوط سياسي أكثر مما هو سقوط إداري، لقد اعتبروه معارضوه منافساً قوياً لزعامة تونس فقرروا أن يتخلصوا منه و كانت الطريقة عبر المحكمة العليا الخاصة و ليست المؤسسات السياسية في الحزب أو الحكومة.

لقد كان هذا الصراع بين رجالات بورقيبة في حياته و مؤامراتهم ضد بعضهم البعض و محاولة كل جماعة التأثير على بورقيبة للحصول على ثقته و ضرب الجهات الأخرى أحد المؤشرات على الصراع من أجل خلافة بورقيبة، فقد تميز العقدان الأخيران من حياته بانهيار متواصل في الحياة السياسية يرافقه جمود في القيادات و الهياكل و عدم قدرة على الاستجابة للتغيرات المهمة و التحديات الكبيرة التي كانت تواجه تونس، فمن انتفاضة ضد التعاونيات الزراعية عام 1969، إلى أحداث قصر هلال و ما حدث فيها من إضرابات عامة 1974، إلى أحداث الخميس الأسود الذي تم فيه قتل و جرح المئات 1978، إلى أحداث قفصة 1980، إلى انتفاضة الخبز[1].

إن هذه الصور و غيرها كانت في الواقع تمثل صراعاً على السلطة،فكلما نشبت أزمة أو كلما عاد بورقيبة من غيبة طويلة كان يشير إلى أن البعض يطمحون في خلافته أو يعملون من أجلها، و كان يكرر أن الحسابات ازدادت لخلافتي و على أنها أهم قضية تقلقه، و كان مصدر القلق أنه يدمج مصير تونس بمصيره، و كان يريد ممن يخلفوه أن يكونوا على سيرته و نهجه، و كان الجميع يتنافس على منصب الوزير الأول،ليس فقط لأهميته و مكانته في حياة بورقيبة،بل أيضا قد يقود إلى منصب خلافة بورقيبة[2].

و في مؤتمر الحزب بالمنستير عام 1971، و كان بورقيبة قد بلغ الحادية و السبعون، و اعتلت صحته، و بعد متابعته جلسات المؤتمر عن بعد من خلال جهاز داخلي في قصره، و بناء على التماس وزيره الأول ووزير داخليته، توجه إلى قصر المؤتمرات و ألقى كلمة حدد فيها أشخاص خلافته و طريقة

---

[1] نفس المرجع، ص285.

[2] نفس المرجع، ص286.

التسلسل فيما بينهم، فأعلن عن تعين ثلاثة خلفاء له، و قال سيخلفني الهادي نويرة و من بعده أحمد المستيري ثم محمد المصمودي، و كان الهادي نويرة آنذاك الوزير الأول[1].

لكن التيار المسيطر على المؤتمر رفض خلافة بورقيبة من طرف الوزير الأول إلى آخر المدة الرئاسية، فأقنعوا المؤتمرين بالمصادقة على لائحة مستمدة من دستور عام 1959، تنصّ على أن يتولى رئيس مجلس الأمة مؤقتاً رئاسة الجمهورية بالنيابة في حال شغور منصب الرئيس، و صادق المؤتمر على لائحة تنص على أن الديوان السياسي يكون معيناً بل منتخباً من اللجنة المركزية للحزب، مما ينبئ عن انتقال السلطة من بورقيبة إلى الديوان السياسي الجديد و رجالاته الجدد، و لكن هذه المحاولة أفشلت بمبادرة من نويرة و جماعته الذين نقلوا الخبر لبورقيبة الذي قام بدوره بإلغاء اللائحة التي أقرها المؤتمر و أبعد رجالاتها البارزين عن الحكومة و الحزب و على رأسهم أحمد المستيري[2].

و قدم الوزير الأول الهادي نويرة للديوان السياسي مشروعاً بإنشاء منصب نائب الرئيس على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في 1972، و لكن بورقيبة اكتشف و هو يتناقش مع وزيره حسّان بلخوجة، أن النائب المقترح سوف يتم انتخابه بالطريقة نفسها مع الرئيس، و أنه يحل محل الرئيس أثناء شغور منصبه، و أن الرئيس لا يستطيع إقالته، فقرر إلغاء الفكرة[3].

و قد أقر تعديل الدستور عام 1976 الخلافة الآلية للوزير الأول، فتسبب في حدوث مناورات عديدة، و قد ذهبت وصية بورقيبة عام 1971 بالخلافة للهادي نويرة و من بعده، أدراج الرياح، و كسائر رؤساء الوزراء السابقين وصل غضب بورقيبة على الهادي نويرة، و لم يستمر وزيراً أول، و أصبح محمد مزالي وزيراً أول مكانه، و استمر من 1970 إلى 1976، بإقالته و لم يعد هناك مجال لخلافة الهادي نويرة، و لم تنفع محاولات نويرة للبقاء لخلافة بورقيبة، فهو قد أقيل من منصبه في ضل الأزمات المتتالية، ثم جاءت ثورة زين العابدين بن على في 1987/11/7، للقضاء على آمال الطامحين للوصول إلى السلطة من النخبة القديمة.

---

[1] نفس المرجع، ص285.

[2] نفس المرجع، ص286.

[3] نفس المرجع، ص286.

**العلاقة بين الدولة و المجتمع السياسي خلال حكم بورقيبة(الرقابة و الاحتواء).**

كانت الحياة السياسية في تونس بعد الاعتراف بالاستقلال تحت السيطرة الكاملة للتحالف الدستوري النقابي، تحالفاً دعمته شبكة الحركة الجمعوية التي كانت تساند بورقيبة باستثناء قطاع واسع من طلبة جامع الزيتونة الذين كانوا أقرب إلى بن يوسف نظراً لعلاقته المتميزة مع جمال عبد الناصر، منهم إلى بورقيبة صديق الغرب، لكن الحزب الدستوري كان مسيطراً على الاتحاد العام للطلبة التونسيين، و هو تنظيم طلابي يحظى بتأثير كبير و واسع في صلب الحركة الطلابية. فقد اعتبر الاتحاد العام لطلبة تونس هيكلاً دستورياً لا بد أن يُسخر لمهمة التعبئة، فلقد كان مطروحاً عليه في إطار هذا المسار التعبوي الشامل أن يتحول إلى هيكل تأطيري يتلقى أعضاؤه تكوينا خاصاً يسمح لهم بتمثيل برامج الحكومة و توجّهاتها من خلال تنظيم الملتقيات و الندوات، من أجل أن يضمن تواصل اهتمام هذه الفئة و دعمها لبرامج الحكومة و الحزب بغاية تنمية تونس، و لقد عُدّ هذا الاتحاد القناة الرسمية أو الطريق الوطنية للتعبير عن الآراء المخالفة و الانتقادات، و هو مراقب مباشرة من قبل الحزب و يمثل المحضنة التي ستنتج كوادر الحزب و يعيد إنتاجها من بين مناضليه، حتى إن اثنين من أمناءه العامين الأوائل قد تحولا إلى عضوين بالمكتب السياسي للحزب الدستوري و هما محمد الصياح و عبد المجيد شاكر[1].

و من هنا يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الدستوري سعى خلال هذه المرحلة إلى احتواء كل الفئات السوسيومهنية، و هو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمة لبرامج الحكومة التي هي في البداية و في النهاية برامج الحزب، و يعمل على ضمان النجاح لها عبر احتواء كل الفئات من الأطفال و الشباب بمختلف فئاته، و العمال و الموظفين و الإطارات على الهيئة التي أعطت هذه المنظمات بعداً عملياً براغماتياً، إذ ارتبطت أنشطتها بأهداف عملية تتمثل في تحقيق المساهمة الفعلية في دفع المسار التنموي للبلاد مباشرة عبر التعاطي مع المسائل المطروحة بعيدا عن السجالات المذهبية و الغير مجدية.

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص224.

لقد احتاج بناء الدولة الوليدة في تونس في البداية إلى تكميم أفواه المجتمع عامة، و الأحزاب السياسية على وجه الخصوص، ذلك أن بورقيبة و الحزب الدستوري الجديد الحاكم، و انطلاقاً من الاعتقاد بأنهما صاحبا الفضل في تأسيس تلك الدولة،، وجدا في ما شهدته البلاد من صراع دموي بين أنصار الأمانة العامة و جماعة الديوان السياسي، قبل أن تؤول الأمور إلى الفريق الأخير، خير مبرر لبسط نفوذها و شرعيتها في البداية، ثم التدرج بالبلاد نحو القضاء النهائي على التعددية السياسية، و بناء تجربة الحزب الواحد و إعطائه الشرعية في مؤتمر الحزب الدستوري في المنستير عام 1964، و بذلك شكل ذلك المؤتمر المحطة التاريخية التي وضعت أسس الأحادية الحزبية و نظام الحزب الواحد[1].

تحول الحزب الحاكم الذي بات يحمل اسم الحزب الاشتراكي الدستوري، من حزب يمثل الشعب باعتباره رمزاً لتجربة نضالية طويلة سقط فيها شهداء، إلى حزب يمثل الحكومة و يترع إلى تصفية المنافسين و الخصوم، و من ثم ظهرت الثنائية الشهيرة الحزب–الدولة، فأصبح كوادر الحزب الدستوري كوادر الدولة، و العكس صحيح، و أصبحت قواعد الحزب و أطره لا تفرق بين مؤسسات الدولة و مؤسسات الحزب، فالإدارة تدير شؤون الدولة، و لكنها لا تتأخر في تقديم خدمة يطلبها الحزب[2].

و بذلك يمكن القول إن بورقيبة، بفضل زعامته الشخصية، استطاع أن يكرّس نظام الحزب الواحد على أرض الواقع، رغم أن دستور 1959 لم يشر إلى مسألة الأحادية الحزبية، و رغم أنه نصّ على ضمان حريات الرأي و التعبير و الصحافة و النشر، و لكن مع ذلك تم تكريس هيمنة الحزب الواحد على أرض الواقع، و مما زاد من هذه الهيمنة قانون نوفمبر 1969، الخاص بالجمعيات الذي ينصّ في الفصل الرابع منه على أنه لا يكمن إنشاء أية جمعية إلاّ بموافقة وزير الداخلية، و فعلاً كان الحزب الشيوعي الذي تم تأسيسه عام 1963، و الذي ظهر بعد الاستقلال كأول حزب معارض رسمي و قانوني، قد منع عام 1970، بعد محاولة اغتيال بورقيبة في ديسمبر 1969.كما تظهر بشكل جلي هيمنة الحزب الدستوري الجديد من خلال قراءة في النظام السياسي التونسي، فجميع رجال الدولة هم

---

[1] فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت2010، ص62.

[2] نفس المرجع، ص62.

أعضاء في الحزب، فالدولة هي الحزب و الحزب هو الدولة، فرئيس الدولة هو الأمين العام للحزب، و الوزراء و أعضاء السلطة التنفيذية هم أعضاء في الحزب الاشتراكي التونسي، و حتّى أعضاء الجمعية الوطنية هم أعضاء في الحزب، و قد تم ذلك عمداً من خلال نظام الاقتراع الذي تم تبنيه، و هو نظام الاقتراع اللائحي بالأغلبية في دورة واحدة الذي لا يطمح إلى فسح مجال المنافسة، و لا لفوز أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم، و بذلك كان يحصل الحزب الحاكم على كلّ المقاعد المتنافس عليها، و تظهر هذه الهيمنة من خلال قراءة الفصل 109 من القانون الانتخابي لعام 1959، الذي ينصّ [1]على ما يلي: (( كلّ عضو من أعضاء الجمعية العامة يمكن أن يقصى لأسباب يحددها الحزب الحاكم أو الحزب الذي رشحه لهذه الانتخابات.)).

و عليه يمكن القول بأن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست أولاً على توجّه يقوم على المزج و الانسجام و التداخل بين الحزب و الدولة بمختلف هياكلها و مؤسساتها، أي أنه قام أساساً على هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، و المسوغ في ذلك أن مقاومة التخلف و التخلص من مخلفات الاستعمار و بناء أمة جديدة، يقتضي أولاً رصّ الصفوف ولّم الشمل و تجاوز الاختلافات، فلا بد من التعبئة الشاملة، لأن بورقيبة برّر وجود الحزب الواحد بأن الدولة النامية تسبق الشعب إلى رسم الخطط الإصلاحية، لكن حسب رأيه، من الأفضل تكليف الحزب بعملية التوعية السياسية، لأن هذه المهمة تتعذّر على رجال الإدارة، كما أنه ليس المطلوب من الجماهير المفاضلة بين مرشحي حزبين، بل يجب توعيتها بالشؤون العامة، لذلك، فإن الحاجة إلى الحزب تبدو قوية، لأنه قادر على التغلغل داخل الشعب و توعية سكانه، و من خلال هذه الأفكار استطاع أن يكرس بورقيبة نظام الحزب الواحد[2].

و لقد أدى انفجار التجربة التعاضدية إلى إعلان الانتقال إلى تجربة جديدة تقوم على الانفتاح على أنقاض تجربة الاقتصاد الموجه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة ولوج الممارسة الديمقراطية، فقد انحصر الانفتاح في المجال الاقتصادي فقط،و رغم ذلك فإن الانفتاح على اقتصاد السوق كانت له أثار على

---

[1] نفس المرجع، ص65.

[2] نفس المرجع، ص63.

الحياة العامة للشعب،فقد تنوع المجتمع و تجدد ببروز مثقفين ذوي وعي نقدي أرادوا تطوير مشروعية جديدة إزاء المشروعية الرسمية، إلا أن النظام السياسي لم يتطور، بل حافظ على طبيعته و عمّق أحاديته، و هذا ما لاحظه المعرضون و خاصة منهم اللبراليون المنشقون عن الحزب الدستوري منذ عام 1971، فأصدروا سنة 1976 بياناً بمناسبة مضي عشرين سنة على الاستقلال، انتقدوا فيه الحزب الحاكم على خلفية أنه حزب عاجز عن تغيير نفسه، و طالبوا بتمكين المعرضة السياسية من حقها في التنظيم و التعبير، بما سيكون منطلقا جديداً لطرح مسألة الدستورية و بالتالي مدى توافق تطور المؤسسات مع نمو المجتمع المدني أي تخلص المجتمع المدني من هيمنة المجتمع السياسي تدريجياً.

و كان من نتائج الانفتاح الاقتصادي، ازدياد الطبقة العاملة و النقابات الأساسية التي، تجذرت في قطاعات كبرى و خاصة النقل و البريد و التعليم و البنوك، من قبل مثقفين التجأوا إلى هذه الهياكل خاصة الاتحاد العم التونسي للشغل، و اتخاذها قناة للتعبير عن رغبة في مشاركة مخالفة، حتى غدا الاتحاد فعلاً معقلاً للرافضين و ناطقاً باسم الغاضبين، و بالتالي فإنه أضحى مجالاً للوعي النقدي و قطباً مهماً للمجتمع المدني الناشئ، و في هذا السياق لعبت جريدة الشعب لسان حاله دوراً أساسياً، إذ فتحت صفحاتها للمثقفين المستقلين و المعارضين[1].

بالإضافة إلى ذلك، عمقت الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس على غرار بلدان المغرب العربي بداية الثمانينات، الهوة بين الاتحاد العام التونسي للشغل من جهة و الحزب الدستوري و الدولة من جهة أخرى، فتقلص موارد الدولة التونسية، أدى إلى عدم القدرة على المحافظة على القدرة الشرائية للعمال، مما سينتج من هذه الأزمة المالية للدولة فك التحالف التقليدي بين حزب الدستور و المنظمة النقابية، و لقد سعى بورقيبة منذ الاستقلال إلى أن يفرض سلطته على القيادة النقابية حسب إستراتيجية ترتكز على مبدأين: التدخل المباشر في الصراع بين النقابيين للحصول على الأغلبية في الانتخابات التي يقع فيها تحديد القيادة النقابية، إدماج القيادات النقابية في أجهزت الدولة و خلق جو تنافسي بين الإطارات النقابية لكسب المناصب العليا في المؤسسات الحكومية[2].

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص242-246.

[2] عبد القادر الزغل، المجتمع المدني و الصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص461.

و عليه يمكن التسليم أن بدية صعود مجتمع مدني ناشئ خلال السبعينات، و يبدو أن النظام ذاته شعر بهذه الحقيقة لذا سيختار أيسر السبل متمثلاً في العنف اللفظي ثم المادي في مواجهة الجمعيات و الصحف ثم الاتحاد، و لم تكن أحداث الخميس الأسود في 26/يناير/1976، إلا إفرازاً لهذا المسار، لأن لغة الحوار وصلت إلى الرّدب (impasse) فكان الشارع أفضل وسيلة للتعبير ليُفصح المقصيين أساساً عن هامشية مواقعهم، زادها أحداث قفصة عمقاً لتكشف عن أزمة ما عاد بالإمكان الإخفاء، و نتيجة لذلك علا صوت الانفتاح السياسي الذي سيلعب دور الشعار التعبوي للحكومة الموالية بعد تنحية نويرة، نظراً إلى عجزه الذي يبدو في الظاهر صحياً لكنه في عمقه يمثل عجز منظومة سياسية، أرادت أن تسير على ساق واحدة فسقطت، من زاوية أنها فهمت الانفتاح في بعده الاقتصادي فقط، فعجزت بذلك عن أن تساير تحولات الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي المتسارعة، فاختار أو اضطر إلى أن يختار التوجّه نحو الممارسة التعددية و حق المشاركة و كل ما يقترن بها، و بالتالي إحداث تغيرات على النظام السياسي و أساليب عمله تبعاً لموازين القوى داخل الحزب أو من خارجه، و بناءً عليه سوف تدفع الحكومة الجديدة نحو البحث عن نفس جديدة[1].

و انطلاقاً من ذلك سعت هذه الحكومة الصاعدة نحو تجديد شرعية النظام التي بدأت تتدهور، و ذلك بالمراهنة على ما سمّوه آنذاك بالمسار الديمقراطي، المتمثل في إحداث عدّة تحولات بغرض إعطاء نفس جديدة للانفتاح،خاصة مع تولي محمد مزالي في ابريل عام 1980 ، والتي تميزت بضم بعض العناصر ذات التوجهات المعارضة للسياسات الحكومية ، فضمت عدداً من الوزراء السابقين الذين استقالوا من مناصبهم في عام 1977 احتجاجاً على السياسة المتشددة التي اتخذها الحكومة التونسية ضد الاضطرابات التي وقعت خلال تلك القترة ، بالإضافة إلى أحد أعضاء حركة الاشتراكيين الديمقراطيين ، وتبنى سياسة أكثر مرونة تجاه أحزاب المعارضة ، شملت السماح لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين في عام 1980 بإصدار جريدتين أسبوعيتين وإصدار عفو عن جميع أعضاء حركة الوحدة الشعبية في عام فبراير 1981 باستثناء قائدها في المنفى أحمد بن صلاح [2].

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص262.

[2] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص175.

كما شملت إجراءات الانفتاح أيضا إطلاق سراح أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين وتجديد 75% من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري ، بالإضافة إلى تغاضي الحكومة في سنة 1981 عن سيطرة أحد العناصر من غير المنتمين للحزب الدستوري الديمقراطي على منصب سكرتير عام الاتحاد التونسي للشغل الذي مثل الحليف الرئيسي للحكومة خلال تلك المرحلة أو على الأقل إحدى أدواتها الرئيسية للسيطرة على عمال القطاع العام التونسي.

وفي خطوة أكثر تقدماً نحو تكريس عملية الانفتاح أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الأيديولوجي أو المادي[1] ، وبالإضافة إلى هذين الشرطين ، فقد أضاف بورقيبة شرطاً آخر وهو ضرورة حصول الحزب على 5% على الأقل من إجمالي الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر 1981 وكان من شأن تلك الشروط ، خاصة الشرط الأخير ، تفريغ تلك الخطوة الهامة من مضمونها ، فعلى الرغم من مشاركة ثلاثة أحزاب سياسية في تلك الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين ، حركة الوحدة الشعبية ، والحزب الشيوعي التونسي ) إلا أن أيا منها لم تحصل على النسبة المطلوبة . وفي المقابل حصل الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم على 94,6% من إجمالي الأصوات الانتخابية حصل بواسطتها على إجمالي مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل ، وفشل أي من أحزاب المعارضة في الحصول على الاعتراف الحكومي [2].

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات ، أدت إلى ارتفاع في أسعار الخبز والسلع الأساسية نتيجة إلغاء الحكومة الدعم على تلك السلع ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب ، مما أدى إلى وقوع الاضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى عمال القطاع العام ، إلا أن تلك الأحداث لم تدفع بالنظام الحاكم إلى اتخاذ خطوات إضافية جديدة على صعيد عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي . وربما يرجع ذلك إلى أن

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، 249.

[2] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص175.

تلك الاضطرابات قد أدت إلى توتر شديد في العلاقة بين النظام الحاكم وحليفه الرئيسي _الاتحاد العام التونسي للشغل _ بسبب دعم الاتحاد للإضرابات داخل القطاع العام ومطالب العمال الخاصة بتحسين الأجور – وقامت الحكومة على إثر فشل المفاوضات مع الاتحاد بتعليق إصدار مجلة "الشعب " التي يصدرها الاتحاد لمدة ستة شهور ، ثم اقتحام قوات الشرطة لمقر الاتحاد وحل اللجان الداخلية للاتحاد وتشكيل لجان جديدة موالية للحكومة،بالإضافة إلى القبض على عدد كبير من قيادات الاتحاد بما في ذلك سكرتير عام الاتحاد الحبيب عاشور. ورغم إطلاق سراح معظم تلك القيادات خلال نفس الشهر، إلا أن العلاقة بين الدولة والاتحاد قد ازدادت توتراً بسبب رفض الحكومة إطلاق سراح باقي القيادات المعتقلة وإعادة العمال الذين تم فصلهم إلى وظائفهم مقابل موافقة الاتحاد على انتخاب سكرتير أكثر اعتدالاً، حيث قام الاتحاد في يناير 1986 بإعادة انتخاب عاشور إلى موقعة مما دفع الحومة إلى القبض على عاشور في الشهر نفسه بتهمة اختلاس أموال الاتحاد و الحكم عليه بالسجن لمدة عام، ثم الحكم عليه بأربعة أعوام أخرى في أبريل من العام نفسه بتهمة سوء إدارة أموال الاتحاد[1].

و قد استغل زين العابدين بن علي عمله كرئيس للوزراء خلال تلك الفترة و كنائب للرئيس، و تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة للقيام بانقلاب سلمي على نظام بورقيبة في السابع من نوفمبر 1987، و قد تبنى بن علي فور قبضته على السلطة خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً بالمقارنة بالمرحلة السابقة، و قد دعم بن على خطابه الإصلاحي بالعديد من الإجراءات و الخطوات الهامة التي شكلت نوعاً من التحول بالقياس إلى حالة الوضع الديمقراطي في تونس في تلك المرحلة.

---

[1] نفس المرجع، ص176.

## الفرع الثاني: النخبة الحاكمة و نمط الأداء على الصعيدين الاجتماعي و الثقافي

منذ الاستقلال السياسي لتونس، احتلت جهاز الدولة نخبة سياسية إدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى، و هي الدستور الجديد، و عملت على تعبئة مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية و جماعية سياسية مساندة للدولة الجديدة من حيث هي كيان سياسي قانوني، و قطب تحقيق جماعي للذات، تبث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها، و التغلب على الأزمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقاً من قوة المساندات هذه، و مع ذلك ظل تكوين هذه الدولة التونسية الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشاً، و يعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد.

إن النخبة السياسية الحاكمة في تونس التي قادت الكفاح الوطني في عهد الاستعمار، كانت تعبر عن الموقع المفصلي لإيديولوجية النزعة القومية الكلية في خصوصياتها التونسية، التي باعتباره كياناً قائماً بذاته يمثل الأمة التونسية[1]، على تعبير بورقيبة، وكانت هذه الفئات الوسطى توظف هذه الإيديولوجية القومية الكلية في خدمة قضية الاستقلال الوطني على الصعيد القطري، وبناء الدولة القطرية، من الملاحظة أيضا أن هذه الفئات الوسطى الحاملة أيديولوجية القومية الكلية التونسية، قد ولدت وتشكلت في إطار البنية الاجتماعية الكولونيالية في المجتمع التونسي المجزأ بتعدد الانخراط في الرأسمالية الكولونيالية، وغير المتجانس،وذلك بتأثير علاقات الإنتاج الكولونيالية، وهي تختلف كليا عن الطبقة الوسطى في الغرب.

ليس من الشك أن النخبة السياسية و الإدارية المسيطرة على مجموع الدولة و الحزب بقيادة الحبيب بورقيبة، لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، و لكنها هي طليعة من المثقفين الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية و تشبعوا بثقافة الغرب البرجوازية، و تتسم في طابعها العام بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني، بسبب اعتناقها العلمانية البرجوازية الفرنسية، و تأثر بورقيبة نفسه بكمال أتاتورك بوجه خاص[2]، و هو الأمر الذي جعلها تجسد في مشروعها الوصائي على المجتمع نوعاً من العقلانية، هي

---

[1] البشير بن سلامة، حول مصطلح الأمّة التونسية. تونس: مجلة المغرب الموحّد، العدد السابع، 1جويلية 2010،ص24.

[2] توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي.منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997.ص586.

عقلانية ثورية من الأعلى التي تخدم البناء القومي الأيديولوجي و السياسي للنظام الجديد، لقد طغت الدولة على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها، و هذا ما ميز الدولة التونسية بعد الاستقلال، إذ بواسطة حزب سياسي ذي طبيعة شمولية استطاعت التحكم في مجمل المجتمع، ورغم ذلك اكتسب شرعيته السياسية و التاريخية من النضال ضد الاستعمار الفرنسي، و قد هيمنت عليه نوع من الإيديولوجيا الدستورية القومية الداعية القائمة على النـــزعة الحداثية كظاهرة تونسية لها خصوصياتها، قادها بورقيبة و ارتبطت بشخصيته الكاريزمية التي تتدخل في كل المجالات بدون استثناء، و هي ناجمة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك و التأثر بالحداثة الأوربية خلال العصر الامبريالي، و مرتكزة في الوقت عينه إلى الإيديولوجيا القومية الكلية القادرة مثل بناء الأمة التونسية، و الخصوصية التاريخية و الحضارية لتونس، و خصوصية حركتها الوطنية التحررية التي حققت الاستقلال السياسي، و بنت أول سلطة وطنية تحكم البلاد.

لقد اضطلعت الدولة المركزية التونسية الجديدة بمهام انجاز المشروع التحديثي، الذي كان من أهدافه انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهريا لمؤثرات الفكر السياسي اللبرالي الفرنسي، و مفسحة المجال في التحديث في اتجاهين: **1- مركزة الدولة، 2- إنشاء تعليم عصري قائم على العلمانية.**

**مركزة الدولة:** فقد اتسمت الدولة منذ وقت مبكر بنوع من المركزة الشديدة و قدرة خاصة على الامتداد الأفقي في مختلف مناحي الجسم السياسي و الاجتماعي، و ذلك بسبب صغر حجم هذا القطر، و غلبة التمركز المدني و الحضري على حساب الأرياف و البوادي، إلى جانب ضعف الرابطة القبلية نسبياً بما سهل سيطرة الدولة، فضلاً عما يتسم به المجتمع التونسي من تجانس لا نظير له في بقية بلدان المغرب العربي الجزائر و المغرب، و ليبيا[1]، التي تتميز كلها بامتداد المساحة الجغرافية و قوة الرابطة القبلية و التعدد العرقي، و قد شهدت الحقبة الاستعمارية تكثيفاً لخط المركزة و مزيداً من إضعاف الروابط المحلية، سواء ما كان طبيعياً منها، أو اصطناعياً مدنياً توازياً مع ربط الاقتصاد التونسي بمركز التحكم المركانتيلي في البلاد الفرنسية.

---

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع و الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص116.

و في نطاق تركيز سلطة الحزب الدستوري الإيديولوجية و السياسية باعتباره أداة للسيطرة الطبقية لهذه الفئات الوسطى، و نظرا للعلاقة العضوية القائمة بين جهاز الحزب و جهاز الدولة، أسس الحبيب بورقيبة النظام الجمهوري بعد أن خلع الصادق باي في 1957، و قام بإلغاء النظام الملكي و إلغاء النظام الإداري التقليدي و عوضه بنظام المحافظات و بذلك دخلت تونس في مرحلة بناء جهاز الدولة العصري و تدعيم المؤسسات من خلال[1]:

– إصدار دستور لتونس في العام 1958، يتسم في طابعه العام بقدر معين من اللبرالية، حيث حدد انتخاب رئيس الجمهورية مرة كل خمس سنوات.

– تأسيس مجلس الأمة، أي إنشاء البرلمان التونسي، الذي يوافق بشكل مطلق على كل القوانين و القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية.

– إصدار مجلة الأحوال الشخصية للمرأة في 1956/09/13، التي تعتبر مكسباً ديمقراطياً حققته المرأة العربية في تونس لا مثيل له في باقي الأقطار العربية، من حيث جذريته و علمانيته، إذ حددت سن الزواج بـــ17 سنة، و أقرت بالإجهاض، و نصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، و عدلت من قوانين الميراث المستمدة من الشريعة الإسلامية لمصلحة المرأة خصوصاً، و حددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر، و منحت النساء حق الانتخاب.

– حل الأوقاف و الأحباس العامة في مايو 1956، و بعد عام ألحقت بها الأوقاف الخاصة التي كانت تمثل ربع الأراضي التونسية.

وقد شملت السياسات التحديثية كل مظاهر الحياة من ملبس، مثل منع ارتداء الزي التقليدي على القضاة، وتهذيب للقب العائلي، ومقاومة للأكواخ والمساكن الطينية، وإعادة تنظيم المدن على المنوال الأوربي.

---

[1] الأزهر بوعيني، مرجع سابق، ص205.

و استهدفت هذه الإجراءات القوى الاجتماعية المحافظة و مؤسساتها الثقافية و السياسية، و استندت إلى مرجعية حداثية تربّت عليها النخبة الحاكمة في الجامعات الفرنسية و اعتمدت أسلوب المباغتة ووسائل الإكراه، و اندرجت ضمن حالة استبدادية قامت على الحكم الفردي و هيمنة حزب أوحد على الدولة و على المؤسسات المجتمع المدني.

أما **بخصوص إنشاء تعليم عصري** فقد تم إلغاء التعليم الزيتوني عام 1958، في إطار تعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية و الفرنسية.و بذلك أصبحت العلمانية في نطاق الممارسة السياسية للنخبة السياسية و الإدارية الحاكمة إحدى مكونات الإيديولوجيا القومية الكلية، و تجسدت بالدرجة الأولى في العلمنة الراديكالية للتعليم بجميع أصنافه من الابتدائي إلى الجامعي،فكانت هته السياسة التعليمية تهدف من ورائها إلى خلق وعي وطني في المجتمع الكولونيالي الغير متجانس، من أجل نشر التجانس، و إضفاء الشرعية التاريخية على هذه السلطة المسيطرة على مجموعة الدولة و الحزب، غير أن هذه العلمانية في السياسة التعليمية التي شكلت قوام المشروع التحديثي لم تجسد القطيعة المعرفية مع الحضور العربي و الإسلامي في البرامج التعليمية، على الرغم من أن النخبة السياسية الحاكمة كانت تريد توظيفها لخلق نمط من الرجال قادرين على استيعاب الحضارة المعاصرة، إن حضور التراث العربي الإسلامي في برامج التعليم حضوراً انتقائي و ليس حضوراً تراكمياً، أي أن التلميذ ليس مطالباً بمعرفة تراكمية و كاملة للتراث العربي، بل معرفة أنماط من التطورات التاريخية ذات الدلالة الخاصة، في تكوين وعيه الثقافي و الحضاري[1].

إن مشروع التحديث الذي تبنته الدولة التونسية الجديدة ذات النزعة القومية الكلية منظور إليه من زاوية انعكاساته على مستوى المجتمع المدني، و في علاقة الدولة بالمجتمع المدني، فقد قام على أساس تجربة الحزب الواحد، و شرعية الزعامة الفردية السياسية و التاريخية للرئيس بورقيبة، التي تتحكم فيها عقلية التكيف و الاندماج و التحول في المراحل التاريخية الثلاث التي خاضتها النضال و التصدي للنخب التقليدية، التعبئة ضد الاستعمار الفرنسي، التعبئة في المعركة الاقتصادية، و تمكن خصوصية التحديث في

---

[1] توفيق المديني، ، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي .مرجع سابق، ص592.

تونس في انفصاله الكلي عن المسألة الديمقراطية، سواء في مفهومها اللبرالي الغربي المتعلق بطبيعة المؤسسات السياسية و الدستورية التي تفرزها، أم ببعدها المتعلق بالتوزيع العادل للثروة الوطنية، و توجيه التنمية وفق اختيارات اقتصادية- اجتماعية تخدم مصالح الطبقات و الفئات الاجتماعية الكادحة، ثم إن هذه النزعة الإصلاحية التحديثية و البراغماتية للدولة التونسية الجديدة جعلت هذه الأخيرة تتحلل إلى جهاز للهيمنة، خارج عن المجتمع، يحاول أن يصهر أهداف التحديث و العلمنة مع مبدأ الجمعنة السياسية و الضبط و الإخضاع لمكونات و مؤسسات المجتمع التقليدي القديم وفقاً لبرنامجه السياسي الاقتصادي و الثقافي، تحت دوافع ضبط عملية التراكم، و التكامل الاقتصادي، و نشر التجانس الاجتماعي، و التكامل السياسي، الأمر الذي يجعل الدولة تتحول إلى أداة للتعبئة الوطنية و مؤسسة رسالية للتحديث.

و لتوضيح التصور الذي تحمله النخبة الحاكمة حول عملية التحديث الاجتماعي و الثقافي و دورها في عملية البناء الوطني، أي تصور النخبة الحاكمة للمجتمع و طريقة تنظيمه نستعرض وثيقة صاغها أحد رواد هذا البناء، أورها عبد الباقي الهرماسي في كتابه المجتمع و الدولة في المغرب العربي، و الذي يذهب إلى القول: [1] (( في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين، في الفترة الأولى ركّزنا على المركزية فجلبنا السلطة و النفوذ إلى العصمة أي إلى الحكومة المركزية لسبب واحد، فالشعب التونسي كان شعباً مشتتاً، لا جغرافياً و اقتصادياً فقط، و إنما ثقافياً نجد البدو و العرب الرحل و الحضر، و بين هذه الفئات تختلف النفسيات و العقليات، لم يكن هناك قاسم مشترك عدا انتمائهم إلى الحضارة العربية الإسلامية، إلى جانب هذا التفتت، هناك تفتت غذها الاستعمار مستغلاً هياكل عتيقة كالعروشية، فالتركيز كان مبنياً على العروش.

و منذ الثلاثينات إلى حوالي الخمسينات كان أول تجمع مركزي للشعب التونسي حول الحركة الوطنية التي غذت القومية التونسية التي صارت قاسماً مشتركاً، و الرئيس كان شاعراً بأن هذا التفتت يشكل خطراً كبيراً على البلاد، لذلك عمد إلى تجميع السلط و الاتجاهات في مركز سياسي، و لقد كان لي الشرف إحداث نظام الولاة ، و كنت أول مدير إدارة جهوية في البلاد، فأنا صاحب النص الأول و

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999، ص40.

التركيز الترابي الأول، لقد كان هدفنا توحيد التونسيين و إيقاف تيار التفرقة، حذفنا القيادات ووضعنا الولايات، و قد أثارت هذه العملية الجريئة حساسية كل الذين اعتادوا على نظام القيادات و العروش، و كان بين المحتجين حتى بعض المقاومين و المناضلين، غير أن الرئيس رفض إرضاء الخاطر و الحياد عن السياسة التي سطرها منذ البداية، أما التنظيم الثاني الذي كان يهدف أيضاً إلى إنهاء حالة التشتت فهو المدرسة التونسية التي عمت كل تراب الجمهورية، كان علينا أن نختار بين وضع التعليم متأقلم مع مختلف الجهات و بين تعليم موحّد، و اخترنا الطريقة الثانية، مبدئيا قد نعيب هذه البيداغوجيا، لأنّ ظروف التلاميذ تختلف من منطقة إلى أخرى، و لكننا كنا نهدف إلى توحيد التونسيين.... و بعد عشرين سنة نجد شبابنا متمتعا بنفس التكوين و بنفس الأيديولوجية و الهيكلة الذهنية.

و حتى نؤكّد على أهمية و سلامة هذه الطريقة، أذكر لكم الحرب التي كانت قائمة بين المدرستين الذين يتعلمون حسب طرق علمية حديثة و الزيتونيين، و سيشهد التاريخ بسلامة النظرية، لذلك أرجعنا الزيتونية إلى وظيفتها الطبيعية كمسجد، أي أنها كلية دينية و ليست تعليمية، المستعمر غذى التعليم الزيتوني لهدف بسيط و هو تكوين نوعين مكن التونسيين، وحدة التعليم تعني وحدة الأرضية، و ليس هناك خطر في اختلاف وجهات النظر بعد ذلك لأن المقاييس و القوالب الذهنية و المنهجية هي نفسها، و لا شك في أن البلدان العربية التي لم تدرك خطر الإبقاء على نظام المدرستين المختلفتين سيكون عندها نوعان من الشعب مما سيؤدي حتما إلى أزمات حادة، لأن التفاهم بين عقلية المدرستين مستحيل، لهذه العوامل التي هدفت قبل كل شيء إلى توحيد الشعب صار الحكم مركزياً جداً.)).

**الفرع الثالث: النخبة الحاكمة و نمط الأداء على الصعيد الاقتصادي.**

منذ إعلان الاستقلال الوطني التونسي مرت السياسة الاقتصادية التونسية بثلاثة مراحل: **المرحلة الأولى:** و تسمى بمرحلة التردد[1] و تمثل السنوات الأربعة الأولى بعد الاستقلال 1960/1956، امتنعت الحكومة على التدخل في شؤون الملكية و اكتفت ببعض الإجراءات التي تهدف إلى التخلص من

---

[1] أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص117.

التبعية الاقتصادية لفرنسا، فقد أممت عدة شركات أجنبية، و أسست بضعة بنوك وطنية، و ألغت الاتحاد الجمركي سنة 1959، و فرضت بعض التدابير لحماية الاقتصاد الوطني، و جرت كل هذه الإجراءات في إطار ما يسمى بسياسة الحرية الاقتصادية التي تمثلت في الحرية المطلقة للمشروعات الخاصة، و تشجيع الاستثمار الأجنبية، و كانت الحكومة بمساندتها المختلفة للمشروعات الخاصة تأمل في استقرار و تنمية الاقتصاد الوطني التونسي، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل بسبب عجز الاقتصاديين التونسيين عن تنظيم الاقتصاد الصناعي، بالإضافة إلى أن صميم الاستثمارات الأجنبية بقي ضئيلا و لم يؤد الهدف المطلوب منه في تنمية الاقتصاد الوطني.فعل سبيل المثال نجد أن نسبة الاستثمارات نزلت من 19,5 في المئة عام 1953 إلى 7,7 من المئة عام 1957، مما دفع بالرئيس بورقيبة و حزبه إلى عزل الوزير اللبرالي آنذاك باعتباره مسئولاً عن هذا الفشل[1].

هذا الإجراء لا يستغرب من قبل البورقيبية التي أثبتت منذ مرحلة النضال الوطني للتحرر قدرتها على التفاعل مع التغيرات والتأقلم مع مجريات الواقع، فكان التردد و عدم الوضوح و حتى الارتجالية أحياناً حيث ترتبط القرارات بلحظتها، و يمكن أن نسمي أسلوب هذه النخب في الاختيار و في مقابلة الواقعة الاقتصادية آنذاك بالمقاربة الحينية في الحكم، و خاصة أن الاختلافات كانت جلية بين مختلق النخب على المستوى الاقتصادي في تحديد الخيار و نموذجه التنظيمي المنشود بعد الاستعمار،فالبرجوازية التقليدية توجّهها كما للنخب التحديثية تصورها، أما إطارات التنظيم النقابي المتأثرون بمقولات الحزب الدستوري فلهم كذلك رؤيتهم، و في الحقيقة فإن الاختلافات بين هذه الأطراف الفاعلة لم تصل إلى درجة المذهبية، بل كانت أقرب إلى الاختلاف حول التوجّهات،بين النخب العمالية المتحمسة للتعاضدية و التخطيط الاقتصادي لإنقاذ الوضع الذي يتهدد البلاد، و بين النخب الرافضة لهذا التوجه نظراً لما يسببه من اهتزازات اقتصادية للبلاد، و هو الخلاف الذي سيبقى سجالاً لأن محاولة العماليين الأولى باءت بالفشل خلال السنوات الأولى، لكن محاولتهم الثانية ستصل بهم إلى سدّة القرار لتنفيذ مشروعهم لعدة اعتبارات هي[2]:

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص274.

[2] نفس المرجع، ص275.

- وضع التردد بكل مخاطره مدعاة للتعجيل بتحديد خط السّير حتى لا يكون الوضع كارثي.
- اشتداد عود الاتحاد العام التونسي للشغل، خاصة بعد ارتفاع عدد مناضليه بدفع من الحزب.
- توطد العلاقات خاصة بعد اختيار الاتحاد مناصرة الخط البورقيبي أيام الخلاف مع ابن يوسف.
- الرغبة في التحديث التي حدت نخب البناء الوطني، حيث اقترن التعاضدية آنذاك بمزيد من عقلنة استثمار الموارد و تحقيق المردودية في الإنتاج و التوزيع.

**أما المرحلة الثانية**، و التي بدأت عام 1960، و التي تمثلت في تحويل الاقتصاد، إذ أن الحكومة التونسية قد اتجهت إلى التخطيط و الاشتراكية من نوع خاص، لأنها مغايرة للأنظمة الاشتراكية القائمة آنذاك في دول أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، كما أنه مخالف للاشتراكية العربية، إنها اشتراكية دستورية كما ورد في أشغال مؤتمر بنزرت للحزب الدستوري في أكتوبر 1964، الذي غدا معه الحزب حزباً اشتراكياً[1]، و تقتصر هذه الاشتراكية على هدم البنى التقليدية بإعادة توزيع الأراضي بعد إلغاء الحُبُس، بشكل يرفع من مرد وديتها و يحسن من توظيف اليد العاملة مع الترفيع من جودة اليد العاملة المختصة من أجل أن تحل محل الإطارات الاستعمارية المغادرة، هذا التعريف على المقاس للاشتراكية يؤكد ضمنياً ضرورة تجنب مقولات الصراع الطبقي و إلغاء الملكية الخاصة، فالأمر يقتصر على إجراء إصلاح زراعي و تأميم القطاعات الاقتصادية الحساسة، وذلك عبر توسيع النظام التعاضدي مع ترك مجالات متميزة للمؤسسة الخاصة و للدولة في الآن نفسه.

و لتحقيق هذه الأهداف أي بناء الأمة الاشتراكية تّمت تعبئة كل القوى و أوّلها الجهاز الحزبي الذي سيتحوّل إلى أداة للتعبئة الاشتراكية، إضافة إلى إنشاء المؤسسات الجماعية القادرة على تمثيل مصالح الجهة إدارياَ و تمثيلها لدى السلطة المركزية، هذا بعد إقصاء بعض العناصر المناوئة أو المحترزة على هذا التوجه حتى لا تهدد نجاح المخطط الوطني، فلضمان نجاحها عوّلت التجربة التعاضدية على الجهاز الحزبي و دوره في عملية التعبئة الاشتراكية، كما عوّلت على جيل جديد من الفنيين و الإداريين الشبّان مّمن يعرفون أهمية التعاضد و جدواه اقتصادياً و سياسياً،

---

[1] نفس المرجع، ص276.

و تعد الآفاق العشرية 1971/1962، التي أنجزها فريق من الاقتصاديين تحت إشراف أحمد بن صالح كاتب الدولة للتخطيط و المالية، انعكاساً للبرنامج الاقتصادي الذي سبق أن اقترحه النقابيون، و لعل أهم ما ميّز طموحات هذا المخطط هو أن يتوصّل في سنة 1974 إلى ضمان دخل أدنى يقدّر بـــ 50ديناراً للفرد الواحد في الطبقات الدنيا، و أن لا تتجاوز نسبة تدخل الاستثمارات الأجنبية الجديدة الـــ50 في المئة و أن تتوصل البلاد في سنة 1971 إلى تحقيق نسبة مساهمة في الإنتاج القومي الخام بـــ26 في المئة و لا يمكن لكل هذا أن يتحقق إلا إذا ما توصلت المجموعة الوطنية إلى تحقيق نسبة نمو بـــ6 في المئة سنويا[1].

لكن هذه التجربة بطموحاتها القريبة أو البعيدة المدى واجهت صعوبات متنوعة، فإلى جانب الصعوبات الفنية و التمويلية في تنفيذ هذا الخيار، تقوم صعوبات إجرائية من حيث الأساليب المعتمدة في التنفيذ، فهو خيار تميّز في النهاية بفوقانية و بقي موضوع حوار بين المسئولين و المشرفين، و لم يمثّل موضوع حوار مع المعنيين به مباشرة لمعرفة مدى تحمّسهم للمشروع، كما أن التسيير الفعلي كان بأيدي فنّيي الدولة تبعاً لمراتبهم الإدارية.

لذا لم تكن النتائج المحققة في المستوى المرجوّ، حيث عجزت التعاضدية على تحقيق المأمول منها في مستوى التشغيل و توفير الدخل مع المردودية رغم التمويلات التي تطلّبتها بمساهمة من الدولة، إضافة إلى أن السياسة الاقتصادية المعتمدة عجزت عن جذب المستثمرين الخواص، حتى إن القائمين على المسار التعاضدي شعروا بمحدودية النتائج سواء في مستوى الإنتاج أو الدخل و التوزيع، ليجدوا أنفسهم إزاء وضعية تقتضي منهم دفع مسار التعاضد إلى الأمام و توسيع الإصلاح الزراعي و تعميمه على كامل البلاد من أجل الرفع من الإنتاج و تحقيق أهداف المخطط، لكن يبدو أن المجتمع دفع أكثر من اللازم سياسياً، اقتصادياً، و اجتماعياً بشكل ما عاد معه النظام السياسي قادراً على امتصاص الضغوطات و حالات الغضب، و ربما ما عاد قادراً على تجنب كارثة اقتصادية قد تهدد البلاد[2]، لذلك ستكون هذه السياسة عرضة لانتقادات من قبل شرائح اجتماعية متنوعة، بما دفع أحمد بن صالح وجماعته بذلك

---

[1] نفس المرجع، ص277.

[2] الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم.القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 1999، ص99.

الأسلوب المأساوي، إذ بعد مؤتمر الحزب في أكتوبر 1969، نظم أنصار بورقيبة حملة ضد أحمد بن صالح و خياره الاقتصادي، معتبرين التقرير الاقتصادي و الاجتماعي شيوعية بعينها، و هو تقرير يتهجم على نظام برقيبة، أما بورقيبة فقد تحدث آنذاك عن جراثيم يجب التخلص منها، ليتم بعد ذلك نشر بلاغ العزل ثم الدعوة إلى المحاكمة.

**المرحلة الثالثة:** التي تميزت أساساً بتوجّهها غير الدولوي من خلال مسار الخوصصة سواء في مستوى التشغيل أو في مستوى الإنتاج أو الاستثمار، أو القدرة الشرائية ، فلقد تم رفع شعار فتح الباب أمام المنافسة الحرة و المبادرة الخاصة، بحثاً عن المردودية و الجدوى حتى لا تتحمل الدولة وحدها تكاليف الاستثمار،فكانت مرحلة السبعينات مرحلة الانفتاح الاقتصادي على المبادرة الخاصة أولاً، ثم على قوانين السوق، حيث شهدت في سنواتها الأولى منذ عام 1973 فترة الطفرة البترولية عرف الاقتصاد معها انتعاشة ملموسة، و هو ما سينعكس خاصة على الفئات الغنية و الطبقة الوسطى من حيث وفرة المداخيل، فالنخبة اللبرالية الصاعد وإثر عام 1969 سعت إلى خلق طبقة تقدم لها مختلف أشكال الدعم المادي و التشريعي من قروض و إعفاءات من الضرائب و إعفاءات جمركية إلخ... بما ساهم في تكديس ثروات هذه الفئات و بخاصة بفضل الاحتكارات و المضاربات و الالتجاء إلى القروض، فعمق بالتالي الفجوة بين مداخيل هؤلاء و مداخيل الأجراء.

إجمالاً يمكن تحديد مظاهر انفتاح الاقتصاد التونسي[1] في مرحلة السبعينات في العناصر التالية:

- العجز التجاري المتمثل في تنامي الواردات و تقلّص الصادرات.
- التفريط عدد كبير من الأراضي التابعة لدولة بدعوى ضعف مرد وديتها، و قد زاد هذا الإجراء في تثبيت سياسة الاحتكار لدى كبار الملاك.
- إحداث إطار تشريعي و مؤسسي لتشجيع الاستثمارات الخاصة و الأجنبية.
- ظهور النزعة الاستهلاكية و بخاصة في أوساط الفئات الغنية.
- و يعد قانون 1972 أهم قانون اقتصادي صدر في فترة السبعينات و هو قانون يعطي امتيازات للصناعات المعدة للتصدير و يشجع على استقطاب الرساميل الأجنبية.
- قانون أوت 1974 الرّمي إلى دعم الصناعات المعملية. وقرار في نفس العام حول إنشاء صندوق النهوض و لا مركزية الصناعة.

---

[1] **نفس المرجع، ص 283.**

- تقديم تسهيلات و هبات في أشكال متنوعة مثل الإعفاء من الأداءات على الاستثمار و إقامة المشاريع، أو الإعفاء من أداءات التغطية الاجتماعية، هبات لدعم رأس المال، قروض معفيّة أو مخففة من الفوائد.

إن هذا التحول في اتجاه اللبرالية الاقتصادية و دعم القطاع الخاص، رافقه أيضا نوع من التحول في شكل توزيع التحالفات الاجتماعية و المجتمع بعد الاستقلال، فبعد أن كانت الدولة تعوّل في ضمان بقائها و شرعيتها على التحالف مع الطبقات الوسطى الواسعة، اضطرت إثر اختيارها مسار الخوصصة إلى تحميل حليفها السابق مخلفات هذا الخيار عبر التملص من التزاماتها المكلفة، أدى إلى بروز قوة قادة التصنيع الذين سيمثلون طبقة سميت طبقة رجال الأعمال.

لقد أحسنت هذه الطبقة الحليفة الجديدة استغلال المشاكل، فاتخذت منه علّة لتحقيق إغراضها و التمتع بدعم الدولة، لأن جهاز الدولة تحوّل إلى أداة لخدمة مصالح هذه الفئة و حمايتها من المنافسة و توفير حظوظ الرّبح لا بل حتى بالمساهمة المالية.

و المفارق في هذا البرنامج للإصلاح هو أن إنجازه يقتضي تدخل الدولة ذاتها، و هي التي كانت إلى وقت قريب ملتزمة مهيمنة على كل المجالات و الأنشطة لتتحول بين عشية و ضحاها إلى محامي دفاع عن المبادرة الخاصة، فدورها الجديد يقتضي منها السعي نحو فرض فكرة آليات السوق الحرة و قواعدها، تفرضها على طبقة المقاولين التي تشكلت و تطورت بفضل الإعانات التي قدمتها الدولة ذاتها،و من هنا يجوز لنا القول إنه شروع في الإصلاح الهيكلي هو مفارق، إذ يتم من ناحية بناء على منطق السوق و المنافسة، لكنه من ناحية أخرى يتطلب تدخل الدولة لمراقبة الأجور و إعادة التوزيع و الحدّ من فرص دخول الأنماط الاستهلاكية الجديدة على الطبقات الوسطى و الصغرى الواسعة.

لقد جعل هذا المشروع الإصلاحي المفارق الدولة ذاتها تعيش وضعاً مفارقاً، فهي لا تدري هل تدعم المبادرة الخاصة و تحمي مبادرة أصحابها لأنهم يمثلون عماد المشروع الإصلاحي، أم تحمي الأجراء و العاطلين، أي مختلف شرائح الفئة التي تنتظر من الدولة الدفاع عن مصالحها.

- يمكن القول أن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست أولاً على توجّه يقوم على المزج والانسجام بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها، أي إنه قام أساساً على هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، والمسوّغ في ذلك أن مقاومة التخلف والتخلّص من مخلفات الاستعمار وبناء أمة جديدة، يقتضي أولاً رصّ الصفوف و لم الشّمل وتجاوز الاختلافات .

- الطبيعة الشخصية لنظام الحكم السياسي، إذ تجمع السلط كلها بين يدي رئيس الجمهورية الذي يحكم، أي يصنع القرار، و يوزّع السلط، و يعين الأشخاص، استناداً إلى شبكة من العلاقات تعود إلى ما يراه هو شخصياً، أي أنه غير رسمية تقوم على تبادل المنفعة.

- على الرغم من أن الدستور التونسي في جوهره نسخة منقولة عن الدساتير الغربية من حيث توجهاته و أهدافه و طابعه العقلاني الظاهر، إلا أنه من ناحية أخرى لا يتعارض في مبادئه و روحه بشرعية الحكم، بشكل يجعل النظام السياسي مزيجاً من قانون سياسي تعاقدي مؤسساتي دستوري ذي شرعية عقلانية و من موروث شخصاني لا شكلي يعود في جذوره إلى السلطنة وحتى إلى الخلافة ، من حيث هي نمط حكم يسمح لصاحب السلطان بالتحكم في هامش من السلطة واسع يصل إلى حدود إنتاج وإعادة إنتاج النماذج السياسية والقانونية والاقتصادية والرمزية المتمثلة في أهم القرارات ،والتسميات ، وعزل الوزراء ، وحل البرلمان ، وإصدار القوانين ، باعتبارها ممارسة تتعارض مع القانونية والعقلانية التي كانت مثلت أرضية لشرعية فعل نخب الاستقلال .

- هامشية الجهاز التنفيذي في عملية صنع القرار الذي يخطط له ويتم إعداده في إطار حلف ضيق من المقربين دستورياً أي قانونياً أو دموياً أو عقلانياً (اجتماعياً) للرئيس ممن تربطهم به علاقات تبعية شخصية عمادها تبادل المنفعة الشخصية أو الجماعية.

- بقاء النخبة واستمرارها في الحكم رغم تداول الحكومات، وهذا جعلها نخبة تعيش ما سمي بظاهرة دوران النخبة وليس دوران النخب.

- ❖ لا يمكن الحديث في إطار الحكم التونسي عن مفهوم المسؤولية الجماعية لفريق حكومي، لأن الرئيس وحده هو الذي يعمد إلى إجراء تحويلات وزارية حقيقية، بشكل جعل أساليب عمل الحكومات تتميّز بانقسامية تتحكّم في النخب الحاكمة بالنظر إلى علاقتها برئيس الدولة محور اللعبة السياسية.

- ❖ القول أن الدخول إلى مصاف النخبة الفاعلة والصعود في مراتبها في إطار التجربة التونسية لا يقوم على الشرعية السياسية المستندة إلى التكوين العلمي والتجربة السياسية والنضالية للفاعل والكفاءة الفنية فحسب، بل إنها قبل كل ذلك تعود إلى عامل الولاء والتبعية الشخصية والوفاء مع مراعاة الموازنات الداخلية مثل الانحدار الجهوي والعائلي وغيرها .

## المبحث الثاني: النخبة الحاكمة و إدارة المرحلة الانتقالية

### المطلب الأول:بيئة التحول الديمقراطي في تونس

إن الكثير من دول عالم الجنوب و منها تونس، قد انتقلت في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات نحو التعددية، و جاء هذا الانتقال، بفعل متغيرات مختلفة، داخلية و أخرى خارجية، و محاولتنا هنا تذهب إلى البحث عن المبررات الداخلية التي شجعت، أو لتقل دفعت معظم دول العلم الثالث عموماً، و تونس خصوصاً، للتطلع نحو التعددية.

#### الفرع الأول: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس.

**الإخفاق السياسي** ( **علاقة الفاعلية و الشرعية** ):يذهب ليبست إلى أن أي ديمقراطية كشكل لنظام سياسي، لا تعتمد على التنمية الاقتصادية فحسب، بل على فاعلية و شرعية نظامها السياسي أيضاً، و يحكم على الفاعلية طبقاً لمدى قيام النظام السياسي بالمهام الأساسية التي يؤديها، كما تقررها ردود أفعال معظم أفراد المجتمع، بما فيه من جماعات قوية و مؤثرة[1].

فالقوة كما هو معلوم على مستوى الفعل السلطوي، هي التي تخلق تدرج الهيمنة و التبعية و تضمن استمراريتها، فضلاً عن أنها القوة الناجمة عن الاستخدام الأمثل و بأسلوب مؤثر و فعال في المجتمع المدني بقواه الاجتماعية و السياسية المختلفة، أي أن الفاعلية عنصر مهم للنظام السياسي، كما هي مهمة للسلطة، لتحويل قوته و شموليته و سيطرته من الكم إلى النوع[2]، و لتحويل هذه القوة إلى حق مقبول، و تحويل انصياع المجتمع و طاعته إلى واجب عند الآخرين، و على هذا الأساس، فإنه بانعدام الفاعلية تتوجب طاعة المجتمع للنظام بالقوة، و بتوفر الفاعلية تتوجب الطاعة للنظام و سلطته بالواجب و القناعة و القبول و الرضا، فالفاعلية تظهر قدرة النظام السياسي على تعميم قيمه و معتقداته و إضفاء صفة الشمولية و القبول عليها و لفترة طويلة، ففي هذا التحول من الكم إلى الكيف تؤدي الفاعلية دورها الحاسم في رسوخ معتقدات شرعية النظام السياسي لأن القوة أو ضعف المعتقدات الشرعية تعمل على استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي.

---

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص254.

[2] نفس المرجع، ص255.

و يرى ليبست كذلك بأنه لمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات لا بد من معرفة نسبة شرعيتها و مدى علاقتها بالفاعلية، و هذا ما يدل على أهمية الفاعلية إلى جانب الشرعية في رسوخ و ثبوت سلطة النظام السياسي، لهذا السبب يمكن القول بأنه لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعياً بغياب الفاعلية، فهذه الأخيرة هي المعيار الوظيفي لديمومة شرعية النظام السياسي و سلطته.

و عليه أصبح من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية بالنسبة إلى النظام السياسي هي الكفاءة و الفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، و في تحقيق أهدافه و في تجسيم قيمه و مثله العليا، و إذا وفرت الكفاءة أو الفعالية في حد ذاتها قدراً من الاستقرارين السياسي و الاجتماعي، و الشرعية في حد ذاتها توفر بدورها حداً أدنى من الاستقرارين السياسي و الاجتماعي، فقد يوجد نظام سياسي يتمتع بقدر من الفاعلية، لكن عدم شرعيته تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي.

و يذهب ليبست إلى ربط هذين العاملين بدرجاتهما المختلفة بمخطط كالتالي[1]:

درجة الفاعلية

| درجة الشرعية | عالية (+) | منخفضة (−) |
|---|---|---|
| (+) | أ<br>حالة مثلى من الاستقرار | ج<br>مرحلة انتقال |
| (−) | ب<br>مرحلة انتقال | د<br>حالة قصوى من عدم الاستقرار |

العلاقة بين الشرعية و الفاعلية

**المرجع: خميس حزام والي، مرجع سابق ص257.**

ترمز الخلية(أ) إلى الوضع الذي يتمتع فيه النظام السياسي بدرجة عالية من الشرعية و بدرجة عالية من الفاعلية، و ترمز الخلية(د) إلى الوضع الأكثر سوءاً، لكون النظام السياسي بلا شرعية و بلا فاعلية.

أما الخليتان (ب) و (ج) فترمزان إلى الحالات الانتقالية التي قد يبدأ بها أو يتزلق إليها النظام السياسي عندما يتمتع بدرجة عالية من الفاعلية و حدها دون الشرعية (الخلية ب)، أو حينما يتمتع بدرجة عالية من الشرعية دون الفاعلية (خلية ج).

و يبين المخطط الإمكانية النظرية و العملة لانتقال أي نظام سياسي من خلية إلى خلية خليتين أخريين مباشرة، و لكن يندر أن ينتقل النظام السياسي من الخلية (أ) إلى الخلية (د) مباشرة أو العكس، إذ لا بد من المرور عبر مرحلة انتقالية مهما كانت قصيرة أي عبر الخلية (ب) و (ج).

و بالتطبيق على حالة النظم السياسية في المغرب العربي عموماً، و تونس خصوصاً، يمكن القول، أن أزمة عدم الشرعية كانت دافعاً أساسياً لحصول عمليات الانفتاح السياسي[1]، فبعد مرحلة التحرر الوطني و شيوع مقبولية الدولة كإطار سياسي لمجتمع ما بعد الاحتلال، بدأت هذه النظم و بعد أقل من عقد من الزمن تقريباً على الاستقلال، تواجه أزمة في شرعيتها بفعل الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية و تكريس صورة حديثة لدولة ما بعد الاستقلال، و بدأت مظاهر عدم شرعية في حدوث العديد من الاضطرابات في غير قطر مغربي، على غرار ما حدث في تونس من إضرابات و مظاهرات و احتجاجات فمن انتفاضة ضد التعاونيات الزراعية عام 1969، إلى أحداث قصر هلال و ما حدث فيها من إضرابات عامة 1974، إلى أحداث الخميس الأسود الذي تم قيه قتل و جرح المئات 1978، إلى أحداث قفصة 1980، إلى انتفاضة الخبز **1984**.

و قد تكثّفت أسباب عدم شرعية النظام السياسي التونسي في ذات المشهد باحتكار الدولة للفضاء السياسي و تأميم المجتمع لصالح نخبة بعينها، فدولة ما بعد الاستقلال في تونس لم تنجح في بناء مؤسسات تحظى بالرضا من قبل المجتمع، و ظلت عملية صنع القرار محتكرة من قبل تيار بعينه، أما وضع البرلمانات و إن وجدت، فكان ضعيفاَ و لا يلبي اشتراطات تجسيد الإرادة العامة التي هي أساس قيام البرلمانات في الأصل، بفعل النفاذية الشديدة لمؤسسة السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الأخرى للنظام السياسي بشكل خاص و فساد العملية السياسية برمتها بشكل عام.

---

[1] **نفس المرجع، ص258.**

و في الوقت الذي عجز فيه النظام على الصعيد السياسي على هذا النحو، فإن إنجازه على صعيد عملية التنمية كان بدوره يجسد حالة من الفشل، فما حدث من قلاقل سياسية في تونس كان ذا بواعث اقتصادية، و نذكر هنا أن الاضطرابات العنيفة التي عرفتها تونس خلال الثمانينات (ثورة الخبز)، كانت احتجاجات من الجماهير على عدم توافر الحاجيات الأساسية للمواطن، و قد عرفت هذه الاضطرابات بانتفاضة الخبز.

و في الواقع فإن هذا الفشل على الصعيد الاقتصادي كان طبيعياً في ضوء غياب الديمقراطية، فالديمقراطية ليست آلية لتجميل النظام السياسي و تصديره في صورة حديثة، بل هي طريقة إدارة المجتمع بأفضل آلية استطاع أن يتوصل إليها الفكر السياسي، و من ثم فإن غيابها يعني غياب الطرائق المثلى لإدارة المجتمع بطريقة سلمية و منتجة[1].

و على الرغم من الجدل حول إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، فإن ديمومة هذه التنمية تتطلب وجود ديمقراطية، بما توفره من آليات تكفل الشفافية وحسن إدارة موارد المجتمع، فقد استطاعت بعض النظم التسلطية في العالم الثالث في المرحلة التالية لعهد الاستعمار إنجاز مشروعات قومية ضخمة، و لكنها لم تنجح في خلق الآليات المثلى لاستغلال الموارد المتاحة لصالح تأسيس اقتصاد عصري، فغرقت لاحقاً في الديون، و عاشت شعوبها في مستويات متدنية.

**الإطار القانوني و الدستوري:** ربما يكون من المفيد أن نبدأ بالتعرف على الإطار الدستوري المنظم للحياة السياسية في تونس بشكل عام وما يرتبط بها من مجموعة الحريات المدنية و السياسية، خاصة حريات التعبير والتنظيم والترشيح والانتخاب والاجتماع والنشر..الخ من الحقوق ذات الصلة، والتي يعد إقرارها دستورياً أحد الشروط الرئيسية لتأسيس نظام ديمقراطي. و يلاحظ أن الدستور التونسي لم يفرد قسماً مستقلاً لباب الحريات، وجاءت النصوص المتعلقة بالحريات العامة بمختلف أشكالها موزعة على مختلف فصول الدستور. فقد أقر الفصل الثامن من الدستور ضمان حريات الفكر والتعبير، جنبا إلى جنب مع حريات الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنشر والصحافة. غير أنه يلاحظ أن الدستور لم يقر تلك الحقوق على إطلاقها، فقد نص الدستور على خضوع ممارسة تلك الحقوق لـــ القوانين المنظمة[2].

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص299.

[2] نفس المرجع، ص187.

و على الرغم من أن النص على خضوع ممارسة تلك الحريات للقوانين قد لا ينتقص نظرياً من تلك الحقوق، إلا أن مثل تلك النصوص أو التعبيرات تكتسب أهمية خاصة في حالة الخبرة التونسية و التي غالباً ما يتم استخدامها بشكل سلبي بما يسمح بتفريغ تلك النصوص من مضمونها، و بنفس المنطق، فإن خلو النصوص الدستورية الخاصة بالحريات العامة المدنية و السياسية في الدستور التونسي من مثل تلك القيود لا يعني تطبيق تلك النصوص بالفعل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يلاحظ أنه على الرغم من أخذ الدستور التونسي بالنظام الرئاسي و الفصل بين السلطات، إلا أنه لم يتضمن النصوص الدستورية اللازمة لضمان التوازن بين تلك السلطات، فقد منح الدستور التونسي الرئيس التونسي حق ممارسة السلطة التشريعية في بعض الأوقات، ووفق بعض الشروط، و على سبيل المثال، منح (الفصل 28) [1]حق رئيس الجمهورية في تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب كما أعطى تلك المشروعات أولوية بالمقارنة بغيرها من المشروعات بما في ذلك المقدمة من أعضاء مجلس النواب ذاتهم، بالإضافة إلى حق مجلس النواب في تفويض رئيس الجمهورية لمدة محدودة و لغرض معين سلطة اتخاذ مراسيم بقوانين على أن تعرض على مجلس النواب للتصديق عليها بعد انقضاء تلك المدة، و بالإضافة إلى سلطة الرئيس في إصدار مراسيم بقوانين أثناء عطلة مجلس النواب بالاتفاق مع اللجنة المختصة داخل المجلس على أن يتم عرضها على المجلس للتصديق عليها بعد عودته إلى الانعقاد(الفصل31)[2].

**دور القيادة:**عند التعرض للوضع في النظم المغاربية عموماً و النظام السياسي في تونس، نجد أن كل التوجهات الانفتاحية كانت بمبادرة من السلطة ذاتها، بيد أن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار أن دور القيادة في عملية التحول الديمقراطي مقترن بطبيعة القيادة و برغبتها بالفعل في إحداث تحول ديمقراطي، فقد تلجأ القيادة إلى صيغة الانفتاح حماية أو تأميناً لوجودها في السلطة إزاء استفحال أزمة شرعية في النظام السياسي، و لا يكون هدفها التأسيس بالفعل لعملية تحول ديمقراطي، و هذا متوقف على طبيعة العوامل التي كانت وراء قرار القيادة بالتحول، فثمة قيادات تقنع دون ضغط مباشر بأولوية قضية التحول، و من هنا يمكن التبشير بمستقبل التجارب الديمقراطية التي تنجم عن مثل هذه القناعات، و هناك قيادات أخرى تلجأ إلى الانفتاح كنوع من المراوغة و تحت وطأة ضغوط بعينها، من دون أن يكون لديها إرادة أو قناعة بأهمية التحول الديمقراطي.

---

[1] **نفس المرجع ، ص188.**

[2] **نفس المرجع، ص188.**

و هنا تبرز حقيقة أن تجربة الإصلاح السياسي في تونس، قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه، سواء في عهد الرئيس الراحل بورقيبة أو الرئيس زين العبدين بن علي، و على الرغم من أن ذلك لا ينفي أن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة الضغوط قد مارستها القوى السياسية و الحزبية في تونس خلال المراحل المختلفة، إلا أن الهدف و المحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تأمين الاستقرار و ضمان السيطرة على السلطة من ناحية، و ضمان الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية، من ناحية أخرى[1]، و قد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإصلاح السياسي وفق مستوى الضغوط التي تعرض لها النظام و ليس وفق خطة و أهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية حقيقية.

**الأزمات الاقتصادية:** حينما تواجه النظم غير الديمقراطية أزمات اقتصادية، فإن ذلك يزيد من أسباب عدم شرعيتها و يعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، و هذا الوضع قد يكون مدخلاً مناسباً لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي[2]. هذا الأمر هو ما حدث بالفعل في تجارب الانفتاح في دول المغرب العربي، فقد أدى احتكار الدولة للفضاء السياسي و الاقتصادي في تونس إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية، و من ثم تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات في سياق رزنامة من الإصلاحات، و على الرغم من أن الدولة استطاعت التعايش مع هذا الوضع فترة، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه كان يعني المزيد من تلك الضغوط، و هو ما دفع تونس منذ السبعينات و مطلع الثمانينات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات و فسح المجال لمشاركة القطاع الخاص بعملية التنمية، و لكن هذه التوجهات الجديدة جاءت متأخرة[3]، حيث سجلت نهاية عقد الثمانينات أكثر من اضطراب ذي بواعث اقتصادية، كما حدث في عام 1984، و ما يعرف آنذاك بثورة الخبز.

---

[1] **نفس المرجع، ص193.**

[2] **نفس المرجع، ص302.**

[3] **حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص249.**

ولقد مرت البلاد في سنة 1986 بأزمة خطيرة أو ربما هي الأخطر على مستوى المالية العمومية، إلى درجة اضطرت معها إلى طلب من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وارتفعت المديونية بما لم يسبق له مثيل بشكل دفع الدولة إلى الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بفوائض مرتفعة ولمدة محدودة جدا (أسبوع أحياناً) حتى تتمكن من سداد ديونها وتمويل وارداتها[1]. يضاف إلى هذه الوضعية المالية الصعبة عامل اقتصادي خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط بشكل مهول منذ سنة 1986، إلى جانب انخفاض مداخيل السياحة. مما أجبر الدولة على "تقليص تدخّلها تدريجيا في الاقتصاد والتحرر من بعض التزاماتها".

هذا التراجع ستكون له مضاعفاته على المستوى الاجتماعي، فالذي سيتحمل أعباء هذا التراجع هي الطبقات المتوسطة والفقيرة. أما الدولة فما عادت تقدم إعاناتها للأغلبية مثلما كانت، بل غدت تحصر تدخلاتها في القطاعات ذات الأولية الكبرى، وتفكر جدّيا في الحدّ من الارتفاع المتزايد للإعتمادات المخصّصة لصندوق التعويض الذي أصبح عبئا على ميزانية الدولة بعد أن بلغ حجم الدعم سنة 1984 ما قيمته 246 مليون دينار تونسي، والتدرّج مرحلياً نحو حقيقة الأسعار.

وقد تضخمت نسبة البطالة، فأدركت 15 في المئة في عام 1986، مقابل 11,4 في المئة سنة 1980، و تزامنت مع العودة المفاجئة للعمال المهاجرين من ليبيا بعدد يفوق 30 ألفاً، و قد ساعد على هذا التدهور إضافة إلى العوامل الاقتصادية المباشرة، عوامل أخرى منها سوء التصرف و الرشوة التي مست عدداً كبيراً من المسؤولين السامين في الدولة، و تكاثرت قضايا الرشوة إلى درجة قرّر معها الرئيس بورقيبة في 10 أبريل 1987، إصدار قانون يجبر هؤلاء المسؤولين على التصريح بمصدر ثرواتهم، و ذلك على الرغم من أن الإعلان الذي كان أصدره الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد على سبيل المثال و الذي اعتبر فيه فضح سوء التصرف واجباً وطنياً، و من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتردي إلى تصاعد نسق الاضطرابات و عودة المواجهة بين السلطة و المنظمة النقابية من جهة و السلطة و المجتمع السياسي المتمثل في القوى السياسية من جهة أخرى[2].

---

[1] نفس المرجع، ص250.

[2] نفس المرجع، ص250.

و عليه فإن الذي حدث بالنسبة إلى تونس و باقي الدول المغاربية، هو التأثير السلبي لعامل التنمية الاقتصادية، فبدرجات متفاوتة لم تنجح هذه النظم في تحقيق الحد الأدنى أو المستوى المطلوب في التنمية الاقتصادية، فانعكست آثار ذلك في خلق أزمات اقتصادية هددت شرعية هذه النظم، و من ثم كانت تجارب الانفتاح محاولة لتجديد الشرعية.

**تصاعد قوة و نفوذ المجتمع المدني:** هناك عدة شروط لتبلور المجتمع المدني، منها، وجود ضوابط على استخدام الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية، و قبول المجتمع للحق في الاختلاف باعتباره حقاً مشروعاً لكافة المواطنين، فضلاً عن التعددية التنظيمية في المجتمع، و التي تفترض بطبيعة الحال حرية التنظيم المهني و النقابي، و لكنها لا تقتصر على احترام الدولة لهذه الحرية، و إنما أن يكون البناء الاجتماعي ذاته من التمايز بحيث يوجد الأساس الموضوعي لهذه التعددية.

على الرغم من أن الأجواء الديمقراطية تعد شرطاً لنمو و تصاعد دور المجتمع المدني، إلا أن غياب الديمقراطية لا يعني عدم وجود فرص لنمو منظمات مجتمع مدني تدفع من ثم في سبيل التحول الديمقراطي، و من ثم يكون وجود أو نمو المجتمع المدني دافعاً لإحداث التحول[1]، و هو في نفس الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحول و انتقاله إلى مراتب أعلى.و في هذا السياق، يمكن القول أن انغلاق النظام السياسي التونسي لم يمنع نمو مؤسسات قوية للمجتمع المدني، كانت أحد الأسباب في عملية الانفتاح السياسي، و قد ساعد في ذلك التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها تونس منذ الاستقلال من خلال عمليا التحديث و العلمنة التي انتهجتها، و كذلك الانفتاح الاقتصادي مطلع السبعينات، كل هذه العوامل أدت إلى عملية تحديث للمجتمع التقليدي القائم على روابط تقليدية.

و مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، كانت تونس و كغيرها من الدول المغاربية قد شهدت تصاعداً ملموساً في القوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي، و قد تنوعت الخلفية السياسية لهذه القوى، و برزت القوى ذات الخلفية الإسلامية منها حركة النهضة المحظورة في تونس، و التي طرحت نفسها كأحد أهم الفاعلين السياسيين، و مثلت تحدياً كبيراً للنظام التونسي[2]، بالإضافة إلى بروز التيار القومي.و كانت السمة الأساسية التي غلبت على أسلوب تعاطي النظام التونسي مع تلك الجماعات

---

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص304.**

[2] **نفس المرجع، ص305.**

تتمثل في القمع و الإقصاء، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التدهور في شرعية النظام، و كان التردي الاقتصادي أهم العوامل التي دفعت إلى تصاعد دور القوى المطالبة بالإصلاح، ما أدى في النهاية إلى أتساع و تعاظم شرعية مطلب الإصلاح.

**برنامج الخوصصة في تونس**

لم يكن لعملية الخوصصة تأثيرها الكبير على عملية التحول الديمقراطي في تونس، و ذلك بالنظر إلى عاملين أساسيين[1]: **الأول** أن الحكومة التونسية قد احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاستقلالية في مواجهة القوى السياسية و الرأي العام سواء فيما يتعلق بقرار الخوصصة ذاته أو أولويات و مراحل تطبيق برنامج الخوصصة، فقد احتفظت الحكومة التونسية لنفسها بقدر كبير من الاستقلالية و الحرية في معالجة القضايا والإشكاليات الخاصة بعملية الخصخصة، الأمر الذي وفر لها قدرة أكبر على إدارة برنامج الخصخصة، فلم تطرح الحكومة البرنامج للمناقشة العامة، واتخذ تدفق المعلومات حول البرنامج مساراً واحداً من أعلى إلى أسفل،واقتصرت المناقشات الخاصة بعملية الخصخصة على داخل الدوائر الحكومية مؤسسات صنع القرار. ولم يتردد بن علي في إقالة العناصر الحكومية التي أبدت اعتراضها على عملية الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، كان أبرز أمثلتها إقالة رئيس الوزراء الهادي بكوش في سبتمبر1989 بسبب الخلاف حول السياسات الاقتصادية وسياسات الإصلاح الاقتصادي[2].كما وظفت الحكومة الصحافة للتأكيد على مشروعية قرار برنامج الخصخصة من خلال نشر سلسلة من المقالات لأساتذة الجامعات حول فشل القطاع العام واستعراض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال،بالإضافة إلى تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات المغلقة خلال عامي (1987 1989) لمناقشة قضية الخصخصة.أضف إلى ذلك أن الحكومة التونسية لم تقدم أية معلومات أو بيانات حول الإجراءات والسياسات التي سيتم تطبيقها في عملية الخصخصة،الأمر الذي لم يوفر فرصة لتوجيه النقد إلى الحكومة[3].بل أبعد من ذلك، فقد احتفظت الحكومة التونسية لنفسها بقائمة الشركات المقترح خصخصتها، فبالرغم من بدأ برنامج الخصخصة في منتصف الثمانينيات، إلا أنها لم تعتمد قائمة محددة

---

[1] نفس المرجع، ص188.

[2] نفس المرجع، ص189.

[3] نفس المرجع، ص189

للمؤسسات و الشركات المقترح خصخصتها، و لم يتم الإعلان عن تلك القائمة إلا في منتصف عام 2000، حيث تم السماح بإعلان برنامج يشمل خصخصة 41مؤسسة عامة للفترة 2001/2000،و قد استندت الحكومة التونسية في تطبيقاتها لتلك السياسة إلى عدد من المبررات، منها حداثة القطاع الخاص التونسي في المجالات الصناعية و التجارية و صعوبة توقيع رد فعله إزاء طرح وحدات محددة للخصخصة، و بالرغبة في عدم تحويل اهتمام المستثمرين من المشروعات الجديدة إلى المشروعات المطروحة للخصخصة بحيث لا يتم برنامج الخصخصة على حساب تلك المشروعات، و أخيراً تفادي عمليات التواطؤ التي قد تتم بين المستثمرين في حالة معرفتهم المسبقة بالمشروعات المخطط خصخصتها.

أما **العامل الثاني**، فيتمثل في عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة، و على العكس من ذلك، فقد اتسمت الطبقة الرأسمالية الجديدة التي تطورت نتيجة عملية الإصلاح الاقتصادي الخصخصة بالارتباط و التحالف مع الدولة[1]، و قد جاء هذا التحالف بفعل عوامل عديدة، كان أهمها استمرار الدور الاقتصادي الهام للدولة، الأمر الذي جعل استمرار تحقيق تلك الطبقة للتراكم الرأسمالي مرهوناً بعلاقتها الجيدة بالدولة و رضا الطبقة و أجهزة الدولة، إذ أن نسبة هامة من أبناء تلك الطبقة تأتي من كبار موظفي الدولة السابقين أو من أبنائهم.

**تأثيرات العولمة على الاقتصاد التونسي.**

توفر التنمية الاقتصادية لجبهة التطوير السياسي العديد من المحفزات اجتماعية و اقتصادية تعتبر بنية أساسية يمكن أن تكون حافزاً أمام التحول الديمقراطي في تونس، بحيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير في قيم السكان، فنتيجة لزيادة نسبة المتعلمين و انتشار التعليم، فإن ذلك يؤدي إلى سيادة قبولهم لفكرة التسامح و الاعتدال و العقلانية، و بموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية[2].

---

[1] **نفس المرجع، ص190.**

[2] **نفس المرجع، ص302.**

وتتجلى هذه النتائج بالخصوص من خلال[1]:

- تطوّر نسبة التمدرس لأطفال الـــ 6 سنوات من 90% سنة 1981 إلى أكثر من 99 % سنة 2008 .
- تحسّن جودة التعليم بفضل ارتفاع نسبة التأطير التي بلغت حوالي 17,1 تلميذ لكل معلم، سنة 2008، مقابل 50 تلميذ لكل معلم سنة 1970.
- تطور هام لعدد الطلبة حيث بلغ أكثر من 360ألف طالب خلال السنة الدراسية 2008/2007، مقابل 11ألف سنة 1970. و قد ترتب عن هذا التطور تحسناً ملحوظاً لنسبة التمدرس بالتعليم العالي التي تبلغ حالياً 37,3% مقابل 2,1% سنة 1966.
- تطور نسبة الفتيات في مختلف مراحل التعليم حيث ارتفعت هذه النسبة من 27,6% سنة 1966، إلى 53,2% سنة 2008، فيما يتعلق بمرحلتي الإعدادي و الثانوي و من 19% إلى 59,5% بالنسبة للتعليم العالي خلال نفس المرحلة.

و قد مكن نشر التعليم في كل المدن و الأرياف و مجانيته المتواصلة في الرّقي الاجتماعي لفئات عديدة كانت تحرم من التعليم كونه كان منحصراً في المناطق الساحلية و التجمعات الحضرية الكبرى، هذا ما ساعد في انتشار و خلق طبقة وسطى التي تقدر بحوالي قرابة 80% من تعداد السكان، حيث تكمن وظيفة الطبقة الوسطى في خدمة الديمقراطية من خلال إحداث التوازن بين الطبقات لمنع الصراع.

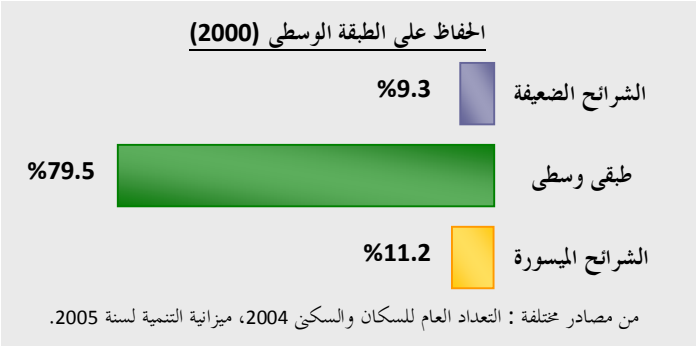


[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي: http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=32&L=1

انتهجت تونس منذ سنة 1987 إستراتيجية تنموية تميزت بنظرتها الشمولية وبتناسق محاورها وبواقعية محتواها معتمدة في ذلك على مبدأ التدرج في تنفيذها .وبفضل هذه الإستراتيجية، توصلت تونس بالخصوص إلى[1]:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت بالأسعار القارة 4,6% بالنسبة للفترة 2002-2008، مقابل 2,4% خلال الخماسية 1982-1986.
- المحافظة على التوازنات العامة من خلال التحكم في عجز ميزانية الدولة و العجز التجاري و في نسبة التداين و خاصة في نسبة خدمة الدين التي لم تتجاوز 7,8% سنة 2008،مقابل 26,3 خلال سنة 1983.
- حصر نسبة التضخم في حدود 5% في سنة 2008، مقابل 14,1 في سنة 1982.
- تأمين مساهمة أكبر للقطاع الخاص في المجهود التنموي حيث ارتقت حصته في الاستثمار الإجمالي إلى 62,5% سنة 2008، مقابل 47,9% سنة 1986.

**تموقع تونس في الاقتصاد الحر**

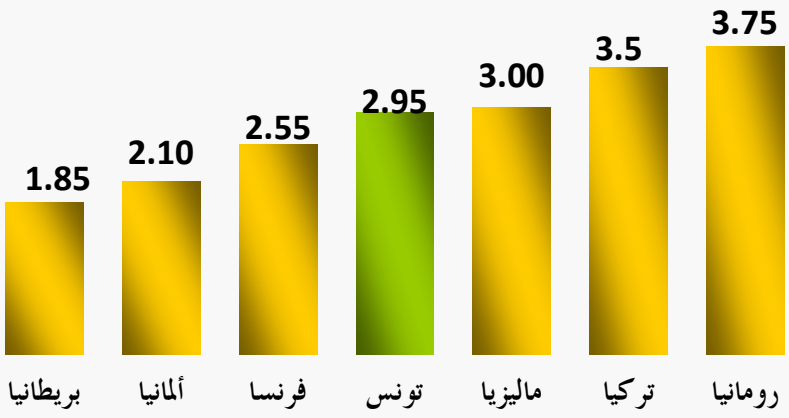


المصدر : The Heritage Foundation in Washington, 2003

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي: http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=32&L=1

## الفرع الثاني: دور الضغوطات الخارجية في عملية التحول الديمقراطي في تونس

على الرغم من أن تحقيق مطلب الديمقراطية و التعددية ينبغي أن تكون عملية داخلية تتم استجابة لمتطلبات الحاجة الداخلية للشعوب، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن للعامل الخارجي تأثيره أيضاً، خاصة إذا ما تذكرنا بأن عام الجنوب، كان و لازال، مسرحاً مهماً لقوى التأثير الخارجية بآلياتها السياسية و الاقتصادية، و انطلاقاً من هذه الزاوية نحاول تلمس الجوانب المختلفة للمؤثر الخارجي في تحديد الاتجاه الجديد لمسيرة النظام السياسي التونسي، و تحت مختلف الظروف التي شكلت عامل ضغط على النظام السياسي التونسي، الذي وجد نفسه مرغماً في أحايين كثيرة إلى الانسياق وراء الضغوطات التي تولدها مجموعة المبررات الخارجية، و يؤكد ذلك الاتجاه، طبيعة ما جرى من أحداث على الساحة الدولية، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق و إسقاطه النظام بدعوى تطبيق الديمقراطية، و كذا محاولة أمريكا الضغط على العديد من البلدان العربية لتطبيق نهج ديمقراطي يتماشى مع الموجة العالمية في النزوع نحو الديمقراطية.

### برنامج الشراكة الأوربية المتوسطية

كانت تونس من أولى الدول التي وقعت على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي في إطار مشروع الشراكة الأوربية – المتوسطية،و تهدف الاتفاقية التي تم توقيعها بين الجانبين في جويلية 1995، إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، و قد تبع توقيع الاتفاقية تطور جدل واسع في المجتمع التونسي حول تحديث و تنمية الاقتصاد التونسي و تنمية القدرات التنافسية في مواجهة السوق و المنتجات الأوربية، غير أن الأهم في هذا الجدل هو ما أثاره بدء مشروع الارتباط بالسوق الأوربية من طموحات و تساؤلات حول مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس[1]، و قد أدى هذا المشروع إلى تطور خلاف بين الحكومة و المعارضة السياسية، فبينما قامت الرؤية الحكومية على أن نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي كشرط رئيسي لنجاح المشروع، مما دفع بالحكومة التونسية إلى إحكام القبضة و السيطرة على المعارضة السياسية و مصادر التهديد المختلفة للاستقرار السياسي، خاصة تصاعد الإسلام السياسي، و قد ترتب على ذلك اتجاه

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص190.

الحكومة إلى فرض المزيد من القيود و عدم التسامح مع المعارضة السياسية، بما في ذلك المعارضة اللبرالية، بل لم يقتصر انشغال الحكومة على مصادر التهديد الداخلية فقط و لكنها أولت قدرا من الاهتمام أيضاً بمصادر التهديد التي يمكن أن يرتبها عدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي خاصة في كل من الجزائر و ليبيا.

و على الرغم من أن جلّ الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوربي ترتكز أساساً على الجانب الاقتصادي، و أهملت الجوانب السياسية، على هذا الأساس لم تتعرض تونس إلى ضغوطات للمطالبة بالحد من التضييق على الحريات من قبل النظام الحاكم، و على النقيض من ذلك تعتبر تونس من بين الدول الأكثر استقراراً اقتصادياً مقارنة بالدول المغاربية، هذا الاستقرار أتى على حساب المسار الديمقراطي، هذه المفارقة في تعامل الإتحاد الأوربي مع تونس لها أسبابها[1]، فلعل أهم الأسباب التي خففت من حدة الضغوط الدولية المفروضة على النخبة السياسية الحاكمة في تونس لإجراء تحولات ديمقراطية حقيقية، و التغاضي عن القيود و الإجراءات القمعية التي اتخذها النظام الحاكم ضد المعارضة السياسية هي تلك الصورة التي استطاعت تونس أن تروجها لنفسها لدى الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي باعتبارها أكثر الدول العربية ليبرالية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، و ذلك بالقياس إلى واقع الدول العربية، و استندت تونس في هذا الإطار إلى عدد من السياسات، تعلقت بالتوجهات الخارجية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي و السياسات الاجتماعية الداخلية، و تعود تلك التوجهات إلى السياسة البراغماتية التي بدأها الرئيس الحبيب بورقيبة، فقد عبر بورقيبة في الستينات عن قناعته بأن الدول العربية سوف تقبل في يوم ما إسرائيل، ز قد أخذ هذا التوجه البراغماتي أبعاداً أكثر وضوحاً مع اتجاه نظام زين العابدين بن علي إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل عقب بدء التسوية السلمية في التسعينات و التي عبر عنها قرار الرئيس بن علي الاعتراف بإسرائيل و الإعلان في جانفي 1996، فتح مكاتب مصالح في تونس و إسرائيل[2]، و على المستوى الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة

---

[1] **نفس مرجع ، ص191.**

[2] **نفس المرجع، ص191.**

و موقع الدين، فقد استبدل نظام بورقيبة قوانين الطلاق الإسلامية بالأوربية، و منع تعدد الزوجات، بالإضافة إلى التركيز على تعليم الفتيات، مما أدى إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع التونسي و الحياة العامة مقارنة بدورها في مختلف المجتمعات العربية الأخرى، بالإضافة إلى إضفاء الطابع العلماني على المجتمع و الحياة التونسية و تهميش دور الدين سواء في الحياة السياسية أو الاجتماعية، و هكذا فقد أدت تلك التوجهات إلى ترويج صورة أكثر اعتدالاً و ليبرالية لتونس على مستوى العلاقات الخارجية و القضايا الاجتماعية الداخلية بالمقارنة بالمقاييس و المؤشرات العربية في هذا المجال.

و على الرغم من ذلك فقد اتخذ الإتحاد الأوربي عديد المواقف من الوضع السياسي في تونس، خاصة في شقه المتعلق بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، فهذا الجانب يعد أحد مجالات التعاون بين الإتحاد الأوربي و تونس،فهذا البلد حسب الإتحاد الأوربي عل الرغم من أنه يعد نموذج للنجاح الاقتصادي و الاجتماعي، إلا أن أوضاع حقوق الإنسان و الحريات العامة لم ترتقي إلى مستوى التطلعات، كون الإصلاحات السياسية تعتبر من الموضوعات الحساسة و هي غير كافية، و في هذا الإطار فقد تبنى البرلمان الأوربي ثلاثة قرارات[1] القرار الأول في 15 جوان 2000، الثاني في 14 ديسمبر 2000، و الثالث في 14 مارس 2002، و التي من خلالها تك التنديد بتدهور الحالة السياسية مع التلميح إلى اتخاذ إجراءات عقابية، و في نفس السياق تم تبني برنامج ميدا الذي يهدف إلى تمويل الدول الشريكة مقابل إصلاحات سياسية، و قد تم اتخاذ قرار إنشاءه في جوان 1995، و الذي من خلاله تم تحديد إجراءات متابعة المالية و التقنية المناسبة لإصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في إطار الشراكة الأورو متوسطية، ففي فترة الممتدة من 1995 إلى 2004 فإن الميزانية المخصصة لتونس في إطار هذا برنامج قيمته 84 مليون أورو كل سنة، كما ساهم البرلماني الأوربي سنة 2000 في منح فوعل المجتمع المدني قروض مباشرة تدعيماً لنشاطاتها الميدانية، من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي استفادت في 2002 من تمويل على اثر قبول مشروعها حول تسهيل شروط اللجوء للعدالة.

---

[1] **ليلى سيدهم، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009. ص 112.**

كما طالب البرلمان السلطات التونسية بعد تبني قرار في جوان 2006 من التوقف عن منع وصول الأموال الأوربية لتميل مشاريع الموجهة لمنظمات المجتمع المدني، ففي 16 جوان 2006 أعلنت رئاسة التحاد الأوربي عن تخوفها من الأحداث التي من خلالها تم منع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في 27 و 28 مايو 2006.

و أخيراً نشير إلى أن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوربي على تونس، كانت هي الأهم في تأثير العوامل الخارجية على الانفتاح السياسي في تونس، فمنذ التسعينات بدا واضحاً أن الاتحاد الأوربي أصبح له دور كبير في الضغوط الدافعة للتحول الديمقراطي، و بحكم أن هذه الدول تعد منطقة نفوذ تاريخي سابق لدول أوربية، فقد مارس الاتحاد الأوربي في حالة تونس ضغوطاً قوية لدفعها إلى تدشين تجربة الانفتاح السياسي و كان لفرنسا بالتحديد دور بارز في هذا السياق.

**الدور الفرنسي في المعادلة السياسية التونسية**

تعتبر فرنسا من الدول التي ساهمت و ما زالت تساهم بشكل كبير في التأثير على السياسة الداخلية و الخارجية للدول المغربية بما في ذلك تونس، ففي نهاية سنة 1991 الذي تزامن مع انفجار الوضع السياسي و الأمني في الجزائر اتخذ الرئيس بن علي جملة من التدابير لمواجهة خطر إمكانية تأثير نتائج الانتخابات المحلية و التي كانت لصالح الحزب الإسلامي المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأوضاع الداخلية في تونس خصوصاً على الحركة الإسلامية و بعدها حركة النهضة المحظورة، بحيث في ظل هذه الظروف تلقت البلاد أشكال الدعم من أوربا و بالخصوص فرنسا التي ساندت السياسة الأمنية التي كانت يطبقها النظام الحاكم ضد التيار الإسلامي[1]، و هذا لأسباب جيوسياسية لها علاقة بالأوضاع السائدة آنذاك في الجزائر و لأسباب إيديولوجية مرتبطة بتخوف النخبة الفرنسية من الإسلاميين، اللذين تعتبرهم خطر على المصالح الفرنسية في المنطقة إلى جانب الخوف من أعمال إرهابية على أراضيها.

هذه المفارقة لدى الغرب أكد عليها محمد عابد الجابري في كتابه في نقد الحاجة إلى الإصلاح[2]، الذي أكد فيه على الموقف السلبي للغرب عموماً و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة إزاء تطور

---

[1] نفس المرجع، ص114.

[2] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص183.

الأوضاع في العالم العربي و يطرح سؤالاً جدياً هو: مع من يقف الغرب؟ هذا المنادي اليوم بضرورة الإصلاح في العالم العربي؟ هل يقف مع القوى التي تريد محاكاة نموذجه الديمقراطي و ترفع شعار المجتمع المدني على الطريقة الأوربية؟ أم هو يقف فقط مع مصالحه، و بالتالي لا يتردد في التعامل مع التيارات الأصولية على حساب الحركات اللبرالية الديمقراطية.

ثم يجيب محمد عابد الجابري بالقول، بأن الغرب الإمبريالي هو الذي عرقل نمو المجتمع المدني في الأقطار العربية التي كانت مرشحة لأن تقوم فيها شروط وجود هذا المجتمع، و أما في هذا القرن – قرن العولمة – فأقل ما يقال عنه إنه، إذ يشن حرباً شعواء على التيارات الإسلامية التي تناهضه و تقلقه، و لا يساعد النخبة العصرية الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية على غرس مشروع ليبرالي ديمقراطي حقيقي في الأقطار العربية المؤهلة لذلك، بل إن سياسته تتجه بالعكس من هذا[1].

و في الأخير يقول أن هذه الملاحظات ليست مجرد تحليلات نظرية، و ليست مجرد نزوعات لما ينبغي أن يكون، بل هي أيضاً و في الأساس، معطيات يجب الأخذ بها عند القيام بتحليل الواقع العربي الراهن[2]،إن الدراسات التي تناولت المجتمع المدني و الحول الديمقراطي في الأقطار العربية خلال العقود الأخيرة، و الكتابات التي تتحدث عن الإصلاح اليوم لم تكن تستحضر، و لا هي تستحضر الآن بما فيه الكفاية هذه المعطيات،خاصة مسألة موقف الغرب من القوى الوطنية العصرية و غيرها في العالم العربي، و الموقف الذي ينبغي أن تتخذه هذه القوى من الغرب و إستراتيجية التي تحكمها مصالحه التي هي في الأصل ذات طابع استعماري إمبريالي.

هذا في الوقت الذي أصبحت فيه إعادة ترتيب العلاقات مع الغرب مسألة ضرورية و أساسية في كل عملية تستهدف بناء المجتمع المدني و الحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ذلك أن الغرب لم يعد، في عصر العولمة طرفاً خارجياً، بل إنه يشكل الآن طرفاً داخلياً، سواء بوجوده القسري المفروض، أو بوجود المتغلغل فينا عبر قوى تنطق باسمه دونما حاجة إلى إن تتكلم.

---

[1] **نفس مرجع ، ص185**.

[2] **نفس المرجع، ص186**.

و كان للمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة عموماً و تونس خصوصاً، دوراً في اعتبار منطقة المغرب العربي عموماً و تونس بالأخص خط أحمر في نفوذها الدولي، لعدة اعتبارات أهمها القرب الجغرافي و الإرث الاستعماري و غيرها... ، هذا الأمر الذي جعل من تونس تحصل على مزايا اقتصادية و جعلها شريك مميز، حيث تعتبر فرنسا أول شريك تجاري لتونس.

و يمكن القول في هذا الإطار أن فرنسا بوصفها دولة مركزية في مشروع الشراكة الأورو متوسطية ساعدت على تغليب الشراكة الاقتصادية و المالية على حساب القضايا السياسية، جاعلة من استحقاقات الديمقراطية و حقوق الإنسان و التحديث السياسي ورقات تستخدمها في إطار تكتيك و مناورات سياسية لا أكثر و لا أقل، حيث هناك مفارقة كبيرة في سياستها الخارجية كون أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي بصفة عامة، تعتمد بشكل كبير على مساندة الدول الغربية رغم توجهاتها الغير العابئة بالحيات الأساسية للمواطن، ففرنسا التي تنتقد هذه الأنظمة لخرقها حقوق الإنسان هي ذاتها التي تحميها و تحرص على استمرارها و ذلك لخدمة ما تسميه بمصالحها القومية العليا[1].

**انعكاسات ما بعد الحرب الباردة و الدور الأمريكي**

كثر الجدل في السنوات الأخيرة حول النظام الدولي الجديد، و الذي ظهر في أواخر الثمانينات، فمع انعقاد مؤتمر مالطا بين بوش و غورباتشوف في 1989/12/2، و ظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة، بدأ التداول الإعلامي و السياسي و العلمي للمصطلح الجديد، و ما يعنينا هذا النظام هو ما يخدم موضوعنا و هو ما تضمنه الإعلان عن هذا النظام من مفردات و مفاهيم جديدة، مست البناء السياسي و الاقتصادي للدول، و العلاقات الدولية، و كرست مفاهيم الديمقراطية التعددية و حقوق الإنسان و اقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد، بوصفها دعامات النظام العالمي الجديد.

و يوضح الرئيس الأمريكي بوش هذه الرؤية الجديدة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1990/10/1، بقوله[2]: إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، و هي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة و تستند إلى التشاور و التعاون..و تهدف إلى زيادة الديمقراطية و الازدهار و تخفيض الأسلحة، و يضيف موضحاً، الانتخابات الحرة أساس الحكومات الديمقراطية و بإمكانها تحقيق نجاحات

---

[1] **ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص114.**

[2] **رعد صالح الآلوسي، مرجع سابق، ص141.**

كالذي شاهدناه في ناميبيا و نيكاراجوا، هذه الديمقراطية كما يؤكدها الرئيس الأمريكي تعكس رؤية أمريكية لطبيعة النظام الدولي الجديد الذي بدأ يوظف العديد من المفردات ذات الجاذبية لد الرأي العام العلمي، و يمكن القول بأن الديمقراطية و هي تجسد نفسها في الواقع الدولي الراهن، إنما تعكس رؤيا أمريكية للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه العلم بعد انهيار القطب الكبير الآخر، الذي انهارت معه الإيديولوجيا و التصورات التي كان يحملها.

و لم تكن أمريكا وحدها في الدعوة لهذا النظام و إنما جسدت ذلك أوربا أيضا، فمنذ مؤتمر باريس للأمن و التعاون الأوربي الذي عقد عام 1990، جاء التأكيد على أن الحكومة الديمقراطية هي تلك الحكومة التي ترتكز على الإرادة الشعبية المعبر عنها في فترات منتظمة من خلال انتخابات حرة و نزيهة[1]. و في واقع الأمر، فإن هذه التأكيدات على عنصر الديمقراطية و التعددية في إطار النظام الدولي الجديد، لم يكن هدفه الأساس تعميق هذه القيم بقدر ما قصد منها توظيفها دعائياً، أي سياسياً لتأكيد الحق في قيادة عالمية و سيطرة عالمية لدول الهيمنة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

و يقترن ظهور النظام الدولي الجديد بتزايد الأكيد على مسألة حقوق الإنسان بوصفها ركناً أساسياً من أركان النظام الدولي الجديد، و ما يطرح من موضوعات أو آليات حماية حقوق الإنسان في ظل الدعوة للنظام الدولي الجديد، نجد خلفيته الوثائقية في سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين دول مؤتمر التعاون و الأمن الأوربي و التي أصدرت عام 1975 اتفاقية هلسنكي[2] التي وقعت عليها الدول الأوربية و الولايات المتحدة و كندا، و تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة فصول تتعلق بحقوق الإنسان هي الفصل السادس حول التدخل في الشؤون الداخلية و الفصل السابع حول احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الفصل الثامن حول المساواة في الحقوق و تقرير المصير للشعوب، ثم جاء ميثاق باريس من أجل أوربا جديدة عام 1990 و هي الوثيقة التي وقعت عليها 34 دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر، ليولي حقوق الإنسان عناية خاصة، و في مؤتمر برلين الذي عقد في 19جوان 1991 صدرت وثيقة عن المؤتمر سميت باتفاقية برلين، و هي اتفاقية وقعت من قبل الأعضاء، و تتضمن 20 بنداً توفر آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية، و هي أحقية الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن و التعاون أن تتدخل بوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الإنسان و القوانين الدولية داخل أي عضو في المؤتمر و ذلك بوضع خطة طوارئ لمواجهة الأزمة داخل هذه الدولة و الحيلولة دون تفجرها إلى نزاع مسلح.

---

[1] **نفس المرجع، ص144.**

[2] **صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص156.**

هذا يعني أن هذه المواثيق التي وقعت عليها الدول، باتت في ظل النظام الدولي الجديد، وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية و تحت راية حقوق الإنسان، و بذلك تكون هذه المؤتمرات قدمت الغطاء و الشرعية لاهتمام العالم بحقوق الإنسان، و قد وجد ذلك صداه في التقرير الذي قدمه مجلس الأمن و هو تقرير الدبلوماسية الوقائية حيث جاء فيه: إن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة، أمم متحدة قادرة على حفظ السلم و الأمن الدوليين و كفالة العدالة و حقوق الإنسان، و القيام بتعزيز الرقي الاجتماعي و رفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وبعد أكثر من ثلاثة سنوات من التحضير و التفكير و النقاش و التفاوض اجتمعت دول العالم في فينيا في جوان 1993 لتطوير فهم مشترك و "جديد" حول حقوق الإنسان انطلاقاً من الصكوك الأساسية [1]: ميثاق الأمم المتحدة (1945) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) ، العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية /و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (1966) و كل الترسانة من الاتفاقيات الخاصة بحماية الأطفال ، النساء ، الأقليات ، منع التمييز ... الحق في التنمية . كل هذه الصكوك بقيت تتميز لعقود عدة بالجمود و اللاإلزامية ... بل و حتى اللامسؤولية . انطلاقا من ضرورة بناء منطق جديد لحقوق الإنسان طورت 172 دولة إعلاناً (من 39 فقرة ) و برنامج عمل ( من 100 خطوة ) قائمة على فرضية أساسية مفادها أن الأصل المشترك للإنسان هو من يحدد طبيعة الحقوق و ليس البناءات المعيارية أو الثقافية النسبية أو القناعات الدينية، و من ثم ركز تصور فيينا على فكرة تكامل الحقوق (بأبعادها السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ) و عدم قابليتها للتجزئة و للانتقاء أو الاستثناء المنتج لتعسف أو عجز على مستوى التمكين الحقوقي للإنسان[2] .

لقد كان لهذا التصور العبر حضاري و العبر ثقافي و العبر ديني منطقاً عالمياً على مستوى المنطلقات و منطقا عولمياً على المستوى العملياتي و ذلك بالربط لأول مرة بين حقوق الإنسان و الديمقراطية و اقتصاد السوق الحر بشكل لا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة و الذي يترك للدول الحق في اختيار الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تراها مناسبة .

[1] **محند برقوق، عولمة حقوق الإنسان.محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية (العلوم السياسية)، مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2005.2006.**

[2] **نفس المرجع.**

كما قامت الأمم المتحدة و مؤسساتها باتخاذ عدد من التدابير الخاصة بجعل هذه الثلاثية القيمية عولمية التنفيذ و عالمية المبدأ و ذلك انطلاقا من إقرار مجلس الأمن (1994) بمبدأ التدخل الديمقراطي في حالة إعادة نظام ديمقراطي منتخب كان ضحية انقلاب عسكري باستخدام الجيش الأمريكي المرخص له من طرف الأمم المتحدة . كما أقر البنك العالمي (1994) سياسة المشروطية الديمقراطية و التي تعني عدم تقديم القروض للدول التي ترفض تنفيذ سياسات إصلاح سياسي بالمعنى الديمقراطي، و كذلك بداية التفكير في تجريم الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية في حالتي رواندا و يوغوسلافيا قبل العمل على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (2002) بحكم الاتفاقية التأسيسية لروما .

ما أنتجته هذه المسارات القيمية للعولمة هو إعادة تشكيل طبيعة و محتوى الدولة ، الفاعل الأساسي في النظام الوستيفالي و القائم على المبادئ المشكلة لمنطق القانون الدولي التي قد تخطاها الواقع بشكل جعل العديد من الفكريين و السياسيين يتحدثون عن تراجع دور الدولة و إعادة تشكيل منطقها الوظيفي في ظل وجود رغبة عولمية لبناء نمطية حقوقية و أيضا وجود ديناميكيات فعالة و هادفة لهندسة أنظمة سياسية منمذجة قوامها الرشادة السياسية.

**الضغوط التي تفرضها الدول المانحة**

و منذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبير السبع التي عقدت في هيوستن عام 1990، ثم قمة لندن عام 1991، جاء التأكيد على أن المساعدات سوف تقدم وفقاً لمدى تطبيق دول العالم الثالث للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[1]، ثم جاءت المناقشات و البيانات الختامية لهذه القمم الصناعية لتؤكد هذا النهج من خلال تأكيدها على مسألة الإصلاح الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق و تحت اسم تحرير الاقتصاد و إعادة الهيكلة، لعموم دول العالم الثالث، و ما يلزم التنبيه عليه أن أغلب هذه المؤتمرات أكدت ذلك من خلال أنصار العولمة الذين وجدوا أن على هذه الدول، إذا ما أرادت كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور داخلها فعليها بادئ ذي بدأ الأخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم و هو الأسلوب المرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الاقتصاد الحر و ذلك للتداخل العضوي بين اللبرالية السياسية من جانب و آليات السوق من جانب آخر.

[1] رعد صالح الآلوسي، مرجع سابق، ص186.

و ربما كان الطريق الأقصر لنا متابعة بعض التأكيدات لقسم من هذه المؤتمرات، ففي مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في 1992/1/31 في نيويورك، أكد رئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجور الذي ترأس القمة[1]: أن عقد التسعينات سيكون عقد وضع الجذور الراسخة للديمقراطية في تربة السياسات المفتوحة و الأسواق الحرة، و في قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992، أشار الإعلان الختامي أيضا إلى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة و الارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على تقليص أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدامة و إزالتها و تشجيع السياسات السكانية الملائمة، ثم تكررت هذه الدعوات في مؤتمرات أخرى مثل مؤتمر القاهرة عام 1994، و مؤتمر المغرب عام 1995، الذي انتهى إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية مؤكداً في بيانه الختامي موضوع التبادل الحر و السوق الحرة و الديمقراطية و التعددية.

و ما يلاحظ على جميع هذه المؤتمرات و القمم أنها انصبت على تأكيد حقيقة أساسية تتجلى في ضرورة تخلي دول العالم الثالث عن نمط الحياة الاقتصادية و السياسية التي سارت عليها خلال المرحلة السابقة من حياتها، و تبني السياسات الجديدة المطروحة أمامها، بوصفها البديل الأمثل للخروج من محنتها التي وقعت فيها، و عليه فقد أصبحت دول عالم الجنوب تتوسل الاستجابة لمطالبها من قبل المؤسسات الدولية المانحة، حيث يؤدي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، دوراً كبيراً في ذلك[2].

و لا شك في أن دور المؤسسات المالية الدولية اليوم، أكثر حيوية عن أي وقت آخر، فهي تقوم بتقديم المساعدات الفنية و المالية لمساندة النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة و تشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد على الازدهار، و دعم الديمقراطية و المساهمة في استقرار المناطق المختلفة و زيادة الفرص التجارية العالمية و الاستثمار و إيجاد فرص العمل و كذلك المساعدات الإنسانية، و إذا ما علمنا أن الدول المتلقية للمعونات تفضل أن يكون التعامل مع هذه المؤسسات ذات الأطراف المتعددة على تلك التي تتأتى من خلال المعونات الثنائية و التي قد تثير معها الكثير من التساؤلات في ظل الشروط القاسية التي تضعها الدولة المانحة، خصوصاً إذا ما اضطرت الدولة المتلقية إلى شراء كل احتياجاتها منها و بأسعار باهظة، مما يدفع المتلقية إلى تفضيل التعامل مع البنك الدولي و صندوق

[1] نفس المرجع، ص186.

[2] نفس المرجع، ص187.

النقد الدولي.كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعاظم دور البنك و الصندوق الدوليان، و هذا الدور المتنامي تقف وراءه مجموعة من الأهداف التي خططت لها الدول الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" إلى ذلك صراحة بقوله[1]: المعونات المقدمة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية تخدم قيمنا الأساسية كما تخدم مصالحنا الاقتصادية، فعن طريق خفض حواجز التجارة و الاستثمار و مساندة القطاع الخاص تفتح الأسواق للغد و تزيد من فرص النجاح.

و طبقاً لما يراه الخبراء الأمريكان، فإن أفضل طريقة لإصلاح النظم الاقتصادية لدول عالم الجنوب يبدأ أولاً بإصلاح الإيديولوجية وفقاً للرأسمالية اللبرالية، فذلك الإصلاح إنما يتم عن طريق هذه المؤسسات الدولية[2] التي سوف تقوم بتعزيز التحول الديمقراطي و التنمية المستدامة، فالعديد من الدول أثبتت الاحتياج المتزايد إلى المؤسسات المالية التي تقوم بتكييف الاقتصاديات للتحديات المالية و الاقتصادية، ففي أفريقيا أصبحت الساحة السياسية لمجموع دولها خاضعة للرقابة الدولية، كما أن انهيار اقتصادياتها أدت إلى تعاظم دور مؤسسات بروتون وودز في توجيه السياسات الاقتصادية للدول الأفريقية، خاصة فيما يخص برنامج التصحيح المالي و الهيكلي التي لجأت إليها كافة البلدان الأفريقية في محاولة للخروج من أزمتها الاقتصادية، حيث نظم صندوق النقد و البنك الدوليان أكثر من مائة برنامج تصحيح لمعالجة مشكلات عجز الموازنة، و ميزان المدفوعات و اختلال سعر صرف و التضخم.

فمع تناقص الصادرات الأفريقية عن 4,4% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1970 إلى 2% عام 1995، ووصول التضخم فيها إلى 25,8% و ارتفاع الدين الخارجي للقارة في العام نفسه ليصل إلى 313 مليار دولار بما يساوي 200% من دخل الصادرات الأفريقية و 80% من الناتج القومي الإجمالي لدول القارة، خضعت و لاعتبارات مصلحيه بحتة، لضغوط الدول المانحة، و بالتالي لاتجاهات العولمة الكونية هذه من خلال ربط الحصول على مساعدات بإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى و لو كانت هذه الأخيرة مجرد هياكل شكلية، و لقد أدى ذلك إلى انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية و العسكرية، و شهدت العديد من بلدانها بعض التحسن في الأوضاع الاقتصادية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص188.

[2] نفس المرجع، ص188.

[3] نفس المرجع، ص189.

و توضح دراسة " قارة في مرحلة انتقال "، الصادرة عن البنك الدولي[1]، أن إجمالي الناتج المحلي للقارة قدر بنسبة 1,2% خلال عام 1994 و ارتفع معدل النمو من 0,7% عام 1991 إلى 2,4% عام 1994 ثم 3,2 عام 1995 و في عام 1997 بلغ 5,3%، كما ظهر بوادر تحسن الأحوال الاقتصادية و المالية لبلدان عديدة في القارة الأفريقية.

و لم تكن تونس غير بعيدة عن هذه الأحداث، حيث خضعت تونس و كغيرها من البلدان الأفريقية إلى ما يسمى المشروطية السياسية في إطار المساعدات التي تلقتها، حيث وضعت تونس برنامج الإصلاح الهيكلي[2] للاقتصاد للعام 1986، و الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي، ففي العام 1986 تراجعت مداخيل الصادرات و ترافقت معها زيادة حجم الدين الخارجي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحصة المخصصة لتسديد خدمة الدين من 14% من الناتج الوطني الخام إلى 28% من العام عينه، كما تفاقم العجز في الموازنة العامة من 3% في المئة العام 1981 إلى 8% من الدخل الوطني الخام في الفترة الممتدة ما بين 1982- 1986.

و كان إقرار الخطة الإصلاحية البنيوية للاقتصاد هو بمنـــزلة الجواب على الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها تونس، خصوصا مع ظهور الإختلالات الكبيرة الداخلية و الخارجية من جراء التدهور الخطير في الأوضاع التجارية، و التراجع الكبير في احتياط النفط في الوقت الذي بقي فيه الطلب الداخلي قويا، و بلغ العجز التجاري نسبة 10,9% في العام 1986، الأمر الذي قاد الحكومة التونسية إلى الاقتراض من السوق الدولية بفائدة عالية[3].

إن الدعوة إلى الخصخصة و إلغاء الشركات العامة، و تمجيد اقتصاد السوق من جانب الحكومة التونسية، يمثل استجابة لأيديولوجية صندوق النقد الدولي، الذي أصبح يمارس دور الشرطي العالمي في خدمة هيمنة العولمة الرأسمالية الجديدة على دول العالم الثالث، حيث أن عملية الخصخصة التي بدأت على أوسع نطاق، بدورها استجابة لرغبات الشركات متعددة الجنسيات، التي تريد فرض إستراتيجيتها الكونية على عالم الجنوب.

---

[1] **نفس المرجع، ص190.**

[2] **توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص619.**

[3] **نفس المرجع، ص120.**

**المطلب الثانـــي: إستراتيجية بناء شرعية النظام الجديد:**

عرفت عملية التطوير الديمقراطي في تونس، عقب تولي زين العابدين بنعلي الحكم في تونس، بعد انقلاب السابع من نوفمبر 1987،مرحلتين أساسيتين، عرف النخبة الحاكمة كيف تدير عملية الانتقال من خلالها و إفراغ هته العملية من محتواها الحقيقي عبر العديد من المراحل و هي:

**الفرع الأول : مرحلة التعايش و بناء الثقة(1987 – 1989 ).**

**اللعبة السياسية و مظاهر التحول الديمقراطي في تونس (توزيع النفوذ).**

هذا من خلال عديد الخطوات التي تأتي استجابة للضغوط الداخلية و الخارجية، و هي أن أي نظام سياسي مقبل على عملية للتحول الديمقراطي، له مؤشرات دالة على حدوث هذا التحول في هذا النظام، و على الرغم من عدم وجود اتفاق حول مؤشرات عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه يكمن القول أن مؤشرات النظام السياسي الديمقراطي في حدوده الدنيا تتمثل في ضرورة وجود العناصر التالية[1]:

– أحزاب سياسية لها مطلق الحرية في المنافسة في انتخابات حرة و نزيهة على تشكيل الحكومة و الرقابة الشعبية على أداء الحكومة من خلال إشراك ممثلين شعبيين لهم في أجهزة و هياكل صنع السياسات العامة على جميع المستويات المحلية و القومية و محاسبة هؤلاء من خلال آلية الانتخابات.

– نظام قضائي حر و نزيه و فعال.

– حرية المنظمات التطوعية في المجتمع.

– ضمان حقوق الأفراد و حرياتهم من اعتداء موظفي و هيئات الحكومة عليها خاصة في ظل الدساتير المكتوبة و التي أقرها ممثلو الشعب.

– حرية وسائل الإعلام و الصحافة و عدم احتكارها من جانب الدولة أو جماعة سياسية، و شفافية السلوك الحكومي و اتساع عدم التمييز في إعطاء المعلومات الحيوية.

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص309.**

و ما يجب التأكيد عليه في هذا الإطار هو صدقية مؤشرات التحول الديمقراطي و عدم زيفها لجهة التأكيد بحدوث تحول حقيقي، و في بعض الحالات تكون هناك أحزاب و لكن لا يكون هناك تداول للسلطة، و انتخابات و لكن نتائجها تكون محسومة سلفاً لصالح الحزب الحاكم، و تعمل دول وفقاً لدساتير دائمة، و لكن تكون هناك ترسانة من قوانين الطوارئ التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع، و في حالات أخرى تكون هناك برلمانات، لكنها في معظم الأحوال برلمانات الحزب الواحد، في كل هذه الحالات لا يمكن القول بأن تحولاً حقيقياً قد حدث.

أما إذا جئنا إلى تونس، فإن التوجهات الأولى و المؤشرات الأولى الانفتاحية قد بدأت على الصعيد الاقتصادي،و من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص كما رأينا سابقاً،و كان لهذه الإجراءات بالطبع مردودها على الصعيد السياسي، فعندما تولى زين العابدين بن علي السلطة في 7نوفمبر 1987، ركز النظام الجديد على بناء شرعيته، و قد ركز على ذلك في اتجاهين رئيسيين[1]: **الأول** يقوم على اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط و القيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية و التخفيف من حالة الاحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة،و **الثاني** هو العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي و أولويات عمل تلك المرحلة، و في هذا الإطار قام بن علي بإطلاق سراح ما يزيد عن عشرة آلاف من المعتقلين السياسيين كان أغلبهم من الإسلاميين، و تطبيع العلاقة بين الدولة و عدد من الهيئات و التنظيمات النقابية خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد العام لطلبة تونس، و الاعتراف ببعض الأحزاب السياسية و بعض الجمعيات الجديدة، و إلغاء بعض المؤسسات و المحاكم و القوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام السياسي التسلطي السابق و التي شكلت الرموز الرئيسية لذلك النظام و انتهاكاته لحقوق الإنسان، و في مقدمتها إلغاء محاكم أمن الدولة و المدعي العام و عقوبة الأشغال الشاقة بالإضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، كما شملت تلك الإجراءات أيضا السماح بإعادة إصدار صحف المعارضة التي تم إغلاقها، و هذا بإصدار قانون جديد للصحافة في 19 جويلية 1988، تضمن إدخال بعض التعديلات المهمة، منها[2]:

- النص على حرية الأحزاب في إصدار الصحف الخاصة بها في غضون ثلاثة أيام من تقديم الطلب.
- بالنسبة إلى تعطيل الصحف المعارضة، فقد كان القانون القديم ينصّ على سلطة إيقاف الصحف متى

[1] **نفس المرجع، ص177.**

[2] **فدوى مرابط، مرجع سابق، ص66.**

شاء، على أن التعديل الجديد حصر صلاحية الإيقاف في عدد واحد فقط، و اشترط أسباب مهمة و خطيرة لذلك، و أن تتكفل السلطة القضائية ببقية الإجراءات.

– عادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور و هي "المستقبل" (الديمقراطيين الاشتراكيين)، و "الموقف" (التجمع الاشتراكي التقدمي)، و "الطريق الجديد" (الحزب الشيوعي)، و "الوحدة" (حزب الوحدة الشعبية).

– منح مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة، قدرت بـــ 25 ألف دينار (نحو 20 ألف دولار) لكل صحيفة.

و تزامن استئناف صدور صحف أحزاب المعارضة في العام 1988 مع معاودة صدور المجلات المستقلة، التي تعكس آراء قطاعات واسعة من المجتمع المدني (النقابات و الجمعيات و الهيئات و الطلاب)، و لا سيما مجلتي "المغرب العربي" و "حقائق" الأسبوعيتين، إلا أن أعرق صحيفة مستقلة و أكثرها احتراماً و صدقية "الرأي" لم يتح لها معاودة الصدور بعد حظر عدد خاص أعدته لمناسبة التغيير، الذي حصل في قمة السلطة.

هذا بالإضافة لإلى صدور قانون جديد لتنظيم الأحزاب و الجمعيات في 3 مايو 1988، و قد اشترط الرئيس في تكوين الأحزاب أن يكون برنامج الحزب الجديد في مبادئه و اختياراته و برامج عمله مختلفاً عن البرامج و مبادئ أي حزب سياسي قائم بالفعل، و كذلك حظر إقامة أحزاب على أساس اللغة و الدين أو الجهة أو الجنس[1]، بيد أن القانون خوّل لوزير الداخلية حقّ إغلاق مقرّات الأحزاب، و حظر نشاطها في الحالات ذات الخطورة القصوى، و قد قوبل قانون الأحزاب الجديد بانتقادات المعارضة التونسية، لأنه يستهدف بالأساس منع كل من الإسلاميين و التجمع القومي العربي، من إنشاء حزب مستقل لكل منهما، غير أن المعارضة الإسلامية ممثلة في الحركة الإسلامية بقيادة راشد الغنوشي، أبدت مع ذلك تجاوبا مع مبادرات الرئيس بن علي نحو التعددية، إذ رحبت بالعفو الذي إصداره عن القيادات المعارضة و إلغاء أحكام الإعدام التي كانت صدرت في عهد الرئيس بورقيبة ضدّ اثنين من زعماء الحركة، و منهم الغنوشي نفسه[2].

---

[1] نفس المرجع، ص66.

[2] نفس المرجع، ص67.

و حاول النظام القيام بالعديد من الإجراءات و الخطوات، في محاولة منه احتواء القوى الإسلامية، خاصة الحركة الإسلامية بقيادة راشد الغنوشي، و التي أصبحت فيما بعد حركة النهضة، و هذا من خلال عقد عدد من اللقاءات مع قيادات و رموز تلك القوى و تقديم وعود بالاعتراف بها، بالإضافة إلى الاعتراف ببعض الحركات الطلابية القريبة من حركة الاتجاه الإسلامي، فضلا عن السماح لبعض القوى الإسلامية بالترشح كمستقلين في الانتخابات التي جرت خلال سنة 1989. هذا و قد وضعت السلطة التونسية شروطاً للاعتراف بالحركة الإسلامية، منها تغيير اسم الحركة حتى يصبح ملائما لقانون الأحزاب و تحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية و من المجتمع المدني، و قبلت الحركة بتغيير اسمها، فصارت تحمل اسم " حركة النهضة " و اعتبرت أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهاد إسلامي[1].

كما عمل النظام الجديد على تحسين صورته أمام القوى الإسلامية، و التأكيد على الطابع الإسلامي للمجتمع التونسي من خلال قيام زين العابدين بن علي بأداء العمرة فور توليه السلطة، و إلغاء بعض السياسات المعادية للإسلام كان أهمها استئناف الدراسة في الجامعة الإسلامية في الزيتونة، و التي أغلقها الحبيب بورقيبة بسبب قناعته بأن المجتمع الاشتراكي التقدمي ليس بحاجة إلى علماء دين، وذلك بالإضافة إلى بث الأذان على شاشات التلفزيون و الاحتكام إلى رجال الدين في تحديد اليوم الأول لشهر رمضان الكريم بدلا من تحديده عن طريق الدولة، و تأسيس مجلس إسلامي للنظر في القوانين و التأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية[2].

و في جوان 1988، تم إقرار عدد من التعديلات الدستورية تضمنت إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة الذي تم إقراره دستورياً كاستثناء خاص للرئيس الحبيب بورقيبة، على أن يكون انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات و جواز تجديد انتخابه لدورتين متتاليتين فقط، و ألا يزيد سن المرشح عن 70 عاماً، و بدلاً من تولي رئيس الوزراء منصب الرئاسة في حالة خلو المنصب لسبب أو لآخر،نصت التعديلات الجديدة على تولي رئيس مجلس النواب منصب الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد و عدم جواز ترشيح الأخير لنفسه في تلك الانتخابات، و في خطوة نحو تكريس النظام الرئاسي، نصت التعديلات الجديدة أيضا على اعتبار دور رئيس الوزراء " منسق الأنشطة الحكومية " أكثر منه قائداً للحكومة.

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص178.

[2] نفس المرجع، ص178.

و في إطار سعي النظام إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، دعا النظام الحاكم المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، و قد شارك في مناقشة هذا الميثاق و التي بدأت في سبتمبر 1988 مختلف القوى الحزبية و السياسية، سواء العلمانية أو الإسلامية شملت: حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، و الحزب الشيوعي التونسي، وحزب الوحدة الشعبية، الحزب الاشتراكي التقدمي، الحزب اللبرالي الاجتماعي، حركة الوحدة الشعبية، و حركة الاتجاه الإسلامي، بالإضافة إلى قوى المجتمع المدني خاصة الاتحاد التونسي للشغل و جماعات الشباب و المرأة[1].

و على الرغم من سيطرة التيار اللبرالي العلماني على صياغة الميثاق و عدم تضمنه أية تعديلات جوهرية حقيقية على صعيد عملية التحول الديمقراطي، اضطرت المعارضة و القوى الإسلامية – باستثناء حركة الديمقراطيين الاشتراكيين – إلى التوقيع على الميثاق تحت ضغط عدد من العوامل كان أبرزها فقه " المصالح و الضرورات" وفق تعبير الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة الاتجاه الإسلامي[2]، و تركيز تلك القوى على هدف محوري خلال تلك المرحلة و هو الحصول على الاعتراف الرسمي أكثر من قضية التمثيل السياسي و البرلماني، فضلا عن رغبة تلك القوى في الدخول في مرحلة من الهدنة مع النظام الجديد، انتظاراً لما ستسفر عنه التطورات الجديدة على الساحة التونسية، كما حاولت حركة الاتجاه الإسلامي استغلال الميثاق للاندماج في النظام السياسي و العمل من داخل النظام من خلال إعلانها في أوت 1988، أي قبل بدأ المشاورات الخاصة بالميثاق، عن قبول الدستور و القوانين التونسية، خاصة المتعلقة بحقوق المرأة و الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى تغيير اسم الحركة إلى "النهضة" بما يتوافق و قانون الأحزاب الجديد، إلا أنه رغم ذلك فقد رفضت الحكومة الاعتراف بالحركة كحزب سياسي، و استندت الحكومة في ذلك إلى أن بعض أفراد الهيئة لا تتوافر فيهم الشروط القانونية باعتبارهم محاكمين سابقين لم تشملهم أوامر العفو السياسي، و لم يسفر الاتفاق إلا على اعتراف الحكومة بالحزب اللبرالي الاجتماعي و الحزب الاشتراكي التقدمي بقيادة أحمد نجيب الشابي، بالإضافة إلى موافقة على تأسيس حزب جديد في نوفمبر من العام 1988 تحت اسم الاتحاد الديمقراطي من أجل الوحدة[3].

---

[1] **نفس المرجع، ص178.**

[2] **نفس المرجع، ص 179.**

[3] **فدوى مرابط، مرجع سابق، ص67.**

**الأحزاب السياسية في تونس.**

هذا عرض لمختلف الأحزاب المعترف بها ما قبل السلطة و مجموعها سبعة أحزاب مرخص بها[1]:

**التجمع الدستوري الديمقراطي.** اعتمدت اللجنة المركزية هذه التسمية في 27 فيفري 1988. كان اسمه الحزب الاشتراكي الدستوري منذ سنة 1964. واسمه الأوّل الحزب الحرّ الدستوري التونسي، منذ 14 مارس 1920 تاريخ تأسيسه. ويجد الحزب جذوره في حركة الشباب التونسي 1907، وفي حركة الإصلاح عموماً. قاد الحزب، في إطار جبهة وطنية، حركة التحرير وتحقيق الاستقلال. ينتشر اليوم في كل أنحاء الجمهورية بأكثر من 8000 شعبة، ويفوق عدد منخرطيه 2.3 مليون. شارك في كل الانتخابات التي عرفتها الجمهورية، وبقي دائما حزب الأغلبية. انتقل منذ 1989 من وضع الحزب الواحد إلى وضع حزب الأغلبية في المناخ التعددي الجديد. حصل في 2004 على أكثر من 3.6 مليون صوت (87.5%). له صحيفة يومية "الحرية" وأخرى فرنسية « le Renouveau ».

**حركة التجديد.** اعتمدت هذه التسمية في 15 سبتمبر 1993، وأتت مسايرة للتغيير الذي عرفته الأحزاب الشيوعية عموما. تأسّس الحزب الشيوعي التونسي منذ 1920، وكان له حضور في الحركة الوطنية، كما شارك في الانتخابات البلدية سنة 1957. عُلّق نشاطه في 6 جانفي 1963، ثم رفع عنه الحجر في جويلية 1981. شارك إثر ذلك في كل الانتخابات. حصل في تشريعيات 2004على 43 ألف صوت، كما رشح أحد أعضاء الهيئة المديرة لرئاسية 2004، في إطار تحالف موسع سماه "المبادرة الديمقراطية"، حصل على 42 ألف صوت. له مجلة شهرية "الطريق الجديد"[2].

**حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.** تأسست الحركة في 10 جوان 1978. وحصلت على التأشيرة في 19 نوفمبر 1983. وهي في الأساس انفصال عن الحزب الاشتراكي الدستوري. شاركت في كل الانتخابات ما عدا 1986. وحصلت في 2004 على 195 ألف صوت. وساندت ترشح الرئيس زين العابدين بن علي للرئاسية. لها صحيفة دورية "المستقبل" وأخرى « L'Avenir ».

[1] الصادق شعبان، من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج البناء الديمقراطي في تونس، تونس: الدار العربية للكتاب، 2005، ص77.

[2] صادق شعبان، النظام السياسي التونسي:www.uvt.mu.tv/livres/data/pdf/politic_system_ar.rtf

**حزب الوحدة الشعبية.** تأسس في جانفي 1981، وحصل على التأشيرة في 19 نوفمبر 1983. شارك في كل الانتخابات ما عدا 1986. حصل في تشريعية 2004 على 132 ألف صوت. ترشح للرئاسية في 1999، وكذلك في 2004 حيث تحصل مرشحه، رئيس الحزب، على 168ألف صوت. له صحيفة دورية «الوحدة".

**الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.** تأسس في 26 نوفمبر 1988. شارك منذ تأسيسه في كل الانتخابات التشريعية. حصل في تشريعية 2004 على 93 ألف صوت. ترشح للرئاسية في 1999، وحصل على 7662 صوت. و لم يترشح لرئاسية 2004، بل ساند ترشح الرئيس بن علي[(2)].

**الحزب الاجتماعي التحرري.** تأسس في 12 سبتمبر 1988.شارك منذ تأسيسه في كل الانتخابات التشريعية، وحصل في 2004 على 26 ألف صوت. ترشح رئيس الحزب لرئاسية 2004، وحصل على 35 ألف صوت. له صحيفة دورية "الأفق". **حزب الخضر للتقدم.** تأسس في 3 مارس 2006.

**الحزب الديمقراطي التقدمي.** تأسس في 13 ديسمبر 1983. شارك في كل الانتخابات التشريعية، وحصل في 2004 على 10 ألف صوت. له صحيفة أسبوعية "الموقف".

**التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.** تأسس في 25 أكتوبر 2002. لم يشارك في انتخابات 2004. أغلب قياداته كانوا في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

و في هذا الإطار، لم يطرأ تحول جوهري في العلاقة بين الدولة و القوى السياسية و الحزبية المعارضة، على نحو ما شهدته الانتخابات التشريعية التي أجريت في أبريل 1989، فقد حاول نظام بن علي استغلال الميثاق الوطني كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل إجراء تلك الانتخابات، من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، من ناحية، و أحزاب المعارضة من ناحية أخرى، بحيث تحصل أحزاب المعارضة على ثلاثين مقعداً من إجمالي 140 مقعداً، يتم

---

**1 Sadok Châabane, Ben Ali bâtir une démocratie de la lutte des croyances al compétition des programmes. Tunis, maison arabe du livre, 2005, p85.**

**2 Sadok Châabane ,Program démocratie vs faits democracy président ben Ali,s approche. . Tunis, maison arabe du livre, 2006, p97.**

توزيعها على تلك الأحزاب طبقاً لنسبة الأصوات التي تحصل عليها، و يبدو أن الهدف الحقيقي من تخصيص ثلاثين مقعدا فقط للمعارضة هو ضمان عدم إقدام المعارضة على الدخول في معركة انتخابات رئاسية، بسبب اشتراط حصول المرشح في تلك الانتخابات على تزكية ثلاثين عضواً على الأقل داخل البرلمان[1]، و بما يضمن من ناحية أخرى، إضفاء واجهة ديمقراطية على النظام الجديد، إلا أن المعارضة انتهت إلى رفض العرض الحكومي و تفضيل المشاركة في الانتخابات بقوائمها الحزبية الخاصة، كما حاولت حركة النهضة مقايضة الاعتراف بالمشاركة في تلك الانتخابات بقائمة خاصة، إلا أن الحكومة رفضت ذلك الاقتراح أيضا، مما اضطر الحركة إلى المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة و ليس ضمن القائمة الموحدة للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة.

غير أن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم قد استطاع بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة، السيطرة على جميع مقاعد البرلمان رغم حصوله على 80,5% من إجمالي الأصوات الانتخابية، مقابل حصول أحزاب المعارضة ( الديمقراطيين الاشتراكيين، الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاجتماعي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي) على 5,3% من إجمالي الأصوات و حصول المستقلين على 14,5%، حصلت حركة النهضة بمفردها على 13% .

كما حاولت الحكومة تعويض عدم تمثيل المعارضة في مجلس النواب من خلال العمل على توفير هامش أكبر للتمثيل داخل المجالس البلدية، مما اضطر الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات المحلية في مايو 1990، و تخصيص 50% فقط من المقاعد تلك المجالس و التي بلغت 3784 مقعداً موزعة على 245 مجلساً، على أن يتم توزيع النسبة الباقية 50% على أحزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات وفق نسب الأصوات التي تحصل عليها، إلا أن أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى حركة النهضة، رفضت المشاركة في تلك الانتخابات التي أجريت في 10جويلية 1990، و حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 3750مقعداً أي ما نسبته 99,1%، بينما توزعت المقاعد الباقية 34 مقعداً على المستقلين، كان أغلبهم أعضاء سابقين في التجمع الدستوري، كما سيطر التجمع الدستوري على 244 مجلساً، مقابل سيطرة المستقلين على مجلس واحد فقط[2].

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص179.

[2] نفس المرجع، ص180.

**الفرع الثاني: مرحلة احتواء المعارضة الإسلامية(1989– 1999).**

كشفت الانتخابات البرلمانية في عام 1989 عن أن القوى الإسلامية، ممثلة في حركة النهضة بالأساس، تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد، الأمر الذي دفع به إلى التركيز ابتداء من عقد التسعينات على التخلص من هذا التيار و تحجيمه، و قد اتبع نظام بن علي في هذا الإطار **آليتين رئيسيتين**[1]، **الأولى** هي تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية و السياسية العلمانية ضد هذه القوى، باعتبارها التهديد المشترك للطرفين، أما **الآلية الثانية** فقد تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية إلى رموز و قواعد هذه القوى، و قد كان لطبيعة تلك المرحلة انعكاساتها السلبية الشديدة على عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

**الآلية الأولى**:إن التعددية السياسية و الديمقراطية المراقبة بحسب إستراتيجية الحكم التونسي، يجب أن لا تخرج عن نطاق برنامجه، الداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظله، لكي تتخندق سياسياً و إيديولوجياً في الخندق عينه للنظام، و بالتالي حزب التجمع الدستوري الحاكم في مواجهة شاملة مع الحركة الإسلامية، باعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى أعمق، و تطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة، و يستند بن علي في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد، و هو اعتبار الخلاف السياسي بين النظام و المعارضة خلافاً ثانوياً.و هذا ما تجسد خلال **الانتخابات البرلمانية و الرئاسية عام 1994** في ظل نوع من التحالف الضمني بين الدولة و القوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة[2]، و من ثم كان من المنطقي السماح للمعارضة العلمانية بهامش من التمثيل النسبي داخل المؤسسة التشريعية، و هو ما استلزم ضرورة تعديل قانون الانتخابات القائم، حيث تم تعديل قانون الانتخابات في عام 1993، بما يسمح بقدر من التمثيل النسبي للمعارضة، إلا أنه لم يتم التحول عن نظام القائمة المطلقة إلى نظام التمثيل النسبي، إذ وقف القانون في منطقة وسط بين النظامين، فقد نص التعديل الجديد على تخصيص 19 مقعدا من إجمالي 163 مقعداً للقوائم الحزبية الخاسرة، و توزع هذه المقاعد على تلك القوائم وفق عدد الأصوات التي تحصل عليها مع الاحتفاظ بتطبيق نظام القائمة المطلقة بالنسبة للـــ144 مقعداً الأخرى، و بهذا المعنى يمكن القول أن التعديل الجديد لم يهدف إلى إدخال تحولات جوهرية في العلاقة بين الحزب الحاكم و القوى السياسية الأخرى حتى و لو كانت علمانية، بقدر ما سعى إلى تأمين التحالف بين الدولة و تلك القوى دون الإخلال بأسس النظام.

---

[1] **نفس المرجع، ص181.**

[2] **نفس المرجع، ص181.**

و على الرغم من أن هذه التطورات لم تمس جوهر النظام و العلاقة بين الدولة و الحزب الحاكم من جهة، و القوى السياسية الأخرى من جهة أخرى، إلا أنه ساهم في خلق مناخ إيجابي دعم من التحالف بين الدولة و القوى السياسية العلمانية، و هكذا بينما أجريت الانتخابات السابقة على خلفية الميثاق الوطني و شعارات تونس لكل التونسيين و التأكيد على الهوية العربية و الإسلامية و الديمقراطية كمنهج حياة، فقد جرت انتخابات 1994 في إطار نوع من التحالف بين الدولة و القوى السياسية العلمانية، و عبر عن هذا التحالف حضور قادة المعارضة العلمانية أعمال المؤتمر العام للتجمع الدستوري الديمقراطي في عام 1993، و إقرارهم بنتائج المؤتمر[1] و التي عنت ضمناً تفويض المعارضة التجمع الدستوري بتولي الحكم و قيادة المؤسسة التشريعية للدورة البرلمانية الجديدة، و من ناحية أخرى، فقد غاب عن تلك الانتخابات قوتان هامتان مثلتا الفاعلين الرئيسيين في الانتخابات التونسية، و هما المستقلون و الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد اقتصرت مشاركة المستقلين على قائمة واحدة في إحدى دائرتي تونس العاصمة، كما نجح الحزب الحاكم في احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل و إقناعه بعدم المشاركة في الانتخابات، و هكذا اقتصرت المشاركة في تلك الانتخابات على الحزب الحاكم و الأحزاب العلمانية المرخص لها.

و في ضوء الظروف السابقة لم يكن من المستغرب حصول التجمع الدستوري الديمقراطي على إجمالي مقاعد مجلس النواب المخصصة للانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة،(144 مقعداً) و توزيع المقاعد الـــ19 المخصصة لتمثيل المعارضة على أربعة أحزاب فقط هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين(10 مقاعد)، و حركة التجديد ( 4 مقاعد )، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ( 3 مقاعد )، حزب الوحدة الشعبية ( مقعدان)[2].

**أما انتخابات 1999 البرلمانية و الرئاسية**.تميزت بتطورين هامين[3]، الأول هو تعدد المرشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة بالانتخابات السابقة التي أجريت في 1989 و 1994، و التي اقتصرت على مرشح واحد فقط هو الرئيس زين العابدين بن علي، أما التطور الثاني فقد تمثل في زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان، فقد أجريت تلك الانتخابات في إطار عدد من التعديلات الهامة التي

---

[1] **نفس المرجع، ص182**.

[2] **نفس المرجع، ص182**.

[3] **نفس المرجع، ص183**.

أجريت على قانون الانتخابات سمحت بقدر أكبر من المنافسة السياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية بالمقارنة بالانتخابات السابقة، فقد تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30 نائباً على الأقل داخل البرلمان، و هو الأمر الذي كان من الصعب تحقيقه بالنظر إلى ضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان، إذ لم يتعد تمثيل إجمالي المعارضة السياسية داخل البرلمان وقت إجراء تلك الانتخابات 19 عضوا فقط، توزعت على أربعة أحزاب حصل أكثرها على 10 مقاعد فقط، ووفق هذا التعديل أصبح من حق رئيس أي حزب أو أمينه العام الترشح لمنصب الرئاسة بشرط أن يكون قد أمضى خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب، و أن يكون حزبه ممثلاً في البرلمان بنائب واحد على الأقل، و على الرغم من أن هذا التعديل قد مثل تطوراً هاما بالمقارنة بالمرحلة السابقة، إلا أنه ظل ينطوي على قيود بالمقارنة بالتجارب الدولية الأخرى، إذ جرت قوانين الانتخابات على الاقتصار على وضع بعض الضوابط الموضوعية التي تضمن توافر النضج السياسي في المرشح و نزاهته مثل اشتراط حد أدنى للسن دون الإخلال بحق المواطن في الترشح لأي من المناصب السياسية، و من ناحية أخرى يلاحظ أنه على الرغم من التخفيف الشديد في القيود المفروضة على حق الترشح لمنصب الرئيس، إلا أن الشروط السابقة لم تنطبق خلال تلك الانتخابات إلا على مرشحين فقط هما أمين عام حزب الوحدة الشعبية (محمد بلحاج عمر) و أمين عام حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (عبد الرحمن التليلي)، و هما أضعف حزبين من حيث التمثيل داخل البرلمان[1].

و على مستوى الانتخابات البرلمانية شملت تلك التعديلات إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات (المرصد الوطني للانتخابات العامة) ضمت 44 من الشخصيات المستقلة، بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعداً بدلاً من 163 مقعداً في انتخابات 1994، إلا أن التعديل الأهم تمثل في العدول عن نظام القائمة المطلقة الذي جرى تطبيقه في انتخابات 1994، و قد شمل القانون الجديد الجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة و التوزيع النسبي معاً[2]، فعلى مستوى الدوائر الانتخابية نص القانون على إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة الحزبية المطلقة للتنافس على 148 مقعداً، و على مستوى القومي يتم تخصيص 34 مقعداً ما نسبته 20% من إجمالي مقاعد البرلمان، مقارنة بـــ 19

---

[1] نفس المرجع، ص183.

[2] نفس المرجع، ص183.

مقعدا في انتخابات 1994، على أن يتم توزيعها بشكل نسبي وفق نسبة الأصوات التي تحصل عليها المعارضة، و على الرغم من أن القانون يعني أن الحد الأدنى لتمثيل المعارضة في البرلمان لن يقل عن 34 مقعداً التي ستؤول إليها وفق نظام التوزيع النسبي، بالإضافة إلى ما قد تحصل عليه من مقاعد إضافية على مستوى الدوائر الانتخابية، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب فشل الأحزاب المعارضة في الحصول على أية مقاعد إضافية وفق نظام القوائم الحزبية المطلقة.

و في واقع الأمر، لا يمكن أن نعزو فشل المعارضة في الحصول على مقاعد إضافية إلى طبيعة النظام الانتخابي فقط، فقد كانت المعارضة الحزبية مسئولة إلى حد كبير عن هذا الفشل بسبب عدد من العوامل، لعل أهمها ضعف الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات و حداثة تكوينها، بالإضافة إلى ضعف مستوى التنسيق بين القوائم الحزبية على مستوى الدوائر الانتخابية، و من الظواهر البارزة في هذا الإطار حرص الأحزاب السياسية المشاركة رغم ضعف معظمها على طرح قوائم مستقلة في جميع الدوائر بما يفوق قدراتها على الدعاية و التعبئة، و على سبيل المثال طرح حزب الديمقراطيين الاشتراكيين 25 قائمة، و طرح الاتحاد الديمقراطي 24 قائمة، بينما طرح كل من حزب التجديد و الحزب الاجتماعي التحرري 20 قائمة لكل منهما، بينما طرح التجمع الاشتراكي 8 قوائم، و على الرغم من أن الافتراض القائم وراء تلك الإستراتيجية هو حرص المعارضة على انتزاع أي قائمة من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إلا أنه انعكس على قدرة الحزب على التعبئة و الدعاية الانتخابية، فضلا عن تكريس التنافس السلبي بين قوائم الأحزاب السياسية المعارضة، و لم يقتصر التنافس بين أحزاب المعارضة على القوائم الانتخابية، لكنه امتد ليشمل بين رؤساء الأحزاب السياسية، فقد شهدت دائرتا العاصمة التونسية تنافساً بين الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين(إسماعيل بولحية) و الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي (نجيب الشابي)، و الأمين العام للحزب الاجتماعي التحرري(منير الباجي)[1].

و لم تشهد نتائج الانتخابات البرلمانية على مستوى الدوائر الانتخابية تغيرا ملحوظاً بالمقارنة بانتخابات 1989 أو 1994، فقد حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 91% من إجمالي الأصوات، مما وفر له الفوز بإجمالي مقاعد البرلمان المخصصة للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية وفق

---

[1] نفس المرجع، ص184.

نظم القائمة المطلقة (148 مقعداً) و اقتصر نصيب المعارضة على المقاعد المخصصة للتوزيع النسبي (34 مقعداً)، حيث حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين على 13 مقعداً، و حصل حزب الوحدة الشعبية على 7 مقاعد، و حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 7 مقاعد، بينما حصل حزب التجديد على 5مقاعد، و أخيراً حصل الحزب الاجتماعي التحرري على مقعدين فقط، بينما لم يحصل حزب التجمع الاشتراكي على أي مقعد، و ظل الفارق الوحيد بالنسبة للانتخابات السابقة هو ارتفاع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى خمسة، مقارنة بأربعة فقط في الانتخابات السابقة.

كما تميزت تلك الانتخابات عن سابقتها بارتفاع نسبة المشاركة، و قد رجع ذلك إلى عدد من العوامل جاء في مقدمتها تخفيض سن الانتخابات إلى 18 سنة بدلا من 20 سنة، بالإضافة إلى ارتفاع درجة التفاؤل لدى المعارضة في الحصول على مستوى أعلى من التمثيل داخل البرلمان( 20% على الأقل من عدد مقاعد البرلمان)، بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت تلك الانتخابات زيادة نسبة ترشيح المرأة بالانتخابات السابقة، فقد بلغ عدد المرشحات 110 مرشحة من إجمالي 950 مرشحاً بنسبة 11,6% ، فازت منهن 20 مرشحة[1] ( إجمالي المرشحات على قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي بالإضافة إلى مرشحة واحدة فقط من حزب الاتحاد الديمقراطي).

و مع التعديل الدستوري الأخير في 26 مايو 2002، و انتخابات 2004 التي فاز بها زين العابدين بن علي بأغلبية الأصوات، و رغم أخذ تونس بالتعددية الحزبية، إلا أنه في واقع الأمر، و من خلال ما ذكرنا سابقاً، نجد أن الأحزاب السياسية ما زالت تنقصها الخبرة، و عدد منها ما زال يعيد ترتيب أوراقه، و يعدل مواقفه في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي تشهدها تونس حالياً، حيث ما زالت تواجهها العديد من الصعوبات، ووجود تيارات جانبية داخل الأحزاب ما زالت تصّر على مواقفها التابعة، و على صعيد آخر، فإن البيئة التونسية ما زالت غير قابلة لفكرة التعددية الحزبية، إذ خيم الجمود الذي أصاب العملية السياسية بضلاله على المؤسسات الرسمية، و لتلافي مساوئ التطور الفجائي على النحو الذي حدث في الجزائر، فقد أقنع الأحزاب التونسية بأهمية إعلان قيمة الاستقرار السياسي و الإيمان بالديمقراطية التدريجية التي تظل في النهاية أكثر بقاء أو تأثيراً في الحياة السياسية.

---

[1] **نفس المرجع، ص184**.

**الآلية الثانية:سياسة الحل الأمني – العسكري في عملية الحسم مع النهضة**.انتهج الرئيس بن علي سياسة الحسم العسكري و الحل الأمني في مواجهة حركة النهضة، باعتبارها السبب الرئيس في عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة التونسية، فكان سيناريو " المؤامرة ضد أمن الدولة"، التي سمحت للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني صالح لمحاكمة 279 قائداً أو كادراً من كوادر حركة النهضة ، تمت محاكمتهم في شهري جويلية و أوت من سنة 1992، أمام المحاكم العسكرية، التي أصدرت أحكاماً مختلفة، منها السجن المؤبد لـــ 46 إسلامياً، منهم الشيخ راشد الغنوشي[1].

و يقول الشيخ راشد الغنوشي حول هذه المحاكمة[2]، ((أن الرئيس بن علي أراد من هذه المحاكمة تحقيق جملة من لأهداف، منها أولاً: صرف أنظار الرأي العام الداخلي، الأحزاب والنخب العلمانية عن مفردات الواقع المتأزم، وتخويفها من الشبح الإسلامي المرعب، واستدراجها من خلال ذلك إلى الالتفاف حول الجنرال. وقد حصل من ذلك قدر لا بأس به،بل مهم. ومنها ثانياً التفكير لدى الغرب والخليج عن ذنب اقترفه في حقهم، وذلك بالانتقام من الحركة الإسلامية واتخاذها كبش فداء باعتبارها المسئولة عن الموقف التونسي الموالي للعراق، الأمر الذي اضطره لمسايرة اتجه الرأي العام حتى لا يفلت من يده الزمام. ولقد كانت رسل الجنرال إلى الخليج و أوروبا و أمريكا لم تفتأ تردد ذلك لدول التحالف من خلال سيناريو المؤامرة. لأن هذا الطرح مفيد على الصعيد الداخلي حتى تلتف النخبة العلمانية حوله لأن خطراً أصولياً و أن المنقذ هو الالتفاف حول الرئيس بن علي وتأجيل قضايا حقوق الإنسان و قضايا الديمقراطية و العدل الاجتماعي، ومفيد له على الصعيد الخارجي حتى يحرك العالم، من أن هناك أصولية توشك أن تقوم على حدود أوروبا وفي مواجهتها وخاصة مع اندلاع البركان الإسلامي في الجزائر. هذا الطرح مفيد في تحريك هاجس الخطر الغربي واستجلاب القروض والمنح والاستثمارات، و أيضاً حتى تغض المؤسسة السياسية الغربية نظرها عن استغاثات و طرح منظمات حقوق الإنسان داخل الغرب نفسه على ما يجري في تونس، فلا تجد لتقارير منظمة العفو الدولية صدى لهذه المؤسسة السياسية الغربية، لماذا؟ و يجيب الغنوشي، لأن الذي يُضرب و يُقمع هم الأصوليون، و هؤلاء الأصوليون ليسوا بشراً، بل هم خطر على الغرب، هم الخطر الذي تلوح به الأنظمة العربية الفاشلة و حتى نظام العصابات الصهيونية، لابتزاز الدعم الغربي و خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي، إن لهذه الأنظمة رسالة تستحق من الغرب تمويلاً لإيقاف الزحف الأصولي الموهوم...)).

---

[1] توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها.دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص328.

[2] نفس المرجع، ص328.

و لكن سياسة الحل العسكري و الأمني هذه تتناقض جذرياً مع الديمقراطية النظرية، التي يتكلم عنها الرئيس بن علي، فضلاً عن أن هذه السياسة شكلت منعرجاً جديداً في مسيرة العنف، و القمع، و تجسيداً للاحتكار الأعمى لجميع مصادر القوة للسلطة و أجهزتها من جانب الرئيس بن علي، ومنذ العام 1990، شهدت تونس و لا تزال تشهد المزيد من القمع و الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في ظل الحصانة من العقاب، و هذا ما يقودنا إلى الحديث عن تطور الحريات العامة و حريات التعبير.

**تطور الحريات العامة و حريات التعبير**

إن التحرك نحو الديمقراطية في ظل سلطة السابع من نوفمبر الذي جاء كثمرة وليدة لأزمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية داخلية ضاغطة، اصطدم بذات العقبات البنيوية، في ظل انقطاع المجتمع بمجاله السياسي، الذي كان قد أنتج ذاته، و تموضع السياسة في الدولة التسلطية، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة ، و نكون بذلك إزاء فضائيين، فضاء الدولة و حزبها الحاكم، و أحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على خط الفاصل بين الدولة و المجتمع، و فضاء الشعب، و في ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية يقيم علاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل. فسلطة السابع من نوفمبر استغلت شعار " التطرف الإسلامي " للقضاء على أي طرف معارض على الساحة السياسية، و بالتالي القضاء على نمط المجتمع المدني التعددي المسئول، للمحافظة على حزب واحد مهيمن يتحكم في الدولة التونسية، و يسخر إمكانياتها في الاتجاه الذي يريد[1].

و في إطار نقده لنظام الرئيس بن علي و مقولاته حول المجتمع المدني و العلمانية، يقول الشيخ راشد الغنوشي[2]: (( بورقيبة عدو يحمل مشروعاً ثقافياً واضحاً و مشروعاً معادياً، لكنه واضح، بن علي ليس له مشروع ثقافي، يريد أن يحكم بالاعتماد على أسوأ ناس في تونس، ما عنده مشروعه، مشروعه فقط أن يحكم بالاعتماد على السيئين و تقريب المنحطين و قمع الأحرار و المصلحين، بورقيبة ديكتاتور و لكنه يحمل مشروعاً، بورقيبة زعيم إذا ما مضى في طريق يمضي فيه إلى النهاية، بن علي رجل أمن حذر، متردد، مزاجه بوليسي، لا هو قادر أن يعمل الحرب و لا هو قادر على السلم، ظل يحدث بعض التنفيس كلما احتقن الأمر ثم يعود إلى الانغلاق، و هكذا يراوح مكانه، و لأن هناك فراغاً ثقافياً فقد استطاع المفسدون أن يحتلوا هذا الفراغ الثقافي، أناس يحملون مشروعاً ثقافياً معادياً للعروبة و الإسلام... و هو غير قادر أن يفهم هذا المشروع أصلاً، فضلا عن أن يقيمه، لأن الأمر بالنسبة إليه أن

---

[1] نفس المرجع، ص330.

[2] نفس المرجع، ص332.

يحكم، ثانياً أن يقمع الإسلاميين و أن يقمع المعارضات، أن يقمع كل من اعتقد أو حُمل على أن يعتقد أنه الخطر على حكه، بينما بورقيبة عدو، وعدو بجدارة، و أنا أحترم عدوي عندما يكون عنده مشروع و مستعد أن يضع مصيره و مستقبله من أجل مشروعه.

و يضيف الشيخ راشد الغنوشي، ليس الصراع في تونس بين الحركة و بين نظام الرئيس بن علي و حسب، هذا شكله و هذا منطلق الخطاب الرسمي، أن هناك صراعاً ما بين حركة أصولية تدعو إلى العودة إلى القرون الوسطى و بين نظام ديمقراطي تقدمي، لكن حقيقة الصراع أنه مع نظام يتمخض يوماً بعد يوم ليكون آلة قمع، ليس من خلال الشرطة فقط، و إنما من خلال الإعلام و التعليم و الثقافة و الاقتصاد و الدبلوماسية، الدولة التونسية قد تحولت مع مرور الوقت و مع تقلص قاعدتها الشعبية،إلى مجرد جهاز قمع معقد و الحاكم كما هو معلوم ينعكس تكوينه و ثقافته على المؤسسات التي تعمل على الأقل، تحت إمرته و يختار من الرجال ما يتناسب مع تكوينه، لذلك إذا حكم الأديب أو المفكر تنمو المشاريع الاقتصادية و منطق المال، و إذا حكم الاقتصادي يمكن أن تنمو المشاريع الاقتصادية و منطق المال، و إذا حكم الشرطي من الطبيعي أن تنمو الأجهزة الأمنية و تتطور و أن تصبح تقارير الأمن هي المؤسس للقرار السياسي و القرار الثقافي و أن تنعكس هذه الروح حتى على الشعب و يصبح الرجل يتجسس على أخيه و أبيه و الزوج على زوجته و ينتشر الرعب بين الناس و تنعدم الثقة، أما حقيقة الصراع فهو بين نظام بوليسي متغرب يتجه بفعل آليات كثيرة إلى المزيد من العزلة و بالتالي إلى مزيد من القمع و تفسيخ المجتمع و تدمير مؤسساته للسيطرة عليه و بين شعب يطمح كسائر الشعوب الأخرى إلى عدالة و إلى تنمية و حرية و ديمقراطية و حقوق الإنسان، و إلى الالتحام بهويته العربية الإسلامية، و إلى اصطباغ الحياة بالصبغة الأخلاقية.

و مهما يكن من أمر، فإن المعركة التي خاضتها حركة النهضة و انهزمت فيها، أسهمت إلى حد بعيد في نحت ملامح النظام التونسي الجديد، و تحديد طبيعة علاقاته في الداخل و الخارج، فقادت هذه الهزيمة إلى القضاء على الحريات الأساسية، و إلى تضخم آلة القمع لاحقا لتشمل قطاعات واسعة من السياسيين و الحقوقيين و النقابيين، و إلى حرص نظام الرئيس بن علي على الأمن و الحذر و اليقظة المستمرة، كما أسهمت هذه الهزيمة في تكريس نظام الحزب الواحد و الإجهاز على الحد الأدنى لمعالم الديمقراطية، و هو حق التعبير و إبداء الرأي، و إلى اختلال التوازن بصورة كلية لصالح السلطة بل لصالح جهاز الأمن و مراكز النفوذ على حساب المجتمع الذي حطمت جل دفاعاته.

و قد تميز الخطاب التونسي بخصوص الحريات العامة و حقوق الإنسان بالازدواجية[1] الشديدة في الطرح، فقد حرصت الحكومة التونسية على تحسين و تلميع صورتها أمام الرأي العام الدولي فيما يتعلق

بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، و في هذا السياق صدقت الحكومة التونسية على معظم الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، و شملت التصديق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التميز العنصري في 13 جانفي 1967، و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية( 18 مارس 1969)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة (20 سبتمبر 1985)، اتفاقية مناهضة التعذيب ( 23 سبتمبر 1988)، اتفاقية حقوق الطفل (30 جانفي 1992). غبر أنه في الوقت نفسه اتسم السلوك الحكومي الرسمي على المستوى الداخلي بالتناقض الشديد مع السلوك الخارجي، و في هذا السياق استمر اعتماد الحكومة التونسية على أسلوب الملاحقات الأمنية التي طالت مختلف مؤسسات المجتمع المدني خاصة العملة في مجال حقوق الإنسان، و الدفاع عن الحريات العامة، و لم تقتصر تلك الملاحقات على أعضاء تلك المؤسسات، و لكنها شملت أيضا القيادات التنظيمية و من الأمثلة البارزة غي هذا الإطار القبض على قيادات الاتحاد العام لطلبة تونس( نائب رئيس الاتحاد في ديسمبر 1998، و الحكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر)، و أعضاء و قيادات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان( القبض على نائب رئيس الرابطة في أوت 1997، و الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات)، و اعتقال الأستاذ عمر المستيري في مايو 1999، بسبب عضويته في المجلس الوطني للحريات الذي رفضت السلطات الترخيص له، بالإضافة إلى اعتقال العديد من النقابيين(اعتقال عشرة نقابيين في مايو 1999 بسبب نقدهم لقيادات الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتهمونه بالخضوع لسيطرة الحكومة)، بالإضافة إلى اعتقال قيادات حركة النهضة الإسلامية منذ أوائل التسعينات، و قد اعتمدت الحكومة التونسية في هذا السياق على استخدام قائمة واسعة من الاتهامات مثل الانضمام إلى منظمات إرهابية، التحريض على الثورة، نشر معلومات خاطئة، توزيع منشورات، الاشتراك في اجتماعات غير مرخص بها، بالإضافة إلى حظر و نشر و بيع الكتب المؤلفة من جانب أنصار هذا التيار كان من بينها حظر كتاب للدكتور منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان[2].

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص185.

[2] نفس المرجع، ص185.

كما استمرت القيود المفروضة على حقوق التعبير من خلال فرض العديد من القيود على حرية الصحافة مثل اشتراط إرسال الناشر نسخة من الصحيفة أو المجلة للنائب العام ووزارة الثقافة قبل التوزيع، بالإضافة إلى اشتراط الحصول على تصريح قبل توزيع أية إصدارات أجنبية، و قد صدر في جوان 1998 قانون جديد خاص بالبريد يقرر حق الدولة في مصادرة بعض المراسلات الخاصة إذا كانت تتضمن مواد تؤثر على استقرار الدولة و الأمن العام، الأمر الذي يسمح بإمكانية فرض رقابة واسعة على تلك المراسلات.

لم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لحق التنظيم، فقد فرضت العديد من القيود العملية على ممارسة تلك الحقوق خاصة بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني المعينة بحقوق الإنسان و الدفاع عن الحريات، فلم توافق الحكومة على تأسيس جمعية المجلس الوطني للحريات في تونس كجمعية معنية برصد أوضاع حقوق الإنسان في تونس، و التجمع من أجل بديل دولي للتنمية كمنظمة غير حكومية، و على الرغم من أن تونس تحتل ترتيباً متميزاً نسبياً بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية المرخص لها، إلا أن قيود هامة لا زالت قائمة على حق تأسيس الأحزاب السياسية، فلا زالت هناك العديد من الأحزاب السياسية محجوب عنها الشرعية القانونية أبرزها حزب النهضة بقيادة راشد الغنوشي، و حزب العمال الشيوعي بقيادة حمة الهمامي.كما استمرت القيود المفروضة على العديد من رؤساء الأحزاب السياسية ، مثل حظر السيد محمد مواعدة رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من ممارسة أي نشاط سياسي ووضعه تحت الإقامة الجبرية منذ عام 1998 بسبب عقده لقاء مع البرلمانيين الأوربيين و عدد من المنظمات الحقوقية أثناء رحلة إلى أوربا[1].

كما امتدت القيود المفروضة إلى حقوق التنقل و السفر إلى الخارج من خلال الاحتفاظ بقوانين متشددة بشأن منح و سحب جوازات السفر، و على الرغم من التعديل في قانون إصدار جوازات السفر في أكتوبر 1998 بنقل صلاحية إلغاء جوازات السفر من وزارة الداخلية إلى القضاء، إلا أن القانون ضم مادتين أفرغتا القانون من مضمونه، الأولى هي حرمان المواطن من المثول أمام القضاء للدفاع عن نفسه عند النظر في قضيته و الحد من قدرته على التظلم و استعادة جواز سفره، و الثانية هي الخاصة بتخويل السلطات حق سحب جواز السفر من المواطن في حالة الإدانة بالإضرار بالأمن العام، الأمر الذي جعل من الإشراف القضائي على مسألة سحب جوازات السفر و تحويل القضاء إلى مجرد آلية لإضفاء المشروعية على سحب جوازات السفر بمعرفة وزارة الداخلية.

---

[1] **نفس المرجع، ص186.**

و قد شهدت عام 2001 عودة المحاكم العسكرية من جديد بعد توقيف العمل بتلك المحاكم منذ بداية التسعينات، حيث تم إحالة 36 مدنياً للمحاكمة أمام تلك المحاكم خلال شهري نوفمبر و ديسمبر 2001 فقط، خاصة من عناصر التيار الإسلامي، و قد بررت الحكومة التونسية هذا التطور على لسان وزير خارجيتها بأنها محاكم استثنائية تم إنشائها خصيصاً للنظر في قضايا الإرهاب انطلاقاً من حرص تونس على مكافحة الإرهاب، و يبدو أن هذا الإجراء قد قصد به الخارج أكثر من الداخل في ضوء البيئة العالمية التي نتجت عن أحداث سبتمبر 2001، و ما تبعها من ضغوط على الدول.

**انعقاد قمة المعلوماتية في ظل احتضار الحريات ( مابين 16 و 18 نوفمبر 2005 )**.يسترعي انتباه المحللين المتابعين للشؤون السياسية التونسية بروز حدثين مهمين في تونس[1] يتطلبان التوقف عندهما.

**الأول:**و يتمثل في اتساع رقعة الحركة الاحتجاجية في تونس و اتساع صداها بالخارج لا سيما بعد أن قررت نخبة (ثمانية أشخاص) من رموز المجتمع السياسي و المدني القيام بإضراب عن الطعام، بدؤوه منذ 18 أكتوبر 2005، و حمل اسم حركة 18 أكتوبر 2005، و استمر الإضراب طيلة شهر، و انتهى مع نهاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت ما بين 16 و 18 نوفمبر 2005 بتونس[2].

إضراب عن الطعام يلاحق إضراب عن الطعام[3]، تلك هي الحالة السائدة في تونس منذ عدة سنوات، فقد قامت المحامية راضية نصراوي الناشطة الحقوقية في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان بإضراب عن الطعام قبل عدة سنوات، و كان سبقها على هذا الطريق الصحفي توفيق بن بريك، و كانت ثماني شخصيات من قيادات الأحزاب و الجمعيات الأهلية قامت بإضراب عن الطعام، نفذته منذ 18 أكتوبر 2005، و صمدت لمدة شهر، طالبت فيه الحكومة بسن عفو عام، و تحرير قطاع الإعلام من القيود، و الترخيص لأحزاب و جمعيات غير مجازة، و إطلاق سراح نحو 500 سجين سياسي، و السماح بالعمل النقابي و السياسي، و كان وزير العدل التونسي البشير التكاري قد شدد عقب ذلك الإضراب: أنه لا يوجد أي سجين سياسي في البلاد حتى السجناء المنتمين لتيارات سياسية مختلفة حوكموا بسبب جرائم حق عام و جرائم إرهابية، و قال إن جميع الحريات متاحة و لم يسجن أحد في تونس بسبب آرائه.

---

[1] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص343.

[2] نفس المرجع، ص344.

[3] نفس المرجع، 345.

إن ممارسة الإضراب عن الطعام كسلاح معركة في تونس و باقي البلدان المغاربية بدرجة أقل، يعكس لنا الطبيعة التسلطية للحكومات، إذ إنها جميعها غير مستعدة للمصالحة الوطنية الحقيقة مع السياسيين المعارضين، الذين يطالبون بإحلال دولة الحق و القانون، فهذه الحكومات يمكن لها أن تتسامح مع وجود معارضات هامشية، و يمكن أن توفر لها فضاءً نسبياً من الحرية، و لكنها تمنعها من إسماع صوتها للرأي العام المحلي و الدولي.فالثقافة الديمقراطية، بما هي صيرورة و عملية ذهنية، و محرك أساسي للإنتاج، و إنتاج الأفكار و المفاهيم الكبرى، التي من شأنها أن تجعل المجتمع في حركة دائمة، كإنتاج الديمقراطية و الإيديولوجيا و الدولة و الاقتصاد و مفاهيم الحرية و المساواة و العدل و الأطر المنظمة للحياة من القوانين و التشريعات و الدساتير، و المفاهيم المتعلقة بالتسويات السياسية بين السلطة و المعارضة، هذه الأمور جميعها غير منغرسة، و بالتالي فهي غير متطورة في الذهنية السياسية للحكومة التونسية، و بدرجة أقل عند باقي الحكومات المغاربية، فالمقارنة بين تونس و الجزائر مثلاً، فنادراً ما تسمع عن حصول إضراب عن الطعام إلا لدى بعض المناضلين، و هذا لا يعني أن النظام الجزائري هو من طبيعة ديمقراطية، و إنما بكل بساطة يوجد في الجزائر فضاء واسع من حرية التعبير، كما أن الصحافة لا تعاني من القيود التي تعانيها في تونس، فالخطوط الحمراء لا توجد في الجزائر فعلياً، حيث بإمكان المرء أن يقول كل شيء و يكتب كل شيء. بحيث أقام النظام السياسي الجزائري حواجز كافية بما يجعله بمنأى من الاهتزاز[1].

**الثاني**:لقد تميز الحدث الثاني بمفارقات كثيرة خالطت قمّة تونس لمجتمع المعلومات التي عقدت مابين 16 و 18 نوفمبر 2005، في العاصمة التونسية، و لم يلعب الحدث الثاني دوراً كاشفاً و معرياً لأزمة الإعلام و الصحافة في تونس[2]، فالحكومة التونسية تقدم نفسها على أنها بلد حداثي، و تتحكم في استخدام تكنولوجيا المعلومات، و قد تهاطلت عليها الشهادات التي تزكي ملفها التنموي الاقتصادي، و ملفها الاجتماعي، و كانت تسعى من خلال انعقاد هذه القمة العالمية للترويج، لصناعة السياحة التي تمثل أكبر مورد للعملة الصعبة، و أكثر القطاعات تشغيلاً بعد القطاع الزراعي.

---

[1] **نفس المرجع، ص344.**

[2] **نفس المرجع، ص345.**

في الواقع، هناك الوجه الآخر الذي يعمل الناشطون في مجال حقوق الإنسان، و المناضلون السياسيون المتشبثون ببناء دولة الحق و القانون، على إظهاره أمام الرأي العام الدولي، و الذي يتمثل في استدامة عدم تسامح الحكومة التونسية مع وجود أي رأي معارض و نقدي أو صحافة حرة، إذ لا تزال قوى المعارضة التونسية تتعرض لقمع منهجي، و انتهاك أساسيات مبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن تكميم الصحافة الحرة، و استخدام الصحافة المأجورة محلياً و عربياً للدعاية للنخبة، و طمس الحقيقة في تونس.

لقد تعرضت تونس لانتقادات أخرى بشأن اتجاهاتها نحو حرية الإعلام، و انتقدت دراسة أكاديمية[1] الطريقة التي تراقب بها المواقع على شبكة الانترنيت و تختار منها ما يسمح به، و قد صممت الدراسة لتتزامن مع موعد القمة، و خلال القمة رفعت منظمة صحفيون بلا حدود لافتة تدين خمسة عشر دولة وصفتهم بأنهم أعداء الانترنت بسبب التحكم في الوصول للمواقع و شدة الرقابة، و شملت قائمة المنظمة روسيا البيضاء و الصين و كوريا و إيران و ليبيا و جزر المالديف و ميانمار و نيبال و كوريا الشمالية و السعودية و تركمانستان و تونس و أوزباكستان و فيتنام[2].

و تنفي الحكومة التونسية أي انتهاك لحقوق الإنسان أو وضع قيود على الوصول لوسائل الإعلام التقليدية أو الالكترونية ، إلا أن دراسة أجرتها مؤسسة تدعى "مبادرة الانترنت المفتوحة" أنشئت بالتعاون بين جامعة تورنتو و هارفارد و كمبريدج كشفت عن أن نحو 10% من ألفي موقع شملتهم الدراسة حظروا في تونس، و كانت هذه المواقع متخصصة في المعارضة السياسية و حقوق الإنسان ووسائل التحايل على سيطرة الدولة[3].

تعيش تونس في ظل الانغلاق السياسي، الذي يتمثل في ضرب الحريات الفردية و العامة و الاعتداء على مكونات المجتمع المدني من جمعيات مستقلة و أحزاب سياسية و منظمات حقوقية، فقد شهدت تونس قبل موعد انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 2005، وقائع الاعتداء على جمعية القضاء التونسيين، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، و نقابة الصحفيين و المحاميين و الأساتذة الجامعيين، كما منعت الحكومة التونسية العديد من الجمعيات المدنية و الأحزاب السياسية من النشاط بصفة قانونية إلى جانب محاصرة الصحافة الحرة و التضييق على الإعلام و الصحفيين المستقلين.

---

[1] نفس المرجع، ص346.

[2] نفس المرجع، ص346.

[3] نفس المرجع، ص346.

فالإعلام المستقل و الحر في تونس خاضع لمختلف أساليب القمع و الإرهاب و شتى محاولات التشويه و التطويع و الاحتواء، فقد غاب عن الوعي الرسمي التونسي معنى الصحافة الحرة و صورة السجال الإعلامي النقدي و الدور الطبيعي المنوط بكل عمل إعلامي في كشف الحقائق و نقد الظواهر السلبية و نشر القيم النبيلة، و ما يعنيه ذلك من دور حافز لإشراك الناس، كرأي عام، في المراقبة و المتابعة و أيضاً الإسهام في اتخاذ القرارات، لا سيما عندما تتعلق بحياتهم و مصائرهم، فقد ساد في تونس و لعقود طويلة حالة من انعدام الحرية و احترام حق الاختلاف، و تحويل الإعلام و الصحافة إلى منابر دعاية لدعم إيديولوجية سلطوية شمولية إقصائية لا ترضي بغير صوتها صوتاً و حقلاً سياسياً مسخراً لنصرة برنامج الحكومة و مواقفها.

لقد صيغ الإعلام الرسمي التونسي خلال عقود وفق رؤية تميزت بها الحكومات الشمولية الإقصائية التي تعتبر أي نقد لسياسات الحكومة تشهيراً و عداءاً إن لم يعتبر إسهاماً في المخطط الأصولي الإرهابي المعادي، الأمر الذي أدى في تطبيقاته العملية إلى خلق ما يسمى " كارثة الإعلام الموجه" و أهم نتائجه، يتمثل باحتكار البث الإذاعي و التلفزيوني و حزمة من الصحف الصفراء غرضها الترويج لرأي النخبة، و توجيهاتها و إنجازاتها، و لما كانت مهمة الإعلام الرسمي التونسي هو الدفاع عن سياسات الحكومة، فلا قيمة عند هذه الأخيرة لاحترام رأي المواطن و ملكته النقدية بل درج التعامل مع الناس على أنهم جهلة لا يفقهون شيئاً و لا يعرفون ما يجري أو يجب أن يعرفوا، في ظل الثورة التكنولوجية و الإعلامية و سرعة انتقال المعلومات، تمكن البشر من متابعة ما يحدث عربياً و عالمياً و بأدق التفاصيل.

و عليه يمكن القول أن الحياة الإعلامية و الصحافية في تونس تعاني من التصحّر الفكري و الثقافي، و من انعدام أي مساحة لحرية الرأي المخالف، و هذه قضية سياسية بامتياز، من الصعب الاطمئنان لنجاعة علاج أزمتها و مشكلاتها بعيداً عن معالجة منظومة الحقوق و الحريات الأساسية الغائبة عن السياسات الرسمية.

## المطلب الثالث: النخبـــة الحاكمـــة مـــا بيـــن الاستمراريـــة و التغييـــر

### الفرع الأول: تقيم لأداء النخبة الحاكمة بين الترسيخ و الانتكاسة.

#### أ/ نقاط القوة و فرص الترسيخ.

**تماسك النخبة السياسية الحاكمة في تونس:**ترجع أسباب التماسك الداخلي في تونس إلى مجموعة من العوامل يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

– أن هناك اتجاهاً طبيعياً و إن كان يتسم بالبطء نحو هذا التماسك حيث أصبغ التجمع الدستوري الديمقراطي و من قبلة الحزب الدستوري الاشتراكي أصبغ الطليعية على هذه النخبة، و لم يجعلها بمثابة الأقلية المنعزلة عن الشعب.

– تعتبر تونس من الدول الموحدة منذ زمن بعيد حيث أنها على المستوى الجغرافي إقليم محدد المعالم صغير الحجم يسهل السيطرة على أرجائه من الشمال إلى الجنوب و من الشر إلى الغرب، كما أن الشعب التونسي من الناحية القومية ينتمي 98 في المئة منهم للعرب، 1 في المئة للأوربيين، و 1 في المئة لقوميات أخرى، كما أن كل السكان يتحدثون العربية، و على المستوى الديانات فإن 98 في المئة مسلمون و 1 في المئة مسيحيون و 1 في المئة منهم يهود، و قد أدى هذا إلى ظهور نخبة متجانسة موحدة لم يكونوا في حاجة إلى توحيد أجزاء الدولة أو إعطاء امتيازات لأصحاب قومية معينة على حساب قومية أخرى، و نفس الشيء بالنسبة للديانات، لذا اتجه تركيز النخبة الأساسي إلى بناء الدولة العصرية، و ليس الدولة المتماسكة فقط.

– السلطات الموجودة في يد رئيس الجمهورية، فحجم السلطات الممنوحة لرئيس الدولة حيث يتمتع بسلطة التعين في الوظائف الرئيسية في الدولة، و التي يخولها له الدستور التونسي، و قد أعطاه هذا القدرة على أن يحيد مختلف الاتجاهات المخالفة داخل التجمع الدستوري إن وجدت، و على الرغم من كثرة التغيرات السياسية إلا أنه يعلو هذه التغيرات و يشكل العامل الرئيسي في تماسك النخبة و التي تدين بالولاء للرئيس.

---

[1] أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، من 11إلى 13 نوفمبر 1995، علي الصاوي محرراً،النخبة السياسية في العالم العربي. مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1996، ص292.

– المصلحة المشتركة بين أفراد النخبة السياسية الحاكمة، حيث تؤدي هذه المصلحة إلى تماسك النخبة داخل أي نظام سياسي حيث يوجد نوع من المصلحة المشتركة بينهم تتمثل في الرغبة في الحفاظ على النظام الذي يتيح لهم ممارسة القوة السياسية، و تسود بينهم صلات وطيدة من خلال العلاقات الاجتماعية، أو بحكم وظيفتهم حيث يمثلون ما يشبه عصبة تتربع على قمة الهرم الاجتماعي و تعتبر الدائرة الداخلية للطبقات الاجتماعية العليا و تشكل وحدة اجتماعية و نفسية متماسكة، كما يوجد داخل أي نظام نوع من التضامن بين المتنافسين يقوم على ضرورة الحفاظ على النظام و على قواعد اللعبة السياسية و، فإذا ما اختلفت هذه المصلحة المشتركة تتفكك النخبة و تتحول إلى نخبة مضادة للنظام الجديد.

– التجمع الدستوري و دوره في الحفاظ على النخبة، حيث يجمع هذا الحزب جميع أعضاء النخبة السياسية في إطار عائلة موحدة تعرف أن النوع الذي سيأتي الدور علية لاستلام السلطة سيكون من خلال هذا الحزب، لذا فأعضاء الحزب لا يترددوا لحظة في سبيل الحفاظ على هيكل الحزب و الانطواء تحت لوائه مما ساهم بصورة أو بأخرى في تعزيز تماسك النخبة.

**البنية التنظيمية للحزب الحاكم**: تونس كغيرها من الدول الأفريقية التي يلعب الحزب الواحد فيها دوراً محورياً، و قد عزز من هذا الدور قوة هذا الحزب على مر تاريخه منذ فترة الاستعمار و حتى اليوم، و التجمع الدستوري الديمقراطي هو الاسم الجديد للحزب الدستوري الاشتراكي و بسبب تغيير الاسم هو رغبة النخبة التي وجدت بعد تنحية بورقيبة في بدأ صفحة جديدة من العمل السياسي في تونس و الحزب منظم على ثلاثة مستويات هي[1]:

**المحلي**:حيث تنتشر الشُعب في الأحياء و القرى و تتجمع هذه الشُعب في دوائر تشرف على النشاط الحزبي و تعمل كحلقة وصل بين الشُعبة و بين لجنة التنسيق.

**الوسيط**: و هو ما يعرف بلجنة التنسيق و هي التشكيلة الأساسية في هيكل الحزب و مهمتها الإشراف على النشاط الحزبي بالولاية و التوعية السياسية و تنسيق مختلف ضروب النشاط السياسي و كذلك التنسيق بين أجهزة الحزب و الدولة.

---

[1] **نفس المرجع، ص305**.

**القومي**: حيث توجد اللجنة المركزية و الديوان السياسي و المؤتمر الوطني و هذا الأخير هو نظرياً السلطة العليا للحزب و هو الذي يحدد أهداف الحزب و يضبط سياساته، أما اللجنة المركزية فهي أوسع هيئة حزبية منبثقة عن المؤتمر الوطني و تظم 60 عظواً و يعتبر الديوان السياسي بمثابة السلطة التنفيذية العليا للحزب و يفترض أن يجتمع أسبوعياً و تشغل عضويته بالانتخاب.

**أسباب قوة الحزب**:ترجع أسباب استمرار الحزب حتى الآن في السلطة و قوته إلى مجموعة من العوامل أهمها[1]:

– **العوامل التاريخية**:و هي طول فترة كفاحه من أجل التحرر، ووجود قائد تاريخي و زعيم كاريزمي على رأس هذا الحزب منذ نشأته يقوم بتحريكه مما أضفى على الحزب مهابة و ساعده في تدعيم مركزه، فالملاحظ في تونس أن الحزب الحاكم قد توفر له هذان العاملان، من جهة تاريخه النضالي الطويل منذ ثلاثينيات القرن الماضي، و نجاحه في الحصول على الاستقلال، و من جهة ثانية فالقائد جسد جزء من الجانب التاريخي للحزب الحاكم، فقد جسد بورقيبة الذي رأس الحزب و أعطى له صفة الاستمرار، و في المقابل أعطى الحزب بورقيبة سلطة غير محدودة في التحكم في مجريات الأمور داخل الحزب و النظام السياسي في تونس.

– قلة الصراع أو التنافس بين الطبقات في تونس، كما هو الحال في معظم الدول النامية و بالتالي عدم وجود تعارض في المصالح التي يمثلها الحزب الواحد.

– سيطرة الحزب على كافة مؤسسات الدولة، فعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات القومية و النقابات العمالية و المجلس الوطني و لكنها لا تمثل سوى أدوات تسهم في مضاعفة سلطة الحزب الذي استطاع من خلال خلاياه الإقليمية و المهنية أن يسيطر عليها.

– النظام الانتخابي لعب النظام الانتخابي التي تبنته تونس دوراً كبيرًا في سيطرة الحزب الحاكم على عموم الجسم السياسي التونسي، فالعمل بنظام الأغلبية المطلقة سمح للحزب الحاكم في انتخابات عام 1994 و 1999 باستحواذ الحزب الحاكم على جميع المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية، و قد

---

[1] **نفس المرجع، ص306**.

حاول الحزب القيام بالعديد من التعديلات، كانت أقرب إلى التعديلات الشكلية من خلال المزج بين قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة و النسبية ، و هذا بجعل عدد محدد من المقاعد بالنسبة للقوائم الخاسرة في الدوائر الانتخابية ذات القائمة المطلقة، حددها بـــ 19 مقعداً بالنسبة لانتخابات عام 1994 و 34 مقعداً بالنسبة لانتخابات عام 1999 و 2004، على أن يتم توزيع هذه المقاعد حسب إجمالي عدد الأصوات المحصل عنها عموماً.

– **دور الشعب التونسي:** حيث أن الشعب التونسي و هو على خلاف الدول الأفريقية الأخرى و التي تعرف اختلافات كبيرة دينية منها و لغوية و إثنية و غيرها، و قد وفر هذا نوع من التوحد الشعبي و عدم وجود اختلافات إثنية أو قومية أو دينية، مما جعل أسباب الاختلاف حول تأييد التجمع الدستوري الديمقراطي تنحصر في أسباب أخرى أقل أهمية، مما وفر للحزب الحاكم الأرضية السياسية المناسبة.

**دور الحزب في تماسك النخبة السياسية الحاكمة في تونس:** ساهم الحزب الحاكم في تماسك النخبة حيث مثل الرابطة المشتركة التي جمعت بينهم في بدايات الاستقلال في محاولة هؤلاء للحصول على التأييد الجماهيري للحزب و إدارة هذا التنظيم بكفاءة حتى يصل إلى مرتبة الحزب القائد، و قد اعتبر الحزب الدستوري منذ الاستقلال رمزاً قومياً للتماسك و لتمثيل الأمة من خلال شخص واحد يتمثل في بورقيبة سانده بقية أفراد النخبة السياسية، و ذلك بالإضافة إلى نجاحه في الحفاظ على تماسك التكوين الاجتماعي الذي يتهدده عدم استقرار التحالف بين الطبقة الحاكمة و الطبقات المحكومة و هو التحالف الذي أعتُبر أساس وحدة الدولة، حتى أنه حتى الآن لم تسجل حالة انشقاق واحدة ترتب عنها تكوين حزب جديد من التجمع الدستوري، فالذين يختلفون مع السلطة داخل الحزب أكثر ما كانوا يقومون به هو اعتزال السياسة[1].

**تداخل النخبة التونسية في الحزب و الحكومة:** الملاحظ للأوضاع السياسية في تونس تتضح صعوبة الفصل الجامد بين الحزب و الحكومة، حيث يوجد نوع من التأثير المتبادل و التداخل بين الاثنين، فكلاهما يمثل بيروقراطية ذات هياكل أو أبنية متوازية مع اختلاف طفيف في وظائف كل منهما[2]، فعلى

---

[1] نفس المرجع، ص307.

[2] نفس المرجع، ص308.

رأس السلطة التنفيذية في تونس يوجد رئيس الدولة، و هو في نفس الوقت رئيس الحزب الذي يعين أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى تعينيه للوزراء و عزلهم، فهو بالتالي يعتبر بمثابة القوة الحقيقة داخل النظام السياسي التونسي، و على المستوى الحكومي فقد كان الحزب بالنسبة لكثير من التونسيين هو الحكومة على الرغم من عدم وضوح ما إذا كان الحزب هو الذي يحدد سياسة الحكومة أم يقتصر دوره فقط في اعتباره أداة للمساندة الجماهيرية، فالحزب يمثل الشعب إلا أن الحكومة تقوم بالتعبير عن الإرادة العامة و هكذا انعكست هذه العلاقة الغامضة بين الحزب و الحكومة على كل المستويات[1].

و عموماً نقول أن هناك تداخل واضح بين أفرد النخبة داخل الحزب و الحكومة، فلقد شغل معظمهم مراكز قيادية داخل الحزب بالإضافة إلى احتفاظهم بمناصبهم الوزارية في الحكومة، بحيث يمكن القول أنه من الصعب وجود أفراد من النخبة يشغلون مناصب عليا في الحزب و لا يشغلون مركز أخرى مماثلة داخل الحكومة.

إن مبدأ إيجاد صلة قوية بين الحزب و الدولة كان من بين الأهداف الرئيسية للقيادات التاريخية للحزب و قد أكد على ذلك في مؤتمر المنستير عام 1964، حينما أكد المؤتمر على عدة نقاط أهمها[2]:

- أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للحزب.
- أن يكون أبرز أعضاء الحكومة أعضاء في المكتب السياسي.
- يصبح كل أعضاء الحكومة و المحافظين أعضاء في اللجنة المركزية للحزب.
- يعتبر المحافظون رؤساء للجان الإقليمية المتصلة بالحزب.
- يجمع المجلس الإقليمي ممثلين للحزب و الدولة برئاسة المحافظ.

و بعد مجيء زين العابدين بن علي، حافظ على سياسة سلفه بورقيبة، في هذا الأمر، و لعل هذا التداخل في النخبة بين الحزب و الحكومة يرجع في جزء كبير منه إلى الرغبة في إدماج الحزب في المؤسسات السياسية للدولة بعد ظهور العديد من الصعوبات الناتجة عن الصلة بين الحزب و الدولة الناتجة عن وجود بعض الوزراء في بعض الأوقات خارج المكتب السياسي و في نفس الوقت عليهم تنفيذ القرارات الصادرة عن المكتب السياسي للحزب دون أن يشركوا في صناعته.

---

[1] **نفس المرجع، ص309.**

[2] **نفس المرجع، ص309.**

**ضعف المعارضة السياسية:** في الوقت الذي عانت فيه المعارضة الإسلامية من الاضطهاد و الملاحقة المكثفة و الهروب إلى الخارج تحت تأثير الضغوط الأمنية، عانت المعارضة العلمانية من عدد من المشكلات الهيكلية التي حالت إلى حد كبير دون تطويرها لأجندة واضحة و قوية بشأن عملية الإصلاح السياسي، و يرجع ضعف المعارضة الحزبية العلمانية إلى عاملين رئيسيين[1]:

**الأول:** هو سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية سواء بالمقارنة بالحزب الحاكم أو بالمقارنة بالمعارضة الإسلامية، و يرجع الطابع النخبوي بدوره إلى عدد من العوامل تتمثل في طبيعة المصالح التي يتبناها هذا التيار وإهمالها قضية الهوية بشكل خاص، و تراجع مستوى الحرية اللازم لعرض هذا التيار لمشروعاته و تقديم نفسه بشكل واضح للرأي العام، و أخيراً لعب تصاعد التيار الإسلامي و نجاحه دوراً هاماً في إضعاف التيار العلماني.

**الثاني:** أنه تيار مرجح في المعادلة السياسية التونسية الداخلية، بمعنى أن دوره الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة التونسية السياسية الداخلية بقدر ما يقتصر على ترجيح ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الرئيسين في الحياة السياسية في تونس، سواء بين الحزب الحاكم من جهة، و الاتحاد العام التونسي للشغل، من ناحية أخرى، خلال فترة الستينات و السبعينات، أو بين الحزب الحاكم، من ناحية، و المعارضة الإسلامية، من ناحية أخرى، خلال عقد الثمانينات.

بالإضافة إلى تلك السمات، يعاني التيار العلماني من الانقسام الداخلي بين تيارين رئيسيين[2]. **الأول** هو التيار العلماني البورقيبي و الذي يعد امتداداً للمشروع البورقيبي، و قد اضطر هذا التيار بعد تصاعد التيار الإسلامي و سقوط نظام بورقيبة فضلا عن هزيمة المشروع الاشتراكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى تفضيل خيار التحالف مع النظام الجديد و الاندماج داخل مؤسسات و أجهزة الدولة، و من ثم، فإن علاقة هذا التيار بالدولة هي أقرب إلى التحالف و الاندماج العضوي منها إلى المعارضة السياسية، إذ لا يسعى هذا التيار إلى ممارسة الضغوط المستمرة على النظام الحاكم لإدخال إصلاحات سياسية حقيقية بقدر ما يسعى إلى ممارسة الضغوط بهدف تعظيم مكاسبه الاقتصادية و الاجتماعية داخل الدولة، و مع ذلك سعى النظام في مرحلة لاحقة إلى توجيه بعض الضربات إلى هذا التيار خوفاً من تزايد نفوذه داخل

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، 193.

[2] نفس المرجع، ص 194.

النظام السياسي، بعبارة أخرى يتسم هذا التيار بتفضيل التحالف مع النظام السياسي التسلطي على التحالف مع المعارضة الإسلامية، و في المقابل يؤمن هذا التيار بأن العمل على تغيير ناهج التعليم و تطوير الثقافة العلمانية و الديمقراطية هو الطريق الأنسب لتحقيق الديمقراطية في تونس، دون الاحتكام إلى صناديق الانتخاب أو آلية الانتخابات لقناعة رموز هذا التيار بأن هذه الآلية سوف تفرز في المرحلة الراهنة التيار الإسلامي.

**أما التيار الثاني:** فهو ما يمكن أن نسميه بالتيار العلماني الوطني، و يتوزع هذا التيار بشأن التحالف السياسي مع المعارضة السياسية بين تيارين، الأول هو تيار لا يعادي الحركة الإسلامية و لا يعارض التعاون بينها أو العمل السياسي المشترك من حيث المبدأ،و لكنه يرى أن الوقت لا يزال غير مناسب للتعاون معها لأسباب عديدة، يتعلق بعضها بإدراكه لخطورة التعاون مع الحركة الإسلامية في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق برد فعل المتوقع من الدولة، أو التخوف من توتر علاقة المعارضة مع الخارج خاصة فرنسا، بالإضافة إلى التناقض الأيديولوجي، أما التيار الثاني فيرى أنه لا جدوى لعمل سياسي مشترك يساهم في الخروج من الأزمة الراهنة، دون التحالف مع المعارضة الإسلامية مع إمكانية تأجيل الصراع الثقافي و الأيديولوجي إلى مراحل لاحقة، و يرجع موفق هذا التيار إلى قناعته بمحورية العامل الداخلي و ليس الخارجي في دفع عملية التحول الديمقراطي.

و رغم ذلك لم يعتمد على السياسة الأمنية كسياسة رئيسية في التعامل مع تيار المعارضة العلمانية، إلا أنه نجح لإلى حد كبير في تهميش و إضعاف هذا التيار من خلال العمل على تحييد فصائله و مؤسسات المجتمع المدني المعبرة عنه[1]، إلى حين التخلص من المعارضة الإسلامية و التي اعتبرت الخصم و المنافس الرئيسي للنظام الجديد، على نحو ما عكسته تجربة الانتخابات التشريعية في عام 1989، و من ناحية أخرى، يلاحظ أنه رغم اتجاه القوى الحزبية و السياسية العلمانية إلى تفضيل سياسة التحالف و الاندماج في النظام الجديد، إلا أن العلاقة بين النظام و تلك القوى ظلت في إطار ثنائي بين النظام السياسي و كل قوة على حدة أو حزب سياسي و ليس في إطار جماعي يحافظ على القدرة التفاوضية و التساومية للمعارضة[2].

---

[1] **نفس المرجع، ص 195.**

[2] **نفس المرجع، ص195.**

بالإضافة إلى تلك العوامل، تعاني الأحزاب السياسية المعارضة بمختلف توجهاتها من ضعف الموارد المالية، و رغم إقرار مجلس النواب مشروع قانون يسمح بزيادة المنح الحكومية المقدمة إلى الأحزاب السياسية من 60 ألف دينار إلى 90 ألف دينار ابتداء من عام 2001، إلا أنه يلاحظ أن الحصول على تلك المساعدات مشروطة بحصول الحزب على مقعد واحد على الأقل داخل مجلس النواب.

**1- ضعف مؤسسات المجتمع المدني.**

عرفت ظاهرة المجتمع المدني في تونس التنظيم في أواخر القرن التاسع عشر، حيث صدر الأمر الأول لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في 15 سبتمبر 1888، و الذي شدد الرقابة على عمل تلك الجمعيات من خلال حظر اشتغال الجمعيات الأهلية بالقضايا السياسية أو الدينية، ثم صدر الأمر الثاني لتنظيم الجمعيات الأهلية في سنة 1922، حيث شدد الرقابة على مصادر تمويل الجمعيات الأهلية، غير أن الإطار القانوني المنظم لعمل تلك الجمعيات قد تمثل في صدور قانون تنظيم الجمعيات في 6 أوت 1936، و الذي سعى إلى تخفيف القيود المفروضة على مبادرات تأسيس الجمعيات، حيث نصت المادة الثانية من القانون على إمكانية تأسيس الجمعيات دون اشتراط الحصول على ترخيص مسبق على أن يتم إحاطة السلطات المعنية بتلك المبادرات، كما قام بتنظيم الملكية العقارية و المالية للجمعيات، مما ساهم في تشجيع نمو الجمعيات الأهلية، و قد عنيت الجمعيات الأهلية التونسية خلال تلك المرحلة بقضية الاستقلال كقضية محورية.

و تم العمل وفق القانون السابق حتى إعلان الاستقلال حيث صدر قانون جديد في 7نوفمبر 1959، الذي شهدت الجمعيات الأهلية في ظله تدهوراً شديداً بسبب ما منحه القانون للسلطة التنفيذية من صلاحيات مطلقة في إنشاء و الرقابة على عمل تلك الجمعيات، بالإضافة إلى إلغاء محاكم الشرع و الإفتاء و مؤسسة الأوقاف غي عام 1963، مما أدى إلى فقد الجمعيات الأهلية نسبة هامة من مواردها المالية، و قد تم إدخال تعديلين[1] على القانون السابق، كان الأول في العام 1988، ة الذي هدف إلى تخفيف مستوى القيود المفروضة على تأسيس و عمل الجمعيات ووضع بعض الضمانات القانونية و القضائية لضمان موازنة السلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية، بينما جاء الثاني غي العام 1992، و الذي قام بإعادة تصنيف الجمعيات الأهلية إلى ثمانية أصناف شملت: جمعيات علمية، نسائية، رياضية، تنموية، إسعافية، و خيرية و اجتماعية، مهنية، و جمعيات ذات صبغة عامة، ثقافية و فنية.

---

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص198.**

و تشير البيانات الخاصة بتوزيع الجمعيات الأهلية في تونس على مجالات العمل المختلفة وفق التصنيف الذي قدمه تعديل عام 1992 إلى تركيز العمل الأهلي في المجالات الفنية و الثقافية و الرياضية و العلمية، و في المقابل يتسم النشاط الأهلي في الأنشطة الدفاعية خاصة الدفاع عن حقوق الإنسان بالتواضع الشديد بالنظر إلى ما يواجهه من عقبات إضافية بالمقارنة بالجمعيات الأهلية الأخرى.

و بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني و افتقارها إلى الموارد المالية و البنية الأساسية اللازمة للقيام بعملها، فإن النسبة الغالبة من تلك المؤسسات تتمتع بعلاقة تحالف أو شراكة قوية مع الدولة[1] من خلال دورها في العمل على إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة و طلبة المدارس في عملية التنمية و تنمية الوعي لدى الشباب و المرأة بالقضايا الاجتماعية و الصحية، و يندرج تحت مظلة الشراكة تلك مختلف فئات الجمعيات الأهلية التونسية، خاصة الثقافية و الفنية و الرياضية و التنموية و الخيرية و الإسعافية بالإضافة إلى عدد من الجمعيات المهنية مثل الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الأعمال الحرفية، و منظمات المزارعين و النساء و الرابطة التونسية لمدراء الصحف، أما الجمعيات العلمية فإنها لا تتبنى نمطا معينا للعلاقة مع الدولة سواء كانت العلاقة صراعية أو تكاملية حيث يغلب عليها الطابع الحيادي، أما العلاقة الصراعية مع الدولة فتقتصر على عدد محدود جدا من الجمعيات و هي المعنية بالدفاع عن حقوق المدنية و السياسية و حقوق الإنسان و حقوق المرأة، و التي يعاني قادتها من الملاحقات الأمنية، فضلا عن كونها جمعيات حديثة العهد يعود معظمها إلى أواخر الثمانينات بعد سقوط نظام بورقيبة و تعديل سنة 1988 على قانون الجمعيات الأهلية[2].

**ب/ نقاط الضعف و فرص الانتكاسة.**

**تراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم:** سهد التجمع الدستوري الديمقراطي خلال الفترة منذ الاستقلال و حتى نظام زين العابدين بن علي عددا من التحولات الهامة، أدت إلى تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل توسع في الوظائف و الأدوار الأمنية، فقد نجح الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة خلال مرحلة ما قبل الاستقلال في بناء القاعدة الجماهيرية للحزب و استقطاب قطاع واسع من الشعب التونسي من خلال تبني خطاب يعكس طموحات الشعب في الاستقلال، و تبني شعارات ثورية و تعبوية و تطوير أيديولوجية نضالية ذات محتوى حداثي، فضلا عن المهارات القيادية و

---

[1] **نفس المرجع ، ص198.**

[2] **نفس المرجع، ص198.**

المناورة التي أجادها الحبيب بورقيبة، كما استطاع بورقيبة تدعيم أركان الحزب في مرحلة ما بعد الاستقلال و بناء الدولة و ذلك من خلال التحالف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، و إدماج الجيل التونسي الجديد من أبناء المؤسسة التعليمية الفرنسية في مؤسسات الدولة و الحزب، و قد قادت تلك السياسة إلى بروز جيل جديد داخل الحزب لا ينتمي إلى الصف الأول من المناضلين المؤسسين للحزب، و دخول جيل جديد إلى الحزب من العاملين في المؤسسة الفرنسية و حصولهم على مواقع قيادية داخل الحزب و الدولة،مما أدى إلى تزايد الطابع البيروقراطي و تراجع الطابع السياسي و الجماهيري للحزب[1]، غير أن تراجع الطابع الجماهيري للحزب شهد مزيداً من التسارع بفعل عدد من العوامل، كان أبرزها تبني الحزب خطاً أيديولوجياً اشتراكياً و تحويل اسم الحزب إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، و تخلص بورقيبة من الجناح العروبي الإسلامي داخل الحزب، مما أدى إلى اصطدامه بالمطالب الثقافية و مطالب جزء كبير من الشعب التونسي المتعلقة بالهوية، مما ساهم في المقابل في نمو التيار الإسلامي الذي شكل النقيض الرئيسي للحزب، و مع الوقت تحول الحزب من حزب سياسي ذي طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذا طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس، كما تحول الانتماء إلى الحزب من انتماء سياسي إلى انتماء مصلحي[2] بسبب تطور التطابق التدريجي بين الحزب الحاكم و مؤسسات الدولة.

غير أن الأزمة الحقيقية التي مر بها الحزب جاءت مع سقوط نظام بورقيبة مؤسس الحزب، و قد استطاع الرئيس زين العابدين بن علي توظيف هذا الضعف بما يخدم مصلحته في بناء نظام مستقر يخلو من قوة علمانية حقيقية تمتلك أجندة واضحة للتحول الديمقراطي، فبدلا من ترك الحزب ينهار، و تأسيس حزب جديد يتوافق و النظام الجديد، فضل بن علي إدخال عدد من التحولات على الحزب، تمثلت في تغيير الخط الفكري للحزب من "الحزب الاشتراكي الدستوري" إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي"، و لعل في هذا التغير أكثر من دلالة، لعل أهمها هو إسقاط تعبير "الحزب" من الاسم الرسمي للحزب، و تخلي الحزب عن أيديولوجيته الاشتراكية بما يتماشى مع الخطاب السياسي للمرحلة الجديدة، غير أن التحول الأهم تمثل في تحجيم الوظيفة السياسية للحزب مقابل توسيع الوظيفة الأمنية و الرقابية[3]

---

[1] **نفس المرجع، ص 195.**

[2] **نفس المرجع، ص196.**

[3] **نفس المرجع، ص196.**

و الضبطية، و ذلك من خلال سيطرة البيروقراطيين على الحزب و تحويله إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية، حيث اضطلع بوظيفتين رئيسيتين، الأولى هي ضرب الحركة الإسلامية بالتعاون مع القوى السياسية العلمانية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام الجديد، و الثانية هي ممارسة الضبط و الرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما يسمى "بلجان الأحياء" و التي عملت كخلايا مدنية أمنية.و في هذا الإطار، لم يعد التجمع الدستوري الديمقراطي إحدى القوى السياسية المسئولة عن بناء أو إرساء تجربة ديمقراطية وفق مشروع خاص، كما فقد طابعه كحزب سياسي جماهيري.

**معدل دوران النخبة في تونس:** و خلاصة القول أن معدلات التغيير و التغير في النخبة السياسية الحاكمة في تونس تسير بخطى بطيئة سواء على مستوى شخصيات النخبة أو سياساتها، حيث لم تختلف هذه النخبة عن نخبة عهد بورقيبة فحتى و إن اختلفت على مستوى الشخصيات فلم تختلف على مستوى السياسات[1]، و إن اختلفت على مستوى التفاصيل فلم تختلف على مستوى العموميات، و هذا يضع النخبة في تونس أمام تحدي حقيقي يتمثل في التأثيرات القادمة من دول الجوار الإقليمي و حتى الدولي، خاصة الجزائر و المغرب، حيث أن هاتين الدولتين قد حققتا قدراً معقولاً من تجديد النخبة السياسية على مستوى الأشخاص و حتى السياسات، و هذا يعني أنه من الصعب على النخبة الحاكمة في تونس أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التطورات التي تحدث في منطقتها بل و في العالم، كما أنه من الصعب أن تبقى وضعية النخبة على حالها أمام التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمع التونسي[2].

**فساد النخبة الحاكمة:** تعاني النخبة السياسية الحاكمة في المرحلة الراهنة أنواعاً شتى من الفساد المالي و الاقتصادي من بينها الرشوة و المحسوبية، و استغلال للنفوذ على كل المستويات، و هي أمراض خطيرة تزرع الظلم الاجتماعي، و تولد الحقد و الاستهانة بالجهد لفردي و الجماعي، و تثقل كاهل الفقراء، و تمكن الانتهازيين من السيطرة اللامشروعة على مقدرات البلاد، و هو ما جعل المواطن التونسي يرزح تحت أعباء أزمة اجتماعية خانقة، في ظل عجزه عن توفير متطلبات الحياة في ظل ارتفاع تكاليفها و ضعف القدرة الشرائية، و انفجار الحاجيات و الطموحات في ظل شيوع ثقافة الاستهلاك لدى أقلية من المترفين و المتنفذين[3].

---

[1] **أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، من 11إلى 13 نوفمبر 1995، علي الصاوي محرراً، مرجع سابق، ص310.**

[2] **نفس المرجع، ص310.**

[3] **توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية، مرجع سابق، ص341.**

و فعلاً استفحلت الأزمة الاجتماعية، و تقلصت الطبقة الوسطى، و لم تنفع مقولة النمو الاقتصادي المقدم على الانفتاح السياسي، بسب الفساد و عدم الشفافية، و الانعكاسات السلبية للعولمة و الأزمة المالية العالمية، و لاتفاقية الشراكة غير المتوازنة في ازدهار البلاد و نموها الاقتصادي، بل تضاعف عجزها التجاري، و ازدادت مديونية البلاد، و انعكست هذه الأزمة السياسية و الاقتصادية على الحياة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع ، فكانت تونس خلال هذه الفترة تنذر بخطر الانفجار و تفجر العنف، فكانت النخبة بين خيارين: الخيار الأول إما الفوضى و بالتالي كارثة بالنسبة لاستقرار النخب الحاكمة، أو الإصلاح السياسي الذي يقود إلى بناء الديمقراطية، ومن الواضح أن الحكم التونسي اختار الخيار الأول في ظل تواصل تغييب القوة السياسية المعارضة و منظمات المجتمع المدني المدافعة على حقوق الإنسان المدنية و السياسية و حتى الاجتماعية.

**الفرع الثاني:محصلة التحول الديمقراطي في تونس.**

تكشف خبرة التحول الديمقراطي في تونس طوال العقدين السابقين عن كونها لا تعدو مجرد محاولات للاستجابة لنوعين من الأهداف، الأول هو حرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بما يجنبه التعرض لضغوط المجتمع الدولي، أما الهدف الثاني فهو ضمان الاستقرار السياسي و استمرار هيمنة النظام الحاكم، و هكذا لم يتخذ نظام بن علي أية إجراءات في اتجاه عملية الإصلاح السياسي و الديمقراطي، إلا بالقدر الذي يضمن له تحسين صورته أمام العالم الخارجي من ناحية، و استقرار الأوضاع الداخلية بما يحول دون انفجارها على نحو ما حدث خلال السنوات الأخيرة من نظام بورقيبة.و عليه فإن ما تحقق يبدو ضئيلا في محصلته النهائية، و غير قادر على تأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي.

على الرغم من أن النخبة الحاكمة في تونس اضطلعت بدور طليعي في قيادة حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، و تبنيها النهج الحداثي، إلا أنها عانت طيلة عقود الماضية من موجة عدم الاستقرار الشعبي، و هي موجة واجهتها بإستراتيجية القمع مع توجه نحو ليبرالية سياسية مهيمن عليها جرت العادة على تسميتها بالتحول الديمقراطي.

فالفكرة الديمقراطية التي تبنتها النخبة التونسية منذ بداية الثمانينات، و التي سبقتها صراعات اجتماعية و سياسية و حتى عسكرية بين الحكومة التونسية و حزبها الحاكم من جهة، و مختلف أشكال المعارضات من جهة أخرى، و مخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية و آليات تطبيقها، و مدى ملائمتها مع البيئة التونسية، ظلت عرضة للأخطار و الانتكاسة و التراجع، بسبب تقييد الحكومة الصارم

للحريات الأساسية، و عدم اتجاهها نحو الحد من سلطة الدولة على الأفراد، و بقائها أسيرة المصالح الخاصة، للنخبة الحزبية الحاكمة.

هناك عوائق بنيوية تقف في طريق انتصار فكرة الديمقراطية و الحريات في بلد يتغنى بالحداثة، مثل تونس، الذي على الرغم من أنه عرف نمواً كبيراً لحركات اجتماعية منذ فجر الاستقلال، تبقى هذه الحركات المجتمعية القوية القائمة مثل الإتحاد العام التونسي للشغل، و الحركة الطلابية، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، و جمعيات المحامين و القضاة، لم تستطع أن تكون مجتمعاً مدنياً قادراً على الصمود أمام الدولة، و على التفاوض مع هذه الدولة، و بالتالي على تزويد المجتمع السياسي باستقلاليته الفعلية.

و تعتمد الحكومة التونسية على خيار تشديد القبضة الأمنية على المجتمع، و تركيز كل جهود السلطة عليه، ما دام ضبطه أمنياً كفيل بامتصاص الأصوات الشاذة المطالبة باحترام الحريات العامة، و لأن ضبط المجتمع شرط توطيد الأمر القائم، لاسيما بعدما تعالت أصوات داخلية تطالب بإحداث نقلة نوعية عبر القيام بإصلاح ديمقراطي جدي و عميق للحكومة، و معالجة الأزمات التي يجب أن تعالجها تونس،و بجهود الجميع من الموالاة و المعارضة، و الذين لن يتمكنوا من مواجهة التحديات بغير تحول نظامهم السياسي نحو الديمقراطية، و يعترف بحقهم في الحرية و بحق أحزابهم في الشرعية و العلنية، و يقوم على نمط من الإدارة و التنظيم يستند على مشاركة المواطنين في الشأن العام، دون قيود تبطل حريته أو تتعارض معها، و يسمح بتحويل الدولة من دولة الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم إلى دولة حق و قانون[1].

إن النخبة الحاكمة في تونس تتحرك بصورة تقليدية مارستها عبر سنوات الاستقلال، و بأشكال مختلفة و متعددة، كان الهدف منها واحد من قبل النخبة الحاكمة هي تأكيد بقائها في السلطة، أياً كان الشكل الخارجي، لهذا عرفت فكرة الديمقراطية المقيدة، أو الديمقراطية الشكلية، و أصبحت مسألة التعددية مقصورة على وجود معارضة رمزية مع النخبة الحاكمة، على أن يظل لكل طرف دوره المستمر، فالنخبة الحاكمة وظيفتها البقاء في الحكم، و الأحزاب وظيفتها البقاء في المعارضة، و معنى ذلك، تحرك النخبة الحاكمة في مختلف الموافق لتأمين بقائها في السلطة، دون قبول احتمال خروجها من السلطة مستقبلاً[2]، و هذا التوجه يدفع الحكم لتأمين القيود على أي ممارسة سياسية، كما حدث مع

---

[1] نفس المرجع، ص326.

[2] نفس المرجع، ص327.

تعديل الدستور، و عبر السنوات الماضية، استطاع الحكم منع ظهور أي تيار سياسي جديد، ووصل بالحالة السياسية إلى مستوى الانغلاق السياسي الكامل، و لم يبق أمامه إلا منع أي نشاط سياسي للمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد أصبحوا يشكلون التحدي السياسي الوحيد أمامه، و لأن الحكم التونسي يمثل سلطة مطلقة، فلا يمكنه الدخول في تنافس سياسي مع أي قوة سياسية أو حقوقية أو نقابية، لهذا يدخل معها في تحد مستخدماً القوة.

فعندما استلم الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد الكم في تونس عام 1987، بذريعة إنقاذ البلاد، من الفوضى و باسم نقض نظرية "الرئيس مدى الحياة"، التي أصبحت قانوناً دستورياً تونسياً، اتخذ بعض الخطوات التي شكلت انفراجاً سياسياً مهماً، اعتبرها قوى المعارضة على اختلاف مشاربها الفكرية و السياسية على أنها مؤشر على توجه نحو إجراء إصلاح ديمقراطي، و احترام حقوق الإنسان، كان أهمها إلغاء رئاسة الدولة مدى الحياة و الأخذ بعدم جواز تولي شخص واحد رئاسة الجمهورية لأكثر من ثلاث ولايات، مدة كل منها خمس سنوات.

و قبل أن تنتهي فترة الولاية الثالثة و الأخيرة التي يسمح بها الدستور، جرى تنظيم استفتاء عام 2002 على تعديل الدستور بحيث يجيز للرئيس الحق في ولايتين إضافيتين[1]، و أُقر التعديل و صار من حق الرئيس بن علي أن يترشح في انتخابات 2004، مع نص تأمين الحصانة له ضد أي ملاحقة، و كانت نسبة المؤيدين للتعديل المذكور 99 في المئة من أصوات الناخبين، و هكذا قامت الحكومة التونسية بتشريع تعديل الدستور بما يسمح جعل مدة الرئاسة أكثر من ثلاث ولايات، و تعزيز صلاحيات الرئيس أساساً و استبعاد المرشحين الموثوقين و المعارضين الفعليين عن المنافسة، فالتعديل الدستوري، بإفراطه في تعزيز السلطة التنفيذية بوسائل منها إنشاء مجلس ثان لتسجيل القرارات المتخذة خارجه،و قد همش مجلس النواب، فدخوله حكراً على التجمع الدستوري الديمقراطي و لبعض الأحزاب التي تفتقر إلى القواعد الشعبية و تقبل بأن تشكل جزءاً من الديكور التعددي[2].

أما إذا أتينا إلى واقع الحريات في تونس نقول، أن هناك تدهور إلى حد كبير للحريات منذ مطلع التسعينات، فحقوق الإنسان التي تدّعي السلطة حمايتها ليس سوى وهم، إذ يقبع مئات السجناء السياسيين في السجون، و يتعرض المعارضون السياسيون، حتى الأكثر تساهلاً بينهم لشتى أنواع المضايقات، و لا وجود لحرية الرأي و الصحافة و التجمع و التظاهر، و الإضرابات ممنوعة و هامش

---

[1] **الأزهر بوعيني، مرجع سابق، ص277.**

[2] **توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية، مرجع سابق، ص341.**

الحيات النقابية ضئيل جداً لا بل معدوم، لا سيما في القطاع الخاص، ويتعرض عامة الناس خصوصاً الشبان، لقمع مستمر على يد رجال الشرطة: تطويق الأحياء و المدن، المراقبة، التوقيفات العشوائية، مداهمة الشوارع و المقاهي، استبداد في الإدارات العامة، كل الوسائل مسموحة بهدف إخضاع الناس، و إقناعهم أن الحكومة القائمة هي حكومة ثابتة لا تتغير، و المخرج الوحيد هو في التواطؤ، من خلال الإذعان، مع شرطة موجودة في كل مكان و مطلقة الصلاحيات.

و من المعلوم أنه في ظل الحكومة التونسية الحالية، التداول السلمي على السلطة ليس وارداً في الفقه السياسي للنخبة، كما أن التنافسية السياسية التي تقتضي اختياراً فعلياً حراً من قبل الشعب لكي يصوت حسب البرامج التي تقدمها الأحزاب السياسية له، و المرشحون للانتخابات الرئاسية، و التي تستمد مشروعيتها من الثقافة الديمقراطية المؤطر لها، ليست موجودة في تونس، فجوهر التنافسية يقتضي وجود أحزاب سياسية و مرشحين للانتخابات الرئاسية متعارضين و مختلفين في التصورات و الاستراتيجيات، إلا أنهم متراضون حول قواعد اللعبة السياسية و حدودها.

غير أن المنافسة الانتخابية في تونس ليست سوى قناع تهدف من خلاله الحكومة التغطية على انقلاب شهدنا المرحلة الأولى منه في مايو 2002 مع "الاستفتاء" حول "الإصلاح الدستوري" الذي أطلق رصاصة الرحمة على المبدأ الدستوري[1]، و في العديد من البيانات شكّكت المعارضة التونسية في شرعية الاستفتاء و الإصلاح الدستوري و المؤسسات التي انبثقت عنه، و عارضت بشكل خاص تعديل المادة 39 التي تكرس مبدأ الرئاسة مدى الحياة المخالف للمبادئ الديمقراطية.

لقد أصبحت دسترة الحقوق و الحريات ظاهرة عالمية، حيث أخذت جميع الدساتير، بالتنصيص إما في بيانات ملحقة أو في ديباجة الدستور، أو صلبه على الحقوق و الحريات، و لأن الديمقراطية و مشروعيتها في الدولة أصبحتا تقاسان بمدى احترامهما لمنظومة الحقوق و الحريات على صعيد الممارسة، وليس على مستوى التنصيص في الوثيقة الدستورية، فهكذا لا تنحصر قيمة مبدأ تدرج القوانين في تصدر الدستور رأس الهرم ووجوب أن تكون القواعد الأدنى درجة منه منسجمة مع روحه فحسب، بل إن التدرج علاوة على ذلك، يحمي الحريات و يحافظ عليها، لذلك لم يكتف العديد من الدساتير بإقرار قائمة الحقوق و الحريات، بل ألزمت المشروع و باقي السلطات، عبر جملة من الأحكام باحترام الحقوق الأساسية[2].

---

[1] **نفس المرجع، ص333.**

[2] **نفس المرجع، ص334.**

إن السلطة الديمقراطية بما هي نقيض حكم الأغلبية، لا ت ستقيم على وجود أغلبية حاكمة، استمدت مشروعيتها من انتخابات حرة و نزيهة، بل بوجود معارضة قوية قادرة على التعبير عن رأيها و السعي إلى إقناع المواطنين بموقفها، و فضلاً عن ذلك، فإن السلطة السياسية، لا تستمد شرعيتها من أي مصدر أقوى و أهم من شرعية المعارضة، فليس السلطة و المعارضة تعبيرين متكاملين عن المجال السياسي المجتمعي فحسب، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضيه، يحمل كل منهما إمكانية إن يصير الأخر، فالمعارضة في النظام الديمقراطي هي معارضة بالفعل و سلطة القوة، لذا فهي تلعب دوراً لا يقل أهمية عن دور السلطة الحاكمة، و السلطة الحاكمة هي سلطة بالفعل و معارضة بالقوة، فهي ليست سيفاً مسلطاً على المعارضة، بل أغلبية رجحتها صناديق الاقتراع في ظل العملية الانتخابية التنافسية لتحكم وفق قواعد القانون، بما أن الديمقراطية ليست هي حكم الأغلبية، بل هي حكم القانون.

و يعرف الشعب التونسي، لاسيما أعضاء و مناصري التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، و أحزاب المعارضة التي تدور في فلك السلطة، أنهم لم يشاركوا منذ وقت طويل جداً، لا في القرار السياسي، و لا في القرار الاقتصادي، و لا في أي قرار من أي نوع، و يعرف الشعب التونسي أيضاً أن الحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم، هو الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد، باعتباره يمتلك الأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان،فالبرلمان لم يكن له من وظيفة سوى البصم على القرارات و مشاريع القوانين[1].

و يعرف الجميع في تونس أن التعويض عن هذه البطالة السياسية أو عن كف اليد عن المشاركة السياسية كان إطلاقها و اليد الأخرى و أيدي الأنسباء و الأقرباء و المحاسيب و الأزلام في المال العام و الخاص أيضاً، و في القطاعين العام و الخاص و في المؤسسات العامة و النقابات و المنظمات الشعبية، حتى في المؤسسات التعليمية و مؤسسات الثقافة و الإعلام و الرياضة، و صيرورة القيادات الحزبية في طليعة رجال الأعمال، التي سادت أعمالهم العديد من الصفقات المشبوهة[2]....الخ.

و ليس خافياً على أحد أن الأجهزة الأمنية هي التي صارت الحزب الغالب في تونس، التي تشرف على جميع الانتخابات الحزبية و النقابية و البلدية و التشريعية إشرافاً تاماً، و الحال هذه فإن الانتخابات التي جرت في هذا البلد "تونس"، أو ذاك في الوطن العربي، تستخدم الوسائل الديمقراطية لتثبيت دعائم

---

[1] نفس المرجع، ص335.

[2] نفس المرجع، ص336.

الحكومة القائمة، و سيادة الرأي الواحد، و ملاحقة الآراء المعارضة، و في استمرار الحزب الحاكم، المالك للدولة في احتكار الحياة العامة، فالحزب التجمّعي الدستوري الديمقراطي، طبع الحياة السياسية في تونس بطابعه و سجل الدولة باسمه، و قد تحول الحزب من إلى جهاز أيديولوجي تستمد منه السلطة مشروعيتها الضرورية، و من ثم فهو لا يقوم على حراسة الأيديولوجية الحداثية للسلطة التونسية و الذود عنها فحسب، بل يترصد أعداء الشعب داخل الحزب و خارجه، فيصير نسقاً لإنتاج المخبرين الذين هم حواس الجهاز البوليسي، و نسقاً لإنتاج القيم غير الديمقراطية، و كما هو معروف، يعد الحزب أحد أركان النظام الشمولي الثلاثة، بالإضافة إلى كل من القمع المتمثل في البوليس و الإعلام.

**الفرع الثالث: ضمانات التغيير الصحي في تونس.**

و تؤكد محدودية ما أفرزته عملية التحول الديمقراطي في تونس بشكل عام من ناحية، و العقبات التي توجه هذه العملية من ناحية أخرى، على ضرورة تحسين شروط عملية التحول الديمقراطي، و ذلك في ضوء حقيقة الصيغة التي تم إتباعها لإحداث هذا التحول، لم تصل إلى المدى الذي يمكن أن يؤسس بالفعل لنظام ديمقراطي حقيقي، و من المؤكد أن تفعيل عملية التحول الديمقراطي يتطلب القضاء على المعوقات، وهذا يتطلب تنفيذ جملة من الإصلاحات، يقع في قلب منها الإصلاح الدستوري و القانوني، وذلك على النحو الذي يكفل صيغة فعالة و محترمة لمبدأ الفصل بين السلطات و تحقيق التوازن المفقود بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، و إصلاح المؤسسة التشريعية.

وتعد قضية تجديد النخبة بدورها شرطاً جوهرياً و حيوياً لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، حيث أنه كلما كانت النخبة قادرة على تجديد نفسها، كلما أضفى ذلك حيوية مطلوبة في النظام السياسيّ، و هناك بالطبع قضية الإصلاح الإداري، حيث أن الجهاز الإداري هو المسئول عن تنفيذ البرامج و السياسات.

و عليه يمكن الحديث عم مستويين للصيغة المطلوبة لتحول ديمقراطي يؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي[1]:

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، 318.**

**تطوير الأبعاد المؤسسية للتحول الديمقراطي:** ينصرف هذا التطوير إلى خلق أطر حديثة للنظام السياسي، على النحو الذي يمكن من تحقيق شروط الفصل بين السلطات و تفعيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإرادة العامة، و هذا لا يمكن أن يتم من خلال انتخابات نزيهة حقا تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوى السياسية المختلفة،و بما يمكنه أيضا و بنفس الدرجة من الإلحاح من تغليب هذه الإرادة، و هذا بدوره لا يمكن أن يتم إلا بإعطائه كافة الصلاحيات المطلوبة لتفعيل دوره على الصعيدين التشريعي و الرقابي.

إن الديمقراطية الحقة هي تلك التي تقوم على اعتراف الحكومة التونسية بضرورة إعادة النظر في الدولة الأمنية السائدة حالياً، لجهة بناء دولة المؤسسات، دولة كل المواطنين، لا دولة أجهزة أمنية، و حزب واحد،أو دولة أفراد مهما كبرت أدوارهم التاريخية[1]، و يتطلب بناء الدولة الحديثة، أن تطلق الحكومة حواراً وطنياً واسعاً طال انتظاره حول قوانين الدولة، بدءاً من قانون الأحزاب و الجمعيات إلى قانون المطبوعات إلى قانون الإعلام و غيره، فضلا عن بناء المؤسسات المجتمعية المقتنعة بالحريات الفردية و العامة، و ضمان ممارستها في المجتمع و عدم كبحها.

إن ميزة الدستور الديمقراطي أنه يضمن الحقوق و الحريات و ينـــزلها منـــزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة و العلاقة بين المؤسسات، و إن كان إقرار الحقوق و الحريات في الوثيقة الدستورية أمراً إيجابياً و خطوة مهمة على سبيل الاعتراف بها، إلا أنه غير كافية لجعل الحقوق و الحريات مضمونة و مصونة بل لا بد من مصاحبتها بضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها، و من هذه الضمانات[2]:

**تكوين المحكمة الدستورية** التي تنظر في دستورية القوانين التي تعلنها الحكومة و تراقبها، باعتبارها ذلك شرطاً ضرورياً لدولة القانون، ففي ظل التجربة الديمقراطية الهشة و المراقبة كما هو الحال في واقع تونس، تلعب المحكمة الدستورية دوراً مهماً في إثراء النظام السياسي لجهة انتقاله من الطابع الشخصاني التسلطي إلى طابعه الديمقراطي القائم على احترام المؤسسات، من خلال انتهاج سياسة قضائية حقيقية مستقلة و متحررة من القيود العديدة التي تحد من فعاليتها على صعيد الواقع،تستهدف استتباب دولة القانون و انتظام عمل مؤسساتها.

---

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص319.**

[2] **توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية، مرجع سابق، ص330.**

**استقلالية السلطة القضائية**، التي تفسح في المجال للقضاء الدستوري ليكون متمتعاً كما هو الحال في الدول الديمقراطية العريقة، بمكانة مركزية، و يسهم في ضمان التوازنات الدستورية، و حماية الحقوق و الحريات و حماية الدستور نفسه من التوظيف السياسي له من جانب السلطة التنفيذية، لخدمة أهدافها السياسية.

**الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة**، تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، و يجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية، و الإدارة، و القيادة. فمنطق التداول على السلطة يرفض الجمود و الديمومة و بالتالي الرئاسة مدى الحياة، بالمقابل، فهو يحبذ التجديد في الأشخاص و الأحزاب و الأفكار و الممارسات السياسية، و هذا ما نلمسه بدقة في الدول الديمقراطية العريقة، التي تتمتع بثقافة تداول عريقة، أصبحت جزءاً من النسيج المجتمعي و الثقافي للمجتمع.

لذلك تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة و استقرت، و انتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف، الذي يكفله وجود أغلبية و معارضة، و يضمنه الحوار المتبادل، و تصونه إرادة المواطن الحرة و المسؤولة في حسم اختياره و الدفاع عن نتائجه، و تحمل تبعاته، فبمقدار ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، و القيادة و الإدارة، بالقدر نفسه للأقلية حق المساهمة في الملاحظة و النقد و التعبير عن الرأي الحر، الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، و حتمية التحقيق و الإنجاز، كون الحوار بين الأغلبية و المعارضة موجوداً و مطلوباً و مستنداً على قواعد محددة لعب التاريخ و التسويات و التوافق دوراً مركزياً في إقرارها و تكريسها على صعيد الممارسة.

إن أحد ركائز وجود دولة الحق و القانون هو وجود تعددية سياسية حقيقية مؤسسة على قيم الحوار و التنافس الشريف و الاعتراف المتبادل، ففي البلدان التي يوجد فيها ديمقراطية تعددية، تجرى فيها انتخابات حرة و نزيهة بشكل دوري و منظم بواسطة الاقتراع العام، نرى في هذه البلدان تداولاً سلمياً على السلطة، جراء تحقيق توفق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات و طريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية و الخارجية، و ضمان ديمومة استمرار دولة القانون أولاً، ووجود حياة حزبية مستقرة، منتظمة، و مؤسسة على ثقافة المشاركة، فهناك تلازم بين الحياة السليمة و العملية الديمقراطية، باعتبار ذلك تعبيراً عن التداول السلمي على السلطة، ثانياً. و فضلا عن ذلك، فإن فكرة الديمقراطية لا تترسخ في النظام السياسي المعاصر، لاسيما في البلدان المتخلفة مثل تونس، إلا من خلال تفعيل العمل الحزبي و تقويته و تطويره، في أوساط الشعب، الذي من المفترض أن تنتج السياسة في صلبه، ذلك أن الأداء الحزبي المنتظم، و المستقر، و المؤسس على روح المنافسة، يصقل الديمقراطية و يعمق الوعي بها ثالثاً.

إذا كانت كل هذه الأمور تشكل مرجعية حقيقية لبناء دولة الحق و القانون، فإن تونس تفتقرها، حيث أن الدولة السائدة بالمعنى الفعلي لا تستند إلى مرجعية الثقافة الديمقراطية و و الدستورية، و التي تعطي حيزاً واضحاً للقانون لكي يسري على الجميع. بيد أن الأجهزة الأمنية لا تزال تستعمل القانون بحرية مطلقة، قصد تحقيق انصياع الأفراد و الأحزاب السياسية و مكونات المجتمع المدني له، دون أن تخضع هي في ذلك لأية ضوابط أو قواعد سامية، إذ تضع نفسها فوق القانون، فالدولة الأمنية تتحقق حين تكون السلطة الأمنية قادرة على جعل المواطنين خاضعين للإجراءات التي تراها ضرورية لمواجهة الظروف و تحقيق الأهداف المتوخاة من قبل النظام السياسي.

**تطوير الأبعاد القيمية للتحول الديمقراطي:**من الخطأ النظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظاماً جاهزاً أو ساكناً تاريخياً، بل هي نظام متحرك يؤثر و يتأثر بأنماط التغير و التمايز الاجتماعي، فضلا عن أنه لا يمكن أن يوجد من دون محتوى اجتماعي و ثقافي خاص به، لأنه في الواقع تعبير عن حركة سياسية اجتماعية محكومة بعوامل ذاتية و موضوعية التي تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي القائم و المتسم بعدم الاستقرار و عدم الاستمرارية، و من جهة أخرى يكن القول إن تجارب مجتمعات عديدة من التي خبرت ظاهرة الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، تؤكد أن اللعبة السياسية هي مفتاح تحقيق الحلول الوسطى بين قيم متنافسة أو متصارعة ((الحقوق و الواجبات و كفاءة الأداء و عدالة التوزيع و المصلحة الشخصية...)) كما أن استلام السلطة وكيفية استعمالها في مختلف المجالات تتم هي الأخرى داخل مؤسسات سياسية. و معلوم أن هذه الخيارات ليست مستقلة بل هي متجذرة تاريخياً و حضارياً و تحكمها عادة الظروف الآنية التي تفرزها مختلف البنى، و من هنا أهمية تناول هذا النظام في علاقته التفاعلية معها.

فالديمقراطية تحتاج لكي تنشأ و تتجسد و تنمو إلى وعاء حضاري و استعداد عقلي و مناخ ثقافي و اجتماعي يسوده احترام عقل و حرية و كرامة الإنسان على صعيد المعايير القيمية و على صعيد النشاط الإنساني المتعدد الوجوه، فالديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها و تنظيمها و إدارتها بأكثر ما يمكن من المشاركة في القرار و الإقناع و أقل ما يمكن من القسر و العنف، و لأجل تحقيق و تعميق ذلك، ثمة عدة متطلبات أساسية[1]:

---

[1] **أحمد منيسي، مرجع سابق، ص319.**

إن التحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغيير السياسي الصرف، و لا يتحقق لمجرد التصويت على القوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية و تسمح بانتخابات حرة، إذ أنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله، و لا يمكن ضمان وصوله لأهدافه، إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي، الاقتصادي و الإداري و الثقافي معاً، و هذا يتطلب أن ينجح التيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل، اقتصادي و اجتماعي و فكري، لا يقل أهمية عن التغيير السياسي في الدفع نحو إقامة الديمقراطية و تثبيت أركانها، أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا، فسوف يبقى التغيير سطحياً و مهدداً بالتراجع أمام أي أزمة، و لن تكون هناك أي ضمانات كي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية و الانتخابات من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة.

في هذا السياق، فإن الأكثر أهمية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي هو ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة و المعارضة على حد سواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي و بعلاقات السلطة داخل المجتمع، و تعبر هذه الثقافة عن نفسها من خلال منحنيين: المنحنى الأول من خلال جنوحها إلى تصوير العملية السياسية ( عملية الصراع السياسي) بوصفها منافسة اجتماعية سليمة، ثم من خلال إعلائها مبادئ التوافق و التراضي قاعدة للصراع السياسي بين الأطراف في الحقل السياسي و بين أطراف المعرضة و السلطة على نحو خاص، فأما المنحنى الأول، فهو الذي يمنح الثقافة السياسية إياها صفتها السياسية، إذ يحرر مفهوم السياسة ذاته من معناها الوحشي الذي يقترب من مفهوم الحرب أو يصور التناقض بين المصالح، و هو قاعدة كل عمل سياسي مبررًا لممارسة العنف و الإفتاء دفاعا عن المصلحة، لكي يعيده أي المفهوم إلى وضعه الطبيعي، أي إلى تعريف السياسة كممارسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق و إدارة التوازن بين المصالح، و أما المنحى الثاني، فهو ما يمنح الثقافة صفة التجديد، من حيث هو يطوق غريزة التفرد بواجبات مراعاة مصالح الأطراف الأخرى و تقديم بعض التنازلات لها عند الاقتضاء.

# الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى ربط فكرة النخبة الحاكمة في تونس بعملية التحول الديمقراطي، و ذلك بتحديد موقع أو إن صح التعبير دور النخبة الحاكمة في عملية إدارة المرحلة الانتقالية في تونس ابتداءً من الانقلاب الأبيض للرئيس زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر1987. ، فمن خلال دراستنا نعرض مجموعة من الاستنتاجات و التي هي عصارة العمل، و التي يمكن أن تشكل إجابات عن الفرضيات السابق تقديمها للإجابة على الإشكالية المعتمدة في البحث، فيمكن إيجاز بيان ما توصلنا إليه بعد التحليل و البحث المقدم في المذكرة ، فيما يلي:

- مما سبق نستنتج أنه لا يوجد وصفات جاهزة دولياً على مستوى التحول الديمقراطي، و إنما كل دولة و لها خصوصياتها، من ظروف و أسباب التي أدت إلى الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي.

- يتطلب التحول الديمقراطي توافقاً بين القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على النظام الديمقراطي بأسسه و مبادئه و آلياته و ضوابطه و ضماناته المتعارف عليها كنظام بديل لنظم حكم الفرد أو القلة، و هذا الاتفاق يتطلب إيمان هذه القوى ذاتها بالديمقراطية قولاً و فعلاً، و اعتدال خطابها السياسي تجاه الأخر، و انفتاحها على كافة القوى، ثم التكتل من أجل العمل على انجاز مهمتين: أولها توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، ، و كآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سلمية، و ثانيهما الضغط على السلطة الحاكمة بهدف خلخلة تماسكها و دفعها إلى التنازل و القبول بالديمقراطية. و لعل غياب هذا التوافق، من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من الدول العربية التي شهدت نوعا من الانفتاح السياسي في السابق.

- تتعدد الأسباب التي تُساهم في ضعف أنظمة حكم الفرد أو القلة، و لعل أبرز الأسباب التي أظهرتها هذه الدراسة، تآكلُ أسس شرعية هذه الأنظمة و بحث حكامها عن مصادر جديدة للشرعية، و ترتبط المشكلات الاقتصادية بأزمة الشرعية، من خلال عدم قدرة النظام الاستمرار في تمويل عمليات شراء الولاء السياسي للفئات الداعمة له و المستفيدة من بقائه.

- يعتمد تطور الانفتاح السياسي نحو الانتقال إلى الديمقراطية، بدرجة كبيرة على طبيعة قوى المعارضة الديمقراطية الحقيقية لا الشكلية، و تحركات بعضها تجاه الآخر و تجاه النظام، فكلما

استطاعت هذه القوى المعارضة الديمقراطية الاستفادة من مساحة الانفتاح المتاحة لها، اتسعت هذه المساحة و قلت المساحة التي يتواجد فيها النظام.

- تمثل نوعية القيادة و مهارات السياسيين الإصلاحيين أحد أهم عوامل نجاح الانتقال في معظم الحالات محل الدراسة، ففي الدول متعددة الأعراق و الأديان، كما الهند و ماليزيا، كان لتوافق الآباء المؤسسين على الديمقراطية، كقيم و نظام للحكم، و على إنشاء منظمة عابرة للأعراق و الأديان، بالغ الأثر في خروج البلدين من الحكم الاستعماري إلى الحكم الديمقراطي مباشرة، كما ساهمت المهارات السياسية لسواريز في اسبانيا، و انفتاحه و خطابه المعتدل تجاه كافة الأطراف، في نجاح الانتقال هناك، و ساعدت مهارات فاونسا التفاوضية في بولندا، و اعتدال مانديلا و حكمته و إصرار أكينو و اعتدال قادة الجيش في الفيليبين و البرازيل، في استكمال الانتقال في هذه الدول، هذه النوعية من القادة و الزعماء غير موجودة في معظم دولنا العربية.

- في المجتمعات التي لا يمكن فيها التمييز بسهولة بين الدولة و النظام و الحكومة، لا يكون الصراع قائماً بين الحكومة و المعارضة، و إنما بين الحكام و منافسيهم على السلطة، فعندما تُحكم الفئات الحاكمة الخناق على مؤسسات الدولة و على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و المثقفين، و لا يظهر إصلاحيون من داخل النظام لديهم رغبة في قيادة الانتقال الديمقراطي أو التفاوض مع القوى المعارضة أو القدرة على ذلك، و عندها يكون النظام أمام أحد هذين المصيرين:

- الاستمرار في السيطرة على الحكم بفعل تلك القبضة الحديدية، و بفعل غياب المعارضة أو ضعفها، و بفعل العوائد المالية التي يحصل عليها من مورد طبيعي، أو من الدعم الخارجي.

- الانهيار و الثورة ضده، إذا تغيرت موازين القوى بين النظام و منافسيه و ليس معارضيه، و قويت شوكة المنافسين، أو رفع الدعم الخارجي.

- تعد التنمية الاقتصادية عاملاً هاماً في تقويض و إضعاف النظم التسلطية، على غرار ما حدث لكل من أسبانيا و البرتغال خلال السبعينات، و كوريا الجنوبية خلال عقد الثمانينات، فقد أسهمت التنمية الاقتصادية في صعود فئات اجتماعية لم تستطع النظم التسلطية استيعابها في

هيكل النظام السياسي، كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملاً مهماً في اهتزاز شرعية نظمه، و هو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية و نحوها.

- كلّما كان للنخبة الحاكمة الدور الأساسي في عملية الانتقال كلّما كانت و ما زالت مصدر مرضية عملية الانتقال. و هو ما أثبتته التجربة في تونس، ففي غضون السنوات القليلة للتحول الديمقراطي في تونس، عرفت موجة من الإصلاحات ذات أشكال و مضامين مختلفة و ذات أحجام متفاوتة، و في قطاعات مختلفة من الحياة السياسية، لقد شملت الإصلاحات الشق السياسي، و الحيّز المؤسساتي، و قواعد اللعبة السياسية و إعادة تشكيل المشهد السياسي، كما شملت نشاط الفاعلين السياسيين و المسارات الانتخابية، و كان للإصلاح ظهورها الواسع سياسياً، حيث تمت الإشارة إليها في الخطاب و برزت في المنتجات المؤسساتية و التشريعية و التنظيمية، و كذلك من خلال الانفتاح على مستوى الخطوات التي تم تبنيها في الحقل السياسي.

و لكن و بشكل متناقض، تشير جميع المؤشرات الدالة التي تؤكد الفجوة الكبيرة بين التعديلات الدستورية للقوانين التي تشير إلى إصلاحات سياسية من جهة و بين التطبيقات على أرض الواقع من جهة أخرى، هذا فضلا عن الإشكاليات الدستورية و القانونية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث لم تستند هذه السياسات الانفتاحية على أطر دستورية قوية لجهة تنمية هذا الانفتاح، فمراجعة هذه الأطر تؤكد غياب التوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، و غلبة الثانية على الأولى، و ذلك بالنظر إلى الصلاحيات الكبيرة التي يخولها الدستور إلى الرئيس، مما ينفي وجود مبدأ الفصل بين السلطات، و المهم في هذا السياق ضعف دور و مكانة السلطة التشريعية في النظام السياسي التونسي، بسبب ميل موازين القوة لصالح السلطة التنفيذية، و بسبب طبيعة آليات التشريع و الرقابة على الحكومة.

و في السياق نفسه، فقد أدت سياسة الحزب الواحد التي اعتمدت على تسييد تيار بعينه إلى نفي وجود القوى الأخرى، بمحاولة صب كل فصائل الحركة الوطنية التي قادت كفاح الاستقلال في قالب واحد بغض النظر عن تلوينها الفكرية و السياسية، الأمر الذي انتهى إلى أن قاد الدولة فصيل واحد، و بعد مرحلة التحرر الوطني ، بدأت هذه النظم و بعد أقل من عقد من الزمن على واقعة الاستقلال، تواجه أزمة في شرعيتها بفعل الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية و تكريس صورة حديثة لدولة ما بعد الاستقلال، و بدأت مظاهر عدم الشرعية في حدوث العديد من الاضطرابات في تونس، و قد

تكثّفت أسباب عدم شرعية النظام السياسي التونسي في ذات المشهد باحتكار الدولة للفضاء السياسي تأميم المجتمع لصالح نخبة بعينها، فدولة ما بعد الاستقلال لم تنجح في بناء مؤسسات تحظى بالرضاء من قبل المجتمع، و ظلت عملية صنع القرار محتكرة من قبل تيار بعينه. و في وقت آخر عجز فيها النظام على الصعيد السياسي على هذا النحو، فإن إنجازه على صعيد التنمية كان بدوره يجسد حالة أخرى من الفشل، فما حدث من توترات سياسية في تونس كلها كانت ذات بواعث اقتصادية.

ففي الحالة التونسية، فإنه في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد في أبريل 1989، فاز التجمع الديمقراطي الدستوري بجميع مقاعد البرلمان ، و ظل الحزب الذي يترأسه زين العابدين بن علي هو المهيمن على البرلمان في انتخابات 1994، و انتخابات 1999، و انتخابات 2004، و حتى 2009، و هكذا ظلت تونس، و بالرغم من انتقالها إلى مرحلة التعدد الحزبي، تحكم واقعياً بنظام الحزب الواحد، و لا يغير من هذا التوجه العام حصول المعارضة على نسبة من الأصوات.

و عليه لم تفرز عمليات الانفتاح و الإصلاحات السياسية و الدستورية التي جرت في تونس على إحداث التجديد المطلوب في النخبة الحاكمة من أجل تشكيل نخبة جديدة يتواكب فكرها مع ولوج البلاد مرحلة جديدة، أي نخبة يكون لديها المقدرة على التعاطي مع مرحلة جديدة غير تلك التي ألفتها، فقد بقيت النخب القديمة في مواقعها، تدير عهد انتقال البلاد نحو الديمقراطية، و خلافاً لذلك فقد تربت هذه النخبة على مفاهيم الحزب الواحد و احتكار السلطة، أي أنها تربت على الكراهية الديمقراطية، و في أحسن الأحوال على عدم إيمانها بها أصلاً.

- هدف النخبة الحاكمة ليس تحقيق و تدعيم تحول حقيقي نحو التعددية، بقدر ما هو تخفيف الضغط (التنفيس السياسي) و اكتساب شرعية جديدة.و هذا ما نقف عند حقيقتها انطلاقاً مما أوضحنا من خلال دراستنا للنخبة الحاكم في تونس، و موقعها من التحول الديمقراطي، تبين لنا أن حقيقة أن تجربة الانتقال نحو التعددية في تونس ، حالها حال معظم الدول العربية الأخرى ، قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه ، سواء في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة أو الرئيس الحالي زين العابدين بن علي.و على الرغم من أن ذلك لا ينفي أن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة من الضغوط قد مارستها القوى السياسية و الحزبية في تونس خلال المراحل المختلفة، إلا أن الهدف و المحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تامين الاستقرار و ضمان السيطرة على السلطة ، من ناحية و ضمان تحقيق الحد الأدنى

من الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية ، من ناحية أخرى .

وقد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الانتقال وفق مستوى الضغوط التي يتعرض لها النظام وليس وفق خطة و أهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية. وفي الواقع، فإنه يمكننا تقدير أهمية هذا الدور بالنظر إلى أن النظام غير ديمقراطي يضع كل مفاتيح السلطة في يد القائد ، بشكل عام يتميز النظام التونسي بتمحوره حول القائد لكونه ليس نظاما مؤسسي ، يعتمد على مؤسسات راسخة وقوية لكل منها دور محدد داخل النظام السياسي، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية السابقة التي انطلقنا منها و التي مفادها أنه كلما كان للنخبة دور حاسم و الدور الأساسي في عملية الانتقال نحو التحول الديمقراطي كلما كانت العملية مشوهة، و مرضية.

و عند التعرض للوضع في النظام التونسي ، نجد أن كل التوجهات الانفتاحية كانت بمبادرة من السلطة ذاتها، غير لن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار أن دور القيادة في عملية التحول الديمقراطي مقترن بطبيعة هذه القيادة و مدى رغبتها بالفعل في إحداث تحول حقيقي ، فقد تلجا القيادة إلى صيغة الانفتاح حماية أو تأمينا لوجودها في السلطة إزاء استفحال أزمة عدم شرعية النظام السياسي ،و لا يكون هدفها التأسيس بالفعل لعملية تحول ديمقراطي ، و هذا متوقف على طبيعة العوامل التي كانت وراء قرار القيادة بالتحول ، فثمة قيادات تقنع دون ضغط مباشر بأولوية قضية التحول ، و هنا يكمن التبشير بمستقبل التجارب الديمقراطية التي تنجم عن مثل هذه القناعات .

و الحادث أن تجربة الانفتاح السياسي في تونس تدخل في سياق المراوغة من جانب من دشنوها بهدف استيعاب أو احتواء ضغوط بعينها ، و لم يكن هدفها البدء بنوايا خالصة في التأسيس لعمليات تحول ديمقراطي حقيقي ، لأن ما جاء من توجهات انفتاحية في سياق هذه التجارب قد تم تحديده بسقف معين يساعد على امتصاص الضغوط المجتمعية دون أن يعنى ذلك أن ثمة تحولا حقيقياً سوف يحدث .

- إن استقرار النظام السياسي التونسي مرتبط باستمرارية سيادة النخبة الحاكمة و ليس في دورانها. فقد أعطت النخبة الحاكمة في تونس :ما أشرنا إليها في دراستنا و تقيمنا لأداء النخبة الحاكمة، بالتحديد في نقاط القوة بالنسبة للنخبة الحزبية الحاكمة، و كيف تطورت وظيفة و طبيعة الحزب، من طبيعة جماهيرية أثناء و أيام الاستقلال، و كيف تطورت وظيفته إلى الوظيفة البيروقراطية أيام بورقيبة، ووصولاً إلى أداء وظيفة أمنية و رقابية و ضبطية

للمجتمع، أيام زين العابدين بن علي، و هذا ما يعكس ترتيب النخبة للأهمية النسبية لقيم الديمقراطية و اللبرالية و التعددية، بالمقارنة بالقيم الأخرى خاصة قيمتي الأمن و الاستقرار، و في هذا الإطار يمكن القول أن الخلفية المهنية الأمنية للرئيس زين العابدين بن علي كان لها دور مؤثر في تعثر عملية التحول الديمقراطي، فقد أدى شغل بن علي لمنصب وزير الداخلية، بالإضافة إلى تشكيل جزء من خبرته السياسية في ظل الحقبة البورقيبية، إلى احتلال قيمة الأمن و الاستقرار و المنهج الأمني في التعامل مع مختلف القضايا ذات الصلة بالاستقرار السياسي و التغيير السياسي أهمية خاصة في إطاره نسقه القيمي، و من ناحية أخرى، فقد ساهمت تلك الخلفية في اتجاه المعارضة السياسية إلى تبني منهج أكثر اعتدالاً في التعامل مع النظام السياسي، خوفاً من تعرضها للقمع و الاضطهاد، و قد كان هذا العامل أكثر وضوحاً في حالة المعارضة العلمانية التي اتجهت إلى تبني خيار الاندماج في النظام القائم أو التحالف معه و البحث عن عدو مشترك تمثل في حركة النهضة.

- إن التحول الحقيقي نحو التعددية مرهون بتوفر شروط محددة (هي داخلية)، تتعلق أولاً بالنخبة الحاكمة و القوى المشاركة في هته العملية.بحيث أنه ما من شك أن عقيدة النخبة الحاكمة في تونس في إبقاء الجماهير و حتى المعارضة في مقاعد المتفرجين بعيداً عن مسرح تقرير المصير و صنع الأحداث، و من ثم فإن وسائل الإعلام ضمن أساليب أخرى تساعد في التحكم بالعقل العام، فإذا أضفنا إلى ذلك استخدام العنف الصريح أو التلويحات باستخدامه ضمن أساليب غير مباشرة، وجدنا أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى حالة من الموافقة العامة و القبول، بل الاقتناع بالأمر الواقع، و في مراحل متقدمة من ذلك تصل أساليب التوجيه إلى خلق الولاء لهذا الأمر الواقع.

و على الرغم من أن مسؤولية إخفاق تجربة التحول الديمقراطي في تونس، هي بالأساس تقع على النخبة الحاكمة، باعتبار أن جل الإصلاحات كانت فوقية، إلا أن هته المسؤولية تعود في جزء كبير منها إلى طبيعة المعارضة السياسية بشقيها العلماني و الإسلامي، فقد تعرضت المعارضة الإسلامية إلى الكثير من الملاحقات الأمنية و الهروب إلى الخارج، في حين عانت المعارضة العلمانية من عديد من المشكلات الهيكلية التي حالت إلى حد كبير دون تطويرها لأجندة واضحة و قوية بشأن عملية الإصلاح السياسي.

هذا بالإضافة إلى ضعف دور المجتمع المدني، الذي يغلب على علاقاته بالنخبة الحاكمة علاقة انسجام، بسبب سياسة التحالف أو شراكة بين الحزب و أغلب الجمعيات، عدا بعد الجمعيات الناشطة في مجال الديمقراطية حقوق الإنسان، و التي تعد بالأصابع مقارنة بعدد الجمعيات في تونس و التي قاربت 9000 جمعية معترف بها، غلب على نشاطها الطابع الفني و الرياضي و النسائي و غيرها.

- أنه رغم الدور البارز و المهم للبيئة الداخلية في عملية التحول الديمقراطي في تونس، إلا أننا لا يمكن أن نغفل دور الضغوطات الخارجية و الغطاء التي مثلته في الدفع من جهة نحو التحول الديمقراطي و حتى التغطية و التحالف مع الدكتاتوريات، على غرار ممارسات النظام التونسي، و ما لقي من غطاء خاصة من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، فالاهتمام الأكبر للدول الكبرى يتركز على حماية المصالح الحيوية، ثم تأتي مسألة حقوق الإنسان و الديمقراطية في مراتب لاحقة، فشكل هذا الموقف حجة بالنسبة للنظام التونسي، فعمل على ضرب المعارضة الإسلامية التي رأى فيها تهديدا للنظام، و هذا بموافقة كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استغل النظام فزّاعة الإسلاميين لتخويف الغرب من قيام أنظمة إسلامية تهدد المصالح الحيوية للغرب، هذا بالإضافة إلى استطاعة النظام التونسي تسويق صورة تونس اللبرالية، و حتى بتوجهاتها في مواقفها في السياسة الخارجية بالنسبة لعديد القضايا، و التي أخذت أبعاداً براغماتية، أدت إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل و فتح عام 1996، مكاتب مصالح بين البلدين.

**و أخيراً** هناك معطيات لإعادة تكوين النخبة التونسية، تتمحور في ثلاثة عناصر مهمة هي:

1- النقص التدريجي في أساس الثروة في تونس، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس و عدم توفرها على ثروة ريعية تمكنها من تجاوز الإختلالات و التناقضات الاجتماعية و السياسية، كل هذا ينبئ بتفجر العديد من التناقضات الاجتماعية و السياسية، تستجيب لها الدولة إما بالقمع أو بذل جهود للارتفاع بمستوى الكفاءات الإدارية و الاقتصادية و التي تقوم بأدوار مهمة في المجتمع و الدولة.

2- التغيرات المتوقعة في نسيج المجتمع المدني بسبب تطور تكويناته الاجتماعية و السياسية، فلا شك في أن المجتمع التونسي يشهد حاليا قدراً من التوسع في مؤسسات المجتمع المدني اقتصادياً و ثقافياً حتى و إن كان هذا التطور لم يصل بعد إلى تحديد آلياته المستقرة للعمل و النشاط الفعال، إلا أن هذا التطور، في مجمله، قد يفضي إلى الدفع بالمهارات السياسية و الفنية و الإدارية إلى الأمام، كبديل من الكثير من

عناصر النخبة الحالية، و بعبارة أخرى، فإن توسع المجتمع المدني و تطوره سيسهمان في تنويع مصادر التجنيد للنخبة الحاكمة عن طريق التقاط أبرز القيادات و توظيفها في جهاز الدولة.

3- اتساع قاعدة التكوين الثقافي للنخب التونسية، التي تمهد الأرضية و تعد الساحة لعمليات التغيير و التبديل في النخب التونسية في المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية كافة، فلا نقصد أن يقتصر تطبيق الديمقراطية على نخب الحكم في المستويات العليا فقط، أي أن الهدف ليس دمقرطة أجهزة الحكم و الدولة، و لكن المقصود أن تتم عملية الدمقرطة على أوسع نطاق لتشمل مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكاله و مستوياته، إذ إن إتمام هذه العملية على نطاق واسع و معمق من شأنه أن يضمن وصول مؤسسات المجتمع المدني إلى أرقى درجات النضج و التبلور، و هو ما يؤدي إلى تدريب المواطنين عموماً على احترام التعددية و اختلاف الأفكار و الآراء و احترام الحقوق المدنية و السياسية.

# الملاحق

# الملحق رقم 1: **قانون الأحزاب السياسية في تونس1999/04/10.**

## قانون الأحزاب السياسية في تونس1999/04/10.

**باسم الشعب، بعد موافقة مجلس النواب،يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :**

**المبادئ العامة**

**الفصل 1**

الحزب السياسي هو تنظيم سياسي بين مواطنين تونسيين تربطهم بصفة مستمرة ولغير هدف الكسب مبادئ وراء وأهداف سياسية يجتمعون حولها وينشطون في نطاقها وذلك قصد:

- المساهمة في تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية للبلاد في إطار برنامج سياسي .
- المشاركة في الانتخابات المنصوص عليها بالدستور والقانون وبتقديم أو بتزكية الترشحات إليها .

**الفصل 2**

يعمل الحزب السياسي في نطاق الشرعية الدستورية والقانون .

**أ – وعليه أن يحترم ويدافع خاصة عن:**

– الهوية العربية الإسلامية.

– حقوق الإنسان كما ضبطت بالدستور وبالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية .

– مكاسب الأمة وخاصة منها النظام الجمهوري وأسسه ومبدأ سيادة الشعب كما نظمها الدستور والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية.

**ب – وعليه أيضا :**

– نبذ العنف بمختلف أشكاله والتطرف والعنصرية وكل الأوجه الأخرى للتمييز.

– لاجتناب تعاطي أي نشاط من شأنه أن يخلّ بالأمن القومي وبالنظام العام وحقوق وحريات الغير .

**الفصل 3**

لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة.

**الفصل 4 لا يجوز الانخراط بحزب سياسي بالنسبة:**

- للعسكريين المباشرين، و للقضاة، للسلك النشيط لأعوان الجمارك.
- لقوات الأمن الداخلي حسبما وقع تعريفها بالفصل الرابع من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982والمتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي .
- للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.

**الفصل 5**

ينظم الحزب السياسي على أسس و مبادئ ديمقراطية ويكون نظامه الأساسي مطابقا لها .

**الفصل 6**

لا يتكون حزب سياسي ألا إذا كان في مبادئه واختياراته وبرامج عمله ما يختلف عن مبادئ واختيارات وبرامج عمل أي حزب من الأحزاب المعترف بها قانونيا.

**الفصل 7**

**يشترط في مؤسس الحزب السياسي ومسيريه :**

- التمتع بالجنسية التونسية دون سواها وذلك منذ عشر سنوات على الأقل .
- أن لا يكون قد صدر ضدهم حكم بات من اجل جناية أو جنحة لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر سجنا نافذة أو لمدة تتجاوز ستة أشهر سجنا مؤجلة ولا ينطبق هذا الشرط في صورة استردادهم لحقوقهم .
- كما لا ينطبق في صورة أحكام باتة ضدهم من أجل جرائم غير قصدية .
- ويشترط في المنخرطين في حزب سياسي أن يكونوا حاملين للجنسية التونسية منذ خمس سنوات على الأقل .

**تأسيس الأحزاب**

**الفصل 8**

لا يمكن للحزب السياسي أن يتكون ويمارس نشاطه إلا بعد الحصول على ترخيص صادر بقرار من وزير

الداخلية ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وكل حزب سياسي تكون طبقا للقانون له الإهابة القانونية بعد نشر مضمون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ينص خاصة على:

- اسمه وغرضه وشعاره ومقره.
- اسم ولقب ومهنة كل من له صفة مؤسس للحزب وكل من وقع تكليفه بأي صفة كانت بإدارة الحزب
- تاريخ قرار الترخيص في التكوين .

**الفصل 9**

يعتبر سكوت الإدارة بعد مضي أربعة أشهر بداية من يوم إيداع التصريح والنظام الأساسي حسب الصيغ المبينة بالفصل 11 من هذا القانون قبولا لمطلب تكوين الحزب.

وفي هذه الحالة يعتبر الحزب مكونا وله الأهلية القانونية حالما يقوم بنشر مضمون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ينص خاصة على:

- اسم الحزب وغرضه وشعاره ومقره.
- اسم ولقب ومهنة كل من له صفة مؤسس للحزب وكل من وقع تكليفه بأي صفة كانت بإدارة الحزب.
- تاريخ وعدد الوصل المشار إليه بالفصل 11 من هذا القانون.
- ويجب أن يكون قرار رفض الترخيص لتكوين حزب معللا، ويقع إعلام المعنيين بالأمر بهذا القرار في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ الإيداع المشار إليه بالفصل 11 من هذا القانون.

**الفصل 10**

يمكن الطعن في قرار رفض الترخيص حسب الإجراءات المعمول بها في مادة تجاوز السلطة طبقا لأحكام القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية . ويكون هذا الطعن أمام دائرة خاصة بالمحكمة الإدارية تتكون من:

- الرئيس الأول للمحكمة الإدارية: رئيسً.

- رئيس دائرة بالمحكمة الإدارية: عضوً.
- رئيس دائرة بمحكمة التعقيب: عضواً.
- شخصيتين معروفتين بكفاءتهما في الميدان السياسي أو القانوني:عضوان.

ويقع تعيين أعضاء هذه الدائرة بمقتضى أمر .

وتكون قرارات الدائرة نهائية وغير قابلة للطعن .

**الفصل 11**

يتعين على الراغبين في تكوين حزب سياسي أن يودعوا بمقر وزارة الداخلية:

**أ /تصريحا ينص على:**

- اسم الحزب وغرضه وشعاره ومقره.
- اسم ولقب وتاريخ الولادة ومكانها ومهنة ومقر كل من له صفة المؤسس للحزب، وكل من وقع تكليفه بأي صفة كانت بإدارة الحزب. كما يتعين بيان رقم وتاريخ بطاقة التعريف القومية ومكان تسليمها .

**ب /خمس نظائر من النظام الأساسي .**

ويجب أن يكون التصريح والوثائق الملحقة به ممضاة من طرف مؤسسين اثنين أو أكثر وهي خاضعة لمعلوم التامبر ويسلم وصل للقائم بالتصريح .

**الفصل 12**

لكل حزب سياسي تكون طبقا للقانون أن يتولى بدون ترخيص خاص التقاضي والاكتساب بعوض. كما يمكن له أن يملك ويتصرف في:

- حصيلة اشتراكات أعضائه.
- المحلات والمعدات المخصصة لإدارة الحزب ولاجتماع أعضائه.
- ممتلكاته

ويتعين على مسيري الحزب أن يصرحوا إلى وزارة الداخلية بكل هبة أو تبرع. وينص التصريح خاصة على موضوع الهبة أو التبرع وقيمته وعلى أسماء الأشخاص القائمين بهما. ويوجه هذا التصريح خلال الثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الهبة أو التبرع.

**الفصل 13**

يتعين على مسيري كل حزب تكون طبقا للقانون أن يصرحوا إلى وزارة الداخلية وللوالي المعني بالأمر ببعث الفروع أو التجمعات الفرعية التابعة للحزب .

**وينص التصريح المقدم خلال سبعة أيام على ما يلي:**

- اسم ولقب ومهنة ومقر وتاريخ ومكان ولادة مسيري تلك الفروع أو التجمعات الفرعية.
- عدد وتاريخ ومكان تسليم بطاقات تعريفهم القومية.
- عنوان كل فرع أو تجمع فرعي.

**الفصل 14**

كل تغيير يدخل على النظام الأساسي أثناء مباشرة الحزب السياسي لنشاطه يجب الترخيص فيه من طرف وزير الداخلية حسب نفس الشروط والصيغ المطلوبة عند تأسيس الحزب.

ويجب نشر التغيير حسب الشروط والطريقة الواردة بالفقرة الثانية من الفصل الثامن من هذا القانون.

الفصل 15

يجب على كل حزب سياسي أن يعلم وزير الداخلية في اجل سبعة أيام بكل التغييرات التي تحدث في مستوى قيادته وقيادة فروعه أو تجمعاته الفرعية وكذلك بتغيير عنوان مقره الأصلي أو عناوين فروعه أو تجمعاته الفرعية ويجب عليه أيضا أن يعلم الوالي المعني بالأمر بتغيير قيادة أو عناوين فروعه أو تجمعاته الفرعية .

**المراقبة والعقوبات**

**الفصل 16**

لا يجوز للحزب السياسي أن يتلقى من جهة أجنبية أو من أجانب موجودين بتونس بصفة مباشرة أو غير مباشرة إعانات مادية مهما كان عنوانها أو شكلها.

ويجب عليه أن يمسك حسابيته دخلا وخرجا وجردا لمكاسبه المنقولة والعقارية .ويجب عليه أيضا أن يقدم حساباته السنوية إلى دائرة المحاسبات.وهو ملزم أن يكون في كل وقت قادرا على إثبات مصدر موارده المالية .

**الفصل 17**

يحجر على الحزب السياسي أن يصدر تعليمات من شأنها أن تنوه بالعنف أو تشجع عليه وذلك قصد تعكير النظام العام أو إثارة البغضاء بين المواطنين.

**الفصل 18**

بقطع النظر عن تطبيق الأحكام الأخرى السارية المفعول وخاصة الأحكام ذات الصبغة الجزائية ضد كل مؤسس أو مسير أو عضو للحزب السياسي الذي هو محل تتبعات عدلية يمكن لوزير الداخلية في حالة التأكد القصوى ولتفادي الإخلال بالنظام العام أن يتخذ قرارا معللا في الغلق المؤقت لجميع المحلات التي يملكها الحزب السياسي المعني أو التي يتصرف فيها وفي تعليق كل نشاط لهذا الحزب السياسي وكل اجتماع أو تجمع لأعضائه .

لا يمكن أن يتجاوز مفعول قرار وزير الداخلية القاضي بتعليق نشاط حزب سياسي وغلق محلاته مؤقتا مدة شهر.

وبانقضاء هذا الأجل وفي حالة انعدام تتبعات عدلية لحل الحزب السياسي المعني فان هذا الأخير يسترجع كامل حقوقه إلا إذا مدد هذا الأجل من طرف رئيس المحكمة الابتدائية بتونس بمقتضى إذن على عريضة يقدمه وزير الداخلية. ولا يمكن أن يتجاوز الأجل الجديد مدة شهرين.

**الفصل 19**

يمكن لوزير الداخلية أن يتقدم بطلب للمحكمة الابتدائية بتونس قصد حل حزب سياسي في صورة خرق فادح لأحكام هذا القانون وخاصة في الحالات الآتية:

- إذا نالت برامج هذا الحزب أو نشاطه من المبادئ المبيّنة بالفصلين 2 و 3 من هذا القانون.
- إذا تبين أن أهدافه الحقيقية أو نشاطه أو تصرفاته مخالفة لنظامه الأساسي.
- إذا ثبت انه تلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة إعانة مادية من أية جهة أجنبية .

- إذا تبين أن نشاطه مؤسس على سبب غير مشروع .

**الفصل 20**

يرفع وزير الداخلية الدعوى لدى المحكمة الابتدائية بتونس بعريضة ويقوم في نفس اليوم باستدعاء ممثل الحزب للمثول أمام المحكمة في اجل أقصاه عشرة أيام وذلك بواسطة عدل منفذ. ويجب أن يكون الاستدعاء مرفقا بنسخة من العريضة والوثائق الملحقة بها .

وعلى الحزب المعني أن يقدم قبل ثلاثة أيام من موعد الجلسة جوابه دفعة واحدة ويوجه نسخة منه إلى وزير الداخلية في نفس اليوم .

وبعد المرافعة التي تتم يوم الجلسة يعتبر رئيس المحكمة القضية جاهزة للحكم وعلى المحكمة أن تصدر حكمها في الأصل في اجل لا يتجاوز عشرين يوما من المرافعة ويجب تحرير الحكم في نفس اليوم.

**الفصل 21**

في صورة الاستئناف يقدم الطاعن عريضة لكتابة المحكمة الابتدائية بتونس وعلى كاتب هذه المحكمة توجيه ملف القضية لكتابة محكمة الاستئناف بتونس فورا.

وعلى المستأنف أن يقوم باستدعاء المستأنف ضده في نفس اليوم الذي يقدم فيه عريضته للمثول أمام محكمة الاستئناف بتونس في اجل أقصاه عشرة أيام وذلك بواسطة عدل منفذ.

ويجب أن يكون الاستدعاء مرفقا بنسخة من عريضة الاستئناف.

وعلى المستأنف ضده أن يقدم قبل ثلاثة أيام من موعد الجلسة ملاحظاته دفعة واحدة وان يوجه في نفس اليوم نسخة منها إلى المستأنف.

تنطبق القواعد المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 20 من هذا القانون على جلسة المرافعة وتحرير القرار .

**الفصل 22**

في صورة الطعن بالتعقيب يقدم المحامي عريضة لكتابة محكمة التعقيب مرفوقة بمذكرة في بيان أسباب الطعن وتوضيح ما يطلب نقضه وكذلك تحديد مرماه مع ماله من المؤيدات. ويبلغ خصمه نسخة من مطلب التعقيب ومن المذكرة من العريضة والمذكرة المصاحبة له في نفس اليوم.

وعلى المعقب ضده إن يقدم في اجل العشرة أيام الموالية بواسطة محام لدى التعقيب إلى كتابة المحكمة مذكرة في دفاعه مصحوبة بكل وسائل الإثبات وذلك بعد إبلاغ محامي الطاعن نسخة منها.

ويجب على محكمة التعقيب أن تصدر قرارها في اجل عشرين يوما من هذا التاريخ وفي صورة حكمها بالنقض يجب عليها الحكم في الأصل .

**الفصل 23**

اجل الطعن بالاستئناف أو التعقيب عشرة أيام من تاريخ التصريح بالحكم أو بالقرار والطعن بإحدى الوسيلتين المذكورتين يوقف التنفيذ.

ويمكن لوزير الداخلية أثناء قيام الإجراءات أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية بتونس الحكم استعجالي بغلق محلات الحزب المعني وتعليق نشاطه.

ويمكن تنفيذ القرار بالغلق والتعليق على المسودة بغض الطرف عن الاستئناف.

لا تحول أحكام الفصول 20 و 21 و 22 دون تطبيق القواعد المنصوص عليها بمجلة المرافعات المدنية والتجارية ما لم تخالفها.

**الفصل 24**

يجب أن ينص النظام الأساسي في نطاق التراتيب السارية المفعول على قواعد تصفية أموال الحزب والقيم الراجعة له في صورة انتهاء نشاطه.

وفي صورة حل الحزب السياسي تصفى أمواله والقيم الراجعة له عن طريق إدارة أملاك الدولة.

**الفصل 25**

يعاقب بالسجن لمدة أقصاها خمسة أعوام كل مؤسس أو مسير للحزب:

- يتصل بأي طرف أجنبي أو بأعوانه بصفة مباشرة أو غير مباشرة قصد النيل من الأمن أو تعكير النظام العام أو الإضرار بالحالة السياسية أو الاقتصادية للبلاد .
- يقوم بدعاية سياسية لفائدة أية جهة أجنبية القصد منها النيل من مصالح تونس ومناعتها .
- يحيل لطرف أجنبي أو لأحد أعوانه أية وثيقة أو معلومات سرية لها صلة بالميدان العسكري أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الصناعي .

- يرمي بسلوكه أو اتصالاته أو مواقفه أو مقالاته أو كتاباته إلى القيام بعمل ينال من معنويات الأمة قصد تعكير النظام العام أو الاعتداء على امن الدولة الداخلي أو الخارجي .

يتسلم أموالا آتية من جهة أجنبية وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كان شكلها أو عنوانها وذلك لحسابه الخاص أو لحساب الحزب والمحاولة موجبة للعقاب.

لا تحول أحكام هذا الفصل دون تطبيق الفصول 60 إلى 80 من المجلة الجنائية.

**الفصل 26**

كل مخالفة لأحكام هذا القانون باستثناء المخالفات المنصوص عليها بالفصل 52 يعاقب مرتكبها بالسجن من شهر إلى ثلاثة أعوام وبخطية من خمسة ألاف إلى خمسة وعشرين ألف دينار أو بإحدى العقوبتين فقط .

كما يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية تتراوح بين عشرة ألاف دينار وثلاثين ألف دينار أو بإحدى العقوبتين كل من شارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الاحتفاظ أو إعادة تكوين حزب سياسي لم يرخص فيه أو وقع حله.

**أحكام انتقالية**

**الفصل 27**

يجب على الأحزاب السياسية الموجودة بصفة قانونية في تاريخ صدور هذا القانون أن تلتزم بمقتضياته في اجل ستة اشهر وتبقى رخص التكوين التي سلمت لها نافذة المفعول .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**تونس في 3 ماي 1988**

**ملاحق**

قانون عدد 48 لسنة 1997 مؤرخ في 21 جويلية 1997

يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية

قانون عدد 479 لسنة 1998 مؤرخ في 19 فيفري 1998

يتعلق بضبط صيغ وطرق توزيع المنح المخولة للأحزاب السياسية

قانون عدد 27 لسنة 1999 مؤرخ في 29 مارس 1999

يتعلق بإتمام القانون عدد 48 لسنة 1997

المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية

أمر عدد 762 لسنة 1999 مؤرخ في 10 أفريل 1999

يتعلق بضبط المنحة السنوية لدعم صحافة الأحزاب السياسية وصيغ وطرق توزيعها قانون عدد 48 لسنة 1997 مؤرخ في 21 جويلية 1997 يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية.

**باسم الشعب ، وبعد موافقة مجلس النواب ، يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:**

**الفصل الأول**

يقصد بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، التمويل الذي يتم عن طريق ميزانية الدولة في شكل منح تسند حسبما يضبطه هذا القانون .

**الفصل 2**

لا يمكن لحزب سياسي الحصول على المنح المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلا إذا كان له بمجلس النواب، نائب فأكثر ينتمون إليه.

ويعتبر الانتماء للحزب عند تقديم الترشحات ، وفي حالة الترشح ضمن ائتلاف يعتبر كذلك الانتماء للحزب عند تقديم الترشحات .

**الفصل 3**

توزع المنح كل سنة في شكل جزء قار وجزء بحسب عدد النواب لكل حزب.

**الفصل 4**

يتمثل الجزء القار للمنحة بالنسبة لجميع الأحزاب في مساعدة على مصاريف التسيير حدد مقدارها بستين ألف دينار لكل حزب، يسدد على مرتين.

**الفصل 5**

يضبط بأمر مقدار المنحة عن كل نائب، ويسند الجزء بحسب عدد النواب لكل حزب على مرتين.

**الفصل 6**

يتوقف تقديم المنح إذا لم يقدم الحزب حساباته إلى دائرة المحاسبات حسب التشريع الجاري به العمل.

**الفصل 7**

تضبط بأمر صيغ وطرق توزيع المنح المنصوص عليها بهذا القانون.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

**تونس في 21 جويلية 1997**

قانون عدد 27 لسنة 1999 مؤرخ في 29 مارس 1999

يتعلق بإتمام القانون عدد 48 لسنة 1997المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية.

**باسم الشعب ، وبعد موافقة مجلس النواب ، يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:**

فصل وحيد أضيف إلى القانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، فصل 5 مكرر هذا نصه :

**الفصل 5 مكرر :**

تقدم للأحزاب السياسية، علاوة على المنح المنصوص عليها بالفصل 3 من هذا القانون، منحة سنوية يضبط مقدارها بأمر، وذلك لدعم صحافتها بعنوان المساهمة في تغطية كلفة الورق وطباعة الجرائد.

وتسدد هذه المنحة للحزب السياسي على أربع مرّات، شريطة تواصل صدور صحافته.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

**تونس في 29 مارس 1999**

**الأعمال التحضيرية**

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 32 مارس 1999

قانون عدد 479 لسنة 1998 مؤرخ في 19 فيفري 1998 يتعلق بضبط صيغ وطرق توزيع المنح المخولة للأحزاب السياسية إن رئيس الجمهورية، وبعد الإطلاع على القانون عدد 48 لسنة 1997

المؤرخ في 21 جويلية 1997 المتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية ، وعلى رأي وزير المالية ، وعلى رأي المحكمة الإدارية يصدر الأمر الآتي نصه:

**الفصل الأول**

تحمل مبالغ المنح المنصوص عليها بالقانون المشار إليه أعلاه عدد 48 لسنة 1997 على ميزانية رئاسة الجمهورية.

**الفصل 2**

يصرف الجزء القار خلال الثلاثيتين الأولى والثالثة، ويصرف الجزء بحسب عدد النواب لكل حزب خلال الثلاثيتين الثانية والرابعة .

**الفصل 3** ضبطت المنحة السنوية عن كل نائب بخمسة آلاف دينار.

**الفصل 4** بالنسبة لتقديم حسابات الحزب إلى دائرة المحاسبات تعتبر السنة السابقة للسنة التي تسند له فيها المنح المخولة له .

**الفصل 5** الوزير مدير الديوان الرئاسي ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية زين العابدين بن علي قانون عدد 27 لسنة 1999 مؤرخ في 29 مارس 1999 يتعلق بإتمام القانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية

**باسم الشعب ، وبعد موافقة مجلس النواب ، يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :**

فصل وحيد أضيف إلى القانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، فصل 5 مكرر هذا نصه :

**الفصل 5 مكرر:** تقدم للأحزاب السياسية، علاوة على المنح المنصوص عليها بالفصل 3 من هذا القانون، منحة سنوية يضبط مقدارها بأمر، وذلك لدعم صحافتها بعنوان المساهمة في تغطية كلفة الورق وطباعة الجرائد.

وتسدد هذه المنحة للحزب السياسي على أربع مرّات، شريطة تواصل صدور صحافته.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

**تونس في 29 مارس 1999**

الأعمال التحضيرية مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 مارس 1999

أمر عدد 762 لسنة 1999 مؤرخ في 10 أفريل 1999يتعلق بضبط المنحة السنوية لدعم صحافة الأحزاب السياسية وصيغ وطرق توزيعها.

إن رئيس الجمهورية ،بعد الإطلاع على القانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997 المتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، كما تم إتمامه بالقانون عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999وعلى رأي وزير المالية ،وعلى رأي المحكمة الإدارية ،يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل الأول:**

تحمّل مبالغ المنحة المنصوص عليها بالفصل 5 مكرر من القانون المشار إليه أعلاه عدد 48 لسنة 1997المؤرخ في 21 جويلية 1997 على ميزانية رئاسة الجمهورية.

**الفصل 2**

ضبطت المنحة السنوية بعنوان دعم صحافة الأحزاب السياسية ب 50ألف دينار.

**الفصل 3**

يصرف كل قسط كل ثلاثة أشهر.

**الفصل 4**

بالنسبة لتقديم حسابات الحزب إلى دائرة المحاسبات تعتبر السنة السابقة للسنة التي تسند له فيها المنحة المذكورة.

**الفصل 5**

الوزير مدير الديوان الرئاسي ووزير المالية، مكلفان كل فيما يصخه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالجرائدالرسمية للجمهورية التونسية .

**تونس في 10 أفريل 1999**

http://www.alkhadra.com/elections2004/references/loi8.html

# ملحق رقم2: النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والتشريعية 2009

**النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والتشريعية 2009**

عقد السيد رفيق بلحاج قاسم وزير الداخلية والتنمية المحلية الاثنين 26 أكتوبر 2009 بمقر الوزارة ندوة صحفية بحضور السيد المنجي شوشان كاتب الدولة المكلف بالشؤون الجهوية والمحلية صرح خلالها بنتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وأوضح الوزير في مستهل هذه الندوة التي حضرها عدد هام من ممثلي وسائل الإعلام الوطنية والعربية والأجنبية جهود مختلف مصالح الوزارة من أجل تجسيم حرص سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على أن تكون هذه الانتخابات محطة سياسية متميزة في تاريخ بلادنا وان تدور في كنف الشفافية والتنافس النزيه واحترام القانون .

وبين الوزير أنه تطبيقا لأحكام المجلة الانتخابية واعتمادا على نظام المراجعة الدائمة للقائمات الانتخابية فان العدد الجملي للمرسمين بلغ 4974707 ناخبا وناخبة يضاف إليهم 321301 مرسمين بالدوائر الانتخابية المخصصة للجالية التونسية بالخارج.

وذكر الوزير من جهة أخرى بالأمر عدد 2069 الصادر بتاريخ 7 جويلية 2009 المتعلق بضبط عدد المقاعد مجلس النواب والدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد على الدوائر مبرزا تسجيل تطور في عدد قائمات الأحزاب السياسية والقائمات المستقلة التي تقدمت بتصريحات ترشحها للانتخابات التشريعية في الدوائر الانتخابية الست والعشرين حيث بلغت عدد 263 تصريحا أي بزيادة 71 قائمة جديدة بالمقارنة مع انتخابات سنة 2004 وقد تحصلت 181 قائمة على الوصل النهائي. وهي تضم 1080 مترشحًا ينتمون إلى 9 أحزاب و 15 قائمة مستقلة.

وبين السيد رفيق بلحاج قاسم أن القائمات الـــ 82 المترشحة الباقية لم تتحصل على وصولات نهائية لعدم توفر الشروط القانونية فيها مشيرا إلى أن المجلس الدستوري حسم في الطعون التي تقدم بها بعض المترشحين عن هذه القائمات وأقر صحة ترشح قائمة واحدة ورفض البقية. ثم تطرق وزير الداخلية والتنمية المحلية إلى أجواء حملة الانتخابات التشريعية التي جرت في مناخ حضاري وفي نطاق القانون ومبادئ الديمقراطية مذكرا بالإجراءات المتخذة من قبل الإدارة من حيث توفير الأماكن لوضع المعلقات والبيانات الانتخابية والفضاءات اللازمة لعقد الاجتماعات العمومية.

وإثر ذلك صرح الوزير بالنتائج العامة للانتخابات كما يلي:

**بالنسبة للانتخابات الرئاسية:**

عدد المرسمين: 5296008

عدد المقترعين: 4737367

نسبة المشاركة 89,45 بالمائة

عدد البطاقات الملغاة 7718

عدد الأصوات المصرح بها 4729649

وقد تحصل:

الرئيس زين العابدين بن علي مرشح التجمع الدستوري الديمقراطي على 4238711 صوتًا أي بنسبة 89,62 بالمائة.

وتحصل السادة:

محمد بوشيحة مرشح حزب الوحدة الشعبية على 236955 صوتًا أي بنسبة 5,01 بالمائة.

أحمد اينوبلي مرشح الاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 179726 صوتا أي بنسبة 3,80 بالمائة.

أحمد إبراهيم مرشح حركة التجديد على 74257 صوتا أي بنسبة 1,57 بالمائة

ثم استعرض الوزير نتائج الانتخابات التشريعية والتي كانت كما يلي:

**نتائج الانتخابات التشريعية**

عدد المرسمين 4974707

عدد المقترعين 4447388

نسبة المشاركة 89,40 بالمائة

عدد البطاقات الملغاة 8891

عدد الأصوات المصرح بها 4438497

وقد تحصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 3754559 صوتا وهو ما يمثل نسبة 59 ر 84 في المائة من جملة الأصوات المصرح بها في مجموع الدوائر.

وتحصل على أكثر الأصوات في كافة الدوائر وبذلك فاز بجميع المقاعد على مستوى الدوائر وعددها 161مقعدا.

أما بقية الأحزاب والقائمات المستقلة فقد تحصلت في الدوائر التي تقدمت بها على مجموع أصوات 683938 موزعة كما يلي:

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 205374 أي بنسبة 4,63 بالمائة
- حزب الوحدة الشعبية 150639 أي بنسبة 3,39 بالمائة
- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي 113773 أي بنسبة 2,56 بالمائة
- الحزب الاجتماعي التحرري 99468 أي بنسبة 2,24 بالمائة
- حزب الخضر للتقدم 74185 أي بنسبة 1,67 بالمائة
- حركة التجديد 22206 أي بنسبة 0,50 بالمائة
- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات 5329 أي بنسبة 0,12 بالمائة
- الحزب الديمقراطي التقدمي 1412 أي بنسبة 0,03 بالمائة
- القائمات المستقلة 11552 أي بنسبة 0,26 بالمائة

وأفاد الوزير أنه تطبيقا لأحكام المجلة الانتخابية المتعلقة بتوزيع المقاعد على المستوى الوطني يكون إسناد المقاعد الـــ 53 إلى الأحزاب كما يلي:

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 16 مقعدًا
- حزب الوحدة الشعبية 12 مقعدًا
- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي 9 مقاعد
- الحزب الاجتماعي التحرري 8 مقاعد
- حزب الخضر للتقدم 6 مقاعد

- حركة التجديد 2 مقعدان

– التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات 0 مقعد

- الحزب الديمقراطي التقدمي 0 مقعد

- القائمة المستقلة 0 مقعد

وأضاف السيد رفيق بلحاج قاسم أنه بالرجوع إلى النتائج المسجلة لقائمات كل حزب على مستوى الدوائر الانتخابية واعتمادا على ترتيب نسبة الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة من هذه القائمات تم إسناد المقاعد وفق أحكام الفصل 105 مكرر من المجلة الانتخابية كما يلي:

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: تحصلت على 16 مقعدا أسندت إلى الأوائل في ترتيب قائماتها بدوائر كل من: تونس 1 ،تونس 2 أريانة، بن عروس ، نابل، زغوان، باجة، جندوبة، القيروان، المهدية، سيدي بوزيد، قفصة، توزر، صفاقس 2 مدنين، تطاوين.

- حزب الوحدة الشعبية : تحصل على 12 مقعدا أسندت إلى الأوائل في ترتيب قائماته بدوائر كل من، تونس 1، تونس 2، أريانة، بترت، سليانة، جندوبة، القيروان، سوسة، المهدية، توزر، صفاقس، قابس.

- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: تحصل على 09 مقاعد أسندت إلى الأوائل في ترتيب قائماته بدوائر كل من تونس 1، أريانة، منوبة، نابل، باجة، جندوبة،القيروان، قفصة، صفاقس 1 .

- الحزب الاجتماعي التحرري : تحصل على 08 مقاعد أسندت إلى الأوائل في ترتيب قائماته بدوائر كل من تونس 1، تونس 2، أريانة، باجة، الكاف، سيدي بوزيد، قفصة، قابس.

- حزب الخضر للتقدم: تحصل على 06 مقاعد أسندت إلى الأوائل في ترتيب قائماته بدوائر كل من منوبة، بن عروس، نابل، الكاف، سوسة، قابس.

- حركة التجديد: تحصلت على مقعدين 02 أسندا إلى الأولين في ترتيب قائمتيها بدائرتي كل من أريانة وزغوان.

مصدر المعلومات:

**موقع الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2009**

**http://www.elections2009.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=286&Itemid=1**

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**المراجع بالغة العربية:**

**أ- الكتب**

1- إسماعيل علي سعد ، علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،ط1، 1999 .

2- إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات ، في المجتمع و السياسة. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،2003.

3 - أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام ،2004.

4- إسماعيل علي سعد،نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي .الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 1998 .

5 - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 1998.

6 - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2005.

7- أحمد وهبان ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.

8 - أحمد زايد، عروس الزبير،النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر. مصر: مكتبة مدبولي، ط1، 2005.

9- أحمد زايد،مقدمة في علم الاجتماع السياسي. الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، 1988.

10- أحمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

11- أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر.بيروت:دار النهضة العربية،ط1،2004.

12- أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، من 11إلى 13 نوفمبر 1995، علي الصاوي محرراً،النخبة السياسية في العالم العربي. مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1996.

13- أحمد مصطفى محمد خاطر، استخدام المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية،2004.

14- الصادق شعبان، من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج البناء الديمقراطي في تونس، تونس: الدار العربية للكتاب، 2005.

15 - السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم و القضايا.مصر: دار المعارف، ط2، 1981.

16- الصادق شعبان، بن علي و الطريق إلى التعددية. تونس: مطبعة سراس، ط1، 1995.

17- الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم.القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 1999.

18- الأزهر بوعوني،الأنظمة السياسية و النظام السياسي التونسي.تونس:مركز النشر الجامعي،2002.

19- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1994.

20- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي . القاهرة:مكتبة مدبولي،ط1، 2004 .

21 - بشير محمد الخضرا،النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية و الديمقراطية .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2005.

22- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن(1978-1990).
القاهرة:مكتبة مدبولي، ط1، 1999.

23- برهان غليون، مجتمع النخبة.بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986.

24- توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي.منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997.

25- توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها.دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.

26- توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

27 - ثروت مكي،النخبة السياسية و التغيير السياسي.القاهرة:عالم الكتب،ط1، 2005.

28 - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

29- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

30- جون واتربوري، الملكية و النخبة السياسية في المغرب. ترجمة: ماجد نعمة، و عبود عطية، بيروت: دار الوحدة للطباعة و النشر، ط1، 1982.

31 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، 2002.

32 - حسين قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية إقصاء أم تكامل. المغرب: إفريقيا الشرق، 2000.

33 – حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة.الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، 1993.

34– حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

35– حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، في القوة و السلطة و النفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1،2009.

36– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2003.

37 – خليل أحمد خليل :المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع،.بيروت: دار الحداثة،1984 .

38– رافع بن عاشور، المؤسسات و النظام السياسي التونسي.تونس:مركز النشر الجامعي، ط2، 2009.

39 – رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في علم الجنوب. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006.

40 – رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير. طرابلس: دار الكتب الوطنية، ط1، 2003.

41– زهير الذوادي، الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي و الاجتماعي.تونس: الأطلسية للنشر، ط1، 2010.

42– سعيد شبار، النخبة و الإيديولوجيا و الحداثة.بيروت: دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2005.

43– سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.لندن:رياض الريس للكتاب و النشر،ط1، 1990.

44- سعد الدين إبراهيم، المجتمع و الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.

45 - شعبان الطاهر الأسود،علم الاجتماع السياسي .مصر:الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1999.

46 - شوملييه، جاندروو كورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي. ترجمة: إسماعيل الغزال، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2005.

47- صامويل هنتيجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة:عبد الوهاب علوب، الكويت:دار سعاد الصباح،ط1، 1993.

48- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية.القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 1993.

49- عبد الإله بلقزيز، المعارضة و السلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

50- عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة.القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004.

51 - علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

52 - عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي.مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995.

53 - عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة.القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2007.

54- عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة الطبقة- القوة- الصفوة ، دار الإسكندرية

55- عبد الغفار رشاد القصبي،الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004.

56- علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي و أخريين،لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

57 - فاروق يوسف، القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية.القاهرة: مكتبة عين شمس،1985.

58 - فاروق يوسف احمد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1987.

59- فليب برو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1998.

60- فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت2010.

60- محمد محسن الظاهري، المجتمع و الدولة في اليمن.القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004.

62- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

63- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي السياسة و المجتمع في العالم الثالث الجزء الثاني القوة و الدولة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999.

64- مجموعة مؤلفين، تطور الوعي القومي في المغرب العربي . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986 .

65- محمد بن صنيتان، النخب السعودية دراسة في التحولات و الإخفاقات . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2005 .

66 - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس. تونس: دار سراس للنشر،1980 .

67 – محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999.

68 – محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

69– مجموعة مؤلفين، المعارضة و السلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

70– مجموعة مؤلفين، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

71– مجموعة مؤلفين، المجتمع و الدولة غي الوطن العربي في ضل السياسيات الرأسمالية الجديدة المغرب العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1998.

72 – محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي . الجزائر ، دار هومة، ط5، 2007 ،ص68 .

73– موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2001.

74– محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا.جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

75– محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية و السياسية دراسة تطبيقية.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

76– مجموعة مؤلفين، مؤشر بير تلسمان للتحول الديمقراطي 2008. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2009.

77– محمد عابد الجابري، العصبية و الدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

78- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

79- مصطفى الفيلالي و آخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1986.

80- محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

81- نخبة من الأساتذة :مصطلحات العلوم الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ.

82- هيثم مناع، مزاعم دولة القانون في تونس.باريس: المؤسسة العربية الأوربية للنشر أوراب، ط3، 2009.

**ب/المقالات:**

1- هدى ميتكيس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"،تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد،اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط1، 1999.

2- أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث"، تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد،اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ط1، 1999.

3- نيكولاس إرتوريوس، الخبرة الاسبانية في التحول الديمقراطي.في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران،التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة الإسبانية. ط1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009.

4- إلياس دياث، "المرحلة الانتقالية في إسبانيا من وجهة نظر اشتراكية"، في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران،التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة الإسبانية. ط1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009.

5- ألبرتو أوليارت،"التحول الديمقراطي الآمن في إسبانيا و دور المؤسسة العسكرية"، في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران،التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة الإسبانية. ط1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009.

6- خوسيه روما، "الفترة الانتقالية في إسبانيا من وجهة نظر شيوعية". في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران،التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة الإسبانية. ط1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009.

7- محمد عاشور مهدي، تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا.دفاتر السياسة و القانون، الجزائر: مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الأول: 2009.

8- رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجاً، في الاستبداد في نظم الحكم العربية. تحرير علي خليفة الكواري،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

9- البشير بن سلامة، حول مصطلح الأمّة التونسية. تونس: مجلة المغرب الموحّد، العدد السابع، 1جويلية 2010.

10- عبد القادر الزغل، المجتمع المدني و الصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

11- محمد علي الحباشي، بورقيبة بين الوحدة القومية و القومية العربية. مجلة المغرب الموحد، العدد السابع، 1جويلية 2010.

12- سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي- مثال تونس (1957-1987)، في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

13- عبد الله ساعف، "أي إصلاحات تحفزّ على التحول الديمقراطي؟ التجربة المغاربية"،حالة الإصلاح في العالم العربي 9009-2010 التقرير السنوي. إعداد مبادرة الإصلاح العربي و مركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسيحية،مارس 2010،

**ج/ المواد غير المنشورة.**

**1-** مصطفى كلوشي، مسارات الشرعنة لدى النخب المحلية دراسة ميدانية للمنافسة السياسية على مستو المجلس الشعبي البلدي لولاية البليدة عهدة(2002-2007).رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2009.

2- صالح زياني، تطور العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني دراسة حالة الجزائر 1962-1992، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2003.

3- أحمد طعيبة، دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

4- عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر(1989-2002)،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

5- منير صوالحية، قيم و استراتيجيات النخبة السياسية و علاقتها بالحكم في الجزائر دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة الجزائر، 2009.

6-معاش الطيب، دور القوى الاجتماعية في إفراز النخبة السياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر،2008.

7- عبد الله الزبيري، النخبة السياسية في الجزائر،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

8- ليلى سيدهم، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس. رسالة ماجستير ، ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

9- جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007.

10- فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (1989- 2005). رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

11- محند برقوق، عولمة حقوق الإنسان.محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية (العلوم السياسية)، مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2005.2006.

**د/ المكتبة الإلكترونية**

1- صادق شعبان، "النظام السياسي التونسي نظرة متجددة":

www.uvt.mu.tn./lives/data/ PDF/ politic_system_ar.rtf (20/11/2010)

2- سالم لبيض، "الهوية الإسلام العروبة التونسية":

salemlabiadh.blogspot.com/2010/08/134-2010.html (2009 مارس ).

3- سالم لبيض،" الدولة و أحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة؟ حالة تونس":

salemlabiadh.blogspot.com/2010/08/134-2010.html (2010جويلية).

4- وزارة التخطيط والتعاون الدولي التونسية:

http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=32&L=1

**5- موقع الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2009.**

http://www.elections2009.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=286&Itemid=1

http://www.alkhadra.com/elections2004/references/loi8.html –6

http://ar.Wikipedia.org/wiki /تونس –7

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

**A. livres**

1 **-** Sadok Châabane, Ben Ali bâtir une démocratie de la lutte des croyances al competition des programmes. Tunis, maison arabe du livre, 2005.

2 - Sadok Châabane ,Program démocratie vs faits democracy président ben Ali,s approche. Tunis, maison arabe du livre, 2006.

3- lamloume , Olfa, revenale birnad, la tunisie de ben ali : la soucité centre le régime, alger :édition de metidja ,2002.

4- Sadok Châabane,Ben Ali Et La VOIE PLURALISTE EN TUNISIE , Tunis: édition cérés,1996.

5- Gérard Conac, l'Afrique en transition vers le pluralisme politique, université de pris I(panthéon-Sorbonne), paris,12,13 décembre 1990.

6- Moncef guitouni,tunisie la destin recouvré,
paris :Editions,eska.

**B-revues**

1- *Jean Philippe Bras, "Indépendance nationale et nationalisation des élites en Tunisie", Elites Et Société dans le monde arabe Les cas de L'Algérie et de L'Egypte, Casbah éditions, Alger, 2007.*

# الفهرس

مـــقـــدمـــة.....1

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي و لظاهرة النخبة.....19

المبحث الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي.....20

المطلب الأول: مقاربات منهجية حول دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.....22

المطلب الثانـــي: التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي و المصطلحات التي ارتبطت به.....31

الفرع الأول: معنى التحول.....31

الفرع الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله.....31

الفرع الثالث :تمييز التحول الديمقراطي ببعض المصطلحات التي ارتبطت به.....36

المطلب الثالث: أسباب و عوامل التحول الديمقراطي..... 39

الفرع الأول: العوامل الداخلية..... 39

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.....46

المطلب الرابع: آليات و استراتيجيات التحول الديمقراطي.....49

الفرع الأول:إستراتيجية الهندسة المؤسسية Stratégies Of Institutionnel Engineering.....49

الفرع الثانـــي الثاني: إستراتيجية الهندسة الاجتماعية Stratégies Of Social Engineering.....51

الفرع الثالث: إستراتيجية الفعل السياسي Stratégies Of Political Action.....52

المبحث الثانـــي:المفاهيم و المقاربات النظرية لدراسة ظاهرة النخبة السياسية.....54

المطلب الأول:الجانب المفاهيمي في دراسة النخبة (مفهوم النخبة) و أنماطها.....55

الفرع الأول :التعريفات اللغوية و الاصطلاحية للنخبة.....55

الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية في تعريف النخبة السياسية.....58

الفرع الثالث: النخبة و علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى.....69

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة النخبة.....76

الفرع الأول: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية.....76

الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة لدراسة النخبة.....90

الفصل الثانـــي: علاقة النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي.....97

المبحث الأول:أنماط و نماذج التحول الديمقراطي.....98

المطلب الأول:الإرث الاستعماري و دور القيادة و توافق النخب.....99

المطلب الثاني: الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطية.....101

الفرع الأول: لانتقال بقيادة الإصلاحيين داخل النظام(نمط التحول من أعلى).....101

الفرع الثاني: الانتقال عن طريق التفاوض و توافق النخب.....107

الفرع الثالث: الانتقال من خلال التظاهرات و المعارضة.(نمط التحول من خلال الشعب و المعارضة).....111

المطلب الثالث: انهيار حكم الفرد أو القلة و إنشاء نظم حكم ديمقراطية.....116

خلاصة و استنتاجات.....120

المبحث الثانـــي:دورة النخبة و محدداتها و علاقتها بالتحول الديمقراطي.....123

المطلب الأول: أهـــم الدراســـات النظريـــة حـــول دوران النخبـــة.....124

المطلب الثاني: أنواع دورة النخبة.....128

الفرع الأول: الدوائر المغلقة للنخبة.....128

الفرع الثانـــي:الدوائر المفتوحة للنخبة.....130

الفرع الثالث:المنظور الواقعي لدوران النخبة.....131

المطلب الثالث: محـــددات دورة النخبـــــة.....132

الفرع الأول: محـــددات متعلقـــة بالنخبـــة.....132

الفرع الثاني: محددات تتعلـــق ببيئـــــــة النخبـــــــة.....134

المطلب الرابع: النخبة في الفكر و الواقع العربي و التونسي.....136

الفرع الأول: النخبة في الفكر و الواقع العربي و الإسلامي.....136

الفرع الثاني: النخبة في الفكر و الواقع التونسي.....147

الفصل الثالث:النخبة السياسية الحاكمة في تونس.....157

المبحث الأول:النخبة السياسية في تونس الجذور و المنطلقات.....158

المطلب الأول: النخب التونسية الحاكمة التكوين و المصادر و الأدوار.....158.

الفرع الأول: النخبة الحاكمة والمؤسسة التعليمية. التكوين الهيكلة الأدوار.....158

الفرع الثانـــي: النخبة الحاكمة والمؤسسة السياسية(الرهان السياسي) . التكوين الهيكلة الأدوار...161

الفرع الثالث: النخبة الحاكمة و المؤسسة المجتمعية ( الطبقية و المراتبية ). التكوين الهيكلة الأدوار...168

المطلب الثانـــي: النخبة الحاكمة في ضل الاستقلال.الفاعلين البرامج الأداء النتائج.....172

الفرع الأول: النخبة الحاكمة ونمط الأداء على الصعيد السياسي.....172

الفرع الثاني: النخبة الحاكمة و نمط الأداء على الصعيدين الاجتماعي و الثقافي.....188

الفرع الثالث: النخبة الحاكمة و نمط الأداء على الصعيد الاقتصادي.....193

خلاصة و استنتاجات.....199

المبحث الثانـــي:النخبة الحاكمة و إدارة المرحلة الانتقالية.....201

المطلب الأول: بيئة التحول الديمقراطي في تونس.....201

الفرع الأول: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس.....201

الفرع الثانـــي: البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس.....213

المطلب الثانـــي: إستراتيجية بناء شرعية النظام الجديد.....225

الفرع الأول : مرحلة التعايش و بناء الثقة(1987 – 1989 ).....225

الفرع الثاني: مرحلة احتواء المعارضة الإسلامية(1989– 1999).....233

المطلب الثالث: النخبـــة الحاكمـــة مـــا بيـــن الاستمراريـــة و التغييـــر.....247

الفرع الأول: تقيم لأداء النخبة الحاكمة بين الترسيخ و الانتكاسة.....247

الفرع الثاني:محصلة التحول الديمقراطي في تونس.....258

الفرع الثالث: ضمانات التغيير الصحي في تونس.....263

خـــــــاتمـــة.....268

المـــلاحق.....278

المراجع.....298

الفهرس .....309